تاريخ العراق الاقتصادي

في عهد الانتداب البريطاني

١٩٢١ - ١٩٣٢

رسالة تقدم بها

اسماعيل نوري مسير الربيعي

الى مجلس كلية التربية الاولى (ابن رشد) بجامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير اداب في التاريخ الحديث

باشراف

الدكتور نوري عبد الحميد خليل

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اللهم مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء
وتنزع الملك ممن تشاء، وتعز من تشاء، وتذل
من تشاء، بيدك الخير إنك على كل شيء قدير "

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أمي... طبعاً

اشهد بأن اعداد هذه الرسالة جرى تحت اشرافي في جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في التاريخ الحديث .

التوقيع :
المشرف : الدكتور نوري عبد الحميد خليل
التاريخ : / / ١٩٨٩

بناء على التوصيات المقدمة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :
الاستاذ الدكتور حسن فاضل زعين
رئيس لجنة الدراسات العليا
ورئيس قسم التاريخ
التاريخ : / / ١٩٨٩

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة ، اطلعنا على هذه الرسالة وقد ناقشنـــــــا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث .

الدكتور جعفر عباس حميدي
عضـــوا

الدكتور هاشم صالح التكريتـــــي
رئيس اللجنـــــــه

الدكتور نوري عبد الحميد خليـــــل
المشرف (عضوا)

الدكتور عبد الرزاق مطلك الفهـــــد
عضـــــــوا

صادق مجلس كلية التربيه الاولى " ابن رشد " على قرار لجنة المناقشة .

الاستاذ الدكتور عبد الرحمن عبد الكريم العاني
عميد كلية التربيه الاولى " ابن رشـــــد "
جامعة بغـــــــداد

١٩٩٦/ / ٤

شكر وتقديـــــــر

لايسع الباحث ، الا ان يتقدم بعظيم الامتنان والتقدير الى الاستاذ الدكتور نوري عبد الحميد خليل ، المشرف على الرسالة ، الذي لم يأل جهدا في تقديم المشوره والمساعدة العلمية ، وكان لروحه العلمية ومتابعته الدؤوبة لمراحل البحث ، الاثـــر الاكبر في أخراج هذه الدراسة المتواضعـــة .

كما أن واجب الوفاء يدعوني أن أسجل شكري وتقديري الى أساتذتي في قســم التاريخ ، الذين أمدوني بوافر علمهم وتوجيههم ورعايتهم .

والباحث يتقدم بالثناء والشكر الى الاستاذ الدكتور كاظم بحر مرجان الـذي أشرف على سلامة لغة الرسالة ، والى الاخوة الذين قدموا المساعدة والدعم المعنوي ، وهم غانم نجيب وناجي حنون وحسن عجيل وشهاب أحمد الناصر وعبد الكريم حسيـن وكريم حسن مخي كما واشكر الاخوه العاملين في مكتب ابن زيدون للطباعه الذيـن تجشموا عناء طبع الرساله .

ويشكر الباحث جميع الاخوة والاخوات العاملين في المكتبة الوطنية ودار الكتـب والوثائق والمكتبة المركزية في جامعة بغداد ومكتبة قسم التاريخ في كلية التربية ومكتبـة كلية الآداب ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب ومكتبة الجامعة المستنصرية ومكتبـة المجمع العلمي العراقي ومكتبة المتحف العراقي ومكتبة مركز الدراسات الفلسطينية ومركـز دراسات العالم الثالث وكلية العلوم السياسية ومركز دراسات الخليج العربي التابـع لجامعة البصرة ، لما أبدوه من تسهيلات للباحـث .

المختصرات المستعملة في هوامش الرسالـــــة :ـ

د.ك.و : دار الكتب والوثائـــق العراقيــــة .

F.O; Foreign Office

المحتويـــــــــات

الموضـــــــوع	الصفحـــة

المقدمـــــة

يحمل موضوع تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني أهميـــة استثنائية في سلسلة الدراسات التي تبحث في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، خاصة ان الموضوع يعنى بصورة مباشرة بحقبة زمنية لها خصوصيتها ، تتمثل في نشوء الدولـــة العراقية وتأسيس دوائرها ومؤسساتها ، ولابد لكل دولة ناشئة من اقتصاد متطور وموارد مالية تمكنها من تثبيت كيانها على أسس ثابتة وقويـــة .

فقد حاولت هذه الدراسة تتبع الاوضاع الاقتصادية من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية الرئيسه " الزراعة والصناعة والتجارة " على أعتبار ان عهد الانتداب البريطاني مثل مرحلة واحدة لها سياستها واتجاهاتها وأهدافها ، بل ورموزها السياسية أيضـا كما أنها مثلت مرحلة أنتقالية لحصول العراق على الاستقلال ولو على صعيد سياســة بريطانيا المعلنة .

والواقع ان مرحلة الانتداب تزدحم بالعديد من الاسئلة المباشرة ، خاصة فيمـا يتعلق بالاقطاع ونشوء الرأسمالية الوطنية الصناعية والتجارية ، وماهية العلاقة القائمـة فيما بينها وبين الحكومة الوطنية من جهة وسلطات الانتداب من الجهة الاخرى ، وتأثيرات هذه العلاقة في نمو كل منها ، والدور الاقتصادي الذي لعبته .

ومن دون الادعاء بتذليل المصاعب التي واجهت البحث ، لجأنا الى تقسيـــم الدراسة الى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة .

تناول الفصل الاول تاريخ العراق الاقتصادي منذ أواخر عهد الاحتـلال العثماني للعراق وحتى نهاية الاحتلال البريطاني ، متتبعا أوضاع الزراعة والصناعـة والتجـارة في تلك الحقبة ، وهو تمهيد لابد منه لمعرفة مدى التطور الاقتصادي في العراق فـــي الفترة اللاحقة .

أما الفصل الثاني فقد كرس لدراسة الزراعة وشؤونها خلال عهد الانتداب مـــن خلال تسليط الضوء على العلاقات الزراعية والاشارة الى المشاريع الاروائية والزراعيـــة وأثر الانتاج الزراعي في الاقتصاد العراقي ونتائج السياسة الزراعية لسلطـــات الانتداب والسلطات العراقية الجديدة .

وتمت في الفصل الثالث متابعة حالة الصناعة ودور المشروعات الصناعيـة الجديدة في تحديث العراق • ونشوء الصناعة الوطنية ومدى مساهمة الرأسمال الوطني فيهـا • أضافة الى دراسة القوى العامله في القطاع الصناعي وحجمها ودورها في الحيـــاة السياسية والاجتماعية •

أما الفصل الرابع فقد اختص بدراسة تجارة العراق وحجم النشاط التجارى مـع الاسواق العالمية • أضافة الى دراسة التطور المالي والنقدى ودور أجهزة الحكومة فـي السياسة المالية وآثارها على الاقتصاد العراقي •

مصادر البحـــــث :ـ

استقى البحث معلوماته من مصادر متنوعة • تحتل وثائق البلاط الملكي غيـــر المنشورة مكان الصداره • وهي التي تعد بحق كنز المعلومات الثمين لما تحمل مـــن معلومات دقيقة وتفصيلية عن احداث تلك الحقبة • واعتمد البحث أيضا على بعض وثائـق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة التي أظهرت تصورات بريطانيا السياسية وأهدافها الاقتصادية في العراق •

واستفاد البحث من الوثائق والتقارير المنشورة العراقية خاصة تقارير وزارة المالية وتقارير عن سير الأشغال والزراعة بالاضافة الى محاضر مجلسي النواب والأعيان • والتقاريـر البريطانية المرفوعة الى عصبة الأمم عن سير الادارة في العراق •

وكان للرسائل العلمية غير المنشورة • والبحوث والدراسات المنشورة فـــي الدوريات العلمية المتخصصة مكانة خاصة في الرسالة • لما تحمله من آراء وتصورات علميـة ثمينة • أضافة الى الاعتماد على الصحافة المحلية في تلك الحقبة التي مثلت نبعا غزيـرا من المعلومات وشاهد عيان على الاحداث •

وبغية تنويع المصادر والتعرف على أكثر من وجهة نظر • اعتمد البحث علـــى مجموعة من الكتب الصادرة باللغة الانكليزية منها كتاب
Ghassan.R.Atiyyah,Iraq 1908-1921, Asocio-Political study.

وهو دراسة اجتماعية ـ سياسية للعراق خلال الفترة من ١٩٠٨ الى ١٩٢١ حيث عني

بدراسة العراق خلال فترة عهد الاحتلال العثماني المتأخر وعهد الاحتلال البريطاني المباشر •

الا أن المنهل الكبير تمثل بالكتب العربية والمترجمة التي عبرت عن وجهات نظر متباينة وعن جهود علمية • لباحثين وأساتذة أفاضل • يقع في مقدمتها كتاب الدكتور محمد سلمان حسن " التطور الاقتصادي في العراق " والذي عني بدراسة تطور العراق الاقتصادي وحجم تجارته منذ عام ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ • حيث أفاد البحث بصورة مباشرة وكتاب تصنيع العراق لكاثلين لانكلي " الذي يبحث في نشوء الصناعة وتطورها في العراق وكتب الأستاذ عبد الرزاق الحسني خاصة كتاب تاريخ الوزارات العراقية الاجزاء " الاول والثاني والثالث " لتعلقها بفترة البحث • وكتب الدكتور كمال مظهر أحمد • منها " الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك " الذي يمثل رصدا للتطور التاريخي للقوى العاملة في العراق وتطور الأوضاع الاقتصادية وأرتباطها بالاحداث السياسية • أضافة الى الكتب العديدة التي اعتمدها البحث مما عد معينا رئيسا للدراسة •

ولا يسع الباحث الا أن يشير " الى أن هذه الدراسة ماهي الا أسهامة متواضعة لباحث مازال في بداية طريقه في ميدان البحث العلمي •

ومن الله التوفيق والسداد ....

الفصـــل الأول

أوضــاع العــــراق الاقتصـــادية ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠

١ـ الزراعـــة
٢ـ الصناعـــة
٣ـ التجـــارة

أولا : الزراعة ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠

١ـ الزراعة والعلاقات الزراعيه في اواخر عهد الاحتلال العثمانـــــي

سادت المجتمع الزراعي في العراق ، العلاقات القبلية ، فلم يكن ابناء القبيلة ، ملاكا او عمالا زراعيين ، أنما كانوا فلاحين ، في أرض تعود ملكيتها للمجموعة القبليـــة ، وبقيت هذه العلاقات تعبر بوضوح عن التجانس الجماعي ، الملتزم ، بالحقوق والواجبات فيما بين الشيخ وافراد العشيرة ، يدعمها في ذلك صلة القربـــى .

وقد حدد بعض الباحثين هذه العلاقة ، منطلقين من تسميتها ، " بالمزرعـــة الفلاحية أو القبلية " ، معتبرينها ، الوحدة الأساسية التنظيم الاجتماعي الفلاحي [١].

واذا قيض لنا تحديد علاقة الفلاح بالشيخ ، فأن ذلك يقودنا ، الى وصفهـــا " بالمشاعية " ، ونفى أية صفة أقطاعية بها على الاطلاق [٢] ، الا أن بعض الاختلافات كانت تظهر في مناطق أخرى في العراق ، فقد كان " الاغا " في المناطق الشماليـــة يستخدم الفلاحين اجراءا لديه [٣] ، أذ كان يستوفي الضريبة منهم نيابة عن الحكومـة العثمانية ، أضافة الى أرهاقهم بأعباء أضافية ، تتجلى في تحمل نفقات دار الضيافـــة الخاصة به . [٤]

ونتيجة لموقع الشيخ المهيمن على الفعاليات الاجتماعية ، أتيحت لهم فرصـــة السيطرة على النشاط الاقتصادي في القبيلة ، أذ أباحوا لأنفسهم الاستحواذ علـــى الأوسع والافضل من أراضي " الديرة " ، التي تضم القبيلة ، وتعد ملكا للجميع ، وتمتعوا بأمتيازات وفرتها لهم ، الامكانات الاقتصادية التي حصلوا عليها ، مثل تكوين حـــرس مسلح ، يحمي مصالحهم من تجاوزات فقراء القبيلة ، تحت ضغط الجوع والعوز [٥] .

---

(١) وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعيه للحركة القوميـــة العربية " الاستقلالية " في العراق (بيروت ١٩٨٤) ص ٢٧٣ .

(٢) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الخامـــس ، القسم الثاني ، (بغداد ١٩٧٨) ، ص ٢٨٦ .

(٣) عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢ ، (بغداد ١٩٧٨) ، ص ٧٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

(٥) كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة د ، عبد الواحد كرم

يشير د . غسان العطية الى أن أتساع قطعة أرض الشيخ ، بعد التحولات التي افرزتها المرحلة التاريخية (١) ، استلزم جلب " عمال زراعيين " من عشائر أخرى لهم حرية الرجوع الى عشائرهم الأصلية بأنتهاء الموسم ، أو البقاء مع العشيرة . وان وجود هؤلاء الافراد ، كان يمثل " المرحلة الاولى " في تحول العلاقات من " قبلية ـ عائلية " الى علاقة " ملاك بفلاح " (٢) .

فيما يحدد كوتلوف بداية تحول شيوخ القبائل البدوية الى اقطاعيين بفرضهم دفع " الخوة " (٣) ، على القبائل الصغيرة ، بدعوى حمايتها من غزو القبائل الاخرى ، فيما كانت الأموال المجباة تذهب الى شيخ القبيلة بصورة مباشرة ، على الرغم من ان استحصالها كان يتم بأسم القبيلة (٤) . ومن هذا الرأي نستشف مالفة واضحة ، فنصيب الشيخ كان اكبر ، الا أن هذا لايعني بأي حال من الأحوال ، عدم حصول أفراد القبيلة على أية حصة (٥) .

ولا يمكن اغفال نشاط السلطة في التحول الذي طرأ في العلاقات الزراعية ، فقد كان لمدحت باشا ، اليد الطولى في انتظام تسلم الأعشار من شيوخ السعدون ، فتحولوا من مشيخة مستقلة الى جباة ضرائب ، (٦) ومتفوضين لهم حصة من الانتاج تعادل حصة الحكومة (٧) وكان النشاط الاخر عسكريا تمثل بالمواجهة بين القوات العثمانية وقبيلة شمر ، واقدام السلطات العثمانية على اعدام " عبدالكريم " (٨) واحلال أخيه " فرحان "

---

(١) شهدت المنطقة تحولات مهمة ، منها فتح قناة السويس في العام ١٨٦٩ ، وتولي مدحت باشا ولاية بغداد في ذات العام ، مما أسهم الى حد بعيد في نمو حركة التجارة الخارجية ونشوء الانتاج الزراعي الرأسمالي واعداده للتصدير .
Ghassan . R . Atiyyah , Iraq 1908- 1921 , Asocio - Political study (Beirut 1973) P.25.

(٣) الخوة : اتاوة تفرضها القبيلة الأقوى على الاضعف بدعوى حمايتها ، وكانت تبلغ حوالي ٥٠ بالمائة وقد تصل احيانا الى ٧٨ بالمائة من الحاصل .

(٤) كوتلوف ، ثورة العشرين ، ص ٣٥ .

(٥) علي الوردي ، لمحات اجتماعية ج ٥ ، القسم ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٦) عبدالوهاب القيسي ، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩ ـ ١٨٧٧ ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٣ ، كانون الثاني ١٩٦١ ، ص ١٢١ .

(٧) محمد احمد محمود ، احوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢ ـ ١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، بغداد

الذي رضي أن يتسلم راتباً شهرياً من الحكومة (١) ، وهناك اسلوب آخر نهجته الحكومة العثمانية ، تمثل في تفويض مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وعرضها للبيع ، لاناس لا يمتون للزراعة بأية صلة ، فظهرت طبقة جديدة من الملاك ، أطلق عليهم " الملاك الغائبون " مثل عائلة سركيس البغدادية ، وعائلة مناحيم دانيال ، وعائلة الكليدار ، وعائلة حفظي العلي ، وجلهم من سكان المدن ، اضافة لحصول كبار موظفي الدولة وضباط الجيش العثماني على الأراضي ، عن طريق الهبة والتفويض (٢) . كما كان لتسجيل الأراضي العشائرية بأسم الشيوخ في دوائر التسجيل العقاري واعتبارها ملكاً خالصاً لهم مساهمة لها أثرها الواضح في تغيير ملامح العلاقة بين الشيخ والفلاح (٣) .

وبعد منتصف القرن التاسع عشر ، لاحت للعيان عوامل خارجية ، كان لها الأثر في أحداث ، تغيير واضح في بنية الاقتصاد الزراعي العراقي ، منها ، أزدياد الطلب الأوربي على المنتجات الزراعية ، مما زاد في أقبال الشيوخ وملاكي المدن على الاستحواذ على أوسع مساحة زراعية (٤) .

عمد رؤساء العشائر والمتنفذون الى شتى " الاساليب " ، للسيطرة على الاراضي على الرغم من مخالفتها لقانون الأراضي العثماني ، الذي طبق في العراق سنة ١٨٧٠ في زمن ولاية مدحت باشا ، ونتيجة لجشع المالكين في الحصول على أوسع الأيرادات من الأراضي ، أنخفضت حصة الفلاح من الغلة التي يزرعها ، ونتيجة لهذا وهنت علاقته بالأرض ، مما أثر على الانتاج (٥) ، وطبعه بالانخفاض ، أضافة الى بدائية الأسلوب الزراعي ، الذي كان معتمداً على الوسائل القديمة ، وعدم استقرار الطلب في السوق المحليه ، وتخلف وسائط النقل ، والنزاع المستمر بين العشائر (٦) .

الواقعة بين الموصل وبغداد ، وكانت نهايته الاعدام في مدينة الموصل بعد أن ألقت السلطات العثمانية القبض عليه .

(١) عبدالوهاب القيسي ، حركة الاصلاح ، المصدر السابق ، ص١٢١ .
(٢) عبدالله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، (بغداد ١٩٦٣) ، ص٢٧ .
(٣) ستيفن همسلي لونك يك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ ، الجزء الاول ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٥٠ .
(٤) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، (بغداد ١٩٧٧) ص ٢٢٦ .
(٥) شكري محمود نديم ، احوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية ١٩٠٨ــ ١٩١٨ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب " بغداد ١٩٨٥ " ، ص٩٣ .
(٦) نمير طه ياسين ، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ــ١٩١٤ ، رسالة ماجستير

أن مرحلة العزلة ، التي تميز بها الاقتصاد العراقي في أواخر عهد الاحتلال العثماني ، كانت تقوم على الاقتصاد المغلق ، القائم على الاكتفاء الذاتي واشباع الحاجات المحلية ، وما شيوع ظاهرة أزدياد الطلب الاوربي ، الا حالة برزت آثارها بالتدريج . فالسمة العشائرية ، كانت تمثل الصفة الغالبة على الحياة العامة في العراق . وقد تحددت علاقة العشائر بالسلطة العثمانية ، بجباية الضرائب واداء بعض الواجبات (١) . والواقع أن الدولة العثمانية ، كانت " قانعة " بهذا الواقع مادامت واردات الضرائب تدخل في خزينتها (٢) .لكن هذا لايعني أنها ، كانت ترفع يدها عن التدخل في شؤون العشائر ، اذ كانت سياستها تتركز في تفتيت الاتحادات القبلية ، ليسهل لها السيطرة على زمام الأمور . وقد وجدت ضالتها ، في اتحاد المنتفك الذي مثل " البذرة " لسياسة الدولة العثمانية الرامية الى تفتيت القبائل ، على حد تعبير العمرييل . كما ان هذه السياسة ، قد خلقت للسلطات الادارية وضعا شائكا ، تمثل في انفصال كل شيخ فرعي عن الاتحاد العشائري الاكبر ، صانعا لنفسه مجموعة ، طالما خاصا به حتى أضحى من الصعب على جابي الضريبة العثماني أو التاجر التحرك في تلك الاصقاع (٣) .

ويمكن ان نرقب تحديدا للمعالم بشكل اوضح في سياسة الحكومة العثمانية أزاء المناطق العشائرية منذ عام ١٩٠٠ ، ذلك بفرضها الضرائب الزراعية على اعتبار انها الغاية من السيطرة ، وتقويت شوكة السلطة بعض الشيء ، خاصة بعد توفر القوات العصرية وزيادة نفوذ الموظفين الاداريين ، وظهور خطوط البرق ، وازدياد نشاط موظفي البريد بين المدن (٤) .

ومع ذلك فقد بقيت سمات التخلف واضحة ، أما التحديث فكان يسير ببطء شديد ، وكانت فوائده ، موجهة للسلطة الحاكمة وكبار التجار والمالكين ، اما موقع الفلاح في كل

---

(١) عبد الرزاق الهلالي ، قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي دار الكشاف ، (بيروت ، القاهرة ، بغداد ١٩٦٧) ، ص ٢١٩ ، انظر ايضا ، منتشا شفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة د . هاشم صالح التكريتي ، (بغداد ١٩٧٨) ، ص ٣٣ .

(٢) G.R.Atiyyah , OP . cit , P.21.

(٣) العمرييل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، (بغداد ١٩٧١) ، ص ٧١ .

(٤) لونكرك ، العراق الحديث ، ص ٥٠ .

هذا ، فقد تلخص في زيادة الاعباء عليه ، وعمل الملاكون من تجار المدن وقواد الجيش والموظفين على التقرب من السلطة وتأييدها ، تدفعهم في ذلك الرغبة في ضمان مصالحهم . الا ان ماهية العلاقة القائمة بين الملاك والفلاح ، كان يحددها ، عاملان ، يوردهما عبدالله الفياض ، وهما قوة نفوذ الحكومة في المنطقة ، ونوع الانتاج الزراعي . ففي المناطق الادارية الحديثة ، كان المؤشر واضحا على ضعف سلطة الملاكين فيها . أما نوع الحاصل فقد أدى الى ظهور الفوارق بسبب الحاجة الى رأس المال والتنظيم ، فقد تمتع فلاحو الزراعة الشتوية باستقلال اكبر من فلاحي النخيل والرز لقلة رؤوس الاموال المستثمرة في حين ، ان زراعة النخيل تحتاج الى أموال كبيرة وزراعة الرز تحتاج تنظيم ومتابعة (١) ، وبذلك تكون سلطة الملاك أوسع ، بحكم تأثيره المباشر في العملية الانتاجية .

وعملت الحكومة العثمانية على توطيد أركان سلطاتها ، فركزت جهودها على توطين القبائل البدوية الرحل (٢) ، التي كانت تمثل مصدر القلق الدائم لها . وعلى الرغم من محدودية نشاط الحكومة ، الا ان بعضا من القبائل البدوية ، آثرت حياة الاستقرار متجهة نحو ممارسة حرفة الزراعة ، للحصول على مورد أقتصادي ثابت (٣) . وأسهم المتنفذون وأصحاب المصالح بتشجيع هذه الخطة لأن في استقرار القبائل البدوية ضمانة للحصول على يد عاملة رخيصة ، وقد رغب بعض شيوخ القبائل في الاستقرار ، خاصة بعد ظهور الملكيات العشائرية وزيادة الأرباح التي تجنى من الزراعة (٤) ، بفضل الانفتاح على السوق العالمية ، كما أن السلطة ، وجدت في اسكان القبائل توكيد الايراد الضرائب منها عند استقرارها (٥) .

وكانت عملية الاستيطان تتم ببطء (٦) ، ففي العام ١٨٦٧ كان عدد البدو

---

(١) عبدالله الفياض ، الثورة العراقية ، ص ص ٢٨ ـ ٢٩ .
(٢) رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ـ١٩٢٧ ، (النجف ١٩٧٦) ص ٢٦ .
(٣) عبدالعزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، القاهره ١٩٦٨ ، ص ٢٧٠ .
(٤) شكري محمود نديم ، احوال العراق ، ص ٩٧ .
(٥) عزيز جاسم محمد علي ، تطور السياسة الزراعية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، (بغداد ١٩٧٩) ص ١٢٥ .
(٦) المميل ، فصول من تاريخ العراق ، ص ٦٧ .

حوالي ٤٥٠ ألف نسمة ، بنسبة ٣٥ بالمائة من مجموع السكان فأنخفض العدد في العام ١٨٩٠ الى ٤٣٣ ألف نسمة ، أي بنسبة ٢٥ بالمائة ، أما في العام ١٩٠٥ ، فقد بلغ ٣٩٣ ألف نسمة بنسبة ١٧ بالمائة (١) .

لقد ساهمت عوامل عدة في انخفاض نسبة أفراد القبائل البدوية ، وتحولهم الى الحياة الحضرية ، فالقهر الذي اتبعته الحكومة في أسكانهم (٢) ، والاستقرار النسبي في الأمن ، والتوسع الذي طرأ على التجارة والزراعة وادخال نظام الطابو (٣) . تعد عوامل لها أثرها الحاسم في استقرار القبائل البدوية .

وفي العام ١٩٠٠ ، صارت القبائل تتخلى عن صفاتها القديمة بسرعة ، وبات من الصعب عليها ، أن تعود الى الاسلوب السابق في المعيشة حتى أضحت علاقاتها (أدارية) اكثر مما هي (قبلية) ، معتمدة على السلطة الادارية في حفظ أمنها (٤) .

هذا كله أذن لمرحلة العزلة أن تنتهي وتدخل علاقات جديدة في الحياة العامة في العراق ، في مفتتح القرن العشرين ، ويذهب لوتسكي الى أن أصلاحات مدحت باشا في تنظيم الادارة جعل العراق ، اكثر ارتباطا بالحكومة المركزية واشرت نهاية لمرحلة العزلة ، التي كان يعاني منها (٥) .

ووسط كل معالم التخلف الزراعي ، ظهرت أراضٍ زراعية ، مثلت حجم التناقض الكبير الذي كانت تخوض فيه الحكومة العثمانية ، ففي أواخر القرن التاسع عشر ، ظهر أسم السلطان عبد الحميد وبعض من افراد أسرته كمالكين لأراضٍ واسعة (٦) ، عرفت بالأملاك " السنية " ، يرأسها مشير الفيلق في بغداد ، وترتبط مباشرة بالسلطان نفسه اذ كان يملك أربعة عشر مقاطعة في انحاء مختلفة من العراق ، من أخصب الأراضي وأجودها ، مع تمتعها بأمتيازات خاصة ، (٧) واستقلال كامل عن الادارة العثمانية ، فلم

(١) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، (صيدا ، بيروت ١٩٦٥) ، ص ٥٣ ، جدول توضيحي .
(٢) G.R.Atiyyah , OP.cit,P.23.
(٣) وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية ، ص ٤٨ .
(٤) ستيفن هسلي لونكرك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ط ٦ ، ترجمة جعفر الخياط ، (بغداد ١٩٨٥) ، ص ٣٧١ .
(٥) لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، (موسكو ، ١٩٧١) ، ص ١٧٥ .
(٦) عبد الله الفياض ، الثورة العراقية ، ص ٢٥ .

تخضع لأية ضريبة ، وحصل موظفو ادارة الأملاك السنية على حظوة ومقام رفيع بين موظفي الدوائر الأخرى ، حتى ان الفلاحين المحليين صار جل أمانيهم أن يعملوا في هذه الأراضي (١) ، لما كانت عليه من تنظيم نموذجي في الخدمات والانتاج ، حتى ان اوضاع الفلاحين ، في هذه الأراضي كانت تختلف كثيرا عن اوضاع الفلاحين في الأراضي الأخرى اذ كان لهم نصف الحاصل ، ويحصلون على التعويضات والمساعدات ، اضافة الى اعفائهم من التجنيد الأجباري (٢) .

ويقول لونكرك : " كانت الاخطاء الأساسية ، أقل وضوحا في المؤسسات ذات الادارة الخاصة ، كدائرة الأملاك السنية " (٣) . وبالفعل كانت أدارة الاراضي السنية ، كشفا واضحا لأدارة عاجزة وجهاز متفسخ ، لأنها اظهرت بوضوح ، مدى التراخي والكسل الذى كانت تعاني منه الأجهزة الادارية العثمانية ، اذ لم تكن المسؤولية هي التي توجهها ، أنما الخوف من أصحاب النفوذ والحمايات ، كان هاجس الادارة الدائم

صار تركيز الحكومة العثمانية في سياستها الزراعية ، هو القضاء على نظام المشيخة وتوطين القبائل ، خاصة بعد اعلان الدستور عام ١٩٠٨ ، وبدأت الاتصال بالافراد ، محاولة منها في زعزعة مكانة رؤساء القبائل وشيوخ العشائر (٤) . اذ ان السلطة الادارية ، كانت موجهة ضد الإقطاع العشائرى ، وتحاول ان توسع الملكية الفردية ، كي يصبح الشيوخ في منزلة ، تسهل السيطرة عليهم او حتى عقابهم (٥)

ومارست الدولة العثمانية في اواخر فترة احتلالها للعراق ، القوة والبطش ، بتجهيزها حملات عسكرية ، لأجبار القبائل على الاستيطان والعمل بالزراعة ، غير ان الاسلوب العثماني هذا ، كان مناقضا لروح العصر والمرحلة الاقتصادية السائدة في

---

(١) الكسندر آدامون ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ج ١ ، ترجمة د . هاشم صالح التكريتي ، (البصرة ١٩٨٢) ، ص ١٢٦ .
(٢) نمير طه ياسين ، بدايات التحديث ، ص ٥٠ .
(٣) لونكرك ، أربعة قرون ، ص ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .
(٤) عبد الجليل الطاهر ، البدو والعشائر في البلاد العربية " محاضرات " ، (القاهرة ١٩٥٥) ، ص ٣٨ .
(٥) محمد جواد العبوسي ، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق ج ١ ، القطاع الزراعي ، (القاهرة ١٩٥٨) ، ص ١٧٢ .

تلك الحقبة ، كما أنها لم تتوافق وروحية القبائل [(١)] ، التي كانت تكره الحكومة العثمانية لفرضها القيود ، وهذا لاينسجم وطبائع البـداوة ، كما ان عامل البعد والقرب من المدن حدد " الى حد بعيد " علاقة العشائر بالحكومة [(٢)] ، فكانت العشائر تستعين ببعضها الآخر ، للحصول على الأمن والحماية دون الاعتماد على الحكومة ، ولقد كانت العشائر تواجه في وقت واحد الخطر الداهم من غزو العشائر الأخرى ، وخطر الحملات الحكومية [(٣)] .

كان الصدام دائما بين الحكومة العثمانية والعشائر العراقية وأسبابه لاتخرج عن الأغراض السياسية أو ملكية الأرض والاسكان ، أو حفر جدول للري في ارض زراعية [(٤)] ،فكانت حملة يوسف باشا ، ضد قبائل بني لام بقيادة غضبان البنية عام ١٩٠٩ ، لأنها وقفت ضد أسلوب الحكومة الاتحادية في السياسة الزراعية ولتمتعها بالقوة والاستقلال في تلك الحقبة [(٥)] ، وفي ذات العام شبت انتفاضة عشائر المنتفك ضد آل السعدون والعثمانيين في آن واحد ، ويمكن ملاحظة أن الصدام العشائري الداخلي ، قد انخفض في مطلع القرن العشرين ، واصبح الصدام مع الحكومة ، هو الظاهرة الأوسع ، وتعود مجمل اسبابه الى تطبيق نظام الطابو وخطوات الإدارة العثمانية من أجل المركزية [(٦)] وكان لحصول شيخ الكويت على الانفصال من الامبراطورية العثمانية وخضوعه للحماية البريطانية ، اثر مضاف في تعزيز رغبة القبائل العربية في الانفصال عن الحكومة العثمانية [(٧)] .

٢ـ السياسة الزراعية لسلطات الاحتلال البريطاني :

مد الاستعمار البريطاني نفوذه العسكري على العراق ، وبدأت أساليب استغلاله

---

(١) كمال محمد سعيد خياط ، القطاع الزراعي في العراق ، (بغداد ١٩٧٠) ص ١٧٥ .

(٢) عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ط ٣ (بغداد ١٩٦٧) ص ٣٩ .

(٣) وميض جمال عمر نظمي ، وآخرون ، التطور السياسي المعاصر في العراق ، (بغداد د ت) ، ص ١٠ .

(٤) فراتي ، على هامش الثورة العراقية الكبرى ، (بغداد لاتاريخ) ، ص ٣٩ .

(٥) عبدالعزيز عبداللطيف الزيدان ، دراسة في أصول التراكم والتبعية في الاقتصاد العراقي ١٨٦٨ ــ ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤١ .

(٦) وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية ، ص ٢٣٩ .

تبدو متنوعة وشديدة التأثير وهي تقوم على ربط الاقتصاد العراقي بعجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وكانت الادارة البريطانية مدركة منذ البداية ضرورة التعاون التام مع بعض رؤساء العشائر وكبار الملاكين وهذا يعني اعادة الروح في النظام العشائري وتعزيز مركز الشيخ [١] خدمة للمصالح البريطانيه . وجعل الشيوخ مسؤولين بصورة مباشرة عن افراد قبائلهم . لذا عملت على توسيع نفوذهم . بأغداقها المال عليهم . ومنحهم الامتيازات مثل الاعفاء من الضرائب والاستفادة من الاراضي الأميرية ومنحهم أراضي واسعة . وجعل ولاء افراد العشائر للشيخ . بدلا من السلطة الادارية [٢] . لقد مكنت هذه السياسة الانكليز من فرض سيطرتهم على العشائر . وتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي [٣] . لانها جعلت من بعض الشيوخ والمتنفذين . المرجع المباشر أمامها [٤] وجعلتهم المسؤولين عن كل مايدور في الحياة الريفية من أنشطة اقتصادية واجتماعية .

وأغرت هذه السياسة . الملاكين . في أستغلال هذا النفوذ لصالحهم . دون التفكير . بمصالح الفلاح [٥] . فأستغلوا جهوده بأبشع صورة . ومارسوا عليه أقسى أنواع الاضطهاد . وصاروا ينظرون اليه "كوسيلة من وسائل الانتاج " . ومن المظاهر الاخرى التي مارستها قوات الاحتلال . أقدامها على نزع ملكية الأرض من الملاكين والشيوخ المعارضين لها ومنح الموالين لها أراضي واسعة [٦] . وكان هذا نابعا من أسلوب الحزم الذى مارسته . فركزت السلطة الزراعية . بيد الشيوخ وأشراف المدن . ويقول د . محمد سلمان حسن :ـ" ان سياسة الأرض البريطانية في العراق قامت على ركنين . الاول تحويل الأراضي الى الشيوخ من فوق رؤوس الفلاحين والثاني زيادة القوة السياسية والسيطرة لدى الشيوخ ." [٧]

٤٩٣٤٧٧

(١) وميض جمال عمر نظمي . الجذور السياسية . ص ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(٢) المكتبة المركزية . بغداد . ملفة "١" . ص ٢٩٥ . F.O.371/2771

(٣) علي الوردي . لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث . الجزء الخامس "بغداد ١٩٧٧ " . ص ٢٤ .

(٤) سامي عبدالحافظ القيسي . ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية . الجزء الثاني . (بغداد ١٩٧٥) . ص ٦٠ .

(٥) عبدالعزيز نوار . تاريخ العرب المعاصر . (بيروت ١٩٧١) . ص ٤٤٨ .

(٦) صلاح الدين الناهي . مقدمة في الاقطاع ونظام الأراضي في العراق . (بغداد ١٩٥٥) . ص ١٨ .

(٧) محمد سلمان حسن . التطور الاقتصادى . ص ١٩١ .

ومن المشاكل التي برزت بقوة في تلك الحقبة ، ويعد نتيجة منطقية لهذه السياسة الاستغلال الذي مارسه الشيوخ على الفلاحين ، حتى وصلوا الى حد الاملاق والجوع واستغل بعض الشيوخ ، جهل الفلاح ، فراحوا يغمطون حقوقه ، ويأكلون حصته المقررة " ثلث المحصول " متخذين من السندات المزورة اسلوبا للتهديد الدائم (١) وعملت قوات الاحتلال في تكريس حالة الاستغلال ، بأجبارها الفلاحين على طاعة اوامر الملاكين ومن امثلة ذلك ، ان بعضا من فلاحي بساتين التمور في البصرة والتابعة لشيخ الكويت ، طالبوا بتحسين أحوالهم ووضع نهاية للقسمة غير العادلة في المحصول ، الا ان سلطات الاحتلال تدخلت بقوة لصالح الملاك (٢) .

ويمكن وصف السياسة الادارية لقوات الاحتلال في المناطق الزراعية ، بأنها كانت تقوم على مبدأ " السوط والخبز " ، ذلك انها منذ بداية المواجهة مع القوات العثمانية جردت العديد من الشيوخ الذين وقفوا الى جانب العثمانيين من املاكهم (٣) .

ولقاء تعاون بعض الشيوخ ، قدمت سلطات الاحتلال المكافآت المجزية لهم ، وتراوحت بين الرواتب الشهرية والوظائف الادارية ، وأطلاق يدهم في العمل ومنحهم سلطات واسعة على افراد عشائرهم وتوسيع دائرة نفوذهم وتمثلت المناصب الادارية بمدير قسم ومعاون الحاكم السياسي ومدير ناحية وضابط للشبانة (الشرطه) ، وكان مقدار الرواتب يتراوح بين (١٥٠) الى (١٠٠٠) روبية شهريا ، فعلى سبيل المثال ، ان رئيس بني خيكان ، فرهود المفشفش ، عين مديرا لناحيتي العكيكة والحمار براتب قدره (٣٠٠) روبية شهريا والحاج حسن الحمداني ، عين بوظيفة معاون الحاكم السياسي في سوق الشيوخ براتب (٢٥٠) روبية شهريا ، فيما نصب خيون العبيد وكيلا للحاكم السياسي في الشطرة بمرتب شهري كبير (٤) . ومنحت ايضا بعضا من رؤساء العشائر

---

(١) عاد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي ، ص ص ١٠٤ ــ ١٠٥ .

(٢) مصطفى عبدالقادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، (البصرة ١٩٧٥) ، ص ص ١٦٦ ــ ١٦٧ .

(٣) F.O.371/2770.Elkutunie,the19th December 1915 , to secretary to the Government of India , Foreign and political Department , Delhi , P.257.

الملفة رقم " ١ " محفوظة في المكتبة المركزيه / جامعة بغداد .

(٤) د . ك . و . ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٢١١/١١٥٧ و ١٤ ص ٩٩ ، موضوع الملفة التقارير الحكومية عن المنتفك .

في العمارة وأربيل عددا من المقاطعات الزراعية دون بدل أو ضريبة (١) .

ولقاء الدعم الذى لقيه الشيوخ ، كانت الادارة البريطانية تطالبهم بحفظ الأمن والنظام في مناطقهم ودفع الواردات والعمل على جبايتها وتسليم البدل السنوى للمالكين أضافة الى مطاليب تخص الولاء للأدارة البريطانية والأمن والعلاقات بصورة عامة (٢) .

كانت ضرائب حكومة الاحتلال البريطاني ، مرتفعة ، حيث بلغت في العام ١٩١٩ مايعادل ٠٠٠ر٠٠٠ر١ دينار ، على الرغم من النقص الذى ظهر في الانتاج الزراعي ، ونتيجة لهذا الارتفاع في نسبة الضرائب ، وقع المالكون الصغار والمتوسطون ضحية للمالكين الكبار تحت ضغط الديون التي أستلفوها لتسديد الضرائب الثقيلة ، وبرزت هذه الحالة في الحلة والشامية وسفوية وفي المناطق الشمالية من العراق . (٣)

وتعددت الضرائب وتنوعت على الفلاحين ، فظهرت ضريبة صيد السمك والطيور ، وضرائب على الحاجات الأستهلاكية ، وضريبة على الزواج ، حتى بلغ عددها " عشر ضرائب " وصار هم الشيخ الأول ، الحصول على النقود بأية وسيلة ، حتى انه لم يتورع عن التسليف بالربا واستغلال جهد الفلاح ، باستخدام طريقة البيع على الأخضر ، لاتمام مظاهر البذخ ، والتظاهر بالثراء وشراء المضخات وتوسيع الأملاك ، حتى أنتهت مكانة الشيخ الكريمة في نفس الفلاح ، وصارت العلاقة ، تقوم على الخوف من المأمورين والحوشيه (٤) والشرطه والسجون (٥) .

كانت السياسة الضرائبية ، لسلطات الاحتلال شديدة ، حيث جعلت رئيس كل عشيرة مسؤولا عن جبايتها ، مما حدا ببعضهم الى التنازل عن الرئاسة ، واضطر البعض الاخر الى التنازل عن قسم من أراضيه ، ليقل عبء الضرائب عليه (٦) . ولم يكفهم هذا بل عمد بعض الحكام السياسيين الى اصدار أوامر وتعليمات خاصة بهم ، القصد منها

---

(١) محمد طاهر العمرى ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، المجلد الثالث (بغداد ١٩٢٥) ، ص ٥ .

(٢) وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية ، ص ٢٧٩ .

(٣) محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ٢١ .

(٤) الحوشية : أو الحاشية وهم حراس الشيخ ، فئة فرضتهم التقاليد القبلية ، حتى تحول دورهم الى احدى ادوات الاضطهاد ضد الفلاحين .

(٥) Hanna Batatu, The old Social classes and the Revolutionary movments of Iraq, new jersy 1978.P.83.

(٦) مذكرات الحاج علال الفاضل " الموج " ، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبورى ، (بغداد ١٩٨٦) ص ٦٧ .

زيادة الواردات ، فقد أقدم الحاكم السياسي في السليمانية على أصدار لائحة تشكل الضريبة فيها ، نسبة عالية ، حتى أن واردات منطقته بلغت ٩٨٠ر١٧٨ر٢ روبية في العام ١٩٢٠ (١) .

كانت غاية سلطات الاحتلال البريطانية ، جمع الواردات ، بكل ماتيسر لها من وسائل ، اذ انه عندما تمكنت من فرض سلطانها ، أقدمت على تأسيس دائرة الواردات ، التي نشطت في التحقق عن الواردات التي لم تدفع للسلطات العثمانية (٢) .

ووجد الشيوخ ، أن سلطات الاحتلال تطالبهم بالطاعة وتحصيل الضرائب بطريقة لم يألفوها (٣) ، فقد كان الانكليز يخمنون الضرائب بدقة متناهية ، ويتشددون في حسابها ، حتى أنهم استخدموا اليهود في ذلك العمل ، الذين " تفانوا " في أداء مهمتهم هذه (٤) ، فما كان الا أن بلغت الضرائب ثلاثة أضعاف ماكانت تجنيه السلطات العثمانية ، ابان أحتلالها العراق (٥) ، والقي على كاهل الفلاح نفقات الجيش ، وارهق بأعمال السخرة ، حتى بلغ الذين استخدموا في هذه الاعمال حوالي تسعين ألف فلاح ، وبلغت الضرائب الزراعية مايقارب ٩٥٠ر٧ ألف روبية في العام ١٩١٧ — ١٩١٨ ، أرتفعت الى ٧٥٠ر٢١ ألف روبية في العام التالي (٦) .

يتحدث أيرلند ، عن الطريقة البريطانية في جمع الواردات بلغة الفخر أذ يقول : " أن نتائج الجباية ، على الرغم من أبقاء الاساليب العثمانية ، كانت أحسن " ، وحين يقارن بين واردات العثمانيين في العام ١٩١١ — ١٩١٢ من ضرائب العشر والكودة وضرائب الأرض الاخرى ، مع واردات الضرائب ذاتها في العام ١٩١٨ ، ١٩١٩ نجد أن الزيادة بلغت $1\frac{2}{3}$ ، ضعف ماجمع في العام ١٩١١ ، وان الزيادة في واردات ١٩١٩ ،

---

(١) كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ — ٢٩ .

(٢) حميد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ — ١٩٢١ ، (بغداد ١٩٧٩) ، ص ٤٥١ .

(٣) كاثلين لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة د . محمد حامد الطائي ، د . خطاب العاني ، (بغداد ١٩٦٣) ، ص ٥٢ .

(٤) كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي ، ص ٣٢ .

(٥) عبدالله الفياض ، الثورة العراقيه ، ص ٢٣٣ .

(٦) كوتلوف ، ثورة العشرين ، ص ص ١٠٥ — ١٠٨ .

قاربت ضعفي ماجمع في سنة ١٩١١ (١) .

وعمدت السلطة المحتلة الى تصنيف الأراضي ، حسب درجة شرعية السندات ، التي يبرزها الملاكون ، ففي المنتفك ، أقدم الكابتن " ليفي " على تقسيم المقاطعات الى نوعين ، احدهما تحجز ملاكيته (من صاحب الارض) ، بسبب الشكوك في قانونية السند المعروض ، فلا يحق للمدعي الادعاء بعائديتها أو استحصال نسبة الملاكية البالغة ٥ر٧ بالمائة من حاصل الاراضي ، بل تقيد كأمانة في سجلات الحكومة الى حين البت في امر تفويضها ، والنوع الاخر هي الأراضي التي لا شائبة في سندات تمليكها ، وتكون حصة الملاكية ٥ر٧ بالمائة تجبيها الحكومة من حاصلات الأراضي وتدفعها الى الملاكين دون التدخل في الشؤون الزراعية (٢) .

ان هذه الاجراآت كانت تعني شيئا واحدا ، الا وهو ، الرغبة البريطانية الجامحة في تنظيم الأراضي لتسهل لها جباية الواردات ، فركزت جهودها على المناطق الاكثر خصبا ، فاهتمت كثيرا بالمنطقة الواقعة بين الهاشمية والسيب ، وهي المنطقة التي كان العثمانيون يجبون منها أوسع ضريبة من الأراضي (٣) .

ووجدت سلطات الاحتلال ضرورة تنظيم عملها ، فأصدرت البيان رقم " ٥٤ " لسنة ١٩٢٠ ، بأسم " بيان تحديد وتسجيل الاراضي " (٤) ، وتشكلت لجنتان لهذا الغرض ، الاولى في منطقة بغداد ، حيث باشرت أعمالها في ديالى والثانية في منطقة الفرات وبدأت بقضاء الهندية . (٥)

وسجلت النسبة المئوية للضرائب على الحاصلات الزراعية والكمارك أرتفاعا كبيرا في

---

(١) فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، (بيروت ١٩٤٩) ص ٨٢ .

(٢) عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف الى المدن في العراق ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ص ١٢ ـ ١٣ .

(٣) هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، الجزء الحادي عشر ، ترجمة عبد المسيح جويد ، (بغداد ١٩٣٩) ، ص ٣٦١ .

(٤) مجموعة البيانات والاعلانات المصدرة من القائد العام أو بتفويض منه ، من ١١ مارس ١٩١٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ ، مطبعة دنكور الحديثة ، (بغداد ١٩٣٦) ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٨ .

(٥) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٢٧٣/ ٣١١ و٣ ص ٥١٠ تقرير محمد رؤوف الجمداني الى السير أرنست داوسن في ٤ شباط ١٩٣٠ .

السنوات ١٩١٦ ــ ١٩١٩ ، حتى أنها بلغت في العام ١٩١٧ــ ١٩١٨ معدلا بلغت نسبته ٩٨٫٧ بالمائه ، الا أنها تراجعت في العام التالي حتى بلغت ٨٣٫٤ بالمائه اما في العام ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ وصلت الى ٧١٫٥ بالمائه [١] ويعزى هذا الانخفاض ، الى الاضطراب الذي ساد سلطات الاحتلال واجهزتها الادارية ، نتيجة لثورة العشرين الوطنية التحررية . واذا ما لوحظت زيادة في نسبة الواردات ، فأنها لاتعني تحسنا في الانتاج أنما تعزى بصورة رئيسه ، الى وصول جابي الضريبة الى مناطق لم تكن تدفع الضرائب بانتظام ، حتى ان أنتاج العام ١٩١٨ من الحبوب بلغ ربع ما أنتج في العام ١٩١٣ [٢] .

وانشأت سلطات الاحتلال لجنة للاعمار الزراعي ، كانت الغاية منها ، توفير المواد الغذائية لجيشها المحتل [٣] ، فعنوا بتنظيم شؤون الزراعة والري ،فزرعت مساحة ٥٠٠ ألف فدان ، بلغ انتاجها من الحبوب ١٢٥ ألف طن [٤] ، فيما يقول أيرلاند ، أن الانتاج بلغ بين ٥٠ ألف الى ٦٠ ألف طن [٥] .

لقد كان كل هذا موجها نحو خدمة بريطانيا وجيشها المحتل ، حيث بلغ ما أنفق على الانتاج الزراعي والري مايقارب ٥٩٠٠ ألف روبية بلغت نسبتها ١٢ بالمائة ، من مجموع نفقات السنة الماليه ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ [٦] . وما هذه النسبة الضئيلة المنفقة على قطاع حيوي وهام كالزراعة ، الا دليل ساطع على أن قوات الاحتلال ماكانت تهدف من توجهها نحو الزراعة ، الا توفير احتياجاتها وخدمة أهداف بريطانيا البعيدة حيث أهتمت بزراعة المحاصيل النقدية كالقطن والتبغ وتربية دود القز لانتاج الحرير ،ومحصول التمر ، وكان توجههم هذا يفصح عن الغاية التي كانت تحكم وجودهم في العراق ، وهي المتمثلة بالهدف الاقتصادي ، الذي يتلخص في جعل العراق مصدرا للمواد الاولية ، وسوقا لتصريف المنتجات البريطانية [٧] .

---

(١) وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية ، ص ٢٢٩ .
(٢) سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، (النجف ١٩٧٣) ، ص ١٠١ .
(٣) عبدالرحمن البزاز ، العراق ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .
(٤) عبدالفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، (بغداد ١٩٣٥) ، ص ١٦١ــ١٦٢
(٥) ايرلاند ، العراق ، ص ٨٥ .
(٦) كوتلوف ، ثورة العشرين ، ص ٧٥ .
(٧) [illegible]

ثانيا : الصناعة وعلاقات العمل في العراق ١٩٠٠ ــ ١٩٢٠

١ ــ الصناعة في أواخر عهد الاحتلال العثماني :

برزت لمسات الوالي مدحت باشا ، بصورة واضحة في تغيير بعض من ملامح الانتاج الصناعي في العراق ، بعد توليه منصب ولاية بغداد عام ١٨٦٩، فكانت الصناعة تقوم على انتاج الحرفيين ، والعمال الذين كان جلهم من غير الفنيين ، وكان المنتوج نوعية واطئة ، ولم يكن بمستوى يمكنه من منافسة البضائع الاجنبية ، داخل السوق المحلية

فعمل على ادخال صناعات جديدة باستيراد ، مكائن لطحن الحبوب وتقشيرها وآلات للغزل والنسيج ، وأقدم على تأسيس المعامل العسكرية ، لتأمين حاجة الجيش من الملابس والخيام ، وأنشاء مدرسة للصنائع ليتعلم فيها الطلبة ، مهن النجارة والحدادة والخياطة والطباعة [(١)] .

واستفاد من الخبرة الاجنبية في انشاء مصفاة للنفط في بعقوبة ، معتمدا على منابع منطقة مندلي النفطيه ، بمشورة الخبراء الالمان [(٢)] .

وعلى الرغم من هذه الجهود ، الا أن أثرها كان محدودا ، وبقيت الصناعة في تلك الحقبة ، تقوم على الصناعات اليدوية والورش ، لتدمغ الصناعة بطابع التخلف ، الذي يمثل نتاجا طبيعيا للاحتلال العثماني وأجهزته المتهرئة .

ويعزو كوتلوف أنخفاض الأنتاج الحرفي الى ، ثلاثة عوامل ، أولها سيادة النظام الاقطاعي في الريف ، والثاني الاحتلال العثماني ، والثالث ، التسرب الاقتصادي لرأس المال الأجنبي [(٣)] .

كانت الحرف التقليدية هي السائدة في قطاع الصناعة العراقي [(٤)] ، وكان انتاج

---

(١) أنستاس ماري الكرملي ، خلاصة تاريخ العراق ، (البصرة ١٩١٩) ، ص ٢٠٧ انظر أيضا ، عبد الكريم العلاف ، بغداد القديمة ، (بغداد ١٩٦٠) ، ص ٢١ .

(٢) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ ــ ١٩٥٢ ، (بيروت ١٩٨٠) ، ص ١٩ .

(٣) كوتلوف ، ثورة العشرين ، ص ٧٨ .

(٤) التجارة ، الحدادة ، البناء ، الصياغة ، النسيج اليدوي " الجومة " ، صنع الاحذية ، الفخار ، بناء السفن الصغيرة والزوارق ، العربات التي تجرها الخيول الادوات الزراعيه " المسحاة والمحراث " .

الحرفيين ، يغطي احتياجات السوق المحلية ، حتى ان البعض منها كان يصدر الى الخارج (١) ، وقد بلغ هذا الانتاج مداه في منتصف القرن التاسع عشر ، حتى قدر عدد ورش النسيج بـ ١٢ ألف ورشة (٢) ، ولكن فتح قناة السويس في العام ١٨٦٩ ، وازدياد النشاط التجارى ، وانفتاح العراق على الاسواق العالمية ، جعل الصناعة الحرفية ، تدخل في منافسة حادة مع المنتوج الاجنبي .

ولكي لانسقط في التداخل ، باستخدامنا العام ١٨٦٩ ، لوجهين من التمرحل للحدث التاريخي ، نقول ، ان اصلاحات مدحت باشا في المجال الصناعي ، كانت ردة فعل على تضعضع الانتاج الآلي ، لذا اكد الباحث على ، مسألة استيراد مدحت باشا الآلات من الخارج ، أما تأثيرات فتح قناة السويس ، فكانت أبعد تأثيرا في مسار الصناعة في العراق ، لأنها مهدت للارتباط بالانتاج الرأسمالي العالمي ، ودخول رؤوس الأموال الاجنبية ، فكانت صناعة كبس التمور ، الصناعة العراقية الاولى التي تأثرت بالرساميل الاجنبية ، لرغبة الاسواق الاوربية والاميركية بالتوسع في تجارة التمور ، وقد ساعدت صناعة كبس التمور ، في ظهور عدد من الصناعات الصغيرة المرتبطة بها مثل أعداد المواد التي تحفظ فيها التمور المكبوسه وتهيئتها (٣) ، كما أنها وفرت فرصة واسعة لتشغيل اليد العاملة ، حيث قدر عدد العمال الموسميين بـ ٢٥ ألف عامل سنويا (٤) .

وفي نهاية القرن التاسع عشر ، بدأ الرأسمال الأجنبي ، يتغلغل في قطاع الصناعة ، من خلال أقدامه ، على تأسيس معامل آلية وانشاء مؤسسات لتصدير

---

(١) نورى خليل البرازى ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ، (القاهرة ١٩٦٦) ١٩٦٧ ، ص ٢٧ .

(٢) عبدالرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢ ــ ١٩٥٨ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب (القاهرة ١٩٧٧) ، ص ٥ .

(٣) كاثلين لانكلي ، تصنيع العراق ، ص ١٧٢ ، انظر أيضا سعيد عبود السامرائي سياسة التصنيع في العراق ، (بغداد ١٩٦٩) ، ص ٦ .

(٤) د . كمال مظهر احمد ، حول نشوء حركة التحرر الوطني العربي ، في دراسة سوفيتية جديدة ، مجلة آفاق عربية ، العدد ٢ ، تشرين أول ١٩٧٥ ، ص ١٣٨ .

المنتجات الزراعية ، وكان اغلب أصحاب الرساميل من الانكليز والهنود ، فيما كانت أغلب المؤسسات الأجنبية ، بريطانية وألمانية [١] ، وكان من نشاطات رؤوس الاموال الأجنبية انشاؤها معامل في مجال ، طحن الحبوب ، وتنظيف الرز ، وغسل الأصواف وكبسها ، وعرق السوس ، ومعامل الثلج ، وقد تركزت هذه المعامل في بغداد والبصرة والعمارة ومدن أخرى ، وكان عمل معظمها ، مقتصرا على اعداد البضائع لغرض التصدير . [٢]

وكان للرأسمال الأجنبي دور واضح في توسيع استيراد البضائع الاجنبية ، التي نافست الصناعات المحلية ، حتى بلغ الأمر الى غلق العديد من الورش الحرفية ، التي كان يسودها " نظام علاقات العمل العائلي " ، وحلت محلها ، العلاقات القائمة بين الرئيس ومرؤوسه ، حتى برزت العديد من حالات اضطهاد العمال [٣] ، وأشهر بعض الحرفيين أفلاسهم ، وفقدت بعض المدن أهميتها ، نتيجة لمنافسة البضائع المستوردة للنشاط الصناعي والحرفي الذي كانت تقوم به [٤] .

ونشطت الشركات الاجنبية في تأسيس مشاريعها الصناعية ، فأقدمت شركتا لنج وأندروير ، على فتح معملين لهما لكبس الصوف ، واستطاعت شركة الزيجي ، أن تحصل على امتياز صناعة السكائر ، الا أن نشاط الشركات الاجنبية ، لم يمنع أقدام بعض الرساميل الوطنية من التحرك واستيراد الآلات لتأسيس المعامل ، في مجال طحن الحبوب وانتاج الأثاث المنزلي وصناعة الأواني المعدنية ، ولقد قدر عدد المعامل المحلية بـ ٩٠ معملا ، لانتاج الحرير والمنسوجات وتصفية السكر ودبغ الجلود وانتاج الزيت ، مع عدد من المعامل الصغيرة لانتاج الصابون والمشروبات الكحولية ، ولتحسين انتاج المنسوجات بالاعتماد على المكائن المستوردة أنشأت في مدينة بغداد ، شركة للنسيج عام ١٩٠٨ ، الا أنها حظيت بنجاح محدود [٥] ، وهذا لايعني قيام صناعة

---

(١) هاشم علي محسن ، تطور الحركة النقابية في العراق ، ج ١ (بغداد ١٩٦٦) ص ٣٥ ، أنظر أيضا سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع ، ص ٥ ، وانظر ايضا حميد جاعد ، الحركة النقابية في العراق ، (بغداد ١٩٧٤) ، ص٦ .

(٢) كوتلوف ، ثورة العشرين ، ص ٨٧ .

(٣) G.R.Atiyyah , O.p.cit. P.43.

(٤) د . كمال مظهر احمد ، حول نشوء الطبقة العاملة في العراق ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٥) نمير طه ياسين ، بدايات التحديث ، ص ص ١٥٢ ــ ١٥٣ .

متطورة ، فهذه المعامل ، لم تكن في الواقع سوى " ورش واسعة " محدودة الانتاج ، ولم يكن من اليسير الحصول على العامل الفني الذي يقوم بتشغيلها وصيانتها .

وعلى الرغم من المنافسة الشديدة ، التي تعرض لها الانتاج الحرفي ، جراء التوسع في الاستيراد الاجنبي ، ومنافسة الانتاج الآلي ، الا أنه بقي يسد جانبا رئيسا من حاجة المواطن الى الانسجة والادوات المنزلية وادوات البناء ، ففي مدينة الموصل ، قدر عدد الذين يعملون بالحياكة اليدوية بحوالي ٥٠٠ حائك ، خلال العام ١٩١١ ، وفي مدينة بغداد ، قدروا بأكبر من هذا العدد ، كذلك توسع عدد " الكور " لانتاج الطابوق ، بسبب الاقبال على البناء ، ولم يتأثر مركز صانعي المراكب والقوارب ، أذ بقيت أعمالهم مزدهرة (١) ، ويصف لونكرك ، الصناعة الحرفية المحلية ، بالرداءة وعدم الأهمية وينهي قوله عنها : " بأنها صناعات هزيلة " (٢) .

تأثرت الصناعة المحلية بالتحولات التي طرأت على الواقع الاقتصادي في العراق ، حتى أن بعضا من هذه الصناعات ، صار ينتج بالطريقتين الحرفية والآلية ، محتفظا كل منهما بأهميته ، ومدى حاجته لدى المستهلك ، فصناعة الغزل والنسيج الصوفي ، اعتمدت على الطريقة اليدوية في تشغيل ورشها ، حتى قدر عدد العمال في بغداد فقط ب ٣٥٠٠ عامل في العام ١٨٦٦ (٣) ، لكن هذا العدد ، بدأ بالهبوط نتيجة للمنافسة ، ولم يبق منه سوى مئات (٤) ، واستمرت صناعة النسيج اليدوي القائمة " على الصنعة الدقيقة والمشغولة جيدا " حسب رغبة المستهلك ، في بعض المدن ، البعيدة بعض الشيء عن مركز الانتاج الآلي (٥) .

---

(١) كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك (بغداد ١٩٨١) ، ص ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٢) لونكرك ، العراق الحديث ، ج ١ ، ص ٥٦ .

(٣) صباح الدرة ، التطور الصناعي ، ص ١٤٤ ، أنظر أيضا محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقيه ، ص ١٢ .

(٤) وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية ، ص ٢٣١ .

(٥) من هذه المدن ، النجف التي اشتهرت بصناعة العباآت الصوفية والحريرية المصبوغة بصبغة ثابتة ، ومطرزة بأسلاك من الذهب ، ولديهم ٢٠٠ نول و ٣٠ دكانا بالمدينة ، انظر لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، الجزء الخامس ، ص ١٧٥ .

وعلى الرغم من السمة التي حظي بها ، نظام الانتاج الرأسمالي ، الذي مارسته " المؤسسات والرساميل الأجنبية والمحلية " ، الا أن بعض الصناعات المحلية بقيت بعيدة عن تأثيرات الآلة ، حتى أن صناعة الدباغة ، لم تدخل لها الآلة ، حتى مرحلة الحرب العالمية الأولى (١) .

كان استغلال الموارد المعدنية محدودا ، على الرغم من توفرها ، وقد استخدم الحجر ، على نطاق محلي ضيق في بناء البيوت في شمال العراق ، واستخدم الطين " طين خاوة " لغسل الملابس وشعر الرأس ، كذلك وجد الكبريت والملح والفحم " نوعية واطئة " ، أما المادة التي كانت تستخدم على نطاق أوسع فهي " الزيت المعدني " ، فكان " القار " يستخرج في هيت والقيارة وطوز خورماتو ، أما نزيز النفط ، فكان موجودا في كركوك ومندلي والقيارة (٢) ، حيث كان يستخرج بالوسائل اليدوية وينقل الى مصافي بدائية ، ليكون صالحا للأستعمال (٣) .

كانت اوضاع العمال سيئة للغاية ، فكان التعرض لهم وأطلاق الشتائم عليهم من رب العمل ، ظاهرة واضحة ، حتى أن العديد من الحمالين والبنائين والسائقين وبعض العمال الموسميين ، هربوا من اعمالهم في البصره نتيجة للمعاملة القاسية من أرباب العمل (٤) . أذ كانوا يعملون في رصف الطرق وبناء السدود وتمهيد التمور ، وكان هؤلاء يعانون البؤس وشظف العيش ، فالسكن والطعام ، كانا مما لا يليق بالانسان أما أوضاع العمال الدائميين ، فكانت سيئة للغاية ، أذ تراوح الأجر اليومي للعامل بين قرشين الى خمسة قروش ، وكان استخدام النساء والاطفال يتم بأجور أقل بكثير مما يحصل عليه العامل " الرجل " (٥) .

وظهر عامل آخر للاستغلال تمثل باستثمار الشيوخ لمراكزهم وسطوتهم لسرقة جهود

---

(١) نسرين محمود حمزة الدلوى ، الجغرافية الاجتماعية لمدينة الكاظمية الكبرى ، (بغداد ١٩٧٥) ، ص ١٢٥ .
(٢) لونكرك ، العراق الحديث ، ج ١ ، ص ٥٥ .
(٣) مير بصرى ، النفط تاريخ واسطورة ، مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد ١ ، السنة ٤ ، كانون الثاني ١٩٤١ ، ص ٦ .
(٤) القاضي احمد نور الانصارى ، النصرة في أخبار البصرة ، تحقيق د . يوسف عز الدين ، (بغداد ١٩٧٦) ، ٤٢ .
(٥) كوتلوف ، ثورة العشرين ، ص ٨٨ .

العاملين ، فخلال العام ١٨٧٦ ، جمع ناصر باشا السعدون " شيخ المنطقة ووالـي المنتفك " مجموعة كبيرة من الفلاحين لبناء سد على الفرات (١) ، ونتيجة لضآلة الأجـور وصعوبة العمل ، قرر العمال ، الاضراب عن العمل ، الا أن القوة المسلحة التابعـة للوالي ، أجبرت العمال على مواصلة العمل (٢) .

بدأ تطبيق قانون العمل في العام ١٨٧٧ ، بعد أن كان الاعتمـاد يقـوم على قواعد الشرع الاسلامي ، فظهرت " الاصناف " وهي جمعيات مهمتها الدفاع عـن حقوق العمال وتنظيم شؤونهم وانتخاب ممثل لكل صنف أو حرفة ليقوم بتمثيل الصنف أمـام السلطة (٣) . والواقع ان سلطات الأحتلال العثماني كانت في تشريعاتها القانونيـة ، تهدف الى حصول العامل على أذن رسمي قبل الشروع بأي عمل ، مستثنية في ذلـك اعمال البناء والتجارة والفلاحة ، ليسهل لها السيطرة على نشاط العمال (٤) ، ويشيـر الدكتور كمال مظهر أحمد الى ضعف علاقة العامل بالآلة وأرتباطه القوى بالريف حتـى يصفه " فلاح في ثوب عامل " ، لانه هجر الريف وأتجه الى المدينة ليكون بمنأى عـن الأضطهاد والأستغلال الذي كان يمارسه الاقطاعيون عليه ، واذا أبرز لنا التاريخ بعضا من الاضرابات العمالية ، كأضراب عمال سد الفرات عام ١٨٧٦ ، وأضراب الدباغين فـي الأعظمية عامي ١٩١٢ و ١٩١٣ ، الا انها كانت ردود فعل مباشرة أزاء حالات التعسف التي وقع تحت نيرها العمال ، لذا نراها سرعان ماتنتهي (٥) ، وعلى الرغم من كـل ماتقدم فعلينا الا نبالغ في اسباغ النعوت على الحركة العمالية في تلك الحقبة ، فعلـى صعيد الحياة العامة ، لم يكن لها أثر واضح ، لأن الهيمنة كانت للرأسمال الأجنبـي من خلال اعتماده على تصريف بضائعه في السوق العراقية ، فيما كان الانتاج المحلـي محدودا (٦) .

---

(١) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة ، ص ٣١ .
(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الحركة العماليه ، ص ٩٤ .
(٣)
(٤) كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة ، ص ص ١٠٤ ــ ١٠٥ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ص ٣٣ ــ ٣٥ .
(٦) سعيد حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ، (بيروت ١٩٣٨) ، ص ١٩ انظر أيضا ، منتشا شفيلي ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

كانت مدينة بغداد ، تمثل المركز الصناعي للعراق ، لتركز النشاط الانتاجي " الحرفي " والتبادلي فيها ، اضافة الى نشاط المدن الكبرى ، كالبصرة والموصل ، وقد ظهرت بعض الصناعات الحرفية على شكل مجمعات " فنية صناعيا " أو اجتماعية في مدن اخرى من العراق ، حيث تدعو الحاجة لها ، فبرزت مدن الكاظمية وكربلاء والنجف والعمارة وسوق الشيوخ والقرنة (١) .

٢ـ الصناعة في عهد الاحتلال البريطاني :

مثل الاحتلال البريطاني للعراق ، عاملا مضافا في تدهور الانتاج الحرفي ، فقد جاء متمما للعوامل التي سبق لنا بحثها ، حيث نشطت سلطات الاحتلال ، لانشاء صناعات محلية ، الغاية منها توفير حاجات الجيش المحتل ، وتقليل الصرف على استيراد البضائع (٢) ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الادارية البريطانية ، بالاسراع في تحقيق اهدافها التي رسمتها ، الا ان جملة من العوامل وقفت في السبيل ، فبين نقص الماء الصالح ، وصعوبة الحصول على الصلب ، والنقص في الايدي العاملة الفنية والمادة الأولية ، ضاعت فرص أنشاء عدة معامل ، للبيرة وصنع المرسى والصابون ودبغ الجلود ، ومع هذا استطاعت أدارة الاحتلال ، تأسيس معملين للمياه المعدنية والثلج (٣) . كما حاولت أن تنظم العمل التجاري والصناعي بتأسيسها دائرة للتجارة والصناعة في العام ١٩١٩ (٤) . وفي العام نفسه أفتتحت مدرسة للصناعة في بغداد اعقبتها في العام ١٩٢٠ تأسيس ثلاث مدارس في الموصل والبصرة وكركوك (٥) .

وعانت المؤسسات الصناعية المحلية أزمة خانقة ، فرضتها الاجراآت العسكرية الصارمة لقوات الاحتلال ، فقد أنقطع أستيراد المواد الخام لبعض الصناعات ، وتعطل استيراد المكائن ، الا أن هذه الازمة صاحبها بعض الانفراج بعد اعلان الهدنة ، وقد

---

(١) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، الجزء الثالث ، ص ص ٩٩٣ـ٩٩٤ .
(٢) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص ٥١٣ .
(٣) جريدة الاوقات البصرية ، المجلد ١٠ ، العدد ١٣ ، تشرين الثاني ١٩١٧ .
(٤) المدرس ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .
(٥) منتشا شفيلي ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

كان الانتاج الآلي محدودا ، فعلى سبيل المثال ، كانت في العام ١٩٢٠ ، آلــة واحدة لانتاج الطابوق ، لم تكن انتاجيتها ، كما يجب ، لقلة الخبرة الفنية ، مما حدا ببعض المؤسسات الكبيرة ، التي تملك رأسمالا كبيرا ، كأدارة السكك الحديد ، الـتي فتح دورات للتمرين قبل الدخول في مضمار العمل (١) .

وكانت حاجة السلطات المحتلة الى اليد العاملة ، شديدة في بداية الاحتلال وقد أنيطت هذه المهمة بالضباط السياسيين ، كل في منطقته ، فبناء المنشآت والثكنات والمعسكرات وبناء السدود واعمال سكك الحديد ورصف الطرق والميناء ، جعل السلطات المحتلة ، تستخدم الفلاحين في هذه الاعمال بالقوة مكرهة اياهم على الخروج من بساتينهم وحقولهم (٢) . وقد يكون من الطبيعي استخدام عمال المدن لأنهم مهيئون اساسا لمثل هذه الأعمال ، ولكن من الصعب على الفلاح أن يعتاد على نظام عمل ، بعيد كل البعد عما يعرفه من أنماط عمل ألفها سابقا (٣) .

لقد عانى العمال أوضاعا معاشية بائسة لضعف الاجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية وشحتها حتى ان فئة منهم شعرت بخيبة الأمل ، أذ توفرت فرص واسعة للعمل خلال الحرب ، لكن ما ان توقفت الحرب حتى وجد هؤلاء العمال انفسهم بدون عمل ، كما أن سوء الاوضاع وامتداد نتائج الحرب ، أشاع جوا من الفوضى الادارية ، كان ضحيته أعدادا كبيرة من السكان ، ففي مدينة الموصل ، توفي حوالي عشرة آلاف شخص نتيجة لتفشي المجاعة ، التي ظهرت خلال العام ١٩١٧ ــ ١٩١٨ (٤) ، وان سحب حوالي ٩٠ ألف فلاح من حقولهم ، لارغامهم على العمل لدى القوات البريطانية كان من العوامل الرئيسة التي ادت الى خراب الأرض ، وقلة انتاجيتها ، ومن ثم ظهور المجاعة . (٥)

---

(١) جريدة الأوقات البصرية ، المجلد ٩ ، العدد ٩٥ ، تشرين الثاني ١٩١٧ ، انظر أيضا ، محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ص ٣٠٣ــ٣٠٤ .

(٢) المعرميل ، المصدر السابق ، ص ٦٣ ، انظر ايضا حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٠٩ ــ ٥١٠ .

(٣) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٤) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر نفسه ، ص ٥٧ ، انظر أيضا ، د . عبد العزيز نوار ، تاريخ العرب المعاصر ، ج ١ ، ص ٤٥٥ ، انظر أيضا ، كوتلوف ، ثورة العشرين ، ص ١١٣ .

(٥) فوليكوف وآخرون ، تاريخ الاقطار العربية المعاصرة ١٩١٧ ــ ١٩٧٠ ، دار التقدم ، (موسكو ١٩٧٥) ص ٢٨٧ .

وكانت ظاهرة السخرة شائعة في تلك الحقبة ، مارسها الملتزمون من شيوخ وتجار محليين ، كما أن أستخدام المساجين والأسرى ، تم على نطاق واسع ، فخلال العام ١٩١٨ ، تم استخدام حوالي ١٢ ألف سجين (١)، كما أقدمت سلطات الاحتلال على ممارسة أجزاء مذل للعمال ، حيث وسمت الحمالين ، بستين بيضاء وسوداء ، وجعلت طريقة الدفع بالبطاقات بدلا من الدراهم . (٢)

ونتيجة للحاجة الماسة لليد العاملة ، جلب البريطانيون الى العراق ، عمالا من جنسيات مختلفة ، " هنود ، وايرانيين ، وبورميين ، وصينيين " ، مما سبب خلق مشاكل اجتماعية وأقتصادية ، وراحت سلطات الاحتلال ، تميز في تشغيل الأجانب وتفضلهم على الوطنيين ، حتى انها أستغلت هذا الجانب ، أبشع أستغلال ، للضغط على العمال (٣)، وقد نبهت الصحف المحلية إلى المخاطر الناجمة من زيادة هجرة العمال الاجانب الى العراق (٤) .

تباينت ردود فعل العمال ، ازاء الجور والعسف ، وظروف العمل الصعبة ، فخلال العام ١٩١٦ ، وقعت بعض الاحداث ، ضد منشأة تابعة للانكليز ، وفي العام ١٩١٧ ، حدثت اضطرابات عمالية في العمارة ، بعد امتناع مجموعة منهم على اداء العمل الشاق والمضني ، وتجددت الاضطرابات في المنطقة نفسها عام ١٩١٨ ، لكن الحدث الأبرز في تحركات العمال ، كان أضراب " الدوكيار " في المعقل ، حيث اعلن الاضراب في ١ أيار ١٩١٨ ، وطالبوا بزيادة الاجور ، ومعاملتهم على قدر المساواة مع العمال الاجانب ومنحهم أجازات وأجور منتظمة (٥) .

---

(١) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة ، ص ص ٤٨ — ٤٩

(٢) جريدة العرب ، العدد ٨٦ ، ٩ تشرين الثاني ١٩١٧ .

(٣) حميد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص ص ٥١١ — ٥١٢ ، انظر ايضا الحربيل ، المصدر السابق ، ص ٦٤ ، انظر أيضا ولسن ، بلاد مابين النهرين بين ولائين ، ترجمة فؤاد جميل ، الجزء الثاني (بغداد ١٩٧١) ص ٢٢٤ .

(٤) جريدة الاستقلال ، العدد ١٣ ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ .

(٥) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة ، ص ص ٥٠ — ٥١ ، أنظر ايضا عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ص ٩٥ — ٩٦ .

٣ـ شؤون النقل والمواصــــــــــــلات

بأفتتاح دائرة البريد البريطانية ـ الهندية عام ١٨٦٨ ، يكون العراق قــــد شهد تحولا في مجال المواصلات ، حيث تم ربطه بالاقطار المجاورة وصولا الى الهند ، وصارت مشاهد العربات البرية وقوافل الجمال التي تحمل البريد ، تشاهد بكثرة فــي العراق ، ويأتي اتصال العراق بخطوط البرق الدولية ، عاملا مؤثرا للتحول الــى أمام ، وبقدوم مدحت باشا الى بغداد ، شهد قطاع النقل تغيرا واضحا ، أذ ظهــر خط للترامواي بين بغداد والكاظمية (١) .

وازداد نشاط الأسطول النهري التجاري ، بأقدام مدحت باشا على شراء ثلاث بواخر نهرية ، ووضعها تحت الأدارة الخاصة المرتبطة بالبحرية العثمانية (٢) . ويذهب لونكرك بعيدا في تصوره ، عندما يصف النقل البري بالتفوق على النقل النهري (٣) . فالواقع يشير الى أن الملاحة النهرية في تلك الحقبة ، كانت هي المهيمنة ، خاصـة في نهر دجلة ، حتى ان المنافسة قد استمرت بين شركة " لنج " الانكليزية والحكومـة العثمانية ، حول تسيير البواخر النهرية ، اما النقل البري فكان يعتمد على الحيوانـات في طرق رديئة غير واضحة المعالم ، وكانت أهم هذه الطرق ، مع بلاد فارس ، وتأتــي أهميتها من تجارة الترانسيت ، وطريق بغداد ـ دمشق وبغداد ـ حلب وطريق الموصل ـ ديار بكر ، ثم الى مركز الدولة العثمانية (٤) .

لقد مثل العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، حقبة نشطت فيها الامتيــازات والمشاريع الكثيرة لجهات متعددة ، وما التنافس البريطاني ـ الالماني ـ الروســـي للحصول على امتياز سكك الحديد في العراق ، الا أبلغ دليل على هذا القول (٥) . أما

---

(١) لونكرك ، اربعة قرون ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ ، انظر أيضا ، ريجارد كوك بغداد مدينة السلام ، ترجمة د . مصطفى جواد وفؤاد جميل ، (بغــداد ١٩٦٧) ، ص ١٦٨ .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤٢ / ٢١١ / ٣١١ و ٣ ص ٢١ ، موضوع الملفة الديون العثمانيـــة .

(٣) لونكرك ، اربعة قرون ، ص ٣٨٣ .

(٤) شكري محمود نديم ، أحوال العراق ، ص ١٠٣ ، انظر أيضا ريجارد كــوك ، المصدر السابــق ، ص ١٦٨ .

(٥) لونكرك ، اربعة قرون ، ٣٨٤ .

بداية القرن العشرين ، فقد شهدت ، تحركا لمشاريع نقل ومواصلات عديدة ، فأزدادت اعداد البواخر النهرية الى ثمان وأنشأت معامل الادامة لها (١) . وأفتتحت أول محطة للاسلكي عام ١٩١٠ ، وفي العام نفسه أقدم محمود الشابندر على تأسيس شركة للنقل بين بغداد وكربلاء والنجف ، وسير خطا للنقل الى حلب ، وفي العام ١٩٠٩ ، بدأ الالمان في مد سكة حديد بغداد ـ سامراء ، بموجب الامتياز الذي حصلوا عليه عام ١٩٠٣ ووضع حجر الاساس لسكة حديد بغداد في ٢٧ تموز ١٩١٢ ، أنجز من العمل حوالي ٧٤ ميلا ، حتى حزيران ١٩١٤ ، حيث سار أول قطار بين بغداد والدجيل (٢) .

كانت مسألة المواصلات ، من أعقد المشاكل التي واجهت القوات البريطانية ، أذ كانت قليلة وتفتقر الى ربط أجزاء كثيرة من البلاد ، فوجدت بالسكك الحديد ضمانة كافية ، لتسهيل أمور نقل الجيش والتقدم نحو الاهداف العسكرية ، حيث شرعت بأنشاء خطوط بين البصرة والناصرية ، والبصرة ـ القرنة ، والبصرة ـ جبل سنام ، وأضحت نصب عينها ، الأهمية العسكرية لهذه الخطوط ، وقد بلغ طول خطوط السكك التي أنجزتها قوات الاحتلال خلال سنوات الحرب حوالي ١٢٥ ميلا (٣) . واقدمت على استغلال كل وسائل النقل ، فجعلت النقل الحيواني تحت سيطرة الضباط البريطانيين واستغلوا النقل النهري ، الذي قدم لهم خدمات جلى في مجال التقدم عسكريا نحو الشمال .

وبعد توقف العمليات العسكرية ، نقلت مسؤولية السكك الحديد من الادارة العسكرية الى الادارة المدنية ، في نيسان ١٩٢٠ ، حيث بلغ عدد العاملين فيها مايقارب ٢٤٫٩٢٨ ، شكل الهنود نسبة ٨٠ بالمائة منهم ، أما الاوربيون فقد مثلوا

---

(١) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٢ و٣ ص ٢٦ الملفة السابقة .

(٢) علي ناصر حسين ، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، (بغداد ١٩٨٦) ، ص ص ٢٨ ـ ٢٩ ، انظر أيضا ، عامر المزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٨ ، بغداد ١٩٥٦ ، ص ٢٢٣ .

(٣) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة ، ص ٤١ .

نسبة ٣ بالمائة فيما بلغ عدد العمال العراقيين حوالي ٦٢٥٠ عاملا . وبلغ طول خطوط السكك الحديدية ٩٤٤,٧٦ ميلا على مختلف المقاييس (المترى ـ العيارى والخفيف) لكنها لم تكن بمستوى يعتمد عليه كثيرا ، فقد وضعت أساسا لاغراض الجيش أثناء العمليات الحربية ، كما أن تجهيزاتها كانت مستعملة ، واغلبها قد سحب من الخدمة في الهند (١) .

اما ميناء البصرة ، فكان يعاني الاهمال في حقبة ماقبل الحرب ، فلم يكن به رصيف للرسو والتحميل ، كما لم تكن فيه رافعات ، اذ كان يتم الشحن والتفريغ بواسطة المراكب الصغيرة (٢) ، ويصف لونكرك ، ادارته بالبدائية ، فالعمليات بطيئة ، والموظفون مرتشون واماكن خزن المواد معدومة ، اذ كانت المواد تخزن في العراء ، تحت رحمة الانواء الجوية المتقلبة (٣) .

ولم يكن في الميناء ، سوى ثلاثة سقائف ، مع رصيف واحد أنشأه الألمان ، من أجل مواد سكة حديد بغداد ، وبما أن الميناء ، كان يمثل قاعدة الانطلاق لقوات الاحتلال البريطاني ، فقد بدأت الادارة العسكرية ، عمليات التوسيع والتطوير ، وخلال العام ١٩١٩ صدر البيان رقم ٤٠ "بيان ميناء البصرة المؤقت" ، وفي ضوئه حددت علاقات العمل وحجم نشاط الميناء ، الذى انتقلت ادارته من السلطات العسكريه الى المدنية في نيسان ١٩٢٠ (٤) .

---

(١) الصريبل ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٦ ـ ٣٥٥ ، أيضا ، علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٢) يوسف رزق الله غنيمه ، تجارة العراق قديما وحديثا ، (بغداد ١٩٢٢) ، ص ١٢٧ .

(٣) لونكرك ، العراق الحديث ، ص ٦٥ .

(٤) حميد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٣ ، أيضا ، البيانات والاعلانات الصادرة من القائد العام ، ص ص ١٥٣ ـ ١٧٥ .

ثالثا : التجارة في العراق ١٩٠٠ ــ ١٩٢٠

١ــ الملامح العامة للتجارة في اواخر عهد الاحتلال العثماني

كان من الطبيعي ان تعاني التجارة العراقية من الجمود والتخلف ، طالما تهيمن على فعالياتها الأساسية ، " سلطات الاحتلال العثمانية " التي تعاني هي ذاتها من الفساد الاداري والفوضى والتخلف . لكن جملة من العوامل ، ساهمت في تغيير معالم هذه الصورة القاتمة ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يأتي في مقدمتها ، افتتاح قناة السويس ، التي كان لها الأثر المباشر في ربط تجارة العراق مع السوق العالمية ، وعلى وجه الخصوص مع السوق البريطانية ، وبرز نشاط البعثات الاوربية في مجال التنقيب عن الثروات المعدنية ، ودراسة مدى امكانية الاستفادة من موارد العراق ، فزاد نفوذ رأس المال الأجنبي ، وتحولت البلاد بفعل هذا ، الى مصدر للمواد الاولية في السوق العالمية (١) .

كما ان تطور الملاحة النهرية والنقل البري أسهم الى حد بعيد في أنعاش حركة التجارة ومهد السبيل لنشاط الشركات التجارية .

وكان لقانون خفض التعريفة الكمركية ، الذي اصدرته الحكومة العثمانية عام ١٨٦١ اثر واضح في زيادة النشاط التجاري ، أما مدحت باشا ، فقد ظهرت لمساته الاصلاحية على مرافق عدة ولم تخل التجارة من هذه اللمسات ، فخلال الفترة مابين ١٨٦٩ ــ ١٨٧١ ، بلغت قيمة البضائع المحولة الى الخارج مليونا ومائتي ألف باون ، بزيادة كبيرة عن السنوات السابقة (٢) .

تأثر الانتاج الزراعي بشكل بسيط ، أول الأمر بهذه العوامل ، لكن سرعان ماتحول هذا التأثر من شكلة " البسيط الى الواسع " ، خاصة في المناطق القريبة من

---

(١) عبد الصاحب العلوان وعبد الله عباوي ، المدخل في الاقتصاد الزراعي ، (بغداد ١٩٦٦) ، ص ٢٦٧ ، أيضا متي عقراوي ، العراق الحديث ، ترجمة متي عقراوي ومجيد خدوري ، ج ١ ، (بغداد ١٩٣٦) ، ص ١٤٠ .

(٢) سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ ، ص ٢٢ ، أنظر أيضا ، نمير طه ياسين ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

المدن ، اذ ازداد الطلب على المنتجات الزراعية لأغراض التصدير ، فأدى هذا الى مضاعفة الانتاج ، ومن ثم زيادة الارتباط بالسوق الرأسمالية من خلال استيراد الآلات الزراعية ، وظهور مؤسسات حديثة وضعت في خدمة التجارة الخارجية ، وعليه أصبح للتجارة الخارجية السيادة ، وهذا بدوره عزز دور الرأسمال الأجنبي ، وعلى وجه الخصوص " الشركات البريطانية " ، التي كانت تمتلك الخبرة الواسعة والاطلاع في ميادين الانتاج والنقل والتسويق ، حتى غدت بريطانيا ، سوقا رئيسية لصادرات العراق (١) .

نتيجة لهذا الارتباط بدأ الانتاج المحلي يتأثر بتقلبات السوق العالمي ، ويخضع لتيارات الاسعار العالمية ، وعلى هذا ، يخلص توماس بالوغ الى نتيجة مفادها : " ان التجارة الخارجية ، كانت الطريق الأول للنفوذ الاقتصادي الاستعماري في العراق "(٢) ، وأسهمت وسائل التحديث ، التي دخلت العراق ، من ملاحة تجارية وبريد وبرق ، في أرساء دعائم " السوق المحلية الواحدة " ، بعد أن كانت تعاني مشاقا وصعوبات جمة في التبادل البضائعي ، بين اجزاء القطر ، حيث كان رؤساء العشائر يطالبون بالضريبة ، عن كل بضاعة تمر في " ديرتهم " ، أما المنتجون الزراعيون ، فكانوا يعمدون الى استخدام الفائض من انتاجهم في اغراض عدة ، لصعوبة تصريف بضاعتهم ، وذلك لبعدهم عن طرق الاتصال بالمراكز التجارية .

ان وصف حقبة ما بعد منتصف القرن التاسع عشر ، بالانتعاش التجاري في العراق ، ليس مبررا كافيا لجعلنا نتصور ، أن الاوضاع التجارية ، كانت تسير بصورة نموذجية ، انما النقلة وحدها ، كانت سببا في تحديد معالم النشاط الجديد الذي عم العراق في تلك الحقبة .

وعلى الرغم من نشاط المستثمرين الأجانب ، الا انه لم تكن قد رسخت القناعة

---

(١) سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ ، ص ص ٤٨ ـ ٥٧ ، أنظر أيضا ، عادل ابراهيم يعقوب ، تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي " تعريب وتلخيص " ، الموسوعة الصغيرة ، تسلسل ٥٦ ، (بغداد ١٩٨٠) ، ص ١٣٢ .

(٢) توماس بالوغ ، سياسة الاطار الاقتصادي في العراق ، ترجمة د . محمد سلمان حسن ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ص ٥ ـ ٦ .

لديهم بالسوق العراقيـه ، فهي بنظرهم ماتزال صغيرة ومغمورة ، وعليه لم يبـادروا الى أنشاء وكالات تجارية ، بل اعتمدوا على مجموعة من التجار المحليين ، استخدموهم كوكلاء عمولة ، وبقيت الفوضى الادارية تقف عقبة في وجه التجارة ، فعلى سبيل المثال ، كانت البضائع المستوردة متراكمة في ميناء البصرة ، وكان المسؤولون عن الشحن عاجزين عن وضع حل لهذه المشكلة ، نتيجة لضآلة حجم طاقة نقل البواخر النهرية . لذا كانت البضائع تتراكم في المستودعات لأسابيع عديدة[(١)] .

وتعرضت تجارة العراق ، جراء ارتباطها بالسوق الرأسمالية ، لعدم الاستقرار فكانت أسعار المواد المستوردة تعاني من التقلبات المفاجئة ، مما أدى بعدد من التجار ، الى اشهار افلاسهم[(٢)] . وكان اليهود يمثلون الغالبية في طائفة التجار المحليين ، حيث حصلوا على مكانتهم التجارية هذه ، بفعل التنشئة الاجتماعية السائدة عندهم ، فالمهنة التقليدية لديهم هي التجارة واقراض المال بالربا ، كما ساهمت مدارسهم ، خاصة ، "مدرسة الأليانس" ، في اعداد العديد من الكتاب التجاريين وتخريجهم ، وقد عمل هؤلاء كتابا لدى بعض التجار من غير اليهود ، مما عزز مكانتهم في الوسط التجاري وجعل لكفتهم الرجحان ، حتى أنهم تمكنوا من الحصول على نصف مقاعد الهيئة الادارية لغرفة التجارة ، التي تأسست في بغداد عام ١٩١٠ ، وتنامى نفوذ اليهود وثرواتهم ، نتيجة لممارستهم الاحتكار التجاري ، ورفع الأسعار حسبما تقتضي مصالحهم[(٣)] . حيث تركز نشاطهم التجاري في فتح محلات البقالة والمقاقير وتجارة الحديد ، والقهوة والصفيح وأنواع السكر والنحاس ، وزادت تجارتهم مع النمسا والمانيا ، فصدروا الصوف والجلود والصمغ والسجاد ، ووصل عدد الشركات اليهودية المنتمية الى بغداد في مدينتي مانشستر ولندن الى عشرين شركة[(٤)] .

ومما أسهم في ركود التجارة في العراق دخل الفرد الواطيء ، فضيق اليـد

---

(١) حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ــ١٩١٤ (بغداد ١٩٨٠) ، ص ص ٢٣٦ ــ ٢٣٧ .

(٢) مذكرات سليمان فيضي في غمرة النضال ، (بيروت ١٩٧٤) ، ص ٤٩ .

(٣) انظر G.R.Atiyyah , O.P.cit,PP.42-43.

انظر أيضا عبد الرزاق الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ــ ١٩٤٥ ، (بغداد ١٩٧٨) ، ص ٣٢ .

(٤) محفوظ في المكتبة المركزية ، جامعة بغداد ملفة (١) ص ١٧٥ ، F.O.371/1007

وانخفاض القوة الشرائية كانتا السمتين الغالبتين على حالة الناس ، فعلى سبيل المثال كان معدل المشتريات للمواطن العراقي من البضائع المستوردة ، خلال الحقبة ١٨٩٠ ـ ١٩١٣ ، حوالي ٧٢٠ر١ دينارا[١]، بينما بلغ المعدل للحقبة نفسها بالنسبة للفرد الايطالي حوالي ٤٠٠ر١٤ دينارا، للفرد المصري ٨٠٠ر٨ دينارا، وحتى بقية اجـزاء الدولة العثمانية ، كان المعدل يبلغ ٦٠٠ر٥ دينارا، وهذا يوضح البون الشاسع فـي قوة الشراء لدى الفرد العراقي عن مواطني البلدان الاخرى[٢] .

وقد ادى افتتاح قناة السويس الى تقوية أهمية الشرق الاوسط بالنسبة للتجارة العراقية ، واتسعت التجارة مع اوربا ، فكان التصدير ، يحرك النمو التجاري خـلال الفترة ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ ، فبينما قدرت تجارة الاستيراد من أوربا ، خلال الفترة ١٨٦٤ ـ ١٨٧١ بـ ٢٩٠ ألف دينار[٣] ، صدر من العراق خلال الفترة نفسها ٣٠٠ طن من الصوف و ٣٥٠٠ طن من الجلود ، وبتتبعنا لحجم صادرات الصوف لغاية الفتـرة ١٨٩٦ ـ ١٩٠٣ ، نجد زيادة في الكمية المصدرة وانخفاضا في الاسعار ، أمـا الجلود ، فقد ارتفعت كمياتها المصدرة نسبيا وزادت أسعارها بأطراد ، ومن الجديـر بالملاحظة ان صادرات العراق في تلك الحقبه كانت حيوانية وزراعية ، يأتي في مقدمتها التمور والحنطة والشعير والصوف والجلود والبذور وعرق السوس[٤] .

وقد بلغت كمية التمر المصدرة عام ١٨٧٩ مايربو على ٦٧١٨ طنا ، ارتفعت الى ١١٣٠٦ طن في العام ١٨٨٣[٥] .

وبرزت تجارة التصدير برا بواسطة القوافل ، خاصة تصدير الحيوانات الحيـة

---

(١) الروبل = ١٠٠ كبيك ويساوى ٤٠٠ فلس .
(٢) كموتلوف ، ثورة العشرين ، المصدر السابق ، ص ص ٧٨ ـ ٧٩ .
(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى ، ص ٧٨ ، أنظر أيضا عبدالوهـاب حمدى النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق ، (بغداد ١٩٦٨) ، ص ٣١٥ .
(٤) هوشيار معروف ، المصدر السابق ، الجدول رقم ٤٢ ، ص ٣٢ ، أيضا د . محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى ، الجدول رقم ١١ و ١٣ ، ص ص ١١١ ـ ١١٥ .
(٥) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى ، ص ١٣٠ .

كالابل والجاموس والاغنام ، حيث كانت تجمع في السماوة والنجف والعمارة وتساق حتى الموصل ، فتصدر الى حلب ومدن أخرى ، وقد بلغت قيمة المنتجات الزراعية المصدرة خلال الفترة ١٨٧٨ ـ ١٩٠٢ حوالي ثلاثة ملايين دينار ، اما الصادرات الحيوانية، فقد قدرت وللفترة نفسها بحوالي ١١ر٢ مليون دينار (١) .

ومارست تصدير التمور ، ست شركات أوربية ، أبرزها ، ماير تويدي ، ودارسي اندروز ، والاخوان لنج ، وكراي ماكنزي ، وهيتز وابناؤه ، ولويد روفز ، وست شركات عراقية ، أبرزها ، ابراهيم المنديل ، وعبدالله الشبيلي ، ومراد نوح ، واصفر وشركاؤه ، كانت وجهتها على الاغلب ، انكلترا والولايات المتحدة الامريكية ، وبعض موانيء شرق البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر (٢) .

وفي العقد السابع من القرن التاسع عشر ، كانت الصادرات العراقية تذهب الى ايران والهند واوربا وكان ابرزها في عام ١٨٦٩ ، الصوف ، والقمح ، والتمر ، والعفص والسمسم ، وجلود المواشي ، والخيل ، والمرعز ، والصمغ ، موجهة نحو سوقها الرئيسة المتمثلة بانكلترا ، أما الواردات ، فكانت تشكل الاقمشة نسبة كبيرة فيها ، اضافة الى أكياس الجوت ، وقضبان الحديد والفولاذ ، والتوابل ، والشاي ، والسكر ، والخشب ، والقرطاسية ، والغزل والخيوط (٣) .

وخلال الفترة ١٩٠٤ ـ ١٩١٣ ، كانت أهم صادرات البصرة ، الشعير ، والسجاد ، والتمر ، والعفص ، والدهن ، والصمغ ، والشعير ، والوبر ، والجلود ، والخيل ، وعرق السوس ، والافيون ، والرز ، والشلب ، والحبوب ، والحنطة ، والصوف ، وأصناف أخرى ، حيث بلغ المجموع الكلي لاقيام الصادرات حوالي ٧٨١ر٥٠٣ر١ ليرة انكليزية ، خلال العام ١٩٠٤ ، ومثل العام ١٩١٢ أعلى مدى للصادرات من البصرة

---

(١) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ٩٩٨ ، أنظر أيضا محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، جدول رقم ١٤ ، ص ١٢٥ .
(٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ص ١٣٠ ـ ١٣٩ .
(٣) محمد سلمان حسن ، المصدر نفسه ، ص ١٢٩ ، انظر أيضا ، د . زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ ، (بغداد ١٩٦٨) ، ص ١٩١ .

حيث بلغت قيمته حوالي ٥٦٠ ر٢٤٦ر٣ ليرة انكليزية .(١)

اما واردات البصرة فكانت تتألف من ، انوال قطنية وصوفية ، وفحم ، وقهوة ، وصفر ، وكواني ، ونيل ، وحديد وفولاذ ، ونفط ، ومكائن ، وكبريت ، ومأكولات ، ورز ، وصابون ، وعطارية ، وقرطاسية ، وسكر ، وشاى ، وتبغ ، واخشاب لصناديق التمر ، واخشاب ، وخيوط وغزل ، ومواد مختلفة أخرى . بلغ مجموع الواردات عام ١٩٠٤ الاقيام البضائع ٧٠٩ر٢٦٠ر١ ليرة انكليزية ،أما أعلى نسبة بلغتها واردات البصرة فكانت في العام ١٩١٣ ، حيث بلغت حوالي ٢١٣ر٩٩٨ر٣ ليرة انكليزيه . ومثلت صادرات بغداد أعلى قيمة لها في العام ١٩١٢ ، اذ بلغت ٧٦٠ر٩٣٠ ليرة انكليزية ، أما أعلى قيمة واردات ، فكانت في العام ١٩١٣ ، حيث بلغت ٥٣٦ر٩١٤ر٢ ليرة أنكليزية ، أما تجارة الموصل ، فقد بلغت اعلى صادراتها في العام ١٩١٠ بقيمة ٤٣٠ر٦٠٩ ليرة أنكليزية ، وأعلى قيمة لوارداتها في العام ١٩١١ ، حيث بلغت ٩٤٠ر١٦٤ .

ومما تقدم يمكن القول أن تجارة البصرة ، كانت أوسع من تجارتي بغداد والموصل وهذا يعود الى تركز النشاط التجارى في البصرة ، بحكم وجود الميناء ، وموقع البصرة في جنوب العراق ، حيث تعد مركزا للنشاط التجارى ، لما تقوم به العشائر العراقية من فعاليات اقتصادية في مجالي الانتاج الزراعي والحيواني اللذين يعدان أهم صادرات العراق في تلك الحقبة .

وكانت أهم صادرات بغداد خلال الفترة ١٩٠٩ ــ ١٩١٣ ، تذهب الى بريطانيا ، والولايات المتحدة الاميركية ، وفرنسا ، والصين ، وتركيا ، والهند ، والمانيا ، ومصر ، و (النمسا والمجر) وهولندا وبلجيكا واقطار أخرى ، وقد بلغت قيمة صادرات بغداد الى انكلترا خلال العام ١٩٠٩ حوالي ٧٤٤ر٢٥٥ ليرة أنكليزية ، حيث مثلت أعلى نسبة صادر ما بين البلدان الاخرى التي تعاملت معها . وارتفعت خلال الاعوام

---

(١) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢ /٣١١ و١٧ ص ١٢٦ ،جدول رقم ٣ موضوع الملفة تقارير مالية واقتصادية .

(٢) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم١٤١٢ /٣١١ ، و١٧ ص١٢٧ ، الجدول رقم ٤ ، أيضا ص١٢٣ ، موضوع الملفة ، التقارير المالية والاقتصادية .

١٩٠٩ ـ ١٩١٣ الى مايعادل ٧٣ر٢٠٥ر١ ليرة انكليزية . أما واردات بغداد للفترة ذاتها ، فكانت تأتي من انكلترا ، والهند والصين واليابان "(١)" والمانيا ، و(النمسا والمجر) ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وروسيا ، وتركيا ، والسويد ، ومصر ، وهولندا ، وايطاليا ، والولايات المتحدة الامريكية واقطار أخرى ، وأحتلت بريطانيا المكانة الاولى بين الموردين الى بغداد (٢) .

خلال الفترة ١٩٠٩ ـ ١٩١١ ، بلغت النسبة المئوية للصادارات العراقية ٣٠ بالمائه الى انكلترا ، ١٨ بالمائه الى الهند ، ١٤ بالمائه الى فرنسا ، ٧ بالمائه الى المانيا ، ٦ر١ بالمائه الى بلجيكا ، أما الاقطار الأخرى فقد بلغت نسبة الصادرات اليها ٤ر٢٢ بالمائه . وهذا يشير الى سعة السوق البريطانية في أستيعاب الصادرات العراقية ، التي كانت تسعى بكل جهدها ، لتوطيد مكانتها التجارية في العراق للحصول على مكاسب سياسية خاصة أنها كانت تشهد منافسة ساخنة مع المانيا الطامحة في تبوء مكانة لها في الشرق (٣) .

أما الواردات فقد أزدادت ، بنسبة الضعف نتيجة لحاجات التطور التي شهدتها المرحلة ، وحاجة القطر الى الآلآت والمضخات وتوسع الحاجات الاجتماعية كالاقبال على الشاي وأستخدام للسكر ، كما أن الصادارات ساهمت في تدعيم القدرة المالية على الاستيراد (٤) .

---

(١) كانت تفاصيل الواردات القادمة من الهند والصين واليابان ، تجمع سوية لغاية العام ١٩١١ ، انظر د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، اللفة ٢١٢٤٨ ١١ ٢١١ و١٧ ص ١٢٥ . الملفة السابقة .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٢١٢٤٨/١١ ٣ و ١٧ ص ١٢٤ ، الجدول رقم ١ ، أنظر أيضا الملفة نفسها و ١٧ ص ١٢٥ ، الجدول رقم ٢ . الملفة السابقة .

(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ص ١٣٢ ـ ١٣٣ ، أنظر أيضا الجدول رقم ١٥ .

(٤) منتشا شفيلي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

٢ـ التجارة في عهد الاحتلال البريطانـــــــي

على الرغم من التقدم العسكري ، الذي حققه الانكليز في الحرب العالمية الاولى ، الا أن هذا لا يعني أن اقتصادهم ، كان بمنأى عن آثار الحرب ، التي ظهرت فـــــي البلدان التي وقعت تحت سيطرتهم ومن ضمنها العراق .

فخلال سنوات الحرب والسنوات التي تلتها ، عانت التجارة العراقية ومرافـــــق الاقتصاد الأخرى من الضعف والتردي ، واذا كان الانكليز قد سعوا الى فتح أبـــــواب تجارة العراق ، فانما كان سعيهم من أجل ضمان مصالحهم وتوطيد أركان سلطانهم من خلال ربط عجلة التجارة العراقية بأسواقهم .(١)

وحاول الانكليز منذ أن وطأت أقدامهم أرض العراق ، أن يجمعوا حولهم طبقـــة من المنتفعين ، وقد وجدوا ضالتهم في بعض التجار والمتعهدين ، الذين أنبهـــروا بأنفاقهم الواسع في مشاريع الجيش ومد الطرق والمعابر وسكك الحديد فزادوا من توثيـــق علاقاتهم ، حتى أستطاعوا أن يجنوا أرباحا واسعـــة (٢) . وكان لتركز المال فـــي يــــد الفئات الطفيلية والمنتفعة ، الأثر الكبير في " تخلف " الفعاليات التجارية داخــــــل السوق العراقية ووسمها بالانحطاط والتدهور . واذا عمد لونكرك الى وصف البصرة بأنها قد أنتعشت ماديا وأشار الى زيادة الرخاء في العمارة(٣) ، وهو أنما يقصد فئة معينـــة من تجار البصرة ومالكي ، العمارة . ومن الجدير بالملاحظة ، توسع نفوذ اليهـــــود التجاري ، خلال هذه الحقبة ، ومرد هذا يعود الى المصالح السابقة لهم مع لندن (٤)

وواجه الانكليز في بداية احتلالهم للبصرة زيادة في الاسعار ، حتى ان الحاكـــم العسكري ، أجتمع مع كبار التجار لمناقشة الأوضاع وامر بتوفيـــر المواد الضرورية ، وكـــان هذا أمرا طبيعيا ، لظروف الحرب ، ووفود اعداد كبيرة من القوات العسكرية الى البصرة

(١) كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي ، ص ٢١ ، أنظر أيضا ، هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ج ٤ ، ص ١١٣ .
(٢) علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج ٥ ، ص ٢١ .
(٣) لونكرك ، العراق الحديث ، ج ١ ، ص ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .
(٤) يوسف رزق الله غنيمة ، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، (بغداد ١٩٢٤) ، ص ١٨٢ .

ولم تتوقف الزيادة في الاسعار عند بداية الحرب ، بل تفاقمت في السنوات التالية في المناطق الاخرى ، حتى أرتفعت بمعدل ثمان الى عشر مرات . وكان من العسير على قطاعات واسعة من الناس الحصول على المواد الضرورية ، خاصة المواد الغذائية ،حتى أضحت بغداد على شفير المجاعة (١) .

في دراسة التجارة الخارجية ، لم يوفق الباحث في الحصول على قيم الصادرات خلال عامي ١٩١٥ و ١٩١٦ ، ويعتقد يوسف رزق الله (٢) ، ان الصادرات كانت ممنوعة خلال هذين العامين ، ومن المرجح أن المنع كان اجراءا أتخذته السلطات الاحتلالية ، لتوفير المواد والارزاق للجيش ، فيما يعزو د . محمد سلمان حسن (٣) توقف الصادرات الى ، النقص في وسائل النقل وعدم أمانة الطرق ، أضافة الى الطلب الواسع للجيش البريطاني المحتل .

وبلغت واردات البصرة خلال العام ١٩١٥ مايقارب ٧٥٨ر٥٤٤ر٩ روبية ، تضاعفت في العام الذي تلاه حتى بلغت ١٤١ر٩٩٤ر٢٠ روبية ، زادت الى ثلاث أضعاف في العام ١٩١٧ ، حيث بلغت ٦٣٧ر٥٤٤ر٦٢ روبية (٤) ، وبلغ عدد السفن التي دخلت ميناء البصرة خلال الفترة من نيسان ١٩١٦ الى آذار ١٩١٧ حوالي ٨١٦ سفينة، بلغت حمولتها ٥١١ر٥١ ر١٩ طن ، أما عدد السفن الشراعية الداخلة ولذات الفترة ،كانت ٧٥٤ سفينة (٥) .

فتحت السلطات البريطانية أجازات التصدير خلال العام ١٩١٧ ، وقد غنم التجار الذين حصلوا على هذه الأجازات ، مكاسب وافرة ، بسبب احتكارهم تصدير البضائع الى جهات انقطعت عنها البضاعة العراقية لمدة عامين . وبعد نهاية الحرب وتوقف العمليات العسكرية ، تضاعفت الصادرات ، حيث أربت صادرات البصرة وبغداد خلال العام ١٩١٩ على مايقارب ٥٩١ر٢٠٧ر١١٠ روبية (٦) .

---

(١) حميد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص ص ٤١٥ ـ ٤١٧ ، أنظر أيضا ، د . وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية ، ص ٢٠٧ .

(٢) تجارة العراق ، ص ١٣٠ .

(٣) التطور الاقتصادي ، ص ٩٨ .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٢٦١١/١٤١٢ و ١٧ ص ١١٤ ، تقارير المالية والاقتصاديه .

(٥) حميد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، الجدولين رقم ٧ و ٨ ، ص ص ٤٨٨ ، ٤٨٩

وحظيت الهند بأعلى نسبة من صادرات البصرة ، أذ بلغت ٢٩,١ بالمائة خلال العام ١٩١٨ ، متفوقة في ذلك على انكلترا وايران والاقطار العربيه وسائر البلدان الأخرى . أما في العام ١٩١٩ فكانت الاسواق الانكليزيه صاحبة الأسبقية في استقبال تجارة البصرة ، التي بلغت نسبتها ٣٤,٤ بالمائة (١) .

ويمكن القول ان التجارة العراقية شهدت توسعا كبيرا ، حيث دعم النشاط التجاري ، جملة من العوامل كان أبرزها ، اتفاق جيش الاحتلال الواسع ، والاقبال الشديد على البضائع الاوربية من قبل المستهلك العراقي وزيادة اعتماد أيران على طريق بغداد في تجارتها ، لغلق طريق روسيا بسبب الأحداث السياسية التي نشبت آنذاك . (٢)

وبلغت أصناف المواد المستوردة الى العراق ، مائة صنف واثنين ، وكانت أبرزها المنسوجات ، والسكر ، والشاي ، والحبوب ، والبقول ، والطحين ، والتبغ ، والطنافس والزوالي ، حيث بلغت القيمة الاجمالية ، لهذه المواد السبعة وحدها ٩٥٦ لك روبية خلال العام ١٩١٨ ، فيما بلغت أقيام المواد ذاتها في العام ١٩١٩ حوالي ١٤٤٠ لك روبية ، وهذا يعني زيادة اقبال المستهلكين على هذه البضائع . وبلغت النسبة المئوية لمبالغ الواردات الى البصرة مع الهند ٥٨ بالمائة خلال العام ١٩١٨ ، وهي نسبة تفوقت بها على انكلترا وأيران في العام نفسه ، ومن الجدير بالملاحظة ، ان الواردات تسجل بأسم البلدان التي تخرج منها ، لا التي تصنع فيها . (٣)

واخيرا يمكن القول ، ان التجارة العراقية في تلك الحقبة ، كانت من عديم الاستقرار لكونها قد أرتبطت بحركة سوق تجارية عالمية ، تحركها دول عظمى ، همها الرئيس جني الارباح على حساب البلدان الأضعف ، وعلى الرغم من النشاط التجاري الذي شهده العراق لسنوات قليلة ، الا أن الازمات بدأت تترى عليه ، فأغلب

---

(١) جريدة العراق ، العدد ١١ ، ١٢ حزيران ١٩٢٠ .
(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢ / ١١ / ٣١١ ، و١٧ ص١١٤ ، الملفة السابقة .
(٣) جريدة العراق ، العدد ٥٧ ، ٨ حزيران ١٩٢٠ ، انظر أيضا ، يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق ، ص ١٣٠ .

المواد المستوردة كانت في خدمة الجيش المحتل وبخروج هذا الجيش ، خسر التجار المحليون " مستهلكا رئيسا " ، كذلك عانت أسواق أوربا من الركود نتيجة لتبعات الحرب ، التي أمتدت آثارها الى العراق بسبب الارتباطات التجارية [١] ، وانخفضت تجارة الترانسيت مع أيران التي كانت ، تشكل موردا هاما للتجارة العراقية ، قدرت قيمته بما يساوي ٥٠ بالمائة من مجموع التجارة الخارجية ، لتعرض أيران للأزمات وتدهور قيمة عملتها بصورة فاحشة ، وانخفاض سعر الروبية في العراق [٢] ، الذي أتضحت آثاره في ركود السوق وأرتفاع الأسعار ، والحالة الأهم التي انعكست سلبا على التجارة العراقية ، كانت زيادة الواردات على حساب الصادرات [٣] .

---

(١) د ٠ك ٠و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٢ و ١٧ ص ١٩٥ ، الملفة نفسها .

(٢) كان معدل صرف الليرة الانكليزية هو ١٨ قران ايراني فارتفع الى ٦٠ قران فيما كانت الليرة الانكليزية تساوي ٧ روبيات ، فأصبحت تساوي بين ١٥ ـ ١٦ روبية .

(٣) د ٠ك ٠و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢/ ٣١١ و ١٧ ص ١١٥ ، أنظر أيضا نفس الملفة و ١٧ ص ١١٦ .

الفصل الثاني

الزراعة في العراق ١٩٢١ـ ١٩٣٢

١ـ العلاقات الزراعية .
٢ـ المشاريع الاروائية والزراعية .
٣ـ الانتاج الزراعي واثره في الاقتصاد العراقي .
٤ـ الادارة والاساليب الزراعية .

أولا : العلاقات الزراعيـــــــــة

على الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة على الصعيد السياسي ، تمثلـــت بأنتهاء مرحلة الاحتلال العسكري المباشر ، ودخول العراق تحت الانتداب البريطانــي ومن ثم قيام الحكم الوطني ، بتأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١ ، الا ان مؤشـــرات الفوضى والارتباك بقيت مكلكلة بظلها الثقيل على الاقتصاد العراقي .

فالتخلف والفقر كانا الظاهرتين الاكثر شيوعا ، أما موارد البلاد فكانت تحـــت رحمة الطبيعة ، اذ انعدمت السيطرة عليها أو تكاد . فكانت الزراعة تعاني مـــن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وقلة الامطار وهجوم الجراد والحشرات ، وعلـــى الرغم من ان القطاع الزراعي كان يؤلف عصب الحياة الاقتصادية في العراق في تلـــك الحقبة ، على أساس أحتساب تعداد المشتغلين بالزراعة . الا ان واقع أستثمار الأراضي الزراعية كان واطئا بدرجة كبيرة أذ " كانت اكثر من ثلاثة أرباع الأراضي العائدة الـــى الحكومة صحارى جرداء " (١) وأغلبها غير محدد بخرائط أو ممسوح ، وكان الفـــلاح يعتمد على الوسائل التقليدية في الانتاج (٢) ، وهذا عائد الى طبيعة تنشئتـــه ضمـــن مجتمع ريفي مغلق .

وكانت محاولات الحكومة من خلال وزارتها المتعاقبة في تنظيم العلاقـــــات الزراعية بطيئة ، فلم تمعن في وضع الحلول الناجعة للمشاكل القائمة " كمشكلة الأراضي " ولم تبادر الى تحسين أوضاع الفلاحين ، بل كانت تحابي فئة على حساب أخرى ، وقربـــت الشيوخ ، وجعلت منهم الممثلين الرسميين لمجموع أفراد العشيرة ، مما أخل بالحقـــوق وعرض الانتاج الزراعي للأرتباك (٣) ، فلم ينل من " التحديث " سوى تجارب بسيطـــة

---

(١) كان مجموع المشتغلين في الزراعة ٠٠٠ر٧٥٥ر١ فردا ، بلغ عدد القادرين منهم على الاعمال الزراعيه بالفعل ٧٥٠ر٤٣٨ فلاحا ، بالاعتماد العام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ أساسا للاحتساب ، د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٥٤ الورقتان ١١ ، ١٢ ، التقارير الزراعيه أنظر أيضا ، الملفة ٣١١/١٤١٢ و١٧ ص ١١٨ ، الملفة السابقة .

(٢) التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق الذى رفعته الحكومة البريطانية الـــى عصبة الامم عام ١٩٣٠ ، ترجمة ونشر جريدة الاخاء الوطني ، العدد ٤٨ ، ٢٥ أيلول ١٩٣١ .

محدودة في مجال زراعة القطن وبعض المحاصيل الأخرى (١) ، فيما كان النقص في الخبرات الفنية الزراعية واضحا ، وكانت محاولات الحكومة في اعداد الكوادر المدربة غير جدية (٢) .

في ضوء ماتقدم ، وقع العبء الاكبر على الفلاح ، حيث كان مستوى أنتاجه منخفضا ، وترتب على ذلك أنخفاض بالدخل بدرجة شديدة مما أثر على طريقة عيشه ووسمها بالفقر والعوز . واذا حاول الكتاب الغربيون رفع العبء عن كاهل بريطانيا وأظهارها بعدم المسؤولية عن الارتباك الذي وقعت فيه الدولة العراقية في تلك الحقبة على أساس أن " الوزراء العراقيين أصبحوا مسؤولين دستوريا أمام مجلس الأمة بعد عام ١٩٢٤ ، وان الموظفين البريطانيين لم يملكوا السلطة الكاملة " على حد زعم كاثلين لانكلي (٣) ، الا ان هذا مجانب للحقيقة فالمستشارون البريطانيون كانوا يملكون سلطات واسعة وتأثيرات متعددة على الحكومة . كذلك كان للمفتشين الاداريين البريطانيين دور كبير في ترسيخ ظاهرة " تعدد الولاء " فالبعض من رؤساء القبائل كانت تحركهم مصالحهم الشخصية ، فكانوا تارة يضعون ثقتهم بالمفتشين الأجانب ، واخرى يضعونها في السلطة الادارية الوطنية ، مما خلق حالة من الارباك الاداري (٤) وكان هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في العراق " آيار ١٩٢٣ الى حزيران ١٩٢٩ " ، قد صرح قائلا : " ان الولاء الذي تسعى الحكومة البريطانية في تشجيعه ، لم يكن لها بل هو للحكومة العراقية " (٥) ، ولم يبتعد دوبس عن الحقيقة بشيء ، فالحكومة والعلاقات والتنظيمات كلها كانت تحت أشراف بريطانيا .

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤٠٣ و٥ و٧ ، موضوع الملفة ، التقارير المالية والاقتصادية .

(٢) أنشأت في العام ١٩٢١ ، مدرسة لاعداد كوادر فنية لاستصلاح الأراضي ، حصلت دائرة الري ، على ٣٢ فنيا منها ، خلال فترة سبع سنوات من عهد الانتداب ، أنظر منتشا شفيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٣) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١٥٧ الورقتان ٣٤ و ص ١٠١ ، و ٣٤ ، ص ١٠٢ ، موضوع الملفة التقارير الحكومية .

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٥٧ و ٤٦ و ٥٧ ، موضوع الملفة دخول العراق عصبة الامم .

وعززت بريطانيا علاقاتها مع شيوخ القبائل ذوي الجاه والقوة ، فأقطعتهم مساحات واسعة من الأراضي بعد أن انتزعتها من الشيوخ الذين وقفوا ضدها ، واستمرت تحابي الفئات ذات النفوذ ، لضمان الجهة الأكثر تأثيرا الى جانبها ، حتى أقدم الشيوخ وتجار المدن على توسيع أملاكهم الزراعية ، على حساب الفلاحين وابناء العشائر ، فأضحت الأراضي الواسعة والجيدة من نصيب الموالين لبريطانيا ، التي خططت لهيمنة الملاكين الكبار ، على المجتمع الريفي ، لضمان تنفيذ أهدافها ، ولقد برز هذا الشكل من العلاقات بصورة اكبر في مناطق انتاج الشلب والنخيل (١) ، بحكم ارتباط هذين المحصولين بحركة السوق التجارية العالمية ، لذا كانت الغلبة للعلاقات الاقطاعية على حساب علاقات العشيرة " العائلية " ، فظهرت تأثيرات العامل الاقتصادي بصورة أشد وأوسع ، تدعمه الاهداف والمرامي السياسية لسلطات الانتداب .

ان ظهور الاقطاع في العراق لم يكن وليد الاحتلال البريطاني ، كما يذهب في ذلك البعض (٢) ، بل كان نتاجا موضوعيا لجملة من العوامل التي سبق للبحث ان تعرض لها . ولكن يبقى دور بريطانيا واضحا في تعزيز دور الاقطاع .

وتأسيسا على ذلك ، نتساءل ألم يكن من المنطقي أن يكون الانتاج الزراعي متطورا بفضل المصالح البريطانية ، التي تتركز اهدافها في أوسع الأرباح . ان هذا التساؤل يقودنا الى القول ، ان الانتاج الزراعي في العراق ، رزئ تحت ظل وضع مضطرب ، املته الظروف السياسية ، التي تمثلت بوجود سلطة اجنبية منتدبة ، كان همها امتصاص خيرات البلد ، وفئة متنفعة تحركها مصالحها ، فكان أن " نشأ صراع خفي ، ودي " ، بين هذين القطبين " الانتداب ــ الاقطاع " ، وقع ضحيته الفلاح ، الذي يمثل عنصر الانتاج الرئيسي ، فكان هذا أحد أهم العوامل في تخلف القطاع الزراعي .

---

(١) ابن الفرات ، مأساة اللطيفيه : بغداد ١٩٦٤ ، ص ٢٩ ، أنظر أيضا ، د . فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ ، (بغداد ١٩٧٩) ، ص ٢٢ ، أنظر أيضا ، كاظم المظفر ، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠ ، ج ١ ، (النجف ١٩٧٢) ، ص ٣٤ .

(٢) كاراكتاكوس ، ثورة العراق في ١٤ تموز ، ترجمة خيري حماد ، المكتب العالمي للتأليف والترجمة ، (بيروت ، بلا تاريخ) ، ص ٣٨ .

وكانت جباية الضرائب أهم أركان هذا الصراع ، حيث بلغ مجموع ما جبي خلال الاعوام ١٩٢٢و١٩٢٣ و ١٩٢٤ عن المحاصيل الزراعية حوالي ٣٨٠ر٣ لك روبية (١) اضافة الى عسف الادارة في طريقة أستحصالها . واذا كان الاداريون قد تساهلوا مع بعض روءساء العشائر والملاكين الكبار في توصيل اجزاء منها ، أوفوضوهم جمعها بجعلهم المسوءولين المباشرين أمام الحكومة (٢) ، الا ان هذا لايمنع من تنامي الشعور بالحيف ازاء الاموال الكبيرة التي تخرج من بين أيديهم لتذهب الى الحكومة ويتحمل الاقطاع وزرا كبيرا في ركود الفعاليات الانتاجية وتخلفها ، اذ وقع الشيوخ تحت وطأة هاجس الحصول على أوسع الأراضي ، وعدوا الى ان يكون العمل محصورا بافراد عشائرهم ، لان الرابطة الاجتماعية ، بقيت بحكم علاقات القربى والتكوين الخاص للمجتمع العشائري ، كذلك حالة الاسراف والبذخ التي كانوا يعيشون فيها ، دون اي تقدير للظروف المحيطة بهم (٣) ، حتى بلغ الأمر بالبعض منهم الى تخصيص رواتب سنوية الى اقربائهم وأعوانهم وصلت آلاف الليرات (٤) ، يضاف الى كل هذا سوء الادارة المالية لدى بعض الاقطاعيين ، وأرتباك الحسابات ، حتى أنهم يجهلون تماما مقادير المال التي يملكونها (٥) ، وهذا نابع من أمية أغلبهم ، واعتمادهم على طائفة من الكتاب " الملالي " الذين أساءوا استخدام سلطاتهم ، وأستطاعوا تنمية ثرواتهم بطرق غير مشروعة على حساب العمل المكلفين بأدائه (٦) .

---

(١) التقرير المرفوع في ١٩٢٧ من الحكومة البريطانية الى عصبة الأمم عن احوال الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ ، ترجمة جريدة العالم العربي ، في ٢٤ /١٩٢٨/٥ ، ص١١٣ .

(٢) ايرلند ، العراق ، ص٣٤٥ ، انظر أيضا د . علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج ٥ القسم الثاني ، ص ص ١٨٢ ــ ١٨٣ .

(٣) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و ٢٣ ص ٦٩ ، موضوع الملفة ضريبة مقاطعات لواء العماره .

(٤) من بين هوءلاء ، سلمان المنشد الذي خصص راتبا سنويا لاخته بلغ الفي ليرة ، وحميد الخليفه ، خصص الف ليره سنويا لاحد اعوانه ، د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و٣ ص ٩ ، الملفة نفسها .

(٥) مقابلة شخصية مع السيد محسن حسن مسلم الدنبوس ، رئيس عشائر كنانة ، في داره الواقعة في مدينة بغداد ــ حي الحبيبية ، بتاريخ ١/١١/ ١٩٨٨ .

(٦) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و٣ ص ٩ الملفة نفسها .

لقد وصل الحال الى عجز بعض الشيوخ عن تسديد الضرائب الى الحكومة فالتجأوا الى بيع اجزاء من ممتلكاتهم ، وأتجهوا الى القروض بفوائد كبيرة ، والبيع على الاخضر الى تجار المدن (١) ، ونتيجة لتفاقم هذه الظاهرة اقدمت الحكومة الى أجراء اعفاآت واسعة عام ١٩٣٠ (٢) .

ونتيجة منطقية لحالة الأرتباك التي كان الاقطاع يعاني منها ، وقع الحيف على الفلاح ، باستغلال جهوده ، فظهرت اشكال متعددة من ظواهر الاستغلال منها " نصف الفلاحة " التي يكون فيها نصيب الفلاح نصف الحصة المقررة له ، وحتى هذا النصف كان الشيخ ، يحاول أن يقتطع منه أجزاءا ، فكان الفلاح يحصل على الربع والخمس في أحيان كثيرة فبات يعاني شظف العيش ، حتى أنه عجز عن الحصول على مايقيم به أوده ، ويعيش حياة تقوم على الكفاف ، كان لها التأثير السيء على صحته ، فأنتشرت الامراض بين جموع الفلاحين .

لقد برزت الفوارق الاقتصادية ، بأجلى صورها في المجتمع الريفي ، فالبون كان شاسعا بين مايعيشه الاقطاعي من ترف وبذخ ، ومايعانيه الفلاح من أوضاع مزرية ، خلقت هوة عميقة بين الشيخ والفلاح ، كان لها الاثر في احباط الروح المعنوية لدى الفلاح ، وانطفأت حماسته للانتاج ، حتى بات يمارس عملا قسريا (٣) وزادت عليه وطأة الديون وشدتها ، مما أدى الى ظهور صدامات مباشرة " لكنها محدودة " بين الفلاحين وبعض الشيوخ ، عبر عنها احمد فهمي بأنها " انفعالات نفسية " (٤)

وفي خضم العلاقات القائمة بين الشيخ والفلاح برز دور (السركال) (٥) بصورة أوسع ، وازدادت أهمية للتغيير الذي طرأ في حياة الشيوخ نتيجة لتراكم الأموال

---

(١) مقابلة شخصية مع محسن حسن الدنبوس .
(٢) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٦ و٣ص٦٩ ، الملفة نفسها .

(٣) ، طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، (بغداد ١٩٥٨) ص٤٤
(٤) احمد فهمي ، تقرير حول العراق ، (بغداد ١٩٢٦) ، ص١١٢ .
(٥) السركال : الوسيط بين الشيخ أو صاحب الأرض من جهة والفلاح من الجهة الاخرى ، وهو بمثابة مراقب زراعي أو وكيل لصاحب الأرض ، تكون حصته ، سدس

لديهم ، وتوجههم نحو المدن للاقامة فيها أتماما للمظاهر ، التي حرص الكثير منهم على التحلي بها ، وزيادة عدد ملاك المدن ، الذين هم بالاساس يبعيدون كل البعد من الزراعة وشؤونها ، وعلى هذا الاساس ، توسعت أهمية السركال ، وغدا دوره مؤثرا في الانتاج الزراعي ، بحكم اشرافه المباشر ، كوكيل للملاك الغائبين والمتغيبين . (١)

لقد غرس عهد الانتداب بذور اعتماد " واجهات السلطة " (٢) ، على الفئات ذات النفوذ ، فجعلت من قرارهم السياسي والادارى ، ترجمة لمصالح الانكليز وللملاك الكبار بصفة خاصة ، ونتيجة لهذا ، طفت على السطح ، علاقات زراعية متناقضة ، فلم يأخذ نموها شكلا واحدا ، من حيث المستوى والابعاد ، أنما تأثر بصورة كبيرة بما هية العلاقة القائمة بين العشائر والانكليز ، وعلى وجه أدق ، بين الشيوخ والانكليز ولنا في ذلك أن ننظر في خارطة العلاقات الزراعية في "العراق" ابان تلك الحقبة ، حتى تدلنا بوضوح على حجم التباين القائم ، ومن جانب آخر تفصح لنا ، ان العلاقات المشاعية لم تنتهي ، بل برزت في بعض المناطق وازدادت أهميتها بفضل قيادتها للمواجهة ضد الحكومة ، التي وسعت حظوة ملاك المدن ، نكاية بالشيوخ ، الذين أنضووا تحت لواء ثورة ١٩٢٠ الوطنية التحررية (٣) .

ان العلاقات الزراعية قامت على سيطرة المالك ، مرجعها في ذلك ، العرف والتقاليد الموروثة ، فقد تحدد نظام العلاقات الانتاجي ، على أساس قيام الحكومة بتأجير الارض للكبار الشيوخ ، وهؤلاء بدورهم يقسمون أراضيهم التي أجروها على ملتزمين ثانويين ، وتتحدد مهمة هؤلاء في تقسيم ما ألتزموه على مجموعة من الفلاحين في المنطقة نفسها ، وقد كان الفلاح يتسلم من مالك الارض أو وكيله البذور وأدوات العمل بصورة مباشرة ، وفي حالات اخرى ، تتم هذه العملية بواسطة القروض " التي كانت تترتب عليها فوائد باهظة " ، ونتيجة لسيطرة الملاك على معظم النشاط الانتاجي (٤)

---

(١) هاشم جواد ، كيان العراق الاجتماعي ، (بغداد ١٩٤٦) ، ص ٤٩ .
(٢) المقصود بهم الوزراء والهيئات الادارية المحلية .
(٣) ابراهيم كبة ، الاقطاع في العراق ، (بغداد ١٩٥٧) ص ٢٧ أنظر أيضا ، د . وميض جمال عمر نظمي ، التطور السياسي ، ص ٢٦ .
(٤) محمد جواد الصوصي ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٢ — ١٨٣ .

" الارض والمضخات والبذور والمال " ، أضحت العلاقات الزراعية انعكاسا لما تمليه مصلحة الملاك ومن بعد هم الملتزمون الثانويون ، ويخلص الدكتور عاد أحمد الجواهري الى نتيجة مفادها " أن رؤساء العشائر قد حصلوا على تفويض الاراضي ، وبهذا نالوا لوحدهم ، حقا قانونيا بالتصرف بالارض "(١) . لكن التصرف كان يأخذ اشكالا متعددة في المناطق المختلفة ، كما أنه لم يخل من مشاكل ، واجهت الشيوخ والملاك الغائبين ، رغم هيمنتهم الواضحة على العلاقات الانتاجية للمجتمع العشائري فالصراع كان واضحا بين أصحاب الطابو وأصحاب حق التصرف " الواضعين ايديهم على الارض " في أراضي المنتفك .(٢) وكانت هذه مشكلة واسعة عجزت السلطات الادارية عن حلها في عهد الانتداب .

وكان ملتزمو مقاطعات العمارة " ميسان " يطالبون باعفائهم من الديون التي ترتبت عليهم للحكومة عن سنوات سابقة ، حتى أرتفعت بعض الاصوات الادارية ، مطالبة باجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة ذات المساس بالسياسة المالية للدولة(٣) . كما برزت ظاهرة الصراع بين مالكي الطابو وبعض الملتزمين في الكوت ، الذين عدوا تنازلهم عن اية من المقاطعات الى المالك ، أخلالا بمكانتهم أمام أفراد قبائلهم وتقويضا لسلطاتهم الادارية(٤) .

كانت اغلب الاراضي الزراعية تعود ملكيتها للدولة ، "أراض أميرية " منحتها الحكومة للمتفوضين وهم من الشيوخ والملاك الغائبين ، لكنهم ، تصرفوا وكأنهم الملاك الحقيقيون للأرض ، وليس الدولة ، حتى عدوا الى بيعها ورهنها في حالات كثيرة ، وبدأوا باستحصال حصة الثلثين وترك الثلث للفلاح من الغلة على اعتبار حساب ، حصة الملاكية والحكومة ، ويعزو أحمد فهمي ، تجريد بعض الشيوخ والرؤساء " السراكيل " في لواء

---

(١) عاد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ .
(٢) معالجة واسعة لهذا الموضوع في كتاب عبدالله الفياض ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك ، مطبعة سلمان الاعظمي ، (بغداد ١٩٥٦) .
(٣) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ر ٣١١/١٣٤٩ و ٤ ص ١٩ ، موضوع الملفة ضريبة مقاطعات لواء العمارة .
(٤) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١٢٣ و ٣ ص ٩ ، موضوع الملفة الاراضي المتنازع عليها .

الديوانية " محافظة القادسية " من الأراضي الى سوء التصرف بحق التفويض الممنوح لهم (١) .

لكن الوقائع تدل على ان بريطانيا ، لم تستطع الفكاك من عقدتها ، ازاء مناطق الفرات الأوسط ، فكانت اجراآتها مباشرة وقاسية مع شيوخ هذه المناطق (٢) هذه العقدة التي ظلت مخيمة على السياسة البريطانية أزاء العراق بصورة عامة ، من خلال تأثير مستشاريها على الاجراآت الحكومية .

ويضع هاشم جواد تقويما لأراضي اللزمة (٣) ، كنظام زراعي منتشر في العراق بصورة واسعة ، القسم الاول ، الذي تظهر فيه قوة نظام اللزمة عندما تكون العلاقات بين الشيخ وافراد القبيلة قوية ، وتدعى باللزمة القبلية ويوجد هذا النوع في ، الناصرية " ذي قار " والديوانيه " القادسيه " والعماره " ميسان " والكوت " واسط " أما القسم الثاني ، عندما تكون العلاقات ضعيفة بين الشيخ وافراد القبيلة ، حيث تبرز سطوة الشيخ وتنحصر الملكيه فيه ، ويكثر هذا النوع في الحله " بابل " وديالى والبصرة (٤) .

وتبقى حالة رئيسه في مسألة الأراضي والعلاقات الناشئة منها ، تكمن في الفوضى القائمة في فرز الأراضي ، والمنازعات القائمه بين أصحابها ، الذين يملكون سندات الطابو بحسب تجاوزاتهم ، فالحدود مطلقة أو محددة ، فيما بين الأراضي المفوضه وغير المفوضة ، ويعود هذا الى ان دائرة الطابو لم تضع حدودا للأراضي التي هي تحت

---

(١) احمد فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٢) بقيت الفوضى في مسألة الأراضي قائمة ، فكانت الحكومة وهيئة المستشارين البريطانيين يتخذونها ذريعة ، لمعاقبة شيوخ عشائر الفرات الاوسط بصورة دائمة ، من خلال تجريدها أياهم لحق التفويض ، وكانت تعاقب الفلاحين ، بالعمل على استمرار الفوضى والتبدل المستمر لتفوض الأراضي .

(٣) اللزمة : حق السكن والفراغ ، وتشمل الاراضي المزروعة وغير المزروعة ويكون الفلاحون شركاء الشيخ في اللزمة حسب أصول تعارفوا عليها ، هي أقرب الى نظام المحاصصة ، الا ان الواقع يشير الى ان الشيخ هو صاحب اللزمة وتنحصر مشاركة الفلاح في الغلة وحدها ، وليس في الأرض .

(٤) هاشم جواد ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

حوزة الشيوخ ،(١)

ومن طريف ما يذكر ، ان الحكومة كانت عاقدة العزم على تقليل مساحات المقاطعات الكبيرة ، التي يملكها بعض الشيوخ الا أن الموانع الطبيعية وارتفاع الارض وانخفاضها ووجود الجداول والسواقي ، كانت تقف عقبة في وجه تقسيم المقاطعات (٢) .

ومن الظواهر البارزة ، التي توضح ماهية الدور الذي لعبته التشريعات القانونية في ترسيخ الملكيات الفردية واتساعها ، صدور قانون تمليك الاراضي الاميرية المغروسة ، رقم ١٦ لسنة ١٩٢٧ (٣) ، والذي نص على تمليك الاراضي الاميرية مجانا ، اذا كانت الاشجار المغروسة قد تجاوزت العشرة أعوام ، وبنصف البدل ، اذا كان عمرها فوق الستة أعوام ، وببدل كامل ، اذا كان عمرها ، أقل من ستة أعوام وقد أتاح القانون ، جواز تمليك غارسي البساتين للاراضي غير المغروسة ، القريبة من بساتينهم (٤) .

لكن تناقضا غريبا ، وقعت يد الباحث عليه ، تمثل في كتاب رسمي وجهه هنري دوبس الى رئيس الوزراء ، أكد فيه الميزات التي من الممكن أن تحصل عليها الحكومة في حالة تمليكها الاراضي لافراد خصوصيين ، على اعتبار أنه " بمنحهم الافضلية سوف يعملون على تحسين الارض التي حصلوا على ملكيتها ، تحسينا تاما " ، وان دوبس قد برر التناقض بدعوى أن المترجم أخطأ في ترجمة كلمتي تفويض وتمليك ، فيبدأ بمعارضة التمليك ، بمحاججات قانونية تقوم على ، أن الاتساع في الملكيات سوف يخرج الامر من

---

(١) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١٩٢٨ و ١٣ الورقتان ، ١٥ ، ١٦ الاراضي الاميرية ٠

(٢) لا يروم الباحث السخرية ، ففي ذات الوثيقة يقترح الاداري استخدام طريقة المربعات ، لكن الطريف في الامر ، يكمن في بطء الاجراءات والتبريرات غير المنطقية ، ونتيجة للنقص في كادر مسح الاراضي وقلة خبرته الفنيه ، كان اقتراح طريقة المربعات في مسح الاراضي ، أنظر د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١٩٢٨ و ١٣ ص ٢١ ، موضوع الملفة الاراضي الاميرية ٠

(٣) شاكر ناصر حيدر ، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة ، (بغداد ١٩٤٧) ، ص ٢٦٣ ٠

(٤) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١٩٢٩ و ٦ ص ١٠ موضوع الملفة " المتفرقة ١٩٢٦ ــ ١٩٣٠ " ٠

نطاق قانون الأراضي والدخول في متاهات القانون الشرعي ، وهذا يجر الى مشاكل واسعة في الأرض العائدية ، كما ان الحكومة ستفقد ركنا رئيسا من شروط سلطاتها في التأثير على تطوير الزراعة . والاشارة الاهم في كل ملاحظاته ، أنه " بتحويل أرض الميرى الى ملك تتخلى الحكومة عن حقها في المعادن "(١) .

وخلاصة القول ، ان توجهات بريطانيا في سياسة الارض ، كانت تقوم على اعتماد الملكية الفردية ، ولكن بتحفظات قانونية وتشريعية ، فهي لاترغب في خروج الارض من يد الحكومة " المتنفذة عليها بريطانيا " ، فالمرجع يجب ان يكون الجهات الرسمية ، أما الملاك ، فما هم الا الطائفة التي تستخدمهم لأمرار الخطط والأهداف المرسومة .

لقد بقي الارتباك والفوضى سائدين في مسألة حقوق التصرف بالأراضي ، فلم تكن هناك قواعد ثابتة ، وبقيت مساحات واسعة من الأراضي الأميرية غير مفوضة(٢) فيما كانت أربع أخماسها تحت حيازات غير قانونية ، وقد وضحت هيمنة رؤساء العشائر من خلال ممارستهم لنفوذهم الواسع على الهيئات المسؤولة عن قضية الاراضي ممثلة بصورة مباشرة بالحكومة التي كانت ترعى مصالح المتنفذين ، فعلى سبيل المثال ، كان التشريع يشترط انه في حالة ترك الأرض لمدة ثلاث سنين دون زراعة ، تلغى اللزمة أو تفويض الطابو ، بحكم أن ملكية الأرض تعود للحكومة . الا أن شيئا من هذا لم يحدث (٣) .

ولفهم العلاقات الزراعية بصورة مباشرة ، من الضروري أن نركن الى تحديد الفئات ذات المصالح في الأرض وهم ، الحكومة " صاحبة الأراضي الأميرية " والملاك " أصحاب اللزمة وتفويض الطابو " ، والفلاحون وأصحاب المضخات ، الذين أصبحوا يمارسون حقوقا واسعة ، بحكم تأجيرهم المضخات الى الشيوخ حتى بلغ الأمر ، أن

---

(١) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٩ و٤٣ الأوراق ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، الملفة السابقة .

(٢) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٢ و ١٠ ص ٦٣ ، موضوع الملفة تقارير مالية واقتصادية .

(٣) هر شلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، (بيروت ١٩٧٣) ، ص ٣٢٩ .

بعضهم غدا يطالب بحقوق في الأراضي (١) . وقد وعت الإدارة الحكومية اتساع حجم نشاط أصحاب المضخات ، فعطفت على تعديل الايجار لوقت أستمرارها الذي كان بلا أنقطاع (٢) .

وبين هذه الفئات الأربع ، كانت العلاقات تتوزع بأشكال مختلفة ، فالحكومة هي الواجهة الرسمية لكل هذا ، فالتشريع والتنظيم ، ينبثق عنها ، والفلاحون هم الركن الاساسي الذي تقوم عليهم الفعالية الزراعية ، أما الفئتان الأخريتان " الملاك وأصحاب حقوق التصرف ، وأصحاب المضخات " فهما فئتان طارئتان ، أوجدتهما العلاقات الانتاجية والاقتصادية القائمة في تلك الحقبة ، والاجهزة الادارية ، هي المسؤولة المباشرة ، عن كل مايظهر من تناقض في العلاقات الزراعية ، لأنها الجهة المسؤولة عن الاوضاع العامة بحكم مسؤوليتها القانونية والأدبية .

وكانت العلاقات الزراعية في العراق خلال عهد الانتداب " شبه اقطاعية " ، على الرغم من سعة بعض المساحات التي كانت تحت تصرف بعض الشيوخ ، أو حتى ضمور العلاقات القديمة بين الشيخ والفلاح ، وتحول مركز الشيخ من مدافع عن حقوق القبيلة الى مالك ، تحرسه ثلة من الرجال المسلحين " الحوشية " ، حتى غدا الفلاحون أجراء في الأرض وعليهم أن يؤدوا فروض الطاعة ويقنعوا بالعلاقات الجديدة التي عززتها المرحلة (٣) .

وما تعزيز مكانة " رؤساء العشائر ، والاغوات ، وملاك المدن ، وأصحاب المضخات " ، الا لتمرير اهداف مرسومة في السياسة الزراعية ، قوامها خدمة المصالح

---

(١) بعد عام ١٩٢٤ شرعت الحكومة بتشجيع استعمال المضخات ، حيث بلغ عددها ٢٥٠٠ مضخة في العام ١٩٣٠ ، وبلغت الاموال المستثمرة فيها حوالي مليوني باون عام ١٩٣٢ ، انظر ، كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ص ٨٦ ــ ٨٧ ، انظر أيضا ، د . متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٤ ، ١٣١ .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٣٠ و١٢ ص ٢٠ كتاب هنري دوبس المؤرخ في ١٩٢٨/٧/٢٠ ، موضوع الملفة تقارير عن الزراعة .

(٣) Hanna Batatu ,The old Social and the Revolutionary movements of Iraq, P. 83.

انظر أيضا علي الوردي ، لمحات اجتماعية جـ ٥ القسم ٢ ، ص ١٨٧ .

البريطانية ، بأعتمادها على الفئات المتنفذة ، وقد نجحت في هذا ، لكن الفلاح وقع ضحية هذه السياسة ، حيث أحاطت به مجموعة من الظواهر ، فوهنت قدرته الانتاجيه . وكان القطاع الزراعي ، محور الاهتمام لدى مصالح بريطانيا الاقتصادية في العراق ، وكان هذا واضحا للعيان من خلال محاباتها الشديدة " للملاك الزراعيين " حتى تفاقم أمرهم وأزدادت سلطاتهم ، الامر الذي جعل الحكومة تقف عاجزة ازاء نفوذهم (١) .

أملت التطورات الاقتصادية ، تغيرات ، كان لها الاثر البالغ في العلاقات الزراعية ، خاصة فيما بين الشيخ والفلاح ، اللذين يمثلان عماد العلاقات الريفية ، فلقد أفرزت المرحلة الجديدة ، نمطا من السلوك " المراوغ " لدى الشيخ ، تخللته الحيل والمناورات ، حيث أفاد كثيرا من تعلق الفلاح بعشيرته ونخوته لها ، حتى جعلها غطاءا يتستر به أمام الفلاحين ومن ثم استغلالهم (٢) .

وأرتبطت الظاهرة الاقتصادية بالبنية الاجتماعية للريف العراقي ، بحكم التركيز على انتاج المحاصيل النقدية ، لفرض الحصول على أوسع الأرباح ، لكن التداخل ، توضح في محاولات الشيخ وأعوانه ، التقليل من شأن الفلاح " أجتماعيا " ، خاصة الذي يعزف عن زراعة المحاصيل التي تهم الشيخ ، والحط من كرامته ، بنعته بأبشع الصفات والنعوت ، حتى وسم زارع الخضروات بـ " الحساوي " ، ولم يسلم الانتاج الحرفي في الريف من تجاوزات الشيخ ، فكان " الحائك " محل سخرية وتهكم ، بالاضافة الى جملة واسعة من النشاطات التي قام بها الشيخ ، لبث دعايته المناوئة ، لكل مايعترض نشاط الانتاج النقدي ، الذي يعني له الارباح الواسعة ، وقد سخر كل سلطاته وامكاناته لحرب هذه الفئة المنتجة في المجتمع الفلاحي ، فالضرب العلني للفلاح من قبل أعوان الشيخ كان ظاهرة شائعة ، بسبب تراكم الديون والعجز عن تسديدها ، حتى ان البعض من الجهات الادارية كانت تطالب بتخويلها رسميا ، حق ضرب الفلاح علنا ، بدعوى عناده وعدم اشتغاله بجدية (٣) فيما كانت جهات اخرى تشكو من فقدان الوسائل

---

(١) د. عبدالواحد كرم ، في الاصلاح الزراعي ، النجف ١٩٧٢ ، ص ٣١ ، انظر ايضا ، محمد جواد الموسوي ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٢) طلعت الشيباني ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٣) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٧ و٧ ص١٩ ، تقرير حول المشاكل الزراعية وعلاجاتها ، منظم من قبل قائمقام قضاء الصويرة ورفع الى متصرفية لواء الكوت .

القانونيـــــة التي بواسطتها يحكمون بها سيطرتهم على الفلاح ، خاصة في المناطـــق التي هي بحوزة المستثمرين الذين يرهنون أحياء الأراضي (١) .

تعرض الفلاح الى نقلة "غريبة عليه" على صعيد الفن الانتاجي ، فالمحصـــول الزراعي الذي يتخصص بأنتاجه يعد أرثا ذا أهمية بالغة لديه ، حيث حصل عليه مـــن أسلافه الذين يجلهم ، حتى أرتبط هذا بالعرف والتقاليد ، وأصبح ماينتجه ، جزءا من شخصيته كفلاح داخل مجتمعه الريفي ، وبارتباط التجارة بالزراعة ، واجه الفـــلاح ، مشكلة معقدة تمثلت بوجوب تحوله الى أنتاج محاصيل جديدة لم يألف زراعتها من قبل (٢) ووقع الفلاح ضحية لمزاجية "السركال" ، الذي كان يمارس دورا واسعا في أراضـــي المضخات ، فكانت حصة الفلاح ، تكبر أو تصغر ، وفق العلاقة القائمة بينه وبين السركال (٣) وقد اثقلت الديون كاهله ، وزادت الاعباء على المحصول الهزيل الذي كان يخرج به مـــن الموسم الزراعي ، فكان المحصول يتوزع في "الاكساء ، وتسديد الديون ، وتجديـــد آلات الحراثة ، وشراء الحيوانات للعمل" (٤) .

ونتيجة لزيادة حاجات الفلاح وفقر المحصول ، كان الصدام يحدث ، فنتج عنـــه خلخلة واضحة في دخل الفلاح ، مما يجبره على التوجه نحو الاقتراض من الملاكين والتجار وكانت الديون تأخذ شكل المساعدات الصغيرة من الملاك في بعض الحالات (٥) .

ولعسر حالة الفلاح المعاشية وترتب ديون ثقيلة عليه ، برزت ظاهرة خطيـــرة ، تمثلت في مطالبة الملاك ، بتشريع قانوني يضمن لهم الحصول على ديونهم التي بذمـــة الفلاحين ، أذ طالب البعض منهم بربط الفلاح بالأرض حتى يسدد ديونه (٦) .

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٢ و ١٤ ص ٩٨ ، الملفـــة السابقة .
(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢١ و ١ ص ٢ تقارير عامة عن الزراعة .
(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٧ و ٧ ص ١٥ ، الملفـــة السابقة .
(٤) رد الهاشمي على تقرير هلتن يانك ، ج ٥ ، جريدة صدى العهد ، العدد ٣٤ ، ١٥ ايلول ١٩٣٠ .
(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٧ و ٧ ص ١٦ ، الملفة نفسهـــا .
(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٣١ و ١٠ ص ٢٨ ، التدابيـــر المقترحة لمعالجة مشكلة الفلاحين ، موضوع الملفة الاراضي الاميرية .

وشهدت السنوات الاخيرة من عهد الانتداب ، نشاطا ملحوظا لدى المالكين اذ زاد نفوذهم وقوى مركزهم ، حتى أضحى مؤثرا في الاروقة الادارية للحكومة ، ورغم ماتنطوي عليه الدعوة القائمة على ربط الفلاح بالأرض وهي التي لاتبعد كثيرا عن نظام القنانة ، بل هي القنانة عينها ، الا أنها وجدت من يصيخ السمع لها .

اذ شرعت الحكومة العراقية بسن لائحة " قانون حقوق الزراع وواجباتهم " منذ العام ١٩٣٠ ، حيث بدأت المخاطبات الرسمية بين سكرتارية مجلس الوزراء ودائرة المعتمد السامي واللجان الاخرى لغرض اقراره (١) . وهذا يفصح بيقين لايقبل الشك ان الحكومة ، كانت تسير بتشريعاتها القانونية نحو خدمة الملاكين ، على الرغم مما يحمله مشروع هذا القانون ، من مفاهيم متخلفة ، لاتوافق روح العصر ، حتى ان بعض الجهات الادارية ، حذرت الحكومة من التمادي في هذا القانون ودراسته بعناية قبل أقراره خاصة فيما يتعلق بقضية الرق ، أذ نصت احدى الوثائق على مايلي : " فأذا أقر المجلس النيابي قوانين تكون غايتها الاعتراف بالرق اعترافا قانونيا ، قديضر ذلك بسمعة العراق لدى عصبة الامم " (٢) .

ان هشاشة العلاقة القائمة بين الفلاح و مالك الارض ، أثرت في الحياة الزراعية بشكل مريع ، فقد طبعتها بالاهمال وعدم الحماس أو الاقبال على الانتاج . فقد كان الملاك راضين كل الرضى عما يأتيهم من موارد ، دون أن يبذلوا جهدا ، رغم ضآلتها قياسا الى سعة المساحة الزراعية المستغلة ، فملاك المدن الغائبون ، الذين لايفقهون شيئا في أمور الزراعة وصل بهم الامر الى جهلهم بحدود مساحات أملاكهم التي حصلوا عليها بدعم من الجهات الحكومية وفي المقابل ، كانت تتلبس الفلاح حالة من اليأس ، وعدم جدوى مايؤديه من عمل ، ويهدده خطر الطرد من الارض ، لأي سبب قد يفتعله المالك ، وعلى هذا قل نشاطه الانتاجي (٣) .

---

(١) أرسلت سكرتارية مجلس الوزراء كتابها المؤرخ في ١٨ كانون الاول ١٩٣٠ ، نسخه من ترجمة كتاب المستر ستار جيز ، السكرتير القانوني للمعتمد السامي البريطاني الى نصرت الفارسي ، رئيس لجنة تدقيق لائحة قانون حقوق الزراع وواجباتهم د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٧٨١/٣١١ و٧ ص١٢ ، العمال ومايتعلق بهم .

(٢) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٣١ / ٣١١ و١٠ ص٢٨ ، الملفة السابقة .

(٣) محمد جواد الـ... ، المصدر السابق ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .

ولابد من الاشارة ، الى ان طريقة الارواء لعبت دورا بالغا في نفوذ الملاك على الفلاحين ، فالفلاح في المناطق الشمالية ، كان يعتمد في ري حاصلاته على مياه الامطار ، وبذلك كانت الضريبة التي يدفعها الى الحكومة أقل ، مما يدفعها زميلة الفلاح في الجنوب لعدم اعتماده على مشاريع ري الحكومة . لكن هذا الامر لا يعطينا الحق مطلقا في أقراره ، كأمر مسلم به ، فالاعتماد على الأمطار في ري الأراضي لم يكن مقصورا على المناطق الشمالية فقط . بل كانت مناطق أخرى في الجنوب والوسط تعتمد هذه الطريقة لكن طبيعة المنطقة الشمالية الجبلية ، جعلت المساحات الزراعية صغيرة ، اذا ماقورنت بالسهول الواسعة في وسط العراق وجنوبه ، وعلى ذلك قل أثر الملاك في الشمال حتى أن أوضاع فلاح المناطق الجبلية كانت أفضل نسبيا ، اذا ماقيست بظروف واوضاع فلاح الجنوب ، الا أن هذا لا يعني ان فلاح المناطق الشمالية كان في بحبوحة وعيش رغيد ، فظل الاغوات الثقيل كان يثقل عليهم ، أذ أن محاولاتهم في الاستحواذ على الأراضي الجيدة ، كانت دائبة مستمرة ، وكانت عمليات الشراء ، تتم بوسائل ، أغلبها غير مشروعة ، أذ كان يعرض على الفلاح " مالك الأرض " ربع قيمتها الحقيقية في أفضل الأحوال ، واذا مارفض ذلك ، فأنه يتعرض لشتى أنواع المواجهات مع أصحاب النفوذ في المنطقة (١) .

وشهدت العلاقات الزراعية ابان عهد الانتداب ، ظواهر عدة ، كان منها الجذور الاولى للهجرة من الريف الى المدينة ، ولانريد أن نحمل " المالكين " وحدهم الوزر في هذا ، أنما ساهمت العديد من العوامل في أذكائها وبروزها ، فالتطور الذى شهدته الدولة العراقية الجديدة والتوسع في دوائرها ومؤسساتها ، كتأسيس قوات الشرطة وتأسيس الجيش ، والتقدم الذى شهدته المواصلات والسكك الحديد ، أضافة الى نشاط التجارة ، جعل المدن تصبح حالة من النشاط والفاعلية الاقتصادية ، وسهل

(١) كانت ملكية الأرض في شمال العراق تعود للفلاحين ، وكان للفلاح الحق في زراعة مايشاء ويتصرف بها كما يشاء ، وفي الأراضي التي يملكها غير الفلاحين " أغلبهم سكان المدن " تكون حصة الملاك ثمن الحاصل ، ويبرز دور الاغوات في قرى الشمال ، حيث تكون حصة الاغا ، مختلفة تبعا لشدة نفوذه ، ، أنظر ، متي عقراوى ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ ، أنظر أيضا ، عماد احمد الجواهرى ، المصدر السابق ، ص ص ١١٨ ــ ١١٩ .

من جانب آخر أعمال الفلاح بالمدينة ، مما جعله يقارن فيما بين عيشه في الريف ، وماترى عينه في المدينة ، يضاف الى ذلك قسوة " النظام الزراعي " ومالفئة الملاك على حسابه ، وقد أفرغ ذلك من روحية الفلاح اى معنى أو أعتبار للأرتباط بالارض (١) .

ويشير د. كمال محمد سعيد خياط ، الى أن " الهجرة الى المدن ، قد ظهرت لعدم تمكن المزارعين من المساهمة في العمليات الأنتاجية الزراعية على نطاق واسع " (٢) ، هذا بالاضافة الى جملة من الاجرآت المباشرة التي اقدمت عليها الهيئات الادارية المشرفة على النشاط الزراعي ، فعلى سبيل المثال ، شخص كورنوالس " مستشار وزارة الداخليه فشل طريقة التعداد المباشر في استحصال ضريبة الكودة ، التي كان لها اثر بالغ في الضرر بالخزينة وهجرة أعداد غفيرة من الفلاحين " من قبائل بني لام " الى جهات مجاورة (٣) ، لايبلغها نفوذ الحكومة . هذا أذا ماأخذنا بالاعتبار أن هذا مجرد مثل لأجراء حكومي ضمن رقعة ادارية محددة .

ولابد من الاشارة ، الى طبيعة العلاقة القائمة بين العشائر " كمجتمع زراعي منتج " والسلطات الادارية . فمن الثابت أن السلطات البريطانيه عملت جهدها في سبيل توطيد أركان صداقتها مع شيوخ العشائر ، " الممثلين الرسميين لأوسع طائفة منتجة " وبذلك برزت العلاقة أكثر عمقا من علاقتهم بسكان المدن (٤) .

وبظهور الحكم الوطني ، برزت ظاهرة محيرة ومثيرة للأرتباك ، تمثلت " بأزدواجية الادارة " ، فبين السلطات الادارية الوطنيه والمستشارين البريطانيين الذين وضعوا في مختلف الوزارات والادارات ، كان يتنازع العشائر الولاء حيث أفرزت الاحداث صراعا حادا ومباشرا بين الشيخ والفلاح من جهة ، والشيخ باعتباره ممثلا رسميا للعشيرة والجهات الرسمية التي بيدها مقاليد الأمور ، من الجهة الأخرى .

---

(١) عبدالرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف ، ص ٤٥ ، انظر ايضا ، عبدالجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .
(٢) كمال محمد سعيد خياط ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .
(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و ١ ص ٢ ، الملفة السابقة .
(٤) لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ج ٢ ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف ، (بغداد ١٩٦٥) ، ص ٤ .

لكن رؤساء العشائر لم يستطيعوا أن ينالوا فرصتهم التي كانوا ينتظرونها عند قيام الحكم الوطني ، وبقوا ممثلين للفئات المنتجة • ذلك ان السلطات البريطانية قد وجدت : " ان من اسباب الثورة في سنة ١٩٢٠ ، منح السلطات التنفيذية ، لرؤساء العشائر طبقا للسياسة البريطانية ، ولذلك كان الموقف يتطلب بألحاح ايجاد طبقة عراقية تكون مدنية بصفة جوهرية ومناهضة لتصرفات العشائر • " ، عند الحاجة كما يحدد ذلك لونكرك •(١)

لكن واقع العلاقة القائم بين الشيوخ كفئة " أنيطت بها المسؤولية المباشرة عن الانتاج الزراعي " والسلطات الحاكمة " الانتداب البريطاني ، والحكومة الملكية ،كانت على أعلى مايكون من وئام ومحاباة ، وهذا مايظهر بجلاء في التشريعات والقوانين التي كانت تسنها الهيئات التشريعية المسؤولة عن أدارة دفة السياسة الزراعية •ان نظرة فاحصة في واقع نظام الانتاج ، يتيح لنا القول ، ان المالكين الكبار ، كانت لهم الهيمنة على النشاط الزراعي في عموم القطر ، شمالا ووسطا وجنوبا •

---

(١) لونكرك ، العراق الحديث ، ص ٢٧٨•

ثانيا : المشروعات الاروائية والزراعية الجديدة :

على الرغم من سعة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة في العراق ، الا ان استغلالا جديا للموارد المتاحة ، لم يظهر بوضوح ، حتى ان البعض من الباحثين قدر المساحة المستغلة لاغراض الزراعة بنسبة لا تتجاوز الـ ٥ بالمائة خلال العام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ (١) .

وعلى مدى سنوات الانتداب اللاحقة لم تتغير هذه الصورة كثيرا ، فقد بلغت مساحة الاراضي المستغلة التي تروى بواسطة مياه الأمطار حوالي ١٤ ألف كم٢، خلال العام ١٩٣٢ (٢) .

واجهت الادارة الجديدة ، واقع الزراعة المتدني ، وفي ضوء ذلك بدأت اعمالها بتخصيص المبالغ لخلق دفعة الى أمام ، فخصصت من ميزانية الأشغال العمومية في العام ١٩٢١ مبلغ لكين روبية للمشاريع الزراعية الجديدة ، فيما رصدت ثلاثة أرباع الملك روبية لمتابعة المشاريع الزراعية السابقة (٣) . ولقد بدا من الواضح أن تفاوتا كبيرا كان يظهر في قيم التخصيصات المعدة للمشاريع الزراعية ، بين صعود وهبوط فبينما كان مقدار الصرف على الري ٢٣ لكا في السنة المالية ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ، هبط الى ١٥ لكا في السنة المالية التالية ، فيما حصلت سيادة كبيرة لتخصيصات الزراعة في ميزانية العام ١٩٢٧ ، ولقد ظهر الاختلاف في وجهات النظر بين الوزراء ومستشاريهم البريطانيين من حيث ترجيح مشروع على آخر ، أو زيادة الانفاق على ذلك المشروع دون الآخر ، (٤) .

(١) Fahim I.Qubain , The Reconstruction of Iraq 1950 - 1957, (london 1958) P.18.

(٢) Hashim Jawad , The Social Structure of Iraq (New Publishers Iraq 1945) .P.19.

(٣) د ٠ك٠و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٢٤٢/١١/٣ و٣ ص ٦ ، تقرير وزير المالية في ١ تشرين الاول ١٩٢١ ، موضوع الملفة التعيينات والتشكيلات .

(٤) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١/٩٥٦ و ١ الورقتان ٤٥ ، ٤٦ ، موضوع الملفة دخول العراق عصبة الامم .

وبذلك عانى القطاع الزراعي من الصراعات في الجهاز الاداري المسؤول عن توجيه السياسة الزراعية ، وبعبارة أخرى ، الصراع بين الوزراء ، لتوطيد نفوذهم في كرسي الوزارة والمستشارين الذين كانوا يعملون بوحي من الاهداف البريطانية ..اذ كان البريطانيون يؤكدون على أن التطور الزراعي والاقتصادي مرتبطان بالنقود التي تجبيها الحكومة على شكل ضرائب ، وان اى أخلال في جبايتها سيؤدي بالتأكيد الى الاخلال في توجيهات الادارة نحو الصرف على هذا القطاع أو ذاك[1] .

ودلت الدراسات على الامكانات الجيدة لتربة العراق على أنتاج الحبوب خاصة الحنطة[2] . الا أن التجارب البريطانية كانت على محاصيل متنوعة وقد اكد المستشارون في تقاريرهم على الامكانية الجيدة لزراعة القطن[3] ووسعوا نشاطهم التجريبي وبدأ خبراؤهم في تأسيس محطات تجارب زراعية في الاراضي القريبة من بغداد ، فوقع الاختيار على منطقة الكرادة " ضاحية في بغداد " والرستمية " تبعد عن بغداد حوالي ٩أميال " ، واستمرت التجارب بنشاط خلال الاعوام ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣[4] . فكانت التجارب العملية على مقدار ماينتجه الايكر (٤٠٠٠ م٢) من الحنطة[5] .

تركزت المزارع التجريبية ، على زراعة انواع الفواكه والخضيات والحبوب وبدرجة خاصة على زراعة القطن ، وكانت تعمل على أدخال أصناف جديدة من هذه المحاصيل ودراسة امكانية التوسع في زراعتها "[6]

---

(١) المكتبة المركزية ، الملفة (١) ص ٢٠٤ . F.01195/2338.

(٢) An Instroduction to the Past and Present of the kingdom of Iarq by Acommittee of officials .1946,P.50

(٣) Roger Tomas , Report on Cotton experimental work in Mesopotamia . 1918 and 1919 , (Baghdad 1920).P.1.

(٤) Paterson , Agricultur leaflet , No 18 , Agricultural Statistic for general , Iraq (Baghdad.1929).P.7.

(٥) Paterson , OP.cit.P.1.

(٦) Administration Report , agriculture Directorate for the year 1919,Baghdad 1920.P.30,also , Report on Iraq admistration April 1922-March 1923.London 1924.P.94 .

وبدأت التجارب لزراعة القطن في العام ١٩١٩ ، بافتتاح سبعة حقول في الحلة ، والناصرية ، والعمارة ، والكوت ، والموصل ، وبعقوبة و بغداد . لكنها سرعان ما تقلصت الى مزرعتين الاولى في الرستمية التي عدت " المزرعة المركزية لتجارب القطن " مع زراعة محاصيل أخرى ، والثانية في بعقوبة ، وهي مزرعة صغيرة تخصصت بانتاج النماذج . ولقد واجهت زراعة القطن العديد من المشاكل ، كان منها " حبوب القطن غير النقية ، ونقص الكادر الفني المدرب ، خاصة وان الحاجة لمشرفي مناطق زراعية في بغداد وبعقوبة والحله والبصرة ، كانت ملحة (١) .

والى جانب زراعة القطن نشطت المزارع التجريبية في زراعة الكتان التي بدأت في العام ١٩١٩ ، لكن الخطوات بقيت وئيدة حتى العام ١٩٢٣ ، حيث أرسلت نماذج منه الى الاسواق الاوربية . وقد زرع الكتان في المزارع الحكومية في الرستمية وبعقوبة والكوت ، وكان الحاصل على درجة عالية من الجودة ، أقدم بعض الملاكين على زراعته في بعض المساحات من املاكهم (٢) .

وتعد المزارع الحكومية تجربة منقوصة ، لانها لم تحمل خلال تأسيسها سوى خدمة اهداف السلطات البريطانية ، ودراسة امكانيات أراضي العراق الزراعية لغرض التوسع في استغلالها من أجل ضمان أوسع الأرباح .

وتعرضت مزرعة الرستمية التجريبية ، للعديد من الانتقادات ، لكونها لا تتلائم وظروف العراق الاقتصادية في تلك الحقبة ، وأن الحكومة العراقية لم تجن أية فائدة تذكر من هذه المزرعة الواسعة ، فالزراعة كانت بحاجة الى المشاريع العملية التي ترقى بالانتاج اكثر من التجارب ، حتى أن جريدة العالم العربي ، قالت في معرض تعليقها على المزرعة :ـ

---

(١) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢١/ ٣١١ و٨ ، الاوراق ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ موضوع الملفة تقارير عامة عن الزراعة .

(٢) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢١/ ٣١١ و٣ ص٧ ، مذكرة من مدير الزراعة الى مستشار وزارة الداخلية ، ٢ تموز ١٩٢٤ " أمتياز الكتان " ، انظر أيضا و٥ ص١٨ ، أنظر أيضا نفس الملفة و ١٤ ص٥٣ ، الملفة نفسها .

"كان أولى بمزرعة الرستمية ، لو تكون في بلاد راقية ويستفيد العراق بنتائجهما "(١).

وكانت الاشارة الى أن هذه المزرعة كلفت الحكومة المبالغ الباهظة دون الحصول على نتائج عملية ، لكن الجهات الادارية المسؤولة دافعت عنها وعدتها تجربة مهمة في مجال تطوير أنواع المحاصيل ورفع مستوى الانتاج ونوعيته لكسب السمعة التجارية الحسنة في السوق العالمية ، وأكدت على تقدم تجاربها في مجال انتقاء الانواع المحسنة للحنطة والشعير وأنماء سلالات القطن الجديدة وتحسين أجناس المواشي المحلية (٢).

من الظواهر التي شهدها قطاع الزراعة في عهد الانتداب ، بروز عدد من المزارع التجارية الكبيرة ، التي تمتلكها شركات أجنبية ووطنية فتأسست شركة مزارع الموصل المحدودة ، التي أعتمدت في تكوين رأسمالها على أصحاب المال من أبناء العراق ، تحت اشراف خبير أنكليزي ، لكن الشركة لم يكتب لها النجاح ، فعمدت الى تصفية أعمالها في العام ١٩٢٥ ، رغم اعتمادها على التقنيات الزراعية المتطورة ، بعدها تأسست شركة "ولفرا ساند يكت" الزراعية على نهر ديالى ، حيث أستأجرت الأرض من شركة أصفر ، وقد تخصصت هذه الشركة في انتاج القطن ، لكنها واجهت مشاكل عدة ، منها غرابة نظام الانتاج على الفلاحين ، ورفضهم لنظام المزارع التجارية الكبيرة ، خاصة فيما يتعلق بزراعة القطن الذي يجنى في فصل الصيف القاسي ، أضافة الى كون هذا الحاصل يعود بالفائدة للملاك ويمكن من خلاله أغماط حق الفلاح بسهولة (٣).

ولم يقتصر الأمر عند حدود توظيف الرساميل الكبيرة في الزراعة ، بل ظهرت ملكيات واسعة لشخصيات ذات صفة رسمية ، منها الملك فيصل الأول ، الذي امتلك مقاطعة زراعية كبيرة ، قرب خانقين ، وياسين الهاشمي ، الذي امتلك ، مزارع واسعة في سامراء والعزيزية ودخوله كشريك مع بعض رؤساء العشائر مساهما بأستيراد المضخات

---

(١) جريدة العالم العربي ، العدد ٤٨٢ ، ١٦ تشرين الأول ١٩٢٥.

(٢) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٦/٣١١ و٢٧ ص ٤٨ تقارير عامة عن الزراعة .

(٣) كاتلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ص ٨٣ ـ ٨٤ ، أنظر أيضا ، لونكريك ، العراق الحديث ، ص ٢٨٠.

واقتسامه الارباح معهم ، هذا بالاضافة الى توجه العديد من الشخصيات ذات المناصب الموموقة للحصول على أراض واسعة . وكان هذا يتم بصالات واضحة من قبل الجهات الرسمية (١) .

كان الأبرز من بين مشاريع المزارع التجارية الكبيرة ، مشروع أصفر ، الذي بدأت الخطوات الاولى في تأسيسه خلال وزارة عبد المحسن السعدون الاولى (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ ـ ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٣) لكن الخطوة لم تثمر عن شيء لاستقالة الوزارة فأعاد المستثمرون الكرة ، حيث قدموا طلبهم الى وزارة جعفر العسكري الاولى " ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ ـ ٢ آب ١٩٢٤ " وقد طلب منهم تقديم الاعتماد المالي حيث حصلوا عليه من شركة " نوردكي " الانكليزية ، وبلغ رأسمال الشركة حوالي ٢٥ مليون ليرة (٢) .

وكان المتقدمون بالطلب ، ممثلين للشركة العراقية الأهلية العامة ، حيث قدم كلا من نجيب الأصفر (لبناني) وحمدي الباجه جي وثابت عبد النور (٣) طلبهم الى الحكومة العراقية ، في ١٢ نيسان ١٩٢٢ ، تدعمهم الشركات البريطانية التي أرادت من هؤلاء ، أن يكونوا واجهة فقط (٤) .

دارت حول المشروع مداولات ومخاطبات رسمية ، حتى صدرت موافقة مجلس الوزراء على قبول شروط الامتياز ، على أن تسجل كشركة عراقية محدودة وان يتعهد أصحاب

---

(١) لونكرك ، العراق الحديث ، ص ٢٨١ ، أنظر أيضا ، سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ، ص ص ٦٢ ـ ٦٧ .

(٢) جريدة العراق ، العدد ١٣٠ ، ٢١ تشرين الاول ١٩٢٤ .

(٣) يؤكد السيد عبد الرزاق الحسني ، ان محمد جعفر أبو التمن كان مع التجار اصحاب الامتياز ، لانه كان يتصور ان المشروع كان من اجل تقدم العراق ، لكنه حين علم " بالسمسرة " أنسحب على الفور ، حتى أنه أجهش بالبكاء حين توضحت أمامه الصورة ، مقابلة شخصية مع السيد عبد الرزاق الحسني ، في ١٦ آيار ١٩٨٩ .

(٤) كان هؤلاء وكلاء لشركات بريطانية حاولت جعلهم واجهة ، لتغطية أهدافهم ، وكان اصحاب المشروع قد تقدموا بطلبهم أول الأمر ، لاستئجار بعض المنابع النفطية ، والحصول على امتياز انشاء سكة حديد العراق ـ البحر الابيض المتوسط وانشاء خط جوي ، انظر نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي ، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

الامتياز بأعداد الدراسات عن مشاريع خزان الحبانية وسد الفلوجة ومشروع سد على نهر ديالى وسد عند الطويلة على نهر ديالى ، وكانت الاتفاقية قد نصت على أن تكون مدة الامتياز ستين سنة . وقد قبل المشروع بصورة نهائية في مقررات مجلس الوزراء الذى انعقد في ١٠ تموز ١٩٢٤ ، ووقع الاتفاقية بعد يومين من التاريخ المذكور . الحاج عبد المحسن جلبي شلاش وزير المالية ممثلا عن الحكومة ، والدكتور نجيب الاصفر وكيلا رسميا عن حمدى الباجه جي وثابت عبد النور (١) .

واتفقت الحكومة على تسليم أصحاب المشروع أرض مساحتها ستون ألف هكتار في حوض الفرات ، يزرع في كل سنة ، عشرون ألف هكتار " قطن " على أساس المناوبة الثلاثية ، وكان الاتفاق في الرى ، أن تسقى بـ ٧٠٠ قدم ٣/ ثانية ، أما في ديالى نتسلم الحكومة خمسة عشر ألف هكتار يزرع كل سنة منها خمسة آلاف هكتار " قطن " مع أعطاء ماء للأرواء في السنة الاولى ١٠٠ قدم ٣/ ثانية ، تضاعف في السنة التالية ، حتى تصل ٣٠٠ قدم ٣/ ثانية في السنة الثالثة . (٢)

واقدمت شركة مزارع قطن ديالى المحدودة وهي أحدى الشركات المؤسسة بأسم أمتياز أصفر على طرح أسهمها في السوق العراقية ، وشهدت أقبالا على شرائها ، وقدر رأسمالها بنصف مليون جنيه انكليزى (٣) ، لكن صعوبات اكتنفت موضوع شركة مزارع القطن في ديالى ، طفت على السطح بصورة خاصة بعد وصول ، اللورد شلمزفورد رئيس شركة استرن ايريكشن المحدودة والسر دوكلاس ينوتن أحد مدراء شركة زراعة القطن في ديالى ، في ٢٧ أيلول ١٩٢٥ ، حيث عقدا مؤتمرا في دار الاعتماد في ٢٩ أيلول ، حضره وزيرا المالية والاشغال والمواصلات ومستشار وزارة العدلية ، وقد حدد الصعوبات

---

(١) انعقد مجلس الوزراء في ٢٤ آيار ١٩٢٤ ، بحضور جعفر العسكرى رئيس الوزراء ، وعلي جودت الايوبي ، وزير الداخلية واحمد الفخرى وزير العدل ونورى السعيد وزير الدفاع وصبيح نشأت وزير الاشغال والمواصلات ، انظر د ٠ا٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٦٩٧ / ٣١١ و٢١ ص٥٨ ، انظر أيضا الملفة نفسها و١٧ ص ٥٤ ، و٣٦ ص ٨٧ ، أنظر أيضا الملفة ١٣٧٣ / ٣١١ و٦ ص٢٠ ، موضوع الملفة تقارير الاراضي .

(٢) جريدة العراق ، العدد ١٣٢٤ ، ١٣ أيلول ١٩٢٤ .

(٣) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٧٦ ، ١٣ حزيران ١٩٢٥ .

بثلاث نقاط هي ، قلة المياه في نهر ديالى خلال موسم الصيف عام ١٩٢٥ ، ومرونة عبارات الاتفاقية ، والتأخر الذي حصل من كلا الجانبين ، الحكومة وأصحاب الامتياز في تنفيذ ما ألتزما به ، ويتضح من خلال المخاطبات الرسمية التي تبنتها دار الاعتماد ، لغة التهديد والوعيد ، التي كان يستخدمها المعتمد السامي ، فهو يربط بين فشل المشروع والخطر الذي قد يحيق بمستقبل دولة العراق ، فيما تأخذ لغة التهديد مباشرة أكبر ، في كتاب المعتمد السامي الى الملك فيصل الأول ، حيث يشير الى أرتباط أمتياز أصفر بالنزاع العراقي مع تركيا بشأن الحدود [(١)] .

على هذا يتضح مدى أهمية هذا المشروع بالنسبة لبريطانيا ، التي أرادت ان تجعل العراق حقلا كبيرا للانتاج الزراعي الواسع ، لتضمن مادة أولية ، تزود مصانعها بالقطن ، ولتؤمن سيطرتها على الانتاج الزراعي الواسع في بلد يقوم اقتصاده على الزراعة أساسا .

ومن الواضح ان الضغوط البريطانية قد أدت عملها ، فأقر مجلس الوزراء كل الطلبات التي رفعها المعتمد السامي بالنسبة لشركة زراعة القطن في ديالى [(٢)] .

واستغل أصحاب الامتياز ، البند الثاني من اتفاقية أمتياز أصفر التي كانت تتيح لهم امكانية بيع الامتياز الى شركة بريطانية أو عراقية أو تحويله خلال سنة من توقيع الاتفاقية [(٣)] ، وما كادت تنقضي المدة المقررة حتى سارع أصحاب الامتياز الى تحويله

---

(١) د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٦٩٧/٣١١ و ٤٤ ص ١٠٨ ، سري ، كتاب المعتمد السامي الى رئيس الوزراء في ٢ تشرين الأول ١٩٢٥ ، أنظر أيضا نفسها و ٤٤ ص ١٠٩ ، أنظر أيضا الملفة نفسها و ٦٤ ص ١٥٦ ، دار الاعتماد ، بغداد في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ ، سري .

(٢) وقائع الجلسة الخاصة المنعقدة في ٥ تشرين الأول ١٩٢٥ ، في ديوان مجلس الوزراء بحضور رئيس الوزارة عبد المحسن السعدون ، وحكمت سليمان وزير الداخلية ورؤوف الجادرجي وزير المالية وناجي السويدي وزير العدل وصبيح نشأت وزير الدفاع وعبد الحسين جلبي وزير المعارف ووكيل وزير الاشغال ، وحضر الجلسة كورنواليس مستشار وزارة الداخلية ودراور مستشار وزارة العدل وسوان وكيل مستشار وزارة المالية والكولونيل تننت وكيل مستشار وزارة الاشغال والمواصلات وهيكجكوك سكرتير الواردات في وزارة المالية وويلسن وكيل وزير الري ، أنظر د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٦٩٧/٣١١ و ٥٦ ص ١٣٩ ، الملفة السابقة .

(٣) د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٦٩٧/٣١١ و ٣٦ ص ٨٥ ، كراس

لصالح شركة الري الشرقية البريطانية التي قامت بتحويل الامتياز الى شركة زراعة القطن في ديالى الانكليزية في ١٦ حزيران ١٩٢٥ . ونتيجة لانخفاض مناسيب المياه في نهر ديالى خلال موسم صيف ١٩٢٥ ، الذي يعزى بالاساس الى الخطأ الفني الذي وقع فيه خبراء الري البريطانيون ، حيث ظهر استحالة تطبيق الامتياز عند البدء بتنفيذ المشروع (١) .

ووقعت الشركة في مشكلة التأخير ببدء أعمالها ، وراحت تطالب الحكومة بتعويضها ماليا ، عما أنفقته على الامتياز ، حيث ادعت بأنها قد صرفت ٣٠ ألف باون على دراسة المشاريع . واستمرت مفاوضات طويلة بين الحكومة والشركة ، وكان رأي المستشارين البريطانيين ، أن تمنح الحكومة أرضا بديلة في حوض الفرات ، مقابل تخليهم عن حقوق الامتياز الأول ، فما كان من الحكومة الا أن رضخت ، حيث صدرت موافقة مجلس الوزراء في جلسة ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٨ ، على قبول الاتفاق بين الحكومة وممثلي شركة مزارع قطن ديالى (٢) .

ووقعت الاتفاقية بين الحكومة العراقية وشركة " أيريكة شنــز " فريقا ثانيا وشركة زراعة قطن ديالى المحدودة فريقا ثالثا في ٨ شباط ١٩٢٨ (٣) ، ومنذ ذلك التاريخ صار الاسم الرسمي للمشروع " شركة أراضي اللطيفية المحدودة " وقد بدل الاسم رسميا للشركة في ١١ آيار ١٩٢٨ ، عند تسجيلها في لندن ، أما تاريخ تسجيلها في العراق فكان في ٢٤ آيلول ١٩٢٨ (٤) .

يبلغ أجمالي المساحة المعطاة لشركة اللطيفية ٢٣ر١٠٠ مشاره ، ومقابل اصدار سندات الطابو للشركة من قبل الحكومة بلغت قيمة شراء هذه المساحة خمسة عشر ألفا

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ١ ، ص ١٧٨ ، أيضا محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة ٥٤ ، ص ٧٩٥ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٢ ، ص ١٧٩ ، أنظر أيضا جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤٩٩٨ ، ١٣ آيلول ١٩٢٨ ، أيضا ، أبن الفرات ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٣) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٨ ، الاجتماع غير الاعتيادي ، الجلسة ٢٩ ، ص ٢١١ .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٧٠٠/١١/٣ و ٢٥ ص ٢٧ ، قانون تصديق الاتفاق المنعقد بين الحكومة وشركة اراضي اللطيفية لسنة ١٩٣٢ ، أنظر

وست عشرة ليرة أنكليزية وثلاثة شلنات ، وكان من بين شروط الاتفاق ان تقوم الحكومة بأنشاء قناة رئيسية ، ونواظم بلغت تكاليفها حوالي ٥٥ ألف باون استرليني ، دفعتها الشركة ،وقد أنجز العمل خلال العام ١٩٣١ ، حيث اعتمدت الشركة اسلوبين للري ، أذ قسمت المقاطعة الى قسمين ، أحدهما أستخدمت فيه طريقة السيح والاخر طريقة المضخات [1] .

وواجهت مقاولة اللطيفية ، العديد من الانتقادات وعلى مختلف الاصعدة ،حتى ان مناقشة المجلس النيابي الخاصة بالمقاولة كانت عنيفة وعاصفة ، كما وصفتها جريدة الاوقات البغدادية [2] ، وقد بلغ الأمر الى اتهام وزيرين ، هما عبد المحسن شلاش وزير المالية ونوري السعيد وزير الدفاع في وزارة جعفر العسكري التي وقعت اتفاقية أمتياز أصفر بالتواطوء مع أصحاب الامتياز حيث طلبت أجراء تحقيق معهما ، الا أن التحقيق لم يسفر عن نتيجة [3] .

وكيلت للمقاولة العديد من الاتهامات ، فوصفت بالسمسرة وانها حلقة متصلة بأمتياز أصفر المرتبط بمصالح بريطانيا ، وطالب البعض الاخر بتسليم المسؤولين عن مقاولة أصفر الى يد العدالة [4] ، لكن مشروع المقاولة استمر بالعمل ، بدعم حكومي ، حتى أن وزارة الداخلية ساهمت بدعم المشروع بتقديم السجناء للعمل فيه وأضافت ٣٠٠ سجين ، ليبلغ عدد السجناء العاملين في المشروع ٩٠٠ سجين [5] .

---

(١) احمد سوسة ، في ري العراق " نهر الفرات " ،ج ١ ، بغداد ١٩٤٥ ،ص ١٧٤ ، انظر أيضا ، محمود شوقي الحمداني ، لمحات من تطور الري في العراق (بغداد ١٩٨٤) ، ص ٦١٤ ، أنظر أيضا .

Report to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for the year 1928.P.65.

(٢) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٥٠٠١ ، ١٧ أيلول ١٩٢٨ .

(٣) ابن الفرات ، المصدر السابق ، ص ٢٥ ، أنظر أيضا عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ــ ١٨١ .

(٤) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٨ ،غير الاعتيادي ،الجلسة ٤٢ ، ص ١٠١٥ ــ ١٠١٧ .

(٥) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤٩٩٨ ، ١٣ أيلول ١٩٢٨ ، أنظر أيضا ، جريدة صدى العهد ، العدد ٢ ، ٨ آب ١٩٣٠ .

ويتضح من المخاطبات الرسمية بين د وغلاس بنيوتـن أحد مدراء شركة أراضـي اللطيفية المحدودة في المحمودية ، ووزارة الاقتصاد ، قوة مركز الشركة وحظوتها لـدى الاوساط الرسمية العراقية • فوزير التجارة موافق على مقترحات الشركة ، ويشير الـى (موافقة مجلس الائمة) وكأنها عبء ثقيل ، لكنه يطمئن الشركة الى أن الحكومة ستبـذل أقصى مايمكنها للحصول على الموافقة ، وقد صدر قانون تصديق الاتفاق بين الحكومـة والشركة في ٩ آيار ١٩٣٢ ، لتعديل المقاولة المؤرخة في ٨ شباط ١٩٢٨ ، الـذي اشتمل استيفاء المبالغ التي صرفت على مشاريع الري للامتياز مع فائدتها على أقساط نصف سنوية ، يستحق أولها في ٣١ آذار ١٩٣٢ ، وقد أخذ بنظر الاعتبار التأخير في بعض أعمال القناة وأنشاء أعمال الصدر ، مما خلق أمام الشركة مصاعب في استخـدام المكائن ، أضافة الى هبوط الاسعار العالمية ووضع الشركة المالي (١) .

لقد كان من الواضح ان تجربة المزارع الرأسمالية أو مايسمى بالمزارع التجاريـة الكبيرة ، لم تجد قبولا في العراق ، وهذا ما أشار اليه ياسين الهاشمي في معـرض رده على تقرير هلتـن يانك (٢) ، أذ تركزت المصاعب التي واجهتها الشركة " رغم محاباة الحكومة " ، في عزوف الفلاح عن العمل في مزارع الأجور اليومية ، فهي طريقة لـم يألفها سابقا وكان من الصعب عليه تقبلها بسهولة ، أضافة الى أوضاع السوق المضطربـة وتقلب الاسعار مما أدى الى الاضرار بالوضع المالي للشركة (٣) .

ان محاولة بريطانيا للسيطرة على الاقتصاد العراقي والتغلغل في مفاصله بدقة ، رافقها الاسلوب التقليدي المتمثل " بالضغط على مواطن الضعف " فقد أشار المعتمـد السامي ، صراحة الى أهمية مشروع أصفر بالنسبة لبريطانيا وحجم الاموال البريطانيـة

---

(١) د • ك • و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٧٠٠/ ٣١١ ، و ٣١ ص ٣٥ من شركـة أراضي اللطيفية الى وزير الاقتصاد والمواصلات في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢ ، أنظر ايضا ، الملفة نفسها و ٣٢ ص ٣٧ ، من وزارة الاقتصاد والمواصلات الى شركـة اراضي اللطيفية في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٢ ، أيضا الملفة نفسها و ٢٥ ص ٢٧ قانون تصديق الاتفاق ، أيضا الملفة نفسها و ٢٥ ص ٢٨ ، الاسباب الموجبـة للاتفاق •

(٢) رد الهاشمي على تقرير هلتن يانك ، ج ٦ ، جريدة صدى العهد ، العدد ٣٥ ، ١٦ أيلول ١٩٣٠ •

(٣) كمال محمد سعيد خياط ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ •

المستخدمة فيه • لكنه لم يغفل ضرورة الموافقة عليه بربطه بمصالح العراق الا بعد اقتصاديا وسياسيا ، واستغلت بريطانيا بعض الوجوه المتنفذة ، فجعلت منهم سماسرة ووكلاء لشركاتها وتسخيرهم لتنفيذ خططها ومراميها في العراق • واذا كانت اتفاقية أمتياز اصفر غلا حاول البريطانيون ربط الاقتصاد العراقي بالسوق الرأسمالية وضمان تبعيته لها ، فأنها لم تخل من بعض الايجابية ، فقد ساهم هذا المشروع في أحياء بعض المشاريع الاروائية واعدادها ودراستها ، كخزان الحبانية وسد الفلوجة أضافة الى أحيائه بعض المساحات الزراعية وادخال الانظمة الحديثة في الزراعة الى جانب المساهمة في تنشيط الفعاليات الانتاجية الزراعية ، واذا تمعنا في نصوص بنود أتفاقية أصفر نجد في البند الثالث عشر ، تأكيدا على استخدام العمال الزراعيين الناطقين بالعربية " عدا العمال الفنيين "(١)، ولانريد أن نحمل النص أكثر من محتواه ، لكنه يحوي جانبا حسنا على أية حال •

ومن الواضح أن نشاط بريطانيا الواسع وتأكيدها على المزارع الاختبارية وتأسيس الشركات الزراعية الاجنبية والوطنية ، ما هو الا تأكيد لرغبتها في الهيمنة على أقتصاد العراق من خلال السيطرة على أوسع الأراضي الزراعية الخصبة ، بدليل ان الشركة الوطنية " امتياز أصفر " لم تكن الا واجهة استخدمتها بريطانيا في توظيف رساميلها الكبيرة • اذ كانت نسبة الرأسمال البريطاني كبيرة جدا قياسا الى الرساميل الموظفة من قبل الجهات الوطنية •

وعملت بريطانيا على ربط العراق بشبكة مواصلات برية لضمان وصول المحاصيل بيسر الى موانئ البحر المتوسط • حيث أفتتح الطريق البري بين بغداد ــ الرمادي ــ الرطبة ــ دمشق في العام ١٩٢٣ ، وكانت الشركة المسؤولة عن هذا الخط ، هي شركة نيرن • وفي العام ١٩٢٧ ، أفتتح الملك فيصل الأول الخط الجديد للسيارات الكبيرة ذات الست عجلات ، وأرتفع عدد سيارات نقل البضائع الى ألف سيارة في العام ١٩٣٠ ، كما شهد العام ١٩٣١ نشاطا ملحوظا للطريق البري بين بغداد وعمان ، وكانت بريطانيا تحث الجهود لانشاء ، سكة حديد بغداد ــ حيفا ، متمثلة بنشاط هنري دوبس لاقناع رئيس

---

(١) د • ك • و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١/١٦٩٧ و ٣٦ ص ٨٧ ، كراس مطبوع باللغتين العربية والانكليزية •

الوزراء عبدالمحسن السعدون للحصول على تعهد من شركة النفط التركية " شركة نفط العراق " ، بأنشاء هذه السكة ، حتى ان عبدالمحسن السعدون عد مسألة سكة حديد بغداد ـ حيفا من الأمور الحيوية خلال العام ١٩٢٨ (١) .

الـــــري

وعلى الرغم من الأهمية العظيمة التي يحتلها نهرا دجلة والفرات ، والمكانة الرفيعة لهما ، وتأثيرهما البالغ في الزراعة ، الا أن استغلال مواردهما لم يكن بالشكل المناسب . وهذا نابع من طبيعة اجراآت السلطة الحاكمة التي ورثت ، تركة متخلفة ومرافق اروائية محدودة العدد والتأثير .

كان الانكليز يدركون جيدا ، الأهمية الكبيرة للري في بلد زراعي كالعراق ، فعملوا على تأسيس دائرة للري ، حيث بدأت خطة نشيطة لأحياء جداول ثلاثة هي الصقلاوية وأبو غريب واليوسفية . وكانت المناطق السفلى من نهر الفرات بحاجة ماسة الى استخدام نظام المجاري لتصريف المياه ، سيما وأنها كانت تبدو كالمستنقعات (٢) .

ونتيجة لأنعدام الاستخدام السليم للموارد المائية المتاحة ، كانت اغلب المياه تتبدد ، حتى ان بعض التقارير البريطانية ، أشارت الى ضياع الكثير من المياه هباء في منطقة الدغارة ، حيث وجدت جميع القنوات والأهوار قد جفت (٣) ، وكان الغراف مشروع الأرواء الوحيد لمدة سنين في منطقة جنوب العراق أذ كان الماء خلال أيام الفيضان يذهب الى هور الحمار (٤) .

(١) لونكريك ، العراق الحديث ، ص ص ٢٨١ ، ٣٣٨ ـ ٣٣٩ ، انظر أيضا نوري عبدالحميد خليل ، التاريخ السياسي ، ص ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٢) محمد جواد الجبوسي ، المصدر السابق ، ص ٣٧ ، أنظر أيضا ، هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ج ٢ ، ترجمة عبدالمسيح جويدة ، (بغداد ١٩٣٩) ص ٤٤٦ .

Robert A.Fernea,Shaykh and Effendi , Changing Patterns of Authority Among the Elshabana of Southern , Iraq , (Harvard University prees , 1970) P.34.

Report of Administration for 19 8 of divisions and districts of the occupied territeries in Mesopotamia. Vol.1.

كان على الحكومة العراقية الجديدة ، أن تضع خطة سريعة من أجل السيطرة على الري ، فأقدمت على تقوية سدود نهر دجلة في كل مقاطعة بغداد ، حيث بوشر بالعمل منذ العام ١٩٢٣ في المنطقة الغربية ، ومن الشمال والشرق في العام ١٩٢٦ . وكان من نتائجها التوسع في زراعة ضفاف النهر ، وقد تم بناء ناظم لتنظيم مناسيب المياه على نهر الحي والغراف وأحياء قناة فرع المشطرة ، ولم يتم في منطقة العمارة سوى تسجيل قياسات دورية لاوضاع المياه (١) ، وبدأ العمل في مشروع سد الدغارة عام ١٩٢٢ لتحقيق السيطرة الاروائية على أراضي الديوانية والدغارة ، والبدء بأجراء مراقبة شديدة للحياة الموجودة في نهر المحلة وتطبيق المناوبة في سد الدغارة (٢) .

ويذكر تقرير قائمقام السماوة أن ما خصص لأجل أعمار الأراضي خلال أواخر سنة ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ بلغ ١٦ ألف روبية ، وان الأعمال التي بدأ فيها هي فتح مبزل طوله ٣٢٥٠ مترا ومبزل اخر طوله ٦٠٠ متر بالاضافة الى ضرورة فتح مبزل تقتضيه الضرورات الفنية ، ويشير الى ان سد الشطرة وحده يحتاج الى ١٢ ألف روبية تقريبا ، كما حذر القائمقام من ضرورة تطهير نهر الصقلاوية والشراكية ودعائم الكف واعمال سكر ، والافأن الفيضان سيشمل الخط الحديدي (٣) .

ولأهمية الري في الزراعة ، كانت الحاجة تدعو لانشاء مدرسة للري ، وبالفعل أفتتحت وزارة الاشغال والمواصلات ، دروسا خاصة للري ، وبلغ عدد الطلاب خمسة عشر طالبا ، الا أن هذه التجربة لم تكن بمستوى الطموح اذ كان عدد الطلاب ضئيلا جدا والامكانات محدودة (٤) .

في العام ١٩٢٣ أصدرت الحكومة العراقية قانون الري والسداد الذي نص على صيانة الجداول والسداد وتنظيمها وتوزيع المياه (٥) ، وعلى هذا بدأت خطة واسعة

---

(1) Speical Report , Progress of Iraq 1920-1931.P.185.

(٢) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٢ ، الاوراق ٨ ، ٩ ، تقرير الميجر وتلي عن مشروع جدول الرشادي وخان جدول .

(٣) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١١٥٠/٣١١ و٢٧ ص٥٠ ، بيانات ، موضوع الملفة التقارير والرسائل المختلفة .

(٤) جريدة العراق ، ٥٧٩ ، ١٤ نيسان ١٩٢٢ .

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ١٠٠ ، ٤ تشرين الأول ١٩٢٣ .

لدراسة الموارد المتاحة ، وكانت أهم تلك الدراسات ، مشروع الحبانية وسد الفلوجة ، حيث أستقدمت الحكومة ، الخبير الفني " توماس وورد " الذي لخص دراسته لامكانية قيام مشاريع الري على أساس ، أن مشروعي الحبانية وسد الفلوجة يكلفان نفقات باهظة ، تتراوح مابين سبعة الى ثمانية ملايين ليرة انكليزية لأعمال الري فقط ، أما شؤون أحياء الأراضي التابعة لها فتقدر بخمسة ملايين ليرة انكليزية ، وان أعداد الخرائط وتقدير النفقات تتطلب فترة لاتقل عن سنتين ، أما المدة المقدرة لأنجازه ، فتتراوح مابين سبع الى ثمان سنين ، وأشار " وورد " الى أن هذا المشروع لايؤمل منه الحصول على الموارد سريعا ، بل هو مشروع بعيد المدى ، وينصح بأن يتجه الأهتمام الى دراسة مشروع ديالى الذي يرى فيه ، أنه يجري في أهم المناطق الزراعية ، وأن نتائجه سريعة ، ويرى الخبير البريطاني ضرورة المباشرة ومسرعة لإعمار أراضي الحكومة ، لزراعة القطن بنصب المضخات في منطقة الفرات أو بأصلاح الري في منطقة ديالى ، ويتضح من خلال خاتمة الكتاب الموجه الى وزير المواصلات والاشغال ، بأن الموظفين البريطانيين راغبون بقوة في تنفيذ اقتراحات " توماس وورد " وتأكيدهم على زراعة القطن التي كانت تشغلهم كثيرا ، لما تصوروه من فوائد يمكن لهم أن يجنوها من زراعتها (١) .

ونتيجة لظهور نشاط الشركات الزراعية الواسعة " الاجنبية والوطنية " بدأ في العام ١٩٢٤ ، العمل على تنظيم الري ، حيث أخذ هذا النشاط صفة المشاركة بين أصحاب الامتيازات والحكومة (٢) ، فيما يخص منتشا شفيلي ، بناء منشآت الري برجال الأعمال الأهليين (٣) .

---

(١) وهذا يؤشر مرحلة التمهيد لظهور المزارع التجارية الكبيرة ، خاصة أمتياز أصفر ، د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٦٩٧/ ٣١١/ و ١٠ ، الاوراق ٤٢ ، ٤٣ ، الى وزير المواصلات والاشغال ، موضوع الملفة التقارير الشهرية / شركة أصفر .

(٢) هنري فوستر ، تكوين العراق ، ج ١٣ ، ص ٤٤٤ .

(٣) منتشا شفيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

يحدد تقرير برى " مستشار وزارة الاشغال " " أن أصول الري في المملكة ، ليس في الموقع الذي تقتضيه الحالة التي يجب أن تكون فيها قبل الشروع في اعمال جسيمة وان أعمال المسح محدودة في أكثر أقسام المملكة ، كما أن المعلومات التي يجب أن تستند عليها المشروعات ليست بكافية . "(١) ويلقي صاحب التقرير ، المسؤولية على امتياز أصفر في توقف قيام المشاريع في ديالى ، كذلك توقف أنجاز مشروع الحبانية في الفرات . ونتيجة للظروف التي أحاطت بالزراعة والاخطاء الجسيمة في نظم الارواء في منطقة الشطرة ، انتقل العديد من الفلاحين الى مناطق أخرى . فالمبالغ التي كانت تصرف والتي قدرت سنويا بـ ٥٠ ألف روبية ، لم يحصل منها على أى نجاح ، حيث تنعدم المراقبة والسيطرة على شط الغراف ، لعدم وجود صدر ذى أبواب تتحكم في الغلق . وقد حدد تقرير " برى " ، بعض المشاريع للبدء بها وهي ، جدول الشيشبار ، وأعمال التوشيل في الصقلاوية ، ومشروع جدول الشرقاط ، واكمال جدول الجورجية الذى قدرت مساحة اروائه بـ ٢٥ ألف دونم ، وأعمال التوشيل في منطقة جدول بني حسن ، وتدقيق مشروع سد شط الحفار في الناصرية . ولم تعمل سدة الهندية بانتظام ، كما كان مقدرا لها . ولم تباشر دائرة الري عام ١٩٢٥ بأنجاز أى مشروع رئيسي سوى وضع الدراسات واجراء الترميمات في سدة الهندية وسد غرم من جدول الصقلاوية لمسافة ٤كم وأخراج مشروع منه بمقدار ١٠كم وتعليم الزراع كيفية أستعمال المياه في جدول اليوسفية بصورة نافعة(٢) .

بدات دائرة الري مشاريعها في منطقة بغداد ، حيث أنشأت ١٤٠ صدرا حديثا في مشروع جدول ديالى ، وصدور حديثة في مشروع اليوسفية والصقلاوية ، وبدأت اعمال الحفر في جدول شيشبار الذى يأخذ ماءه من جدول اليوسفية ، أما الاعمال في منطقة الغراف ، فقد أحيلت مقاولة أنشاء بوابتين لصدر فرعي الدغارة والديوانية

---

(١) ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٣/ ٣١١ و٣ ص ٦ ، تقرير المستر برى في ٢٧ شباط ١٩٢٥ .

(٢) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٣/ ٣١١ و٣ الاوراق ٧، ٨ ، تقرير المستر برى ، انظر أيضا الملفة ١٧٨٩/ ٣١١ و٨ ص ١٦ ، تقرير وزير الاشغال والمواصلات ، موضوع الملفة " التقارير " .

لمقاول من الجنسية الفرنسية مقيم في بغداد بقيمة ٦٥٠ ألف روبية (١) .

كما بوشر في أنشاء البوابات في جداول الجورجية وبني حسن ، ونشط معمل سدة الهندية في أنجاز الاعمال على الطرق الحديثة وأتمام جميع البوابات لصدور الفروع وتجديد بوابات السدة القديمة . كذلك أستمرت الاعمال بنجاح في شاخة الشطرة في منطقة الري الجنوبية ، وأنشاء سدة على عرض جدول الحفار ، وبوشر بتطهير جدولين من جداول البصرة لانماء بساتين التمور . هما ابو الخصيب واليهودية مع تركيب بوابة في نهر العامية (٢) .

بدأت في العام ١٩٢٦ الدراسات البدئية لمشروع ارواء منطقة واسعة الأرجاء في الضفة اليسرى من نهر الزاب الصغير ، الذي اشتغل فيه مهندسون مصريون قبل الحرب العالمية الاولى ، ووضعوا الخرائط له ، وكان الملك فيصل مهتما بالمشروع بصورة كبيرة ، حتى أنه فكر بعرضه على المتخصصين ليقوم بتمويله (٣) .

وأبرز القضايا التي ظهرت في شؤون الري ، كانت قضية الغراف وسكانه الذين عانوا من الجفاف ، حتى ان الكثير منهم أضطر الى هجرة مناطقهم ، وكان المشروع يعاني من الاهمال وسوء التخطيط حتى علت الشكوى ، فكتبت جريدة العالم العربي مقالا بعنوان " نكبة الغراف وأراضيه وأهله في هذه السنة السوداء " (٤) . وقد رصدت الحكومة مبلغ خمس ألكاك ونصف اللك روبية لأصلاح الغراف خلال العام ١٩٢٦ ، وبدأت المخطط لتنفيذ المشروع (٥) ، حيث بلغت ميزانية ادارة الري ٨٠٨٨ر٢٨ر٣١ روبية للعام

---

(١) التقرير البريطاني الصادر في العام ١٩٢٧ ، ص١٥٣ .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٥١ / ٣١١ و١ ، الاوراق ٣، ٤ ، موضوع الملفة الري والفيضان ، أنظر أيضا الملفة ١٧٨٩ / ٣١١ و٣ ، ص٣ ، أدارة الري ، الاعمال المنجزة من نيسان الى آب ١٩٢٦ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٥٠ / ٣١١ و٢ ، ص٣ ، ملاحظات المستر بري من زياراته الى كركوك في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٦ .

(٤) جريدة العالم العربي ، العدد ٤٧١ ، ٣ تشرين الاول ١٩٢٥ .

(٥) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٩٥ ، ٢٧ شباط ١٩٢٦ .

(١)
١٩٢٦ بزيادة واضحة عن مخصصات ميزانية العام ١٩٢٥ التي بلغت ٢٣٠ر١٤١ر١٩ روبية وعلى هذا بدأت الدراسات في أنشاء مشروع اروائي ، يحل الازمة ، وكانت تقارير الخبراء قد قدرت كلفة المشروع الأجمالية بين ١٥٣ لكا الى ١٨٨ لكا من الروبيات ، ونظرلجسامة المبلغ أقترح وزير الري والزراعة ، ان تخصص وزارة المالية مبلغ لكيين روبية للقيام بأعمال تطهير نهر الغراف ، وان تقوم وزارة الداخليه ، بجمع حشود الفلاحين للقيام بأعمال التطهير " فزعة يقوم بأعبائها عشائر المنتفك والكوت وكانت وجهة النظر البريطانية قد لخصها وكيل المستشار " دبليو آلارد " الذي أكد على عدم قبوله لأنجاز اي مشروع ، سوى المشروع الذي عده رئيسيا وهو مشروع الغراف الذي وصفه بأنه الطريقة المثلى لصرف مبلغ كبير كهذا ويقصد بها " المبلغ المقدر ١٥٣ ــ ١٥٨ لكا " وان المشروع لن يضر بلوائي العمارة والبصرة وارداتهما ، وشدد على أعجابه بالمشروع (٢) .

ولعل أهمية مشروع الغراف تبرز من خلال الأهتمام الكبير الذي حفل به في الأوساط الرسمية ، حيث أقدم الملك فيصل الاول على زيارة الغراف ، ليطلع على الاحوال عن كثب (٣) ، وقد لخص الملك نتائج زياراته الى المنطقة ، في جملة نقاط أكدت على سوء الأوضاع التي يعانيها أبناء الغراف حتى أنهم كانوا يجدون مشقة في الحصول على مياه الشرب ، وقضية الهجرة الواسعة التي عمدوا اليها بعد جفاف الأرض ، وقد وضع الملك اقتراحين ، الأول أنشاء مشروع ضخم يكلف الملايين ، أجاب عنه بنفسه ، بأنه ليس في وسع الحكومة ان تقوم به دون قرض ، والاقتراح الثاني يتوقف على أنشاء صدر جديد وحفر قناة طولها بين خمسة الى ستة أميال ، وهذا يكلف الخزينة بين ستة الى سبعة الكاك روبية ، وهو أمر ممكن أن تقوم به الحكومة ، وأشار الى الفائدة الكبيرة لعمل

---

(١) د ٠ك ٠و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٥١/ ٣١١ ص ٢ ، تقرير عن سنة ١٩٢٦ .

(٢) د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٥/ ٣١١ و ١ ص ١ ، كتاب وزير الري والزراعة الى رئيس الوزراء في ١ تشرين الأول ١٩٢٨ ، أنظر أيضا الملفة نفسها و ١٣ ص ٢٢٠ كتاب دبليو آلارد الى وزير الري والزراعة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٨ .

(٣) في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٥ ، قام الملك فيصل الأول بزيارة الى الكوت ليطلع على حالة الغراف بعد أن كثرت الشكوى ، وكان بمعيته يوسف غنيمة وزير المالية ، وسلمان البراك وزير الري والزراعة ، والمستر أولارد مدير الري العام .

الصدر في اليوسفية ، حيث يؤدي الى أرتفاع منسوب المياه بمستوى نصف متر تقريبا ، وقدرت الكلفة بحوالي أربعة آلاف روبية لانشاء الصدر ولكيسن لأعمال حفر القناة ، وأوضح الدور الذي يمكن أن يلعبه أهالي الناصرية والكوت في أعمال الحفر وتقليل النفقات لأنهم الاكثر تأثرا بالمشروع . وتكمن أهمية مشروع الغراف في كونه يشكل موردا أروائيا هاما لجموع غفيرة من الفلاحين ، يبلغ عددهم زهاء خمسين ألفا عدا الذين أجبرتهم حالة الجفاف على الهجرة ، كما أن أهمال المشروع سيكلف الدولة خسارة أرض زراعية خصبة ، يمكن أن تكون لها فائدة عظيمة في زيادة موارد البلاد [(١)] .

وعلى الرغم من كل الضجة التي دارت حول مشروع الغراف الا أن كتاب وزير المالية الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء يكشف بوضوح الموقف البريطاني والحكومي ، فالبريطانيون ممثلين بموظفيهم لم ينظروا في المشروع بصورة وافية ولهذا فأنهم لايرون سببا للتوصية بعقد قرض . أما وزارة الري والزراعة فأنها كانت تضع مشروع الحبانية في أسبقية أعمالها أما وزارة المالية فكانت بانتظار النتائج ليتاح لها مقارنة مشروع الحبانية مع ضرورة درس الموضوع بعناية ، حتى تنظر وزارة المالية بصورة جديه اليه . [(٢)]

وشهد الري أتساعا نسبيا من خلال ملاحظة زيادة الارقام ، أذ ارتفعت التخصيصات المالية له في السنة المالية ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ الى ٢٨ لك روبية ، وبلغت مسافة القنوات التي تحت رقابة دائرة الري ٦٩١ ميلا ، أما مسافة القنوات التي تراقبها الدوائر من مراكزها الرئيسة فقد بلغت ٢٠٧٠ ميلا ، فيما زاد عدد المضخات الى ٢٠٤٧ مضخة في العام ١٩٢٩ . لكن مشكلة الفيضان بقيت تهدد مدينة بغداد وبعض المدن الرئيسة [(٣)] ، وهذا يعني أن السيطرة على مياه الري لم تبلغ مداها .

---

(١) د . ك . و . ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٥/١١/٣١ و ٥ ، الاوراق ٧ ، ٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، انظر أيضا الملفة نفسها و ٦ ص ١٣ ، بغداد في ٢١ تشرين الاول ١٩٢٨ ، الى سكرتير مجلس الوزراء . موضوع الملفة تقارير عامة من الزراعة .

(٢) د . ك . و . ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٦/١١/٣١ و ١٥ ص ٢٥ ، كتاب وزير المالية الى سكرتارية مجلس الوزراء في ٧ كانون الاول ١٩٢٨ .

(٣) جريدة العالم العربي ، العدد ١٥٩٣ ، ٢٤ آيار ١٩٢٩ ، و ١٥٧٠ ، ٢٦ نيسان ١٩٢٩ ، أنظر أيضا .

Special Report Progress of Iraq 1920-1931.P.185

كانت الحكومة والجهات الرسمية تركز في مسألة الري على ثلاث مشاريع رئيسة هي خزان الحبانية لتخليص وادي الفرات من الغرق ، وسدة الكوت ، وخزان عقرقوف لتخليص بغداد من الغرق أو أنشاء خزان قزلرباط (١) . ويشير ياسين الهاشمي الى مسألة هامة وبالغة الدقة في مشاريع الري تتمثل بأهمية المبازل بالنسبة لأي مشروع أروائي ويؤكد ان أي مشروع يتم تنفيذه بدون مبازل يكون بمثابة عملية تخريب متعمدة للأراضي التي ستعلوها الأملاح ، كما حصل في أراضي الصقلاوية واليوسفية وعلى طرفي شط الحلة والهندية ، لكنه يؤكد حالة هامة أخرى تتمثل في المبالغ الكبيرة التي يجب أن تنفق في مسألة المبازل ، أذ قدرها بالنسبة لأعمال الري بما لا يقل عن مليوني جنيه (٢) .

وبصدور قانون الاعمال العمرانية الرئيسة رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ ، تحددت على وجه التقريب مشاريع الري ، فقد نصت المادة الخامسة على اجراء مناقصة للقيام بمشروع الحبانية وصدر أبي غريب خلال السنوات الخمس المقبلة ، بكلفة لاتتجاوز ١٣٥ لك روبية ، كما نصت المادة السادسة على اجراء مناقصة للقيام بمشروع سدة الغراف خلال السنوات الخمس القادمة بكلفة لاتتجاوز ١١٢ لك روبية (٣) . وللبدء بالمشاريع الأروائية ، خصصت الحكومة مبلغ ١١٦ ألف روبية ، فكانت التخصيصات كمايلي ، ٤٠ ألف روبية لمشروع الحبانية وصدر أبي غريب ، ١٥ ألف روبية لمشروع سدة الغراف ، ١٠ آلاف روبية لمشروع أبي غريب ، ٣ آلاف روبية لمشروع الاسكندرية ، أما المشاريع الأخرى فقد خصص لها ٤٨ ألف روبية (٤) .

وبلغت التخصيصات المالية في العام ١٩٣٢ بالنسبة لمشاريع الري ٦٢٢٥٠ دينار مقسمة كالاتي ١١٠ ألف دينار لمشروع الحبانية وصدر أبي غريب مع سدة الغراف ، ٣٠ ألف دينار لمنظم شط الحلة الرئيسي ، ٢٢٥٠ دينارا لسد الصقلاوية ، ١٠ آلاف دينار

---

(١) د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢ / ٣١١ و ٣ ص ٩ ، الملفة السابقة .
(٢) رد الهاشمي على تقرير هلتن يانك ، ج ٣ ، جريدة صدى العهد ، العدد ٣٢ ، ١٢ آيلول ١٩٣٠ .
(٣) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٧٦٦ / ٣١١ ، ص ١ كراس مطبوع ، موضوع الملفة المشاريع العامة .
(٤) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٧٦٦ / ٣١١ ص ٢ كراس مطبوع ، جدول ملحق بقانون الاعمال الرئيسية رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ .

لتحسين نهر مهروت وأنهر ديالى الأخرى ، ٣آلاف دينار لكرى أنهر البصرة (١) .

ثالثا : الانتاج الزراعي وأثره على الاقتصاد العراقـــــي

يعد الانتاج الزراعي ، الأساس الذي يقوم عليه الدخل القومي في العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني ، وعلى هذا برز نهج الادارة واضحا في الحماية المباشــرة للانتاج الزراعي ، أذ يحدد د . مظفر حسين جميل ،بدايته " في ارتفاع رسوم أستيراد التبغ التنبـاك " ، ولسنا في صدد البحث عن التبغ أو التنبـاك بصفة خاصة ، بقـدر ما نحاول أن نستخدمه مؤشرا لأسلوب السلطات الاقتصادية ، فمن ، " الحمايــة " الأصلي كان " ماليا " (٢) . والتوسع النسبي الذي شهده القطاع الزراعي والسعــي لاحياء المساحات الكبيرة وظهور المشاريع ، أنما يبرز مكانة الزراعة في الاقتصاد العراقي وكونها تتبوأ المكان الأهم في تجارة التصدير العراقية ، وعلى الرغم من هذا ، فأنهـا كانت في طورها البدائــي المحدود ، حتى ان مدى الفائدة القصوى للصادرات الزراعيه لم يكن يسد عشر الواردات من البضائع الأجنبية . (٣)

أعتمد الانتاج الزراعي على نظام الزراعة الخفيفة " نير ونير " ذلك لسعــة المساحة وقلة السكان مع خضوع شبه تام للظروف الطبيعية من جفاف وجراد ورياح شرقيــة وفيضان ، مما كان يؤثر بشكل كبير على كمية الانتاج ، ويدعو الى أستيراد بعـــض الحاصلات الزراعية من هذا ، نخلص الى القول ، بأن الفعاليات الانتاجية في قطـــاع الزراعة كانت تعاني من التخلف (٤) ، حتى أن المراكز الادارية قد وضعت بيد فئــة لا هم لها سوى الحصول على المناصب وكانت اهداف هؤلاء تنصب على استحصـــال

---

(١) د . ك . و . ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٦٧ و٣٤، ٤٦ ، خلاصة مقررات اللجنة الوزاريه المجتمعه بخصوص منهاج الاعمال الرئيسه لسنـــة ١٩٣٢ .

(٢) مظفرحسين جميل ، سياسة العراق التجارية (القاهره ١٩٤٩) ، ص ١٧٨ ــ ١٧٩ .

(٣) مير بصري ،مباحث في الاقتصاد ، ص ١٥٣ ، انظر أيضا موسى محمـــــود الشابندر ،ذكريات ، (بغداد ١٩٦٧) ، ص ١٠١ .

(٤) British Administration Report 1922-1923.P.93,
انظر ايضا ، طه الهاشمي (العميد) ،جغرافية العراق الثانية ، (بغداد

الضرائب وتقديمها الى الحكومة ، كدليل على الاخلاص والكفاءة (١) .

خلال السنوات المبكرة من عهد الدولة العراقية الجديدة ، بدأت تظهر آثار الارتباط بالسوق الرأسمالية بجلاء ، فقد تأثر دخل الحكومة كثيرا ، بكساد التجارة وهبوط الاسعار ، وعليه أنخفضت الميزانية من سبعين مليون روبية في ميزانية ١٩٢١ـ ١٩٢٢ الى خمسين مليون روبية في ميزانية ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ (٢) .

ان هناك مؤشرا واضحا تدلنا عليه قيمة أسعار الغلة عبر ثلاث فترات متعاقبة ، " ماقبل الحرب العالمية الاولى واثناءها ، ومابعد الحرب " ، فقد كان طن الحنطة يباع بسعر ٥٠ روبية قبل الحرب فوصل الى سعر ٧٠٠ روبية خلال الحرب ، ثم هبط سعره خلال العام ١٩٢٣ الى حوالي ١٠٠ روبية ، وعلى الرغم من التبدلات الجذرية التي شهدها قطاع الزراعة ، الذي تمثل بحلول سلطة وطنية لها كيانها وهيئاتها الرسمية ، محل قوة محتلة تعاني الضعف " الاحتلال العثماني " الا أن التحسن في قيم الانتاج كان هزيلا ، رغم ظهور بعض التغيرات في الري ووسائل النقل ، فغلتا الحنطة والشعير اللتان تحتلان مكانة هامة في قيمة الصادرات ، كانتا تعانيان من الهبوط المستمر في أقيامها ، لاعتمادهما طريقة ري مكلفة ، تزيد نفقاتها عن طريقة الزراعة الديمية ، وهما في أحسن الأحوال لاتصمدان أمام منافسة أنتاج كندا والارجنتين واستراليا والاتحاد السوفيتي ، وقد كان التوجه نحو زراعة الغلات النقدية " القطن والكتان " واضحا وهو الأمر الذي أريد له أن يكون أساسا لواردات الحكومة ، مع الأخذ بالاعتبار ، أبقاء صفة الأهمية لمحصول الحنطة في مناطق العراق الاعلى كونها أراضي ديمية ، وعليه كانت السياسة الزراعية تقوم على تقسيم العراق الى مناطق أنتاج زراعي وفقا للخصائص الجغرافية والطبيعية ، لتتمكن السلطات الزراعية من تحديد نوع

---

(١) رفع متصرف لواء المنتفك " الناصرية " كتابا الى الملك فيصل الأول في العام ١٩٢٢ ، يؤكد فيه ، على التحصيلات ويقول بأنه أستحصل من سوق الشيوخ مبلغا قدره ٤٦ر٥٣ر٥٣ روبية ، ويؤكد على توزيع الوظائف ، مع اهمال تام لأوضاع اللواء العامة ، أنظر ، د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١١٥٠ / ٣١١ و٣٠ـ٥٣ ، كتاب بخط اليد .

(٢) جريدة العراق ، العدد ٥٨٨ ، ٢٥ نيسان ١٩٢٢ .

الحاصل وتكاليف أنتاجه ومردوده الاقتصادي ، فقد شهدت زراعة الرز في مناطق العراق الأسفل وبساتين التمر في منطقة شط العرب الاهمال وعدم المتابعة من قبل الهيئات الحكومية ، بعد أن صار التركيز على منطقة العراق الأوسط " الحلة ، والدليم الانبار" وبغداد ، وبعقوبة " واعتبارها منطقة صالحة لزراعة القطن الذي عقدت عليه الآمال في تحسين أوضاع الزراعة .(١)

وتعد منطقة العراق الاعلى ، المصدر الهام لانتاج الحنطة والشعير ، وكانت الأرض تزرع شتاءاً وتترك بورا في فصل الصيف معتمدة في أروائها على الامطار ، وكان مركز تجميع الحاصل يتم في الموصل ومنها ينقل الى البصرة لغرض تصديره ، وابرز المشاكل التي كانت تواجه المنطقة خطر الجراد الذي يهدد المحاصيل سنويا ، والمشاكل المترتبة عن حقوق الرعي لقبائل شمر وكان التراب المختلط بالحبوب المعدة للتصدير ، يخلق مشاكل جمة ، مما أضر بتجارة الحبوب العراقية ، لعدم أقبال الأسواق العالمية عليها .

وأنحصر نشاط دائرة الزراعة في زراعة القطن وتحسين وسائل أنتاجه في مناطق العراق الأوسط ، وخلال الفترة من العام ١٩٢١ ـ ١٩٢٣ ، لم يخرج هذا النشاط عن طوره التجريبي ، ولتوسيع نطاق أنتاج القطن منعت زراعة الرز على قناتي اليوسفية والصقلاوية ، فيما كان الهدف يشمل منع زراعة الرز في منطقة ديالى أيضا ، ويبدو واضحا جدية العمل على أحلال محصول القطن وزراعته في المنطقة الوسطى ، انطلاقا من عدة مبررات أهمها ، الزيادة التي حصلت في عدد الملاكين والمراكيل الذين يزرعون القطن فقد ارتفع عددهم من ١٢٤ في العام ١٩٢٢ الى ٣٩٠ في العام التالي ، والأهم ان محصول القطن تجاري " موجه للتصدير " وبهذا تكون فائدته مباشرة للسلطات أكثر من المحاصيل الاخرى (٢) .

وفي مناطق العراق الأسفل التي تشمل أراضي العمارة " ميسان " ، والشامية

---

(١) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ،الملفة ٣١١/١٩٢١ و١٥ الأوراق ٥٨ ، ٥٩ ، الحالة الحاضرة للأعمال الزراعية في العراق .

(٢) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢١ و١٥ الاوراق ٦٠ ، ٦١ ، الملفة السابقة .

كان الانتاج الرئيسي هو الرز الذي يعتمد على سعر السوق ووفرة المياه ، وكانت حصة الفلاح ٢ بالمائة وقد تزيد الى ٣٠ بالمائة في أحسن الأحوال . أما الحصة الكبرى فتكون من نصيب الشيخ والحكومة ، ولانخفاض أسعار الرز ، كانت معاناة الفلاح أشد ، لكونه يدفع حصته في أغلب الأحوال الى أصحاب القروض ، وبهذا كان الانتاج " معيشيا " بصفة عامة ، والفائدة التي تجنيها الحكومة ضئيلة ، حتى أن المسؤولين كانوا يتحسرون على ضياع الماء ، الذي عدوا فائدته أوسع فيما لو أستخدم في زراعة القطن في المناطق الوسطى . فيما عدت منطقة شط العرب التي تقوم على انتاج التمور ، المنطقة الاكثر ضمانة ، لكونها تعتمد في أروائها على مياه المد ، كما أن أسعار التمر قد أرتفعت عن مستوى أسعار ماقبل الحرب ، أما المناطق النهرية المجاورة لنهري دجلة والفرات في المنطقة الواقعة بين هيت وسامراء والقرنة ، فأنها تنتج الحنطة والشعير معتمدة على الري بالمضخات ونتيجة لزيادة تكاليف هذه الطريقة ، فقد تقلصت تقريبا لعدم الحصول على الارباح منها . وعانى زراع الخضر من الكساد خلال عامي ١٩٢١و١٩٢٢ بسبب أنخفاض الاسعار في مزارع المناطق النهرية ، مما خلق توجها جديدا تمثل بالاقبال على زراعة القطن ، فمن بين ٨٠٠ مضخة وضعت ٥٠٠ منها ، بين بغداد وخان الجديدة وسلمان بك ، وفي العام ١٩٢٢ ، كان عدد أصحاب المضخات الذين يزرعون القطن في بغداد ٣١ أرتفع عددهم الى ١٢٩ خلال العام ١٩٢٣ (١) . وعلى صعيد زراعة الكتان ، وضع كل من " فرنن " مستشار وزارة المالية و " بري " مستشار وزارة الاشغال ، تقريرا ، أوضحا فيه عدم تشجيع زراعة الكتان في العراق لعدم أحتمال حصول أرباح وافرة منه نتيجة سيطرة " السوفيت " على الانتاج العالمي للكتان (٢) .

وتتضح معالم السياسة الزراعية التي قامت في السنوات المبكرة من عهد الانتداب ، بتأكيدها على أنتاج المحاصيل النقدية " أنطلاقا من توصيات المستشارين " فالهدف

(١) تقلص استعمال المضخات في زراعة الحنطة والشعير ، واتجه أصحاب المضخات نحو زراعة القطن ، انظر ، د ٠ك٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢١ / ٣١١ ، ١٥ الاوراق ، ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) د ٠ك٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٢/ ٣١١ و ١ و ٢ ، في ٢٢ كانون الاول ١٩٢٥ ، الملفة السابقة .

القائم هو الحصول على أوسع الأرباح على أساس، ان الزراعة هي العمل المربح الوحيد في العراق ، مع أهمال واضح فيما يتعلق بالاوضاع الزراعية خاصة مايتعلق بالكوارث الطبيعية أو معالجة أوضاع الفلاحين ، فقد تناول مجلس الاعيان بحث مشكلة الجسراد التي أتلفت حوالي سبعين الى ثمانين قرية في منطقة الموصل الجنوبية ، وزيادة آثار المشكلة في دهوك وعقرة وسنجار وزاخو . وتعرضت المنتفك " الناصرية " والعمارة والكوت للبرد الشديد وقلة المحصول وموت أعداد كبيرة من الماشية [١] . وتساءلت جريدة العالم العربي عن مئات الالكاك في ميزانية الحكومة وعجزها عن رصد مبلغ خمسة ألكاك لانقاذ حياة المزروعات والاهالي [٢] . أذ كانت الميزانية المصدقة لدائرة الزراعة ٢٩٨ ر٢٣٨ روبية للرواتب و ٨٠٠ر ٢٢٩ روبية للمخصصات والخدمات ، فيما بلغت ميزانية دائرة السري ٠٣٠ر٢٤٢ر٩ر١ روبية للسنة المالية ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ [٣] .

ويشير أحمد فهمي الى تخلف الانتاج الزراعي في العراق مقارنة مع الانتاج الزراعي المصري حتى أنه لايصل الى نسبة واحد الى عشرين مما تدره الاراضي المصرية ويحدد السبب في ، ضمور العلاقة القائمة بين السلطات الحكومية والفلاحين وعدم وجود قواعد ثابتة لحقوق التصرف بالاراضي ، مما كان له الاثر البالغ على الفعاليات الاقتصادية للبلاد وأرتباك الاعمال الادارية [٤] .

ومن الواضح ان علاقة الحكومة بالقطاع الزراعي تقوم على أساس مدى التحصيلات المالية التي من الممكن أن تحصل عليها من الانتاج الزراعي ، فالتغيرات التي كانت تطرأ على المواسم الزراعية ، لم يكن لها تأثير كبير على التحصيلات النقدية ، فعلى الرغم من أرتفاع نسب أنتاجية موسم ١٩٢٢ ورداءة موسم ١٩٢٤ ، الا أن الاختلاف في أقيام التحصيلات لم يختلف سوى بلكين أو ثلاث لكوك روبية على أعلى تقدير ، ويبدو ان التخطيط

---

(١) مجموعة مذاكرات مجلس الاعيان للاجتماع غير الاعتيادي ، الدورة الاولى ١٩٢٥ ، الجلسة "٤" ، بغداد ، لاتاريخ ، ص ص ٥٦ ــ ٥٨ .

(٢) جريدة العالم العربي ، ٤٨٦ ، ٢١ تشرين الاول ١٩٢٥ .

(٣) تقرير مراقب الحسابات العام لسنة ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ ، بغداد ١٩٢٧ ، ص ص ١١ ــ ١٧ .

(٤) احمد فهمي ، تقرير حول العراق ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

في جباية التحصيلات " رغم أساسيته في منهج الحكومة " كان منعدما ، فالصدفة وحدها قادت الحكومة للحصول على زيادة في التحصيلات بلغت حوالي ثلاثين لك روبية ، أذ واجهت الحكومة أزمة مالية خانقة ، وعليه أستحثت المتصرفين والمفتشين الاداريين للعمل على جباية الرسوم منذ بداية الموسم ، وكان الاداريون قد استنتجوا " ان التاخير بين زمن الحصاد وبداية التحصيلات المالية ، هو السبب الذي يؤدي الى ضآلة التحصيلات وتراكم البقايا على الفلاح " ، ويشير التقرير المرفوع الى وزير المالية عام ١٩٢٦ ، الى أن تأخر جابيي التحصيلات الحكوميه " يؤدي بالمال الموجود لدى الفلاح الى أن يذهب الى جيب أحد التجار المحتكرين (١) " وكأن العملية عبارة عن منافسة قائمة بين الحكومة والتجار والشيوخ والسراكيل للحصول على دراهم الفلاح ٠

استفادت الحكومة من " التشجيع " الذي قامت به في أمور الزراعة " الذي ادى الى نتائج حسنة من جهة زيادة كميات الانتاج " كما يشير الى ذلك كاتب تقرير الحالة الاقتصادية العامة في العراق عام ١٩٢٩ ، ويصف التشجيع بخفض الضرائب وتحسين أمور الجباية وتشجيع أستعمال المضخات (٢) ، لكن هذه الزيادة أو التحسن في الانتاج كان نسبيا ، بدليل انعدام المعلومات لدى الحكومة عن درجة الانتفاع من كل قدم مكعب في الثانية من الماء ومقدار غلة الايكر الواحد ومقدار منافع قوة المضخة الحصانية ، كما ان الارض ذاتها كانت تعاني من نقص العناصر العضوية لعدم استخدام الأسمدة الصناعية ، فارتباط صاحب الارض بنظام المحاصصة يمنعه من استخدام الاسمدة لأنه في حالة صرف أي مبلغ على السماد ، عليه أن يحصل على ضعفه من المحصول قبل استيفاء حصته من الحاصل (٣) ثم ماقيمة أرتفاع مستوى الانتاج بالنسبة للحكومة ، مالم تجد السوق لتصريف المحاصيل ، فقد كان المنتوج الزراعي يعاني الكثير من المشاكل في السوق العالمية ، منها مشكلة الشوائب في الحبوب ورداءة أنواع بعض المحاصيل

---

(١) ادعت التقارير الحكومية ان تأخر جابي الضريبة يؤدي بالفلاح الى صرف نقوده على شراء بندقية جديدة أو الزواج بأمرأة أخرى ، أو أن هذه الاموال تذهب الى احد التجار المحتكرين ، انظر د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٣/ ٣١١ و ٢ ص ٣ ، بغداد في ٢٣ شباط ١٩٢٦ ٠

(٢) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢/ ٣١١ و ٤ ص ٨٩ ، الى رئيس الوزراء ، تقرير عن الحالة الاقتصادية العامه ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٩ ٠

(٣) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٦/ ٣١١ و ٢٧ ص ٥٠ ، أيضا نفس الملفة و ٢٦ ص ٤٤ ، موضوع الملفة تقارير عامة عن الزراعة ٠

المصدرة أضافة الى الاحتكار الذي كانت تمارسه شركات النقل البحري (١) .

اما الثروة الحيوانية فلم تلق العناية أو الرعاية الكافية ، فطريقة غسل وجز الصوف كانت تعاني من البدائية واهدار كميات الصوف ، مما أثر على أسعارها وكان الصوف يجمع بكميات قليلة وغير نقية ، حيث يرسل أغلبه الى مركزين ، أحدهما في البصرة والآخر في بغداد ، والجنس المحلي من الاغنام مختلط ويعتبر من الانواع الرديئة . وعلى الرغم من وجود المراعي الواسعة الا ان الاجراءات الحكومية كانت بعيدة عن تشجيع تربية المواشي ، أذ أقتصر اهتمامها في بعض الاختبارات حول تطوير " المارينوس " وهي فصيلة من الاغنام الاجنبية ، مع استمرار جباية الضرائب على الماشية (٢) .

ومن الثابت أقتصاديا ، أن الاسعار ترتبط أرتباطا وثيقا بمدى الانتاج وقدرته على أستيعاب السوق ، ثم خضوعها لمبدأ العرض والطلب . وقد كان من الطبيعي ان تتأثر اسعار المحاصيل الزراعية تبعا للتباين الحاصل في مستوى الانتاج ، فعلى سبيل المثال ، كانت رداءة موسم ١٩٢٥ وقلة المحصول فيه ، قد أدت الى أرتفاع فاحش في أسعار الحنطة والشعير (٣) . وكان من وجهة نظر الحكومة الابتعاد عن أي تحديد للاسعار بالنسبة للمنتجات الزراعية ، لعدم توفر المبالغ الكبيرة التي يتطلبها التحديد المطلق وأن أي هزة تتعرض لها الاسعار ، تكون نتائجها على الحكومة فيما لو بادرت بتبني " تحديد الاسعار " ، فعدت الامر خارجا عن نطاق مسؤولياتها ودافعت عن وجهة نظرها هذه ، بأن اي تحديد سعر واطيء لاية غلة زراعية سيكون له الاثر السيء في أندفاع الزراع نحو عملهم (٤) .

وعليه كانت اسعار المحاصيل الزراعية تخضع لتغيرات المواسم التي يحددها

---

(١) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤٠٢ و ٥ ص ١١ ، موضوع الملفة التقارير المالية والاقتصادية .

(٢) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٦ و ٢٦ ص ٤٢ ، الملفة السابقة ، أنظر أيضا الملفة ١٤١٦ / ٣١١ و ٣ ص ١٨ ، الملفة السابقة .

(٣) مجموعة مذكرات مجلس الاعيان ، ١٩٢٥ ، جلسة ١٦ دورة " ١ " ، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

(٤) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٤ و ١٦ ص ٢٢٤ المس سكرتير مجلس الوزراء ببغداد في ٢ تموز ١٩٢٨ .

طائفة من التجار لضمان أوسع المكاسب المالية ، مما كان له نتائج وخيمة على المنتج والمستهلك المحلي الذي عانى من تقلبات السوق ، وانعكس الامر بالتالي على الانتاج الزراعي ومكانته في السوق العالمية . فلم يأخذ الانتاج مداه الطبيعي ، وكان متذبذبا مما أثر في وضعه التسويقي . والواقع فلقد كان المردود المالي الذي كانت تستحصله الحكومة من الانتاج الزراعي ، ضئيلا قياسا الى حجم الانتاج ، اذ كان الاستهلاك المحلي يستنفذ القسم الاعظم منه . وبحساب انتاجية العام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ لمحصول الحنطة الاجمالي في عموم القطر ، نراه قد بلغ ٥٥٤ ألف طن ، وكان حجم المستهلك منه محليا ٤٧٠،٢٠٠ طن ولم يبق للتصدير سوى ٨٣،٨٠٠ طن ، اي بنسبة أقل من ١ ـ ٥ من حجم الانتاج الكلي . وكانت هذه النسبة ذاتها تتعرض للانخفاض في حالة تعرض الحاصل الى مشاكل . وكمية الحنطة والشعير المعدة للتصدير في موسم " زراعي متوسط " لا تزيد عن ١٠ بالمائة من حجم الانتاج الكلي ، عدا التمور التي تزيد كمياتها المصدرة عن المستهلك محليا . وتحتل الالوية (المحافظات) الجنوبية المكانة الاولى في حساب القيمة الكلية للانتاج الزراعي حيث بلغت ٣٩،٥٠،٠٠٠ روبية ، تعقبها الالوية (المحافظات) الشمالية بواقع ٣١،٣٥٠،٠٠٠ روبية ، فالوسطى ٣١،٣٥٠،٠٠٠ روبية وأخيرا البصرة ١،١٧٠،٠٠٠ روبية ، وبلغ الانتاج الكلي لمحصول الحنطة ٥٥٤،٥٠٠ طن ، والشعير ١٠١،٨٠٠ طن والتمور ٢٧٠،٠٠٠ طن والرز ١٦٦،٠٠٠ طن ، ونظرا لانخفاض الكميات المصدرة من عموم الانتاج ، فأن العراق يعد من البلدان الفقيرة زراعيا (١) .

وترتبط الضرائب التي كانت تفرضها الحكومة على المناطق الزراعية بالواقع الانتاجي لها ، وكان التباين واضحا في قيمة الضريبة بين منطقة وأخرى ، فعلى سبيل المثال ، يبلغ معدل أنتاج العامل الزراعي في المناطق الشمالية " السليمانيه ، كركوك (التأميم) ، الموصل (نينوى) ، أربيل " والتي تعتمد على المحاصيل الشتوية مايقارب ٩٢ ـ ١١١ روبية ، أما في المناطق الوسطى فأن قيمة أنتاج العامل الزراعي تبلغ في الدليم (الانبار) ١٧٦ روبية " كمعدل سنوي " ، وفي ديالى ١٧٧ روبية وبغداد ١٩٠ روبية والكوت ٢٩٦،٨ روبية ، " حيث تعتمد على طريقة الارواء بالمضخات بصورة

---

(١) د . ك . و . ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١١/١٩٥ ج٦ الاوراق ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ الملفة السابقة .

واسعة " . أما ألوية (محافظات) الحلة (بابل) والمنتفك (ذي قار) والديوانية (القادسية) فأن طريقة الأرواء الاكثر شيوعا هي (السيح) والاعتماد يكون على المحاصيل الصيفية . وتبلغ قيمة الانتاج السنوي للعامل الزراعي في الحلة حوالي ٥ر٥٨٤ روبية والمنتفك ٥٣٥ روبية والديوانية ٥٧٣ روبية . فيما تبلغ قيمة انتاج العامل الزراعي في البصرة حوالي ٥١٣ روبية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ، ان المنتوج الرئيسي هو التمر ، وطريقة الأرواء الاكثر شيوعا ، الاعتماد على مياه " المد " . ولقد شهد الانتاج الزراعي تفاوتا كبيرا في قيمة أنتاج العامل الزراعي ، فالفارق يعد (مذهلا) اذا ماقورنت قيمة أنتاج العامل الزراعي في كربلاء الذي يبلغ ٨٠ روبية وبين العامل الزراعي في العمارة (ميسان) الذي يبلغ ١٧١٦ روبية ، واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الوظائف الأساسية التي يقوم بأعبائها كلا اللواءان ، لزال (العجب) من وجود هذا البون الشاسع في قيمة الأنتاج ، فتكاد تتركز الوظيفة الاساسية لسكان لواء كربلاء ، في توفير الخدمات لزوار العتبات المقدسة ، أما سكان لواء العمارة فوظيفتهم الاساسية هي الزراعة . وتبعا للخصائص الانتاجية ، قسم العراق الى أربع مناطق أنتاجية ، الأولى هي المنطقة الشمالية وتبلغ قيمة أنتاج الفلاح في السنة الواحدة حوالي ١٠٠ روبية ، والثانية المنطقة الوسطى وتبلغ قيمة انتاج الفلاح مايقارب ٢٠٠ روبية والثالثة المنطقة الجنوبية وتبلغ قيمة انتاج الفلاح حوالي ٥٥٠ روبية ، أما المنطقة الرابعة ،فهي البصرة التي تقدر القيمة الكلية لانتاج الفلاح الواحد سنويا بما يقارب ٥٠٠ روبية . وتتأثر القيمة السنوية لانتاج الفلاح بعدة عوامل ، أهمها (تكاليف الري) وعليه نجد أن مناطق ري السيح تظهر فيها أعلى قيمة ، كذلك البعد والقرب عن مركز التسويق ، فكلفة النقل الى الموانيء تتحملها قيمة أنتاج الفلاح الشمالي [1] .

وفي الفترة مابين ١٩١٩ – ١٩٢٣ قدرت أنتاجية الدونم الواحد لحاصل الحنطة بـ ٢٠٠ كغم والشعير بـ ٢٥٠ كغم والرز ٣٤٨ كغم [2] ، وهذه الارقام تظهر المستوى العام لمتوسط الأنتاج ، أما الاختلاف والتباين في حجم انتاج منطقة عن اخرى فهذا

---

(١) د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٢١١/١٩٥٤ و ١٦ الاوراق ٦١٣ ، ٦١٤ ، ١٦ ، الملفة السابقة .

(٢) كمال محمد سعيد خياط ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

امر مقرر لاجدال فيه ، لكونه ينبع من اختلاف البيئة وطرق الانتاج والظروف الطبيعية التي تمر بها المنطقة . فيقدر أحمد فهمي متوسط أنتاج مشارة الحنطة بـ ٣٠٠كغم ، والشعير بـ ٤٠٠كغم على أساس تحقيقات سنة ١٩٢٥ الزراعية في منطقة الشامية (١).
أما تقرير مقاطعات لواء العمارة فحسب معدل أنتاج مشارة الحنطة الدرجة الأولى في أراضي السقي بـ ٦٠كغم والشعير بـ ١٢٠كغم . ويقدر معدل أنتاج مشارة "الشلب الاعتيادي" ٣٠٠كغم والذرة ٣٠٠كغم والماش ٢٠٠ كغم . وتشير الأرقام بوضوح الى الانخفاض الكبير في معدل انتاجية الأرض الذي ينسب الى تخلف الوسائل الزراعية وجهل الفلاح ونقص معلوماته الزراعية التي ورثها عن أسلافه حتى غدت تقليدا يحتذ به . والواقع أن الفلاح كان مستسلما للظروف المحيطه به ، وكان يعمل دون تخطيط معتمدا على الأرتجال وانعدام التنسيق والبدائية . وعلى الرغم من بروز الاتجاه في توسيع استخدام الآلات الحديثة في الزراعة ، الا أنه كان أتجاها محدودا ، فقد كان الهدف توسيع انتاجية الملكيات الخاصة على حساب الفلاح ، اذ ان استخدام الوسائل الحديثة كان معدا لفئة المالكين وأصحاب الأموال الذين يملكون مساحات محددة ، اي أن العملية تتلخص في أحلال الآلة محل الفلاح . فالحكومة مقتنعة بأرتباط الفلاح أقتصاديا بالمالكين ، بدعوى "أن القليل منهم يرغب في اضرار الفلاح" .(٢)

وكان للأوضاع التي تحيط بالفلاح ، أبلغ الاثر في شكل الانتاج الزراعي فأنخفاض أنتاجية الأرض ، نتيجة أستخدام الوسائل البدائية واجهاد التربة ، واقتطاع الفلاح حصة من الحاصل لاستمرار عمليات البذار وتراكم الديون ، طبع دخله وأوضاعه المعاشية بالسوء والانخفاض ، حتى تدهورت الصحة العامه للفلاحين وانتشرت الأمراض بينهم (٣) مما اثر على فاعلية النشاط الانساني في المجتمع الزراعي وبلغ دخل الفلاح العراقي حدا ضئيلا ، يكاد لايكفي سد حاجاته الاساسية فمتوسط قيمة حصته في الألوية الشمالية قدرت

---

(١) احمد فهمي ، المصدر السابق ، ص ٩٢.
(٢) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و ١٨، ص ٤٨ ، أيضا الملفة ٣١١/١٩٥٨ و ١٣، ص ١٤ ، أيضا الملفة ٣١١/١٩٢٣ و ١ ، ص ١ ، تقرير فرنسون الى رستم حيدر في ١١ آذار ١٩٢٦ ، أيضا الملفة ٣١١/١٩٢٩ و ٤٣ ، ص ٩٧ موضوع الملفة الأراضي الأميرية .
(٣) عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف ، ص ص ١٤ ـ ١٥ .

بحوالي ٨٠ روبية والوسطى ١٢٠ روبية والجنوبية ١٥٠ روبية وفي البصرة ١١٠ روبية[١]
والواقع أن أساليب الانتاج البدائية في أستغلال الارض ، كانت لها نتائج واضحة في هذا الانخفاض ، فشيوع اسلوب " نيرونير " قضى على الاستخدام الامثل لمساحة الاراضي ، أذ كانت الاستفادة تتم ، من نصف المساحة الزراعية ، ثم ان التبوير لم يكن يعطي النتائج المنتظرة منه ، ذلك أن الارض المبورة كانت عادة ، تصبح مراعي للحيوانات ، ويصف البعض من الباحثين نظام التبوير بأنه " تفريط في استخدام الارض ، لأن معناه تعطيل نصف الارض عن الانتاج خلال سنة كاملة على الاقل ، بينما كان بامكان الفلاح أن يستخدمها في أنتاج العلف لحيواناته ، وفي الوقت نفسه تزداد خصوبة التربة ،[٢]

وكان النقص واضحا بالاهتمام بنوعيه المحاصيل ، فعلى سبيل المثال أن تبغ السليمانية لو وجد له رعاية واهتماما واستخدمت الوسائل الفنية في زراعته ، لبلغ منزلة رفيعة في سوق التبغ العالمي ، بدليل أن تبغ راوندوز من الرفعة بحيث أختص بتدخينه " الاغوات " وهو يفوق التبغ الأميركي الشهير بأسم " فرجينيا " ، كذلك كان تبغ كويسنجق الذي يتفوق على تبغ بلغاريا واليونان ، لكن المشكلة كانت تكمن في رداءة القطف والجمع والتجفيف مما يجعله غير صالح للاسواق العالمية[٣] .

وبلغت صادارات العراق من محاصيل الحبوب " الحنطة والشعير " خلال موسم ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ مايقارب ٢٠ مليون طن بلغت قيمتها التقريبية حوالي ٢٠ مليون روبية ، وكان من الواضح ان قيمة الحبوب منخفضة بحيث لاتعود بأي ربح ، وقد أشارت التقارير الحكومية الى ضعف أحتمال تحسن قيمة الحبوب أو زيادته حتى ولو بعد عدة سنين[٤] . أما محصول القطن فقد شملته رعاية خاصة من لدن " الادارة الزراعية " وكان معدل أنتاجه في زيادة مستمرة " عدا بعض الانخفاض في الانتاج عام ١٩٢٧ ،

---

(١) د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٥٤ و ٦ ص ١٧ ، الملفة السابقة ٠
(٢) محمد جواد الموسي ، المصدر السابق ، ص ٢١ ٠
(٣) د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٤١ و ٤ ص ١٠ ، الى سكرتير مجلس الوزراء ، التبغ العراقي ، في ٢٤ شباط ١٩٣٠ ٠
(٤) د ٠ ك ٠ و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢١ و ١٣ ص ٤٦ موضوع الملفة تقارير عامة عن الزراعة ٠

١٩٢١ ، ١٩٣٢ " حيث عقدت عليه الآمال في أن يكون الغلة الرئيسة في الانتاج الزراعي العراقي ، فقد كانت بريطانيا تنتظر " النتائج العظيمة " كما يصفها هنري فوستر من زراعة القطن [1] ، ولم يخرج منتوج الحرير عن طور التجريب ، اذ كانت دائرة الزراعة ، تمد التجارب المستمرة للتوسع بانتاجه ، حتى أنها اقدمت على تصدير بضعة آلاف من بيوض دود القز الى الخارج [2] .

أن تناقضا حادا وملموسا يظهر بجلاء ، عند عقد أية مقارنة بين التقارير الحكومية حول شوءون الزراعة ، والرأي العام الذي حاولنا تلمسه من خلال الصحافة . ففي الوقت الذي تشير فيه جريدة العالم العربي ، الى الانحطاط المستمر في الزراعة ، التي تمد المصدر الوحيد للاقتصاد العراقي ، وزيادة الضرائب السنوية على الانتاج . نرى التقارير الحكومية تصف واقع الانتاج الزراعي بالنمو والزيادة ، فتقرير " روجر توماس " ، يوضح الزيادة التي طرأت على الانتاج من تموز الى آذار من موسم ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ ، وللفترة نفسها من ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ من خلال أقيام الصادرات من الحاصل ، وتقودنا المقارنة الى زيادة واضحة في نسب الصادرات [3] ، لكنها توءشر لنا أن الحكومة كانت توءثر الحصول على أوسع الواردات متناسية كل الظروف التي تحيط بالزراعة وشوءونها فقد وضعت نصب عينها الكسب في الدرجة الأولى . وكانت معالجتها للأوضاع القائمة آنية ، تقوم على شدة الحاجة ، واذا ذكرنا المزارع التجريبية لدحض ما قلناه ، فأننا لابد أن نشير الى أنها وضعت كي تكون في خدمة أنتاج محاصيل معينة ، الغاية منها توسيع الأرباح في مجال أنتاج محاصيل جديدة .

ومن المشاكل التي تعرضها الانتاج الزراعي ، عجز أصحاب بعض المقاطعات الكبيرة عن تسديد بدلات الايجار والضرائب الحكومية ، وهذا ما وضحت آثاره في مقاطعات العمارة الواسعة ، وقد عزيت هذه الحالة هبوط الاسعار وأرهاق التربة . حتى

---

(١) هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ج ١٣ ، ص ٤٥٠ .

(٢) Speical Report , Progress of Iraq during the Period 1920 - 1931, London 1931.P.198.

(٣) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٢ ، ٢ آيار ١٩٢٤ .

بلغت الحال أن معظم مستأجرو مقاطعات العمارة ، بأنهم بعد أن كانوا من الاغنياء ، غدوا من المعوزين المرهقين بأعباء الديون . وقد وضحت التقارير الحكومية ، أن ظهور هذه الحالة لم تكن من آثار بدلات الايجار المرتفعة أو الضرائب الثقيلة أو حتى الكوارث الطبيعية ، أنما كان مردها ، عجز المستأجر عن أدارة المقاطعات الواسعة وعدم قدرته على اعداد ماتحتاجه من حفر الانهار وتعمير السداد ونصب المضخات(١) .

وفي السنين التي تلت العام ١٩٢٨ ، بدأت تظهر على الانتاج الزراعي علامات أنخفاض بالايراد ، خاصة في محصولي الحنطة والشعير ، وعليه بدأ عدد الالآت الزراعية المستوردة ينخفض فبينما كان قيمة المستورد منها ٧٩٫٥١٦ دينارا عراقيا خلال العام ١٩٢٨ ، أنخفضت الى ٥٫٣٧٢ دينارا عراقيا في العام ١٩٣٢(٢) . ولا يمكن أن يرتبط هذا الهبوط في الاستيراد بالازمة الاقتصادية العالمية وحدها ، أنما كانت هنالك مبررات أخرى لهذا الانخفاض يتعلق بأرتفاع تكاليف عمل المضخات وتشغيلها وصيانتها وعدم جدواها أو صلاحيتها في بعض المناطق ، واكتفاء مناطق أخرى من أعداد المكائن الموجودة فيها .

بالاضافة الى آثار الازمة الاقتصادية العالمية ، وهبوط أسعار البضائع والكساد ، تعرضت أجزاء من المناطق الزراعية الى مشاكل طبيعية ، فعلى سبيل المثال أنخفضت مناسيب المياه في مناطق مقاطعات العمارة في العام ١٩٣٠ ، وعرضتها لازمة حادة ، مما حدا بالحكومة تشكيل لجنة برئاسة أحمد فهمي للنظر في اقتراح تنزيلات عن البدلات الحكومية لايجار المقاطعات وقد أقترحت اللجنة مبلغ ٥ لك و ٢٨ ألف روبية كتخفيض بسبب قلة المياه ، ومبلغ ٩ لك و ٦٠ ألف روبية بسبب هبوط الاسعار ، وعليه بلغت الايرادات المقترحة للحكومة ١٤ لكا و ٦٥ ألف روبية (٣) ، فيما أقترح المستر أدموندز أجراء تنزيلات على بدلات العام ١٩٢٩ بنسبة ٢٠ بالمائة ولكن اقتراحات اللجنة كانت الاقرب

---

(١) د ٠ك ٠و ٠ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و ٣و ٢٨ الملفة السابقة
(٢) دوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ .
(٣) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و ٣ ، ص ٥ مقاطعات لواء العمارة من مدير الواردات العام .

الى التوفيق ، فقد كانت البدلات الحكومية لسنة ١٩٣٠ بموجب العقود تقدر بـ ٢٩ لكا و ٥٢ ألف روبية ، كان مجموع التخفيف بالمقترح منها ١٤ لكا و ٨٨ ألف روبية ، وهو الحل الاكثر عملية ومباشرة ، أما أن يكون التخفيف في أقيام الواردات الحكومية على سنوات ماضية ، وبنسبة ثابتة ، فهنا أمر تعترضه جملة من العوائق ، يوضحها مدير الواردات العام في تقريره ، بفتح باب المراجعات لفلاحي المناطق الأخرى للتخفيف ، إضافة الى خلق حالة من عدم العدالة ، عند المقارنة مع المستأجرين الذين دفعوا البدلات . وكان الاقتراح أن تكون تقديرات الأيجار على أساس حساب عدد المشارات لكل حاصل وتقدير أنتاج كل مشارة ومن حاصل ضرب عدد الكيلوغرامات المخمنة لكل مشارة في عدد المشارات يكون المجموع وينظم عقد الايجار على أساس تحويل الحاصل الى النقد حسب أسعار الموسم (١) .

وعلى الرغم من ظهور آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق ، الا أن صادرات البصرة من المنتجات الزراعية شهدت زيادة واضحة ، حيث أرتفعت صادرات التمور في العام ١٩٣١ الى ١١٨ لك روبية عن قيمة صادرات العام ١٩٣٠ التي بلغت ١١٣ لك روبية رغم انخفاض الاسعار ، لكن الفضل في هذه الزيادة يعود لكمية الانتاج الذي ارتفع معدله . وقد شكت التقارير البريطانية من ممارسات بعض تجار التمور ، التي دعتهم " بالهواة " لبيعهم بعض الكميات من الأصناف الواطئة الى بلدان ذات قوة شرائية منخفضة بأسعار زهيدة جداً ، وادعت التقارير بأنه لولا هذه الخطوة ، لزادت قيمة التصدير (٢) ، ولم تتأثر صادرات التمور الى بريطانيا ، رغم أجراآت الحماية التي أتخذتها بريطانيا على وارداتها ، فقد أستمر تصدير التمور اليها ، حيث بلغت نسبته ١٦ بالمائة في العام ١٩٣٢ نتيجة للتحسن في وسائل التعبئة واتساع نشاط الدعاية (٣) ، وكانت قيمة صادرات التمور خلال عام ١٩٣٢ قد بلغت ١١٩ لك

---

(١) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٣٤٩/ ٣١١/ ٣ و١٣ الاوراق ١١ ، ١٢ ، ١٣ الملفة السابقة .

(٢) F.0371/16040.Annual Report , Iraq 1931.P.56.

(٣) F.0.371/16922 .Exports to the United Kingdom.P.54.

روبيـــــة (١) .

أما محصول الحبوب الذي يمثل الأساس للاستهلاك المحلي، والذي يعد الفائض منه حالة تصادفية ، كما يصفها التقرير البريطاني . الا أن محصولي الحنطة والشعير استطاعا أن يتجاوزا " مشاكل السوق القائمة " ، من خلال التعويض عن قيمة وحجم المصدر من الحنطة بمحصول الشعير (٢) .

وقد بلغت الكمية المصدرة من محصول الشعير حوالي ٧٩ ألف طن بقيمة ٣٨ لك روبية عام ١٩٣٢ ، وهي تمثل انخفاضا عن معدل عام ١٩٣١ التصديري الذي بلغ حوالي ١٥٧ ألف طن بقيمة ٥٣ لك روبية . وبقيت المملكة المتحدة ، تمثل المستورد الرئيسي لهذا الحاصل ، وعلى الرغم من انخفاض حصتها الاستيرادية من محصول الشعير الى حوالي ٧٠ بالمائة والحنطة الى ٢٠ بالمائة عام ١٩٣٢ ، بعد أن كانت في العام ١٩٣١ تمثل نسبة ٩٠ بالمائة شعيرا ، و٦٥ بالمائة حنطة . ونتيجة للكساد الذي حل بصناعة السجاد الأميركية ، انخفض معدل تصدير الصوف خلال العام ١٩٣٢ ، وكذلك تصدير الجلود ، كما أن تصدير " المصارين " الى الولايات المتحدة الاميركية والمانيا ، قد تعرض للانخفاض ، نتيجة للشروط الصحية التي فرضتها السلطات الأميركية . ولم تثبت زراعة القطن جدواها الاقتصادية ، حتى ان رابطة زراعة القطن البريطانية التي تملك " محلجـــا " للقطن في بغداد صارت تفكر بالانسحاب من العراق نتيجة لقلة الانتاج والهبوط المستمر في أسعار القطن (٣) .

وكانت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية قد ظهرت في العراق خلال العام ١٩٢٩ بانخفاض سعر الشعير ، . وانخفضت الاسعار الى ما يقارب النصف خلال العام ١٩٣٠ . وساهمت مجموعة من العوامل في بروز آثار الأزمة على العراق ، تمثلت بانخفاض معدل تجارة التصدير وبعد ميناء البصرة النسبي عن طريق المواصلات البحرية العالمية والكوارث

---

(١) F.o.371/16922.Foreign Trade , Total value of Foreign Trade in lakhs of Rupees.P.52.

(٢) F.O.371/16040,Annual report Iraq 1931.P.56.

(٣) F.O.371/16922,Annual report Iraq 1932.P.54.

الطبيعية التي تعرضت لها الزراعة ، حيث أنتشرت حشرة الغبار في النخيل عام ١٩٣٢ وموجات البرد الشديد والجفاف ، كل ذلك ساهم في أنحطاط مستوى الأنتاج (١) .

وكان لتكدس البضائع في السوق المحلية أثره السيء على طبيعة الأنتاج الزراعي ، فقد انخفضت أسعار المحاصيل الزراعية بدرجة كبيرة ، حيث بلغ الأنخفاض في أسعار التمور مايزيد على ٣٠ بالمائة في بداية الأزمة ، فيما أنخفضت أسعار الحبوب بحدود النصف ، وغدا موسم الحصاد الجيد عبئا على الفلاحين " خاصة ماحدث خلال سنة ١٩٣٠ " فهو يعني زيادة في البضاعة المتكدسة لديهم ، ورغم الانخفاض الكبير في أسعارها الا أن الاقبال على الشراء كان متوقفا ، بسبب الضائقة المادية التي كانت تعاني منها قطاعات واسعة من أبناء الشعب جراء أنتشار البطالة وصعوبة الحصول على النقود (٢) .

وظهرت آثار الكساد وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية على محصول الحنطة والشعير بشكل خاص ، وقد ربطت التقارير البريطانية الأزمة الأقتصادية بالمخزون الروسي من الحبوب ، حيث أتخمت الاسواق بالحبوب الروسية (٣) ، وعليه واجهت الزراعة العراقية صعوبة تصريف أنتاجها ، وقد حملت بعض الصحف ، الصرافين والمرابين آثار الضيق الشديد الذي يعاني منه الفلاح ، بأرهاقهم اياه بتراكم الفوائد المالية ، حيث شددت على أن من أهم اسباب ذلك قلة رؤوس الأموال واعتماد الفلاحين على القروض ، وأشارت الى أن الاقبال على أستعمال المضخات ساهم في أرتفاع نفقات الزراعة التي ساهمت في تفاقم الأزمة (٤) ، وحاول نوري السعيد أن يخفف من غلواء الأزمة من خلال مقال نشرته جريدة صدى العهد ، قال فيه ان مركز العراق الاقتصادي يدعو للأرتياح ، لكنه لم يستطع أن يتمادى في الوصف ، حيث كانت الحالة اكبر من أن تحتويها الكلمات ، فأشار صراحة الى الهبوط الهائل في أسعار المحاصيل الزراعية

(١) د . مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٢) د . كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ص ٩٨-٩٩ .

(٣) F, O.371/14509, Economic Report for June 1930.P.205.

(٤) جريدة الاستقلال ، العدد ١٤٧٩ ، ١٦ آيار ١٩٣٠ ، أنظر أيضا ، جريدة صدى العهد ، العدد ١١ ، ١٩ آب ١٩٣٠ .

كالقمح والشعير والصوف ، والمشقة التي كانت تواجه المنتجات الزراعية في السوق العالمية وعجز هذه الأسعار عن الايفاء بنفقات الانتاج وأشار الى الحالة السيئة التي وصل اليها أصحاب الالآت الزراعية التي اشتروها بالاقساط وخيبة الأمل التي واجهتهم بانخفاض أسعار المحاصيل وركز على أن النقص في رؤوس الاموال هو السبب الأول في زيادة حدة الأزمة(١) ، وقد بلغت نتائج الأزمة الزراعية الى مستوى جعل العديد من الملاكين الكبار يعمدون الى شراء بعض المواد البسيطة بالاقساط الشهرية(٢) ، والواقع أن أوجه الصرف غير الدقيقة والتبذير الذي أعتاده الملاكون ، ساهم الى حد كبير في أرتباك الحالة الاقتصادية في الريف العراقي خلال سنوات الأزمة الاقتصادية ، كما كان للاجراءات التي أقدم عليها التجار بالاحتفاظ بالمخزون من الحبوب على أمل زيادة الطلب قد باء بالفشل ، خاصة بعد تضاعف أسعار الحبوب في السوق المحلية خلال عام ١٩٣٢ حتى أن تصديرها أضحى غير أقتصادي .(٣)

رابعا : الادارة والاساليب الزراعيـــــة

شهدت الزراعة في عهد الانتداب ، تحولات جذرية في مختلف مجالاتها ، ان كان ذلك على صعيد العلاقات التي رسمت البنية العامة للهيئة الزراعية المنتجة ، أو في مجال المشاريع الأروائية والزراعية ، أو في مجال الفعاليات الانتاجية ، فعلى الرغم من أن الزراعة كانت الفعالية الاكثر حظوة ، خلال عهد الاحتلال العثماني ، واستمرار أثرها ومركزها خلال عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني ، الا أن أثرها أضحى أكثر فاعلية وابعد عمقا عن المرحلة السالفة ، وقد نتج هذا من حجم التوسع والنشاط الذي شهده قطاع الزراعة في عهد الانتداب ، خاصة وانه شهد بزوغ الحكم الوطني ،

---

(١) جريدة صدى العهد ، العدد ١٤٨ ، ٣ شباط ١٩٣٢.

(٢) من بينهم محمد العريبي الذي كان يجلب معه الى بغداد حوالي خمسة آلاف ليرة ذهب أضافة الى مخصصاته النيابية ، لكنه اضطر الى شراء ماكنة خياطة من شركة سنكر بأقساط شهرية ، وصل به الأمر حد العجز عن تسديد الاقساط الشهرية في العام ١٩٣١ . أنظر د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و ١٨ ، و ٣٩ ، كتاب متصرفية لواء العماره الى وزارة المالية في ١٩٣١/٩/٢٢ .

(٣) "بصرة" F.O.371/16922.Annual Report 1932.P.54.

الذي قرر ولادة هيئات ومؤسسات رسمية كان عليها أن تقوم بأعباء الواجبات الأساسية في الكيان الرسمي الذي تمثله الدولة الجديدة .

وعليه ظهرت تشكيلات حكومية ، أنيطت بها مسؤولية الاشراف المباشر على واقع الانتاج الزراعي ، ووضع الخطط للمشاريع ودراستها ، وتنفيذها . ويمكن تلخيص هذا النشاط من خلال الاشراف الهرمي للمؤسسات الحكومية ، التي تتلخص بمنصب الملك الذي يمثل السلطة العليا ورئيس الوزراء الذي يمثل السلطات التنفيذية والهيئات الوزارية التي تشرف على المديريات ، ومتصرفي الألوية " المحافظين في المحافظات " .

ولانريد أن نتمادى في وصف هذه الهيئات ونفوذها ، فقد كانت تحت هيمنة " الانتداب " الذي فرضته بريطانيا ، بحكم سيطرتها العسكرية على العراق . حيث فرضت تشكيلات ادارية تمثلت بالمندوب السامي ، ومستشاري الوزارات والمشرفين الاداريين ، وعليه لم يكن " القرار السياسي " للحكومة الوطنية يتمتع بالاستقلالية ، فقد كان تحت رحمة " المشورة البريطانية " المتمثلة بكل الهيئات السابق ذكرها . ولم تخرج هذه المشورة عن نطاق تكريس المصالح البريطانية ، وتفضيلها على مصالح البلاد .

وتربط التقارير البريطانية بين التحول في الانتاج الزراعي الذي وصفته " بالازدهار " وظهور الحكومة المستقرة . التي كان لها الاثر الواضح في تحسين وسائل الاتصال واستقرار العلاقات بالنسبة للمالكين وأصحاب المصالح . وتشير أيضا الى أن زراعة مساحات جديدة من الأراضي الزراعية قد ساهم في زيادة الانتاج الزراعي (١) .

لكن التطور الزراعي ، كان في الواقع قد أستقى أسسه من تركز الحياة الاقتصادية حول المدينة والقبيلة كوحدتين للضمان الاقتصادي والسياسي معا ، كما يذهب في ذلك أبراهيم كبة . حيث تطورت العلاقة القائمة بين المدينة التي مثلها التجار " المسؤولون عن تسويق الحاصل " والقبيلة التي تمثل الفئات المنتجة ، بفعل عامل الزمن وأكتساب الخبرة لدى الطرفين (٢) .

---

(١) F.O.371/14509 ,Economic Report for June 1930.P.4.

محفوظ في مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة .

(٢) ابراهيم كبة ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

وأتساع السوق المحلية وزيادة حاجات المستهلك المحلي ، بدأ رؤساء القبائل في زيادة صادراتهم الى المدينة ، خاصة أن الاعباء والمسؤوليات الاضافية التي كانت ملقاة على عاتقهم قد خفت بقيام الحكومة الوطنية ، التي أضحت المسؤولة عن النشاط السياسي والاقتصادي ، وعليه تفرغ الشيخ ، لمتابعة الانتاج الزراعي ومحاولة الحصول على أعلى الأرباح منه ، حيث ساهمت التحولات الاجتماعية التي تمثلت بزيادة سكان الريف من خلال أستقرار البدو وتحولهم من الرعوية الى الفلاحة حيث يشير د . محمد سلمان حسن ، الى أن سكان الريف قد زادت نسبتهم خلال الحقبة من ١٨٦٧ـ ١٩٣٠ من ٤١ بالمائة الى ٦٨ بالمائة من مجموع السكان [(١)] . وقد تظافرت جملة من العوامل على بروز حالة من التطور في الانتاج الزراعي ، كان من بينها التحسن النسبي لحياة السكان في مجال الصحة والأمن وظهور بعض المشاريع والتوسع في أستخدام المضخات لأرواء الاراضي الزراعية .

ولكن المرحلة نفسها ،وعلى وجه التحديد في بداية العشرينات من القرن الحالي ، ظهرت فيها بوادر للهجرة من الريف الى المدينة ، شجعتها التحولات الجديدة التي شهدها القطر ، فقد ظهرت علائم النشوء للصناعات الوطنية ، وبدأت حركة البناء تتسع ، وتأسست الشرطة في العام ١٩١٨ والجيش في العام ١٩٢١ ، حتى غدت المدن عامل جذب لسكان الريف [(٢)] ، الذين وجدوا في الأجراء الثابت نوعا من الأمان الاقتصادي ، ونجاة من تقلبات المواسم الزراعية وسيطرة الشيخ .

ولقد أرست التطورات التي فرضتها علاقات الانتاج الجديدة في تحويل الاقتصاد الزراعي الى اقتصاد نقدي ، دعائم مضافة للتغلغل البريطاني في مفاصل الاقتصاد العراقي ،من خلال خلق فئة محتكرة للانتاج ، وقد تطور دور هذه الفئة حتى أخذت موقعها السياسي ، من خلال تبوء أفرادها عضوية المجلس التأسيسي في العراق .

فقد وجدت بريطانيا ،أن من المفيد لها ، وضع نسبة كبيرة " ممن ترتبط مصالحهم بها " في المجلس ، لتضمن تمرير الصفقات السياسية التي كانت تمد لها ، وعليه نال

---

(١) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ٧١ ـ ٧٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

شيوخ العشائر نسبة ٤١ بالمائة من مجموع اعضاء المجلس التأسيسي ، الذين مثلوا ألوية (محافظات) ، الحلة (بابل) وكربلاء ، والدليم (الانبار) ، والديوانية (القادسية) ، والكوت (واسط) ، والموصل (نينوى) ، والمنتفك (ذي قار) ، والعمارة (ميسان) [١].

وقد بقي دور هذه الفئة معلقا بمدى الانتاج ، أذ مثلوا الطائفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية التي رسمتها بريطانيا في العراق ، الا أنها لم تكتف بهذه الفئة فقط ، أنما دخلت برساميلها الكبيرة للسيطرة على الانتاج الزراعي الذي وصف " بالتوسع وفق النمط البسيط " [٢]، فحاولت أن تتوسع وفق نمط نظام المزارع التجارية الكبيرة الرأسمالية ، كما أسهمت في توجيه جهازها الأداري الموجود في العراق ، نحو نظام الانتاج النقدي ، وقد تركزت جهودها في محصول القطن بصفة خاصة ، فأقامت فرعا لجمعية أنماء القطن البريطانية في العراق عام ١٩١٩ وأنشأت مجلجا في بغداد عام ١٩٢٠ وشجعت دائرة الزراعة للاستمرار في تجاربها الزراعية حول توسيع أنتاج القطن [٣] ، وقد حظيت هذه الخطوات بتعضيد الحكومة وتشجيع الملك ، حيث منحت دائرة الزراعة أمتياز الاشراف على نوع البذور ، ومنعت وضع القيود على الانواع المختلفة التي يمكن زرعها [٤] .

واجهت الزراعة العديد من المشاكل ، فزراعة القطن كانت تعاني من تخلف وسائل الري وقلة اليد العاملة المدربة ، حتى ان بعض الجهات الادارية ، أقترحت جلب عمال من الهند ومصر ، الا أن الاقتراح لم يثبت جدواه فأهمل [٥] ، كما أن محصول

---

(١) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ ــ ٣١٣ .
(٢) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٤١ .
(٣) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ ، أنظر أيضا ، مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١١٥ ، أنظر أيضا ،
Iraq,Report on Iraq administration, April 1922, March 1923.P.94.

(٤) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١/١٩٢١ و ١٧ ، ص ٧٤ ، الخلاصة المقتبسة من جريدة الحكومة العراقية ، العدد ٧ ، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٢ .
(٥) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٢٣ ، ١٠ نيسان ١٩٢٥ .

القطن ، لم يصمد امام العقبات التي واجهته ، فكانت دودة القطن والرياح الحارة وعدم رغبة الفلاحين في زراعته لعدم تعودهم على ذلك ، وركود أسعاره في السوق العالمية امورا جعلت هذا المحصول غير مجد أقتصاديا ، فضلا عن أنحطاط سوق محصولي القمح والشعير ، وقد برز التحسن على أنتاج التمور في مجال كبسها ، وكانت الجدوى الاقتصادية لذلك مهمة لكونه يمثل حاصل العراق الرئيس في تلك الحقبة ، ومن الجدير بالملاحظة ان التجارب التي كانت تعدها مديرية الزراعة كانت تحظى بموءازرة الهيئات البريطانية العاملة في العراق ، فعلى سبيل المثال ، كانت التجارب التي أجرتها مديرية الزراعة حول أنتاج " القنب " في الموصل والبصرة ، تحظى بالدعم من قبل مديرية السكك الحديد وجمعية زراع القطن البريطانيين ، وكانت هذه الموءازرة تصب في مجال خدمة الأهداف البريطانية التي ركزت على جعل العراق ، حقلا زراعيا واسعا والواقع أن كل النشاط الذي جرى في مجال التجارب الزراعية ، كان مخيبا للآمال ، وعليه أتجه الرأسمال الوطني الذي يمثله " التجار وأصحاب الأملاك " لأستثمار أموالهم في النشاط العمراني خاصة بعد عام ١٩٣٠ ، حيث أثبتت النتائج خطل الخطط والأساليب الزراعية التي أتبعت والتي كانت من العوامل التي ساهمت في تبديد الموارد الزراعية (١) .

وعلى مدار سنوات الأنتداب ، كانت الزراعة تعاني من الفوضى والمشاكل والأزمات المستمرة ، وسببت الآفات الزراعية تخريب مساحات واسعة ، قدر حجم خسائرها بمليوني روبية ، وعليه ظهرت الآراء المطالبة بأنشاء المصرف الزراعي (٢) ، وقد تشكلت لجنة خاصة لدراسة الموضوع ، لكن اللجنة لم تستطع أن تقدم أية مقترحات في هذا الشأن ، خاصة أن المزارعين لم يكن لديهم أي ضمان يقدمونه ، وكان من الواضح أن مهمة تأسيس مصرف زراعي محفوفة بالعراقيل ، خاصة ان الحكومة تشكو النقص في ميزانيتها ، كما أن قيام المصرف بهذا العمل ، يتطلب الحصول على ضمان حكومي لرأسماله وعلى معدل فائدة مقبول (٣) .

---

(١) فيليب ايرلند ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤ ، أنظر أيضا جريدة صدى العهد ، العدد ١٠ ، ٧ آب ١٩٣٠ .

(٢) جريدة العالم العربي ، ٣٩٦ ، ٨ تموز ١٩٢٥ .

(٣) Report by his Majesty's Government in the United

وقد تم التخلي عن الفكرة ، لارتباط تأسيس المصرف الزراعي بأنشاء مصرف وطني ، فأعتمدت الحكومة على الضمان الذي اعتمدته مع البنك الشرقي ، لمبلغ كلي مقداره ١٠٠ ألف دولار ، وقد حددت الاستشارات قيمة القرض للشخص الواحد بـ ٥٠٠ دولار، وعدت هذه التجربة تطويرا للممارسة السابقة ، التي كانت تقوم على القروض المباشرة من الحكومة (١)

وكانت الحكومة تعالج الازمات والمشاكل التي يتعرض لها المزارعون بأعطائهم سلفات مالية قليلة ، وغالبا ماكان يتأخر موعد صرفها بسبب بطء المعاملات الادارية ، ولتوسع الانشطة التي دخلت في الانتاج وتعددها ، وزيادة حاجة الزراع الى الأموال لشراء الآلات والسماد وحفر الآبار بالاضافة الى تراكم الديون المترتبة عليهم ، سعت الحكومة من أجل أنشاء موءسسة تقوم بأقراض المال الى المزارعين لشراء المكائن والبذور الزراعية ، بايفادها وزير المالية ومستشارها الى لندن لاتمام المباحثات بين وزارة المالية والبنك العثماني ، وقد أخذت مسألة القروض شكلها الموضوعي خلال سنوات الأزمة المالية ، لكنها لم تتجاوز تشكيل لجنة خاصة كان من النتائج التي توصلت اليها أن الحكومة يمكنها أعطاء القروض على المحاصيل فقط وليس على الأرض ، أذ كان الارتباك في تسجيل الأملاك ، احد أهم الاسباب في قرار اللجنة (٢) ، كما منحت سلفا للزراع الذين تعرضوا للفيضان بموجب قانون منح سلفات الزراع رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الا أنه في العام ١٩٣١ ، خولت الحكومة المصارف المحلية اعطاء قروض للمزارعين ، لشروط منها أن يكون طالب القرض قد تأثر بأنخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، أو تضرر نتيجة لنفقات الزراعية أو الفيضان ، وأشترطت مصادقة وزارة المالية ، كي يكون طالب القرض مدينا للحكومة (٣) .

Report by the United kingdom of Great Britain to the (1) legue of Nations for the Year 1929.P.66. and , Report for the Year 1931, London 1932.P.38.

(٢) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٨٠ ، ١٠ شباط ١٩٢٦ ، أيضا عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ج ٢ ، ص ٦٠ .

(٣) محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي الخامس ، ١٩٢٩ ، الجلسة التاسعة ، ص ١٦ .

وقد وجدت وزارة جعفر العسكري الثانية " ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ ــ ٨ كانون الأول ١٩٢٨ " ضرورة تأسيس وزارة للري والزراعة للنهوض بأعمال القطاع الزراعي والسيطرة على حجم الأعمال الكبيرة ، وقد انتقلت الى الوزارة الجديدة دوائر الري والمساحة والزراعة والأملاك الأميرية والبيطرة [١] ، ولضعف الحلقات الادارية في وزارة الزراعة ، ضاعت على العراق المساهمة في العديد من المؤتمرات الدولية ، فعلى سبيل المثال كان رأي وزير الري والزراعة حول أرسال ممثل الى المؤتمر الدولي الخامس للنباتات الذي عقد في كمبردج خلال شهر آب ١٩٢٩ ، سلبيا ، بسبب عدم وجود قسم خاص بعلم النبات المرضي [٢] .

وكان نفوذ كبار ملاك الاراضي في تزايد مستمر خاصة في التأثير على سلطات الدولة ، وقد وجد البعض منهم تأسيس الجمعية الزراعية الملكية ، فرصة للانضواء تحت لوائها بعد أن نالت مباركة الملك ، ولم يخرج دور هذه الجمعية عن النشاطات المحدودة والتقليدية ، الا أنها وجدت صداها لدى بعض الملاك ، أذ أرسل حشد من ملاكي البصرة وتجارها طلبا الى معتمد الجمعية لتأسيس فرع لها في البصرة ، وباستعراض الأسماء تتضح مضامين هذه الرغبة ، فمن بينهم " أحمد الصانع ، وعبداللطيف المنديل ، وعبدالكاظم الشمخاني ، وعبدالوهاب الخضيري ، وعبدالرحمن النعمة ، وعبدالعزيز الفالح السعدون ، وعبدالله العلي الرشيد " [٣] وقد بقيت العلاقات بين الملاكين الكبار والحكومة في أحسن حال ، أذ كان الدعم الحكومي يكمن في الاجراءات الرسمية التي تدعم مركزهم وتوطد أركان نظامهم ، وكان خاتمتها ، قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ الذي صدر بناء على التقرير الذي قدمه أرنست داوسن الخبير البريطاني في الشؤون الزراعية الى الحكومة العراقية في كانون الأول عام ١٩٣١ [٤] .

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة ٥٤ ، ص ٧٩٧ ، أيضا ، محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة ٤٣ ، ص ٥٦٣ .

(٢) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٩٦٨/٣١١ ص ١٤ ، وزارة الري والزراعة الى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٨ .

(٣) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٥/٣١١ و٢٢ ص ٣٥ ، الملفة السابقة .

(٤) طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، بغداد ١٩٥٨ ، ص ص ٤١ ــ ٤٢ .

وتركزت اجراآت السلطات الانتدابية في موضوع الاستيراد ، على تخفيض نسب الرسوم وأستثناء البعض منها ، فقد استثنت بذور الكتان وبذور الحرير الطبيعي ، من دفع الرسوم ، وساهمت سياستها هذه في زيادة أستيراد المضخات ، حيث بلغ عددها في الفترة مابين ١٩٢٧ ــ ١٩٣٢ حوالي ١٦٨٦ مضخة . وكانت الملاحظة الأهم تكمن في أنخفاض رسوم الأستيراد على الحنطة والشعير ، اذ كانت تمثل أوطأ نسبة في الرسوم المفروضة على استيراد المحاصيل الأخرى ، في حين تراوحت الضريبة الحكومية على الحنطة والشعير مابين ١٠ بالمائه الى ٣٠ بالمائه حسب قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ . وكانت رسوم الاستيراد بالنسبة للرأس الواحد من الغنم ٣٥ فلسا ، وللماعز ٣٠ فلسا في الوقت الذي كانت قيمة ضريبة المواشي تساوي ٥٦ فلسا للرأس الواحد ، حسب قانون رسم الكودة لسنة ١٩٢٢ . والواقع أن هذه السلع لاتحتاج الى الحماية لأنخفاض نفقات أنتاجها ووفرة الحاصل منها في السنوات الاعتيادية ، اما استيرادها فلم يمثل الا ظاهرة استثنائية سببها رداءة بعض المواسم ، فيكون من الواجب في حينه ، تسهيل عملية الأستيراد ، فقد أقدمت الحكومة في بعض المواسم على ألغاء رسوم الاستيراد على الحنطة والشعير في موسمي ١٩٢٤ و ١٩٢٦ لتلافي الازمة التي واجهها الانتاج المحلي (١) .

وكان النقص في الكادر الفني لتوسيع الأنتاج وتحسين نوعه ، من العقبات الرئيسة التي واجهها الجهاز الأداري الزراعي ، وقد تفاقمت هذه المشكلة بعد أدخال محاصيل جديدة ، تتطلب الخبرة الفنية العالية والأشراف الدقيق والمباشر . وقد بادرت مديرية الزراعة للأتصال بالموءسسات العلمية والفنيه ، لمحاولة أستقدام بعض خبرائها لدراسة امكانات العراق الزراعية واختبارها في أنتاج بعض المحاصيل على نطاق تجاري . وقد أبدت العديد من الموءسسات والجامعات " خاصة البريطانية " أستعدادها لأرسال خبرائها المتخصصين لأرشاد مزارعي هذه المحاصيل ، نحو أفضل السبل في وسائل الانتاج (٢) .

وأقدمت الحكومة على خطوة جديدة ، تمثلت في طلب مجموعة من الخبراء المصريين

---

(١) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، ص ص ٨٠ ــ ٨١ .
(٢) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢١ و ٢٠ ص ٧٨ ، من مدير الجامعة الملكية في لندن الى مدير الزراعة في العراق .

المتخصصين في زراعة الكتان ، كما بدأت بوادر ظهور بعض الكفاآت الوطنية بحصول طالبين عراقيين على الدبلوم العالي في العلوم الزراعية ، من الجامعات الاوربية والاميركية (١) . ولكن هذه الكفاءات بقي عددها محدودا حتى أن مجلس الوزراء وافق على جلب عدد من خريجي المدارس الزراعية المصرية للاستفادة منهم في زراعة القطن ، ولكن وزارة الري والزراعة طالبت بأبدال خريجي المدارس الزراعية ، بجلب فلاحين بدل الخريجين ، وكان الاعتبار الذي أخذت به الوزارة ، أنها تروم الحصول على النتائج المحسوسة ، لا التجارب الاختبارية (٢) . وبقيت أجراآت الحكومة في استقدام العمال الزراعيين ذوي الخبرة ، اجراء روتينيا هزيلا ، لم يتعد الواجبات التي توحي بأن هذه الدائرة أو تلك تؤدي أعمالها ، بدليل أن الخبراء الذين وصلوا القطر لم يتركوا بصمة أو أثرا يذكر في نوع الانتاج أو كميته .

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي كانت تضطلع به دائرة الزراعة الا أن الاموال التي توفرت لها كانت قليلة جدا ، حيث بلغ معدل ما خصص من الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة ١٩٢١ ـ ١٩٢٩ مايقارب واحدا بالمائة ، أذ تعرضت ميزانيتها الى التنازل المستمر ، وكان لهذا التنازل الاثر البالغ في تقييد فعالية هذه الدائرة وضآلة نشاطها ، حتى أنها أضطرت لتسريح أعداد من موظفيها والتغاضي عن أنجاز بعض المشاريع ، كما ان ذلك ساهم في أرباك فعالياتها الادارية ، حيث أقدمت على القيام ببعض المشاريع دون دراسات مسبقة كتأسيسها للمدرسة الزراعية عام ١٩٢٦ والغائها في العام ١٩٣١ بعد أن عجزت عن تحقيق أية فائدة ، وبقاء عدد من المشاريع الزراعية دون تحقيق (٣) .

وكان التخفيض في المبالغ المخصصة للصرف في مجال الزراعة ، ظاهرة تكاد تكون

---

(١) جريدة العالم العربي ، العدد ١٢٢ ، ١٦ آب ١٩٢٤ ، أنظر أيضا التقرير البريطاني الصادر في العام ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(٢) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٣٤ و ١٢ ص ١٨ ، من سكرتارية مجلس الوزراء الى وزير المالية ووزير الري والزراعة في ٢٨ نيسان ١٩٢٨ ، أنظر الملفة ٣١١/١٩٢٥ و ٩ ص ١٦ من وزارة الري والزراعة الى سكرتارية مجلس الوزراء في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ .

(٣) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ، أنظر أيضا د ٠ متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٩٥ ـ ٩٧ .

شبه عامه في سياسة الحكومة الزراعية ، فعلى سبيل المثال ، خفضت المبلغ المخصص لمكافحة الجراد من سبعة ألكاك روبية خلال العام ١٩٢٨ الى أربعة ألكاك روبية خلال العام ١٩٢٩ (١) .

ويوضح ياسين الهاشمي في معرض رده على تقرير دلتن يانك ، أن دوائر الزراعة ، فشلت في مساعيها التي تبنتها في مجال تحسين المحاصيل الزراعية أو ادخال غلال جديدة ، أو في مجال القضاء على الآفات الزراعية ويخلص الى القول ، أن الحكومة قد أنفقت من ميزانيتها مايقارب الثمانين لك روبية في الفترة مابين ١٩٢١ — ١٩٢٩ على معالجة الأوضاع الزراعية ، الا أن الاوضاع ظلت على ماهي عليه ، حيث بقي الجراد يفتك بالمزروعات ، ولم يجن من المزارع الاختيارية شيئا مثمرا ، وبقيت المحاصيل منخفضة النوعية ، تكثر فيها الشوائب الغريبة ، مما جعل سعرها واطئا في الاسواق العالمية (٢)

وتعود بداية ادخال الوسائل الحديثة في الانتاج الزراعي الى مرحلة ماقبل الحرب العالمية الأولى ، ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية ، كان الاستيراد قليلا جدا ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدها الانتاج الزراعي وارتفاع أثمان الغلال في مرحلة مابعد الحرب ، زاد حجم الاستيراد بتشجيع واضح من قبل السلطات البريطانية ، التي حاولت أن تستفيد من التوسع في أستخدام المضخات لدعم انتاج محصول القطن ، حتى أنها بادرت الى أعفاء المضخات من الرسوم الاستيرادية منذ العام ١٩١٩ ، وزاد من أهمية المضخات ، تخلف نظام الري والاهمال الواضح في السدود والقنوات ، ثم ان الملاكين وجدوا فيها تاكيدا لهيمنتهم على الفلاحين وتحررا من الارتباط بمشاريع الحكومة ، يضاف الى ماتقدم أنخفاض أثمان الوقود وأرتفاع أسعار الحبوب والقطن خلال السنوات الاولى من عهد الانتداب وقد وجدت الحكومة أن التركيز في استخدام المضخات يساهم الى حد بعيد في توسيع المساحة المستغلة للزراعة ، مقارنة بوسائل رفع الماء التقليدية " الكرود " وعليه أقدمت على سن قانون تشويق الزراع لاستخدام المضخات في العام ١٩٢٦ ، حيث نص

---

(١) جريدة التقدم ، العدد ١٣٠ ، ١٩ نيسان ١٩٢٩ .

(٢) رد الهاشمي على تقرير هلتن يانك ، ج ٣ ، جريدة صدى العهد ، العدد ٣٢ ، ١٢ آيلول ١٩٣٠ .

القانون على اعفاء المزارع من الضرائب لموسمين صيفيين وموسمين شتويين (١) ويؤكد مظفر حسين جميل الى " أن التوسع في أستخدام المضخات يعد من أهم التحولات التي طرأت على الأساليب الزراعية خلال عهد الانتداب " التي بدأت بمباركة من السلطات البريطانية أذ أرادت أن تتوسع في زراعة القطن اعتمادا على المضخات ، كما أنها رغبت في تصريف منتوجها من المضخات (٢) .

وقد وجد الاداريون الزراعيون ان طريقة الري بالمضخات ، تجعل الفلاح اكثر دقة في استخدام المياه ، ذلك أن كل كمية ترفعها مضخته ، تكلفه مصاريف للوقود . وعليه كان الفرق واضحا في أستخدام فلاحي المضخات لمياه الارواء عن أستخدام فلاحي أرواء السيح الذين كانوا يبذرون المياه (٣) .

ونتيجة للتوسع في أستخدام المضخات ، أضحت موردا زراعيا هاما ، ذلك لزيادة عددها والمال الذي يصرف على نصبها وتشغيلها وأدامتها . وعلى الرغم من هذه الأهمية الا أن التقارير الحكومية نفسها لم تكن مقتنعة بالفائدة الناشئة منها " بصورة كلية " ، فقد كانت الفوائد التي يحصل عليها من المضخات دون مستوى الأموال المصروفة عليها والجهود المبذولة ، فالنقص كان واضحا في الفنيين المشرفين على أدارتها وادامتها ، وعليه كان قسم كبير من الأموال يذهب هباء وكانت المضخة في كثير من الأحيان تنصب بصورة خاطئة ، مما يترتب عليه تأخر في مدى الاستفادة منها وجهد مضاعف في المال والوقت (٤) .

واجهت الزراعة المعتمدة على المضخات ، العديد من المشاكل وعلى مختلف الأصعدة ، فقانون تشويق الزراع باستعمال المضخات ، قد وجه له الاتهام على أنه ماوضع الا لخدمة بعض الأفراد من ذوي المراكز والنفوذ في الدولة ، وأن ادخال

---

(١) محمد جواد المهوسي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ ، انظر أيضا ، منتها شفيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ ، أنظر أيضا سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٢) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

(٣) التقرير البريطاني الصادر في العام ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

(٤) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١/١٩٢٥ و ٤ ، ص ٥ ، بغداد

المكائن الزراعية الحديثة ، كان من الامور غير العملية ، خاصة أذا ما أخذنا بنظر الاعتبار قلة الأيدي الفنية ، وكان الرأي أنه لو أدخلت هذه المكائن بالتدريج لكانت اكثر فائدة ، خاصة وان الفلاح قد أعتاد العمل على الوسائل البدائية ، ومن الصعوبة أن يتأقلم مع النقلة المفاجئة التي أحدثتها ، دخول الآلات الميكانيكية الحديثة (١) .

ان التوسع في استخدام المضخات ، لايبيح لنا القول بأنه كان يوجد تحسن في الطرق الزراعية ، فالتهافت الذي عم الكثير من الزراع للحصول على المضخات ، جعل العديد منهم يحصلون عليها بالقرض دون وعي بما يترتب على هذه العملية من نتائج أقتصادية (٢) ، كما ان البعض من مالكي الارض والمضخات واجهوا مشكلة فقدانهم السيطرة على مزارعيهم الذين رفضوا زراعة محاصيل نقدية بدلا من المحاصيل الغذائية التي ورثوا طرق زراعتها عن آبائهم (٣) ، ونتيجة لأرتباط المضخات بالسوق العالمية " بأعتبارها مادة مستوردة " كان أثر الازمة الاقتصادية العالمية واضحا على مزارع المضخات ، فلم تثمر الزيادة في الانتاج التي طرأت على هذه المزارع عن شيء ، بحكم أنخفاض أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية ، وعليه ترتبت آثار خطيرة أثرت على كلفة الانتاج نفسها (٤) ، ولانخفاض دخل الفلاح وتدهور مستوى معيشته ، تركز شراء المضخات بيد فئات كبار الملاكين ، وعليه كانت المضخات من الوسائل التي دعمت نظام الملكية الكبيرة وقوت نفوذ أصحاب الرساميل الكبيرة في الريف (٥) .

---

(١) سامي عبدالحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ص٦٧ ، أنظر أيضا ، متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٥ .

(٢) Speical Report,opcit .P.198.

(٣) Report by his Majesty's Government in the Unitd kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Natians on the administration of Iraq , for the Year 1931.London 1932.P.58.

(٤) F.037L/14509 , Economic Report for jJune1930. "بصرة" P.4.

(٥) طلعت الشيباني ، واقع الملكية ، ص ص ٢٣ ـ ٢٤ .

الفصل الثالث

الصناعة

١- حالة الصناعة في عهد الانتداب .

٢- المشروعات الصناعية والخدمية ودورها في تحديث العراق .

٣- نشوء الصناعة الوطنية .

٤- القوى العاملة في القطاع الصناعي .

أولا : حالة الصناعة في عهـــد الانتـــداب

يمثل الانتاج الصناعي في العراق خلال عهد الانتداب امتدادا ، لما ساد من نمط أنتاجي خلال الحقب السابقة . وقد ساهم النشاط التجاري الذي ساد العـــراق وارتباطه بالاسواق العالمية ودخول البضائع الأجنبية الرخيصة في تقويض الصناعات الحرفية مما عمق الأزمة التي أحاطت بالحرفيين وهددت العديد من الصناعات التقليدية التـــي كانت سائدة .

الا أن النشاط التجاري لم يكن ذا أثر تدميري على الصناعة اذ انه أوجد البديل عن الاثر الذي تركه في أوساط الصناعة الحرفية . فظهرت الصناعة التي تقوم على اعــداد الصادرات ومع ذلك فقد بقي أغلب الانتاج الصناعي حرفيا يقوم على التصنيع اليـــدوي للبضائع الرخيصة الثمن ، مما طبع نشاط التجارة الداخلية بالضيق ، لاعتماد النشـــاط الحرفي على الطلب المباشر للبضائع ، فكان الحرفي يمارس دور المنتج والبائع . وهـــذه التعددية في الادوار بددت جهد الحرفي " الوسائل الانتاجية أساسا " . أضافـــة الى اقتصار تداول البضائع والمنتجات الصناعية داخل المدن بسبب تدني مستوى دخـــل سكان الريف ، الذي ساهم الى حد بعيد في تدني اسعار المنتجات (١) .

وقامت الصناعة الحرفية على كثافة السكان وتوفر المادة الأولية " وهذا ينطبـــق على نمط الانتاج الحرفي عموما " ، حيث كانت تمثل الشكل العام للصناعة خلال السنوات الأولى من الانتداب . وكان نشاطها مقتصرا في المحلات الصغيرة والبيوت (٢) . ويشير تقرير المســـح العام للشركات العاملة في العراق ، الى أنه لم يكن يوجد في العراق بين الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٢٨ سوى شركتين احداهما تجارية والاخرى صناعية . وعلى الرغم من ضآلة هذا العدد ، الا أن الظاهرة البارزة فيها أنها كانت متمركزة في بغداد ، مما كان له الاثر في خلق حالة من الركود الاقتصادي في المناطق الأخرى من القطر (٣) . وقد

---

(١) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص٣٦٢ .

(٢) نوري خليل البرازي ، المصدر السابق ، ص٤٣ .

(٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير عن المسح العام للشركـــات العاملة في العراق للسنوات ١٩١٩ ــ ١٩٦٨ ، بغداد ١٩٦٩ ، ص٨ ، ٢١ .

ارست سياسة استيراد البضائع الأجنبية ، التي نشطت بمباركة بريطانيا في عهد الانتداب مناخا تنافسيا صعبا ، بالنسبة للأنتاج الحرفي حتى غدت قطاعات مهمة من الصناعات الحرفية من الضمور وتعرض بعضها الآخر الى الانحلال ، فالنوعية الجيدة والسعر الرخيص كان أهم سمة أمتازت بها البضاعة الاجنبية (١) ، وعليه تعرضت صناعة النسيج اليدوي الى الضمور ، فبعد أن كان عدد الحائكين يقارب ٣٥٠٠ حائك في العام ١٨٦٦ نراه ينخفض الى ١٢٠ حائكا في العام ١٩٣٢ ، ولم تقتصر المنافسة في مجال واحد ، بل تحدى ذلك لتبلغ المنافسة جميع أوجه الانتاج الحرفي ، حيث يشير كمال مظهر أحمد ، الى وجود صناعة بعض الاسلحة النارية في منطقة السليمانية وراوندوز في مرحلة ماقبل الحرب العالمية الاولى ، لكن هذه الصناعة تعرضت للأختفاء بعد الاحتلال البريطاني (٢).

وقد برز أثر السياسة الاقتصادية التي نهجتها سلطات الانتداب على تطور القطاع الخاص الصناعي وبروز دور الرأسمال في السيطرة على قطاع الصناعة من خلال استيعابها لأكثر من ثلاثة عشر ألف عامل في مشاريعها ، كالسكك الحديد وميناء البصرة وشركة نفط العراق ، وشركة نفط خانقين وجمعية زراع القطن البريطانية ، حيث بلغت قيمة الأموال المستثمرة ما يقارب ٨٠ مليون دينارا ، فيما بقي دور القطاع العام محصورا في مطبعة الحكومة والبريد والبرق وميناء البصرة بعد انتقال ملكيته الى الحكومة عام ١٩٢٤ وقد اقتصر دور القطاع الخاص على صناعة اعداد المنتجات للتصدير ، حيث يشير أحد الباحثين الى التطور في فعالية القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ، مع التأكيد على ان النهج الذي أتبعته السلطات الانتدابية تركز في دعم الصناعات التي تقوم على اعداد الصادرات وصناعة مواد البناء (٣) ، وعجز السلطات الحكومية تماما عن مواجهة السياسة التي تبنتها بريطانيا في تكريس مصالحها التجارية في العراق في مجالي الاستيراد والتصدير وبالتالي هيمنة البضاعة الأجنبية على السوق المحلية ، وكان للتحولات الاجتماعية وبروز النزعة الأستهلاكية والاقبال على البضائع الاجنبية " التي بلغت حد استيراد بعض المواد الغذائية المصنعة " الاثر في تضييق الخناق على الصناعة الوطنية وحصر

(١) S.H.Longrigg and Frank Stoakes , Iraq , London .P.123.

(٢) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة ، ص ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(٣) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ص ٦ ـ ٨ .

مجالات تداولها في نطاق محدود • اضافة للدور المباشر الذى لعبه المستشارون وهيئة الموظفين البريطانيين في توكيد الصفة الزراعية للعراق • ونبذ أى توجه نحو التصنيع • من خلال حصره في نطاق ضيق، واقتصار الانتاج على الصناعات الاستهلاكية مثل الغزل والنسيج والثقاب والصابون وتقطير الكحول وحلج القطن ودباغة الجلود وصناعة العطور الرخيصة وتعليب بعض المنتجات الزراعية كالتمور والزبيب والتين (١) • فالهيئات المسؤولة عن الفعاليات الاقتصادية في البلاد •كان هدفها الرئيس هو دعم نفوذ الفئات المهيمنة على الحياة الاقتصادية • حيث يتضح " دور الملاكين الكبار " • ثم ان السلطات الانتدابية ليس من مصلحتها أن تخلق فئة جديدة • قد يكون لها تأثير في النشاط الاقتصادى عموما • فالاساس الذى ينبع منه مضمون السياسة الاقتصادية للانتداب يقوم على حماية المصالح الذاتية وتكريس التبعية الاقتصادية • والاستفادة القصوى مما هو قائم وممكن • دون الخوض في مجالات جديدة • ربما ينجم عنها بعض الضرر أو المخاطر • وعليه كانت بريطانيا ناشطة في توكيد الدور الزراعي الذى يجب أن يضطلع به العراق • واعتبار الصناعة جزءا متمما للفعالية الزراعية فالاعتبارات القائمة بالنسبة لسلطات الانتداب هي أن الفائدة القصوى يمكن الحصول عليها من الانتاج الزراعي والصناعات التكميلية التي تعتمد الزراعة مادة لها • لهذا فقد غضت الطرف عن الامكانات المتاحة لنشوء صناعة وطنية والاعتبارات لم تخرج • في أى حال من الاحوال عن الفوائد المتداخلة التي يمكن أن تجنيها من خلال ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي وتحويل العراق الى سوق لتصريف البضائع (٢) .

ومن السمات البارزة للمشاريع الصناعية التي ظهرت في عهد الانتداب • أنها لم تكن تتعارض مع المصالح الاقتصادية البريطانيه بحكم التبعية المطلقة بواقع الانتداب • كما أنها كانت تترسم خطى حاجات الاقتصاد الرأسمالي • فصاحب رأس المال المستثمر لم يكن يفكر في مدى الفائدة والتطور الذى يطرأ على القطاع الصناعي الوطني • بقدر

---

(١) عبدالرحمن الجليلي • محاضرات في اقتصاديات العراق • (القاهرة ١٩٥٥) ص٨٤ • انظر ايضا • منشورات الفرع الثقافي العسكرى • العراق الثائر • (دمشق بلا تاريخ) • ص٩٧ • انظر ايضا • فاضل البراك • دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني • ص ٣٣ •

(٢) محمد سلمان حسن • التطور الاقتصادى • ٣٢٢•

حذره من التقاطع أو التعارض مع المصالح الاستعمارية . وعليه كانت الصناعات المحلية تركز على تصنيع المنتجات الزراعية والمواد الانشائية ، أي أن التوجه كان لتكوين واقع أنتاج أستهلاكي أضافة الى حصر النشاطات الصناعية في المدن الكبرى وأهمال المدن الأخرى ، كما أن الصفة العامة لها ، كانت تتميز بصغر هذه المشاريع وقلة رأسمالها وبالتالي قلة أنتاجها وهذا يؤشر بوضوح أنخفاض القدرة الأستيعابية لهذه المشاريع على تشغيل العمال (١) .

وبقيت الصناعة خلال عهد الانتداب ، تمثل قطاعا هشا في المحور الاقتصادي وإذا كان محور تطورها التاريخي يشير الى بعض القفزات في طبيعة تكوينها ، فلا يعني هذا البتة ، أنها استطاعت ان تقوم بدورها في النهوض الاقتصادي أو حتى التعبير عن نفسها ، كقطاع قائم ومؤثر له فاعليته وخصوصيته . اذ كانت السياسة الاقتصادية تنبثق عن سلطة أجنبية غايتها الرئيسة تكريس الفعاليات الاقتصادية نحو مصالحها .

وان اقدمت سلطات الانتداب على بعض الاصلاحات في مجال الزراعة والمعارف والصحة والمواصلات ، فأن هذا ينبع من محاولة ضمانة التنظيم الاداري ليتسنى لها تحقيق الأهداف المرسومة لسياستها . وتسهيل حركة كادرها الوظيفي وتيسير المهام الملقاة على عاتقه . أما محتوى النشاط الأنتاجي الصناعي ، فلم يتعد في كل الأحوال عن ربطه بالأنتاج الزراعي (٢) . ويمكن القول أن ظهور بعض المشاريع الصناعية ، فرضتها جملة من العوامل تقع في مقدمتها محاولة بريطانيا ، الحصول على المادة الأولية المعدة للدخول في الشريط الأنتاجي داخل معاملها . ويتضح هذا في النشاط الذي أغدقه البريطانيون على قيام صناعة حلج القطن في العراق . وعليه فالسلطة الانتدابية لم تقف في وجه نشوء بعض الصناعات وتطورها . كما أنها في الوقت نفسه لم تقدم الدعم أو المساعدة للقطاع الصناعي . فبريطانيا أسهمت بكل ثقلها في نمو القطاع النفطي . وهي في الوقت نفسه لم تمنع قيام بعض المشاريع الصناعية الخاصة في مجال اعداد الصادرات وصناعة المواد الأنشائية (٣) . وبعبارة أخرى ان الخطوات التي كانت تقدم

---

(١) وزان ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق ، (بيروت ١٩٧٦) ص ص ٢٧-١٤ .

(٢) كاتلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٣) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

عليها بريطانيا في العراق كانت محسوبة بدقة ، فكانت أحتكاراتها واستثماراتها توجـــه نحو المرافق ذات الفائدة للاقتصاد البريطاني .

ويشخص الدكتور محمد سلمان حسن عوامل التخلف في الصناعة خلال عهد الانتداب فيرجعها الى قلة رؤوس الأموال الوطنية ، وعدم كفاية المواد الاولية كالفحم والحديــد ، أضافة الى قلة الطلب في السوق المحلية ، ونقص المهارة الفنية لدى العامل . لكنه يضع توجه الرساميل نحو الاستثمارات التجارية والعقارية كأهم عامل أدى الى تخلف النشــاط الصناعي ، منطلقا من العجز الذى أصاب القطاع الصناعي في رأس المال (١) . والواقــع أن السياسة الحكومية لعبت دورا في تأخر الصناعة من خلال غلق فرص العمل أمام الشباب الذين تعلموا الصناعات الفنية الحديثة ، وتبديد جهودهم بتركهم عاطلين عن العمــل (٢)

ولكن هذا لايعني ان الحكومة وقفت مكتوفة اليدين ، فخلال العام ١٩٢٥ أصدرت قانونا خاصا أعفت به الآلات والادوات المستوردة لمعامل النسيج الصوفي من ضريبـــــة الاستيراد . وورد في القانون رقم ٣٠ الصادر في العام ١٩٢٧ العديد مـــــن الاعفاءات بالنسبة للصناعة ، خاصة في مايتعلق بالآلات المستوردة . ويحدد بعـــض الباحثين العام ١٩٢٧ مؤشرا لاسهام التجارة الخارجية العراقية في نشوء الصناعة مــن خلال الاعفاءات الواسعة وخفض الضرائب بالنسبة للبضائع الانتاجية ، كذلك تقليـــص المستوردات بالنسبة للبضائع الاستهلاكية (٣) .

ان النشاط الصناعي الذى ظهر خلال عهد الانتداب " ورغم محدوديته " لـــم يتضح دور الحكومة في تشجيعه كثيرا ، خاصة اذا وضعنا العام ١٩٢٩ مؤشرا لصــدور قانون تشجيع الصناعات الوطنية . فلقد كانت المبررات التي انطوى عليها القانون مستمدة من الآثار التي ترتبت عليها سوء الاوضاع الاقتصاديـــة . فكانت الظروف المحيطة ، هـي التي أسهمت في دفع الحكومة الى هذا التشريع كمحاولة للخروج من خناق الازمـــة التـــي أستفحل أثرها . وأذا كان لظهور معامل الطابوق ومعامل صبغ الأحذية أو توسع نشـــاط "الورش" المحلية خاصة في بغداد وتحسين الأنتاج في مجال النجارة والحدادة والحرف

---

(١) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى ، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ .
(٢) جريدة العالم العربي ، العدد ٥١ ، ٢٤ آيار ١٩٢٤ .
(٣) عبدالوهاب حمدى النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

التقليدية الأخرى باستخدام الوسائل الحديثة ، فأن الواقع يشير الى أن طبيعة التطور والاتصال الذى شهدته المرحلة هو الذى أرسى دعائم هذا التوسع وليس باجراءات الحكومة كما يذهب في ذلك الدكتور متي عقراوى (١) .

ويربط الدكتور محمد سلمان حسن بين صدور قانوني التعريفة الكمركية وتوجه السياسة التجارية نحو التنمية من خلال شمول الاعفاء لالآت وبضائع تهم قطاعات انتاجية واسعة لها تأثيرها البالغ في النمو الاقتصادى (٢) . أما صباح الدرة فيوضح أن قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٩ ، الذى حدد الصناعات التي يشملها الاعفاء والتي تقوم على الانتاج الآلي ، بالا تقل تكاليف المكائن والآلات عن ١٥٠٠ دينار ، وان لا تزيد نسبة العمال الأجانب عن ١٠ بالمائه ، واعفاء لمدة عشر سنوات عن ضريبة الدخل وعشر سنوات عن ضريبة العقار وخمسة عشر سنة عن ضرائب الكمارك على المكائن والمواد الخام ، ومدة غير محدودة عن ضريبة التصدير (٣) . وما رافق صدور هذا القانون من زيادة في الضريبة الكمركية على المستوردات بالنسبة للبضائع الاستهلاكية ، كالتبغ والكحول والسجاد والحرير والحلويات (٤) . قد اظهر الاتجاه في السياسة الحكومية نحو الصناعة الوطنية ، على أعتبار ، ان تفضيل البضاعة الوطنية على البضاعة الأجنبية هو واجب وطني (٥) ، وعلى الرغم من أهمية هذا القانون ودوره في تشجيع الصناعة الوطنية ، الا ان التطبيق أستمد روحيته من طبيعة السياسة الاقتصادية التي كانت تنتهجها بريطانيا كدولة منتدبة . أذ سخر لافادة الصناعات الأستهلاكية ، والصناعات المرتبطة بأعداد الصادرات ودعمها وتشجيعها . ثم ان القانون نفسه ، قد فرضته ضرورات المرحلة التي ارتبطت بالأزمة الاقتصادية العالمية ، وتدهور الأنتاج المحلي ، والعجز الذى دب في الصادرات العراقية وضعف المنافسة في السوق العالمية (٦) ، يضاف الى ذلك ان الأزمة العالمية ، كانت أحدى المؤثرات الهامة التي وقفت في سبيل تطبيق هذا

---

(١) متي عقراوى ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
(٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى ، ص ٣٥٨ .
(٣) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ص ٨-٩ .
(٤) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .
(٥) Special Report , 1920-1931.OP.cit.P.215.
(٦) عبد الوهاب حمدى النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

القانون ، لكن آثاره ظهرت في الزيادة التي برزت في عدد من المشاريع الصناعية التي تمتعت بالاعفاءات ، فخلال العام ١٩٣٠ بلغ عدد المشاريع المستفيدة من هذا القانون ثلاثة عشر معملا وأرتفع العدد الى ثمانية عشر معملا في العام ١٩٣١ ، فيما بلغت في العام ١٩٣٢ ثلاثين معملا ، وكانت الصناعات المستفيدة منه هي ، صناعة السكائر ، والطابوق ، وطحن الحبوب ، والغزل والنسيج ، والكحول ، والصابون والمطوره وحلج القطن ، والدباغة ، والطباعة والتجليد ، واجزاء المكائن الزراعية ، وسدادات القناني ، والجوارب ، والزيوت النباتية [1] ، ويصف هرشلاغ النتائج التي تمخضت عن القانون بالضعف الشديد [2] .

وعلى الرغم من البطء الذي امتاز به تراكم رأس المال الوطني الصناعي ، الا أن سياسة الدعم والتشجيع التي ظهرت مع صدور قانون تشجيع الصناعات الوطنية ، قد ساهمت في نشوء بعض الصناعات الاستهلاكية الوطنية [3] ، وقد أستمرت الحكومة في تطبيق هذا القانون ، ففي العام ١٩٣٢ تم أعفاء خمسة معامل لصنع السكائر من رسوم الاستيراد ومعملين للصوف ، وقدمت الحكومة منحة مالية لمعملين للصوف ومعمل للدباغة ، كذلك صدرت الموافقة على منح محلج القطن الوطني ، قرضا ماليا ، وخلال شهر نيسان من العام نفسه عقد في بغداد معرض زراعي وصناعي ، كان فرصة جيدة للصناعات المحلية الناشئة لعرض انتاجها .

وظهر نشاط ملحوظ في مجال صناعة السكائر [4] ، وشهد العام نفسه صدور لائحة قانون صناعة السمنت ، الذي يمنع بموجبه صنع السمنت الا بموجب اجازة يصدرها وزير الاقتصاد والمواصلات [5] ، ونتيجة لظهور آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في العراق ساد لدى رجالات الدولة من الوطنيين ، أعتقاد مفاده ، أن الخروج من مأزق الأزمة وآثارها الخانقة يمر عبر الاستثمار الأمثل للامكانات المتاحة ، وخير تعبير عن ذلك ، التقرير

---

(١) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٣ ــ ٢٨٧ .
(٢) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .
(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ٤٥١ .
(٤) "بصرة" F.O.371/16772.Industrial Development.P.55
and,Report on the administration of Iraq for the
Period January to Octoper 1932.London 1933.P.38.
(٥) د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٢٩ و ٤١ ، و ٢٨ ، موضوع

المطول الذي كتبه الملك فيصل الأول حول الأزمة وسبل معالجتها .

وقد ركز التقرير على أهمية القطاع الصناعي وأثره البالغ في نهوض البلاد الاقتصادي بأشارته الى ضرورة تشجيع مصنع نسيج الكاظمية ومعمل الدباغة والصابون ومساعدتهما لمعرفة امكاناتهما في سد الحاجة المحليــــة . اذا ماتوسعت فيها الخطوط الانتاجية واشار كذلك الى ضرورة الاسراع في تشييد معامل الأسمنت والبلور والورق والسكــــر والكحول . وقد حدد عوامل نجاح هذه المعامل بتقديم المساعدة الحكومية لها .وحمايتها من المنافسة الأجنبية . بفرض الضرائب العالية على المستوردات . واقدام الحكومة علــى شراء ماتحتاجه من انتاج المعامل الوطنية . واكد على ضرورة البحث عن الموارد الاخرى الكامنة في الأرض واستثمارها كالذهب والفضة والحديد . وأشار الى أهمية النفط ودوره البالغ في رفد حاجات البلاد واستغلال موارده المالية في تنمية الزراعة والصناعــــة . وشخص الملك في تقريره الأخطار التي تحيق بهذه الثروة . جراء تكالب القوى الاجنبيــة عليها وأكد على حمايتها . وقد نال قطاع المواصلات حيزا هاما من تقرير الملك . حيــث أشاد بالطريق البري الذي يربط العراق بالبحر المتوسط . والخطوط الجوية التــي بدأت حركتها في العراق . والطرق التي انشئت في شمال الوطن . ودورها البالغ فــي ربط هذه المنطقة التي كانت تعاني العزلة . وأشار الى أهمية طريق أربيل ــ راوندوز ــ رايات . البري وامكان ان يلعب دورا في نقل تجارة ايران من ولاياتها الشمالية الــى العراق فاوربا . وكانت الأشارة الى وجود ثلاثة مشاريع للسكك الحديد . هي حيفا ــ بغداد ــ خانقين . الموصل ــ حلب ــ أستنبول . أضافة الى سكك الحديد الداخليــه وكـــان ميـــل الملك فيصل الأول الى تحبيذ مشروع سكة حديد بغداد ــ حيفـا . واضحا حتى أنه وضح الكثير من المزايا لهذا المشروع . منها تسهيله الاتصال بالبحــر المتوسط وربط العراق مع مصر والحجاز وسوريا . واختصار الوقت . ذلك أنه يسهـــل الوصول من بغداد الى حيفا خلال أربعة وعشرين ساعة . كما أن أجور شحن البضائــع التجارية والحبوب والغلال ستنخفض بما يعادل النصف . وقد اقترح الملك تشكيل هيئــة بأسم " المجلس الاقتصادي الأعلى " يكون اجتماعها شهريا وتضطلع بمسؤولية البت فــي الطلبات المقدمة في سبيل الحصول على الترخيصات في مجال الصناعة والزراعة والتجارة . مع الارتباط بالدوائر ذات العلاقة من أجل رفع التقارير الخاصة بهذه المشاريع .ويخلــص الملك في تقريره الى الحالة الاقتصادية العامة للبلاد . مشيرا الى النقص الواضح فــي

الرأسمال الوطني والكفاآت الوطنية ، والحاجة الماسة الى الارتباط بالأسواق العالمية (١)

وتضمنت تقارير أخرى رفعها بعض المسؤولين الحكوميين ، مقترحات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية ، فأكدت على الامكانات الصناعية المتوفرة في العراق ، فالتوسع في معامل الغزل والنسيج يفتح فرص العمل لأعداد من العمال ، وسد الحاجة المحلية من المنسوجات واحتمال تصدير الفائض الى البلدان المجاورة ، وأن هذا النشاط سيؤدي الى ارتفاع أثمان منتجات الصوف والقطن وتوسيع مساهمة القطاع الزراعي في انتاج القطن والكتان والاهتمام بالثروة الحيوانية . واشارت الى ضرورة توجيه الأنظار نحو الانتاج الوطني من قبل المستهلك عن طريق الاعلان عنه ، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتوسيع حركة الانتاج والعمل على تحسين النوعية والمثابرة في ايجاد الأسواق للتصريف (٢) .

وشخص أحد التقارير الحكومية ، الواقع الصناعي في كل لواء من خلال مطالعات المتصرفين (المحافظين) التي رفعوها الى الحكومة . فكانت أوضاع الصناعة في البصرة ، تظهر الحاجة الى تأليف لجان أو شركات لتنشيط صناعة الأحذية والسروج وكانت صناعة السجاد بحاجة الى نقابة خاصة بها ، اما النسيج القطني والنجارة فكانت بحاجة الى لجنة تلحق بغرفة التجارة ولخص متصرف لواء (محافظ) البصرة مقترحاته في ضرورة شراء لوازم الحكومة من المصانع المحلية وزيادة الرسم الكمركي على الاحذية الأجنبية مع تخفيض الرسم الكمركي على مواد صناعة الاحذية ، مع تقديم سلف الى معامل دباغة الجلود . وفي لواء العمارة أكد التقرير على ترقية صناعة الحدادة والنجارة والنسيج والصياغة وعمل الكواني والحبال ، وكان التركيز على الاهتمام بالدعاية للتعريف بالمنتجات. وكان أقتراح متصرف السليمانية تأسيس معمل لصناعة السكائر وفق الاسلوب الفني الحديث . مع توسيع نطاق التنقيب عن المعادن ، ويبدو أن متصرف لواء اربيل قد بالغ في حاجة اللواء لترقية بعض الصنائع ، فهو يشير مثلا الى الحاجة لترقية صناعة

---

(١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢/ ٣١١و٣ الاوراق ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ تقرير الملك فيصل الأول حول الازمة الاقتصادية العالمية

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢ / ٣١١ الاوراق ٧٢ ، ٩٢ ، الملفة السابقة .

الصدائر والقبعات ، لكنه يقدم اقتراحا اكثر واقعية تضمن فتح مدرسة صناعية في كركوك تكون مركزا للألوية الثلاثة " كركوك ، وأربيل ، والسليمانية " ولم تخرج مقترحات متصرفي الوية كركوك ، والديوانية ، والكوت ، والناصرية ، والموصل ، والدليم ، والحلة ، عن نطاق فتح المدارس الصناعية ، واعفاء مواد الصناعة من الرسوم الكمركية ، وزيادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة التي توجد مثيلات لها في البلاد ، وتقديم المعونة المالية من الحكومة لأصحاب الصنائع ، مع مساهمة الحكومة في رأس المال للمشاريع المقترح انشاؤها (١) .

وحول هذه المقترحات كان الرأي ، هو ان التوسع في فتح المدارس الصناعية يكلف الحكومة مبالغ كبيرة لا تسمح بها الظروف الاقتصادية الخانقة ، وكانت الاشارة الى امكانية توسيع مدرستي الصناعة في بغداد والموصل مع فتح مدرستين في كركوك والبصرة أو الديوانية ، وارسال عدد من خريجيها الى البلدان الصناعية المتقدمة لغرض الحصول على معلمين صناعيين ، وتشجيع الصناعة الوطنية ، بحث الوزارات التي تستهلك المواد ، على تفضيل الناتج الوطني على المستورد ، مع التشديد على أصحاب المعامل للارتقاء بنوعية أنتاجهم الى المستوى الأفضل ، أما في مجال أعفاء المواد الصناعية المستوردة من الرسم الكمركي وتقديم المعونة المالية من قبل الحكومة ، فقد كان الرأي أن هذه المقترحات تحتاج الى التروي والدراسة والمعاينة والاختبار (٢) ، وعلى الضد من ذلك تلخص المنهج الذي سارت عليه بريطانيا في العراق كسلطة منتدبة ، بتضييق الخناق على الصناعة الوطنية ومزاحمة الانتاج الوطني بشكليه الحرفي والآلي ، حتى عانى الحرفيون من مظاهر هذه السياسة الكثير ، وقد أستطار هذا النهج أبناء العراق فأختلفت ردود الفعل باختلاف الوعي وسعة الادراك ، فظهرت في السنوات الأخيرة من عهد الانتداب جمعية لتشجيع المنتوجات الوطنية ، وكان من الاعضاء المؤسسين ، مهدي حيدر معتمد الجمعية ، وتوفيق السمعاني نائب المعتمد ، وحافظ جميل السكرتير ، ومحمود فهمي درويش أمين الصندوق ، وكل من بهجت الأثري وسلمان الصفواني

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٨ / ٣١١ / الاوراق ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، تقرير حول تشجيع المصنوعات الوطنية وترقيتها .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٨ / ٣١١ / الاوراق ١١ ، ١٢ ، الملفة السابقة .

بصفة أعضاء عاملين (١) . وقد حددت " الجمعية الصناعية الملكية لتشجيع الصناعة في العراق " حاجة العراق الى انشاء معامل في مجال : النسيج القطني ، والاكياس " الكواني " ، والسمنت ، والبيرة ، والنبيذ ، والمحفوظات و " أكياس التغليف " ، وتصفية الزيوت النباتية ، والسكر ، والورق ، والزجاج والقناني ، والحرير ، وايجاد أحتكار لزراعة التبغ والتنباك وصناعتهما والتجارة منهما . واكدت الجمعية على مسؤولية الشعب بكل فئاته ، مشددة على الصحفيين والخطباء والسياسيين والاقتصاديين ، واعتبار تفضيل أستهلاك المنتج الوطني واجب وطني . وجعلت بغداد مركزا للجمعية وأكتفت بفرعين لها في الموصل والبصرة ، كما فضلت الجمعية الابتعاد قدر الامكان عن رؤوس الأموال الاجنبية ، من خلال تشخيص دقيق لدورها في تغلغل النفوذ الاجنبي (٢) .

وقد نالت الصناعة الوطنية دعما شعبيا وصفته التقارير البريطانية بأنه " جدير بالاعتبار " فخلال عام ١٩٣٢ قامت شركة باتا بفتح محلات لها في العراق لبيع الاحذية بأسعار مخفضة ، وقد جوبهت خطوة الشركة هذه ، بحملة صحفية عنيفة ، وقد بلغ الأمر الى حد أقدام جموع من الطلبة على محاصرة محلات الشركة ومنع الشراء منها ، مما أدى الى تدخل الشرطة (٣) .

---

(١) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٢٠٦ الورقة ٥ ، جمعية تشجيع المنتوجات الوطنية ، بغداد ، الموضوع أسماء اعضاء الجمعية العاملين .

(٢) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٩ الاوراق ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، تشجيع الصناعة الوطنية .

(٣) F.O.371/ 16922 Annual Report 1932. Industrial Development P.55. and , Report on the admimietration. 1932. OP.Cit.P.38.

ثانيا : المشروعات الصناعية والخدمية ودورها في تحديث العراق

على الرغم من ظهور بعض المشاريع الصناعية التي قامت على الاسس الحديثة في الانتاج ، الا ان الصناعة العراقية بقيت تعاني من التخلف وتدني نوعية المنتج وقلته ، وبالنظر لاعتماد الصناعة على المواد الاولية المستوردة ، وعلى أعتبار أنها تمر في مراحلها الأولى ، برزت مشكلة أرتفاع أسعار البضائع المنتجة محليا ، بحساب كلفة العمل والضرائب الكمركية ورسوم المكس ، وكانت السلع المستوردة تتمثل في الخشب ومعادن المعادن والجلود المدبوغة والمغزول والأصباغ التي كانت تستخدم في صناعة الاثاث والطرق على النحاس والصفيح والحدادة والاحذية والنسيج اليدوي (١) .

ويمكن القول أن التواضع كان السمة العامة التي طبعت الانتاج الصناعي في عهد الانتداب ، اذ كان الاعتماد يقوم أساسا على تصريف المنتج في السوق المحلية الذي كان يستوعب كمية ضئيلة منه ، كما أن المنتجين واجهوا صعوبات جمة ، لكنه لابد من الاشارة الى أنه نتيجة لتوسع الانتاج في مجال صناعة السكائر والخمور والاحذية والصابون والفواكه والخضروات والاثمار الجافة ، قد أدى الى هبوط قيم المستورد (٢) .

واستطاعت جملة من الصناعات الوطنية ، أن تنشأ وتقدم أنتاجها الى السوق على الرغم سمة التواضع التي كانت تغلف فعالياتها بصفة عامة ، فقد تمكن معمل فتاح باشا وشركاه من أنتاج كميات من الاقمشة الصوفية الجيدة ، حتى أنه صدر جزءا منها الى سوريا وبعض البلدان المجاورة ، أما صناعة المنسوجات القطنية ، فقد برز معمل عبد الوهاب ملوكي وداود جوكيفي في أنتاج النسيج القطني المخلوط مع الصوف أو الحرير ، ونظرا للمشاكل التي واجهت زراعة القطن ، وهبوط أسعاره ، فأن هذه الصناعة قد تأخرت ، ولولا ذلك لنالت نصيبها من التطور ، خاصة أن موسم الحر الطويل نسبيا في العراق وأن قسما كبيرا من سكان البلاد يفضلون ارتداء الملابس القطنية (٣) .

---

(١) سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع ، ص ١٠ ، أنظر أيضا ، مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٢) كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ ، انظر أيضا ، مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٩ و ٨٩ ص ١١٥ ، الملفة السابقة .

ولم تخرج صناعة الحرير عن طور التجارب خلال عهد الانتداب ، فقد وجدت دائرة الزراعة أنه من غير العملي الانهماك في التجارب مالم تجد الرواج لسوق شرانق الحرير [١] ، التي أوفدت الدائرة موظفين أثنين لتعلم فنون رعايتها [٢] ، وكانت تجارب صناعة الحرير تسير بخطوات وئيدة ، بسبب معارضة بريطانيا لنشوء هذه الصناعة في العراق لضمان أستمرار أعتماد المنتجين الصناعيين على الغزول القادمة من المصادر التي تسيطر عليها بريطانيا .

وكانت الاقتراحات التي تقدمت بها مديرية الزراعة حول صناعة الكتان قد تلخصت بتقسيم القطر الى ثلاث مناطق وتأسيس معمل واحد في كل منطقة ، حيث حصرت الألوية الواقعة على نهر دجلة بمنطقة واحدة ، وألوية الفرات في منطقة أخرى ، والوية الموصل وكركوك واربيل في منطقة ثالثة ، وقد أوضحت مديرية الزراعة أن القصد من حصر تشييد المعامل في مناطق ثلاث يكمن في الاقتصاد بالوقت والنفقات وأيجاد مراكز أستلام قريبة من موقع الانتاج ، وأقترحت المديرية جملة من الشروط لتضمين حقوق الحكومة والمساهمين في امتياز الكتان ، الذي حددت مدته بعشر سنين مع التركيز على وجوب انشاء معمل في بغداد أو بالقرب منها ولعفاء المكائن المستوردة للمعمل من رسوم الكمارك خلال مدة الامتياز وأعفاء الكتان المصدر من الرسوم لمدة ثلاث سنوات ، وقد اصطدم تصنيع الكتان بأحجام الوكالات التجارية البريطانية عن تزويد العراق بالمكائن اللازمة ، للحذر الذي لازمها من مخاطر التكاليف الباهظة التي تتطلبها الآلات واستخدام الموظفين المختصين ، بمرتبات عالية في محصول غير معروف النتائج ، لكن الحالة أزدادت ارتباطا بدخول شركتي " زكي قدري " و " بيت لنسن " في مفاوضات الحكومة للحصول على أمتياز الكتان ، فيما دخلت شركتان اخريتان في المفاوضات واعلنتا أستعدادهما لجلب المكائن اللازمة دون طلب حقوق خاصة [٣] .

وخلال عهد الاحتلال العثماني ، كان في بغداد معمل لأنتاج ألبسة الجيش

---

(١) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢١ / ٣١١ و ١١ ، ٣٨ الملفة السابقة .

(٢) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣ ، كانون الأول ١٩٢٢ ، ص ٩ .

(٣) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢١ / ٣١١ الاوراق ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٢٠ الملفة السابقة .

ونتيجة لظروف الحرب العالمية الاولى ، توقف أنتاجه ، الا أن نشاط مديره السابق " صالح ابراهيم " واتفاقه مع نوري فتاح باشا كمول لمشروع تأسيس معمل للنسيج الصوفي ، حيث بدأ بأنتاج الغزول التي يحتاجها الحاكة المحليون ، وازداد نشاطه حتى بلغ عدد عماله ٦٥ عاملا في العام ١٩٢٦ ، ويعد هذا التاريخ ظهور أول مؤسسة صناعية وطنية في العراق وبالنظر للكميات الكبيرة من النسيج الذي كانت تستخدمه دوائر الحكومة ، خاصة الجيش والشرطة وأدارة السجون ، وزيادة الطلب على الانتاج ، فأن شركة فتاح باشا وأولاده ، قد أقدمت على فتح معمل ثان عام ١٩٢٩ في منطقة الكاظميه ، أما المعمل الأول فقد شهد توسعا في وحداته الانتاجية وزاد عدد عماله الى ٢٠٠ عاملا خلال العام ١٩٣١ [(١)] ، كذلك برزت صناعة السجاد والبسط الفاخرة ، التي حققت انتشارا جيدا ، وكانت تعد من الصناعات الاهلية ، وقد وجد أن أفضل السبل لتوسعها ، نشر هذه الصناعة في السجون ، وتشجيع الاهتمام بها في القرى ، فعلى سبيل المثال بيعت الشفوف المرعزية المنتجة في شمال العراق ، بأثمان جيدة وصدر منها الى الخارج [(٢)] ، وكان لاحتكار شركة الريجي " وهي شركة فرنسية حصلت على أمتياز تجارة التبغ وصناعة السكائر في العراق من الحكومة العثمانية " الاثر الكبير في تأخر نمو صناعة السكائر في العراق ، اذ كانت البداية صغيرة ومتواضعة أقدم عليها طبارة وعبود اللبنانيان عام ١٩٢٦ [(٣)] ، ويمكن القول أن السنوات الأخيرة من الانتداب شهدت تحولا في صناعة السكائر ، وكان لمحاولات الحكومة في تحسين أصناف التبغ وطرق جنيه الاثر البالغ في ذلك ، فجاء تحصليا للانتاج وفق الاسلوب الحديث متناسقة ، أدت عليها بصورة حسنة [(٤)] ، ويعد نشوء صناعة السكائر وتطورها السريع

---

(١) لانكاى ، المصدر السابق ، ص ٦٤ ، أنظر أيضا ، د ، صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩١٩ / ٣١١ و ٨٩ ص ١٢٨ ، الملفة السابقة .

(٣) يشير محمد سلمان حسن الى أن تأسيس أول معمل حديث للسكائر في بغداد كان في العام ١٩٢٩ ، أما د ٠ صباح الدرة فيشير الى ان التأسيس كان في العام ١٩٣٠ وتعود ملكيته للسيد (جان بنجيان) ، أنظر ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٩٥ ، انظر أيضا ، صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٤) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

من الظواهر البارزة خلال عهد الانتداب ، خاصة أنها أستطاعت أن تسد نصف قيمة ماكان يستورد ، خلال أربع سنوات فقط (١) .

وعلى الرغم من سيادة الاسلوب البدائي في صناعة دباغة الجلود ، الا ان قيمة انتاجها السنوي كان يضعها في المركز الثاني . حيث تركزت هذه الصناعة في الكاظمية والاعظمية والموصل . ولم تكن الدباغة تتم بصورة كاملة ، اذ كانت تكمل في أوربا التي تستنفذ أغلب الكميات المصدرة . ويوضح الدكتور صباح الدرة أن التحديث ودخول الآلات المتطورة في صناعة دباغة الجلود قد تم في العام ١٩٣٢ ، حيث تم أنشاء معملين ، بعد أن أرسل عدد من المتدربين الى أوربا لتعلم فنون الدباغة الحديثة (٢) .

واعتمدت صناعة الاحذية على الجلود المستوردة ، خاصة من الهند ، بسبب رداءة الدباغة المحلية وتخلف وسائل ذبح الحيوانات ، وكان اغلب انتاج الأحذية يتم في الورش الحرفية الصغيرة حيث يغطي النسبة العظمى من متطلبات السوق المحلية . وعلى الرغم من سعة الانتاج المحلي ، الا أن منافسة الأحذية المستوردة كان يشكل عامل ضغط شديد أذ بلغت أقيام الاحذية المستوردة في العام ١٩٢٨ ــ ١٩٢٩ مايقارب ٦٠ ألف دينار (٣) .وشهد العام ١٩٣٢ تأسيس أول معمل آلي لصناعة الاحذية وفق الأساليب الحديثة (٤) . وقد برزت عدة معامل لدباغة الجلود منها معمل علي صائب الخضيري ، وكذلك أصحاب المدابغ الموصليون ، واعتمادا على هذه الصناعة ظهرت صناعة الاحذية والسروج ، واستطاع الفنيون تقديم أنتاجهم في صناعة كرات القدم والمحافظ الجلدية وانواع أخرى عديدة (٥) .

---

(١) د .ك .و . ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٩/ ٣١١/ و٨٩ ص ١١٩ ، الملفة السابقة .

(٢) د . صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٥ ــ ١٦٧ .

(٣) كاثلين لانكاى ، المصدر السابق ،ص ١٠٠ ،أنظر أيضا د . محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٩٨ .

(٤) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٥) د .ك .و . ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٩/ ٣١١/ و٨٩ ص ١١٧ ، الملفة السابقة .

ونظرا لسعة حجم الاستهلاك المحلي من الحبوب ، أزدادت الحاجة الى الحبوب المطحونه ، حيث تأسس اول معمل لطحن الحبوب في العام ١٩٢٩ أعقبها تأسيس معملين في العام ١٩٣٢ (١) .

أما صناعة تعليب التمور ، التي كانت تتركز في البصرة ومنطقة الفرات الاوسط فكان الاعتماد الرئيس يقوم على أستيراد صناديق التعليب ، وكانت " محلية التصنيع " تقتصر على أعداد التمور للتصدير فقط ، حيث كانت العمليات الصناعية تتم بأسلوب بدائي ، وكان يطلق على الاماكن التي توجد فيها المكابس البدائية " جرداغ " (٢) ، ومن الظواهر البارزة في هذه الصناعة ، أنها كانت تخضع للشركات الأجنبية ، حيث يتم التصدير الى انكلترا واوربا وامريكا الشمالية ، وقد أزدهرت صناعة تعليب التمور خلال السنوات المبكرة من عهد الانتداب مستفيدة من النقص الذى ساد أنتاج الفواكه بعد الحرب العالمية الأولى في أوربا أضافة الى الاهتمام الذى بذلته سلطات الانتداب لتوسيع تصدير التمور الذى وجدت فيه مكسبا ماديا مهما ، حيث وجهت نشاطها لادخال بعض التحسينات في هذه الصناعة ، مثل عملية تبخير التمور لتعقيمها ، وأسهمت شركات التصدير الكبيرة بأدخال طريقة رفع النوى من التمور عام ١٩٢٥ ، التي كان لها الاثر في مواجهة المنافسة التي أحدثتها تجارة التمور العالمية من خلال عرض التمور بصورة افضل من السابق ، والاستفادة من النوى كعلف حيواني أو بيعه وقودا في الاسواق المحلية ، ومن حسنات هذه الطريقة أنها فسحت المجال لتشغيل اعداد واسعة من الأيدى العاملة ، حيث ارتفع عدد العاملين من ٤ آلاف عامل الى ٥٠ ألف عامل ، وباقدام الحكومة على اصدار نظام خاص بمكابس التمور في العام ١٩٣١ ، شهدت هذه الصناعة بداية جديدة في مجال الانتاج ، حيث نص النظام على منع تأسيس اى مكبس مالم تتوفر فيه شروط صحية مناسبة (٣) .

---

(١) صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ .

(٢) الجرداغ : مخيمات مصنوعة من القصب أو القش ، تنصب في بساتين النخيل وتعود ملكيتها لأصحاب البساتين أو تجار التمور ، يتم فيها كبس التمور لاعداده للتصدير .

(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى ، ص ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، انظر أيضا ، د . صباح الدرة ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨ ، أنظر أيضا ، كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٨ ـ ٧٣ .

ويشير احد التقارير الحكومية ، الى أن معملا لتقطير الكحول قد أنشأ في مدينة بغداد خلال شهر كانون الثاني ١٩٢٣ ، وكان يعتمد في أنتاجه على " عرق التمر " بصورة خاصة حيث اشتمل سوق تصريفه على بغداد ، وديالى ، والكوت ، والحلة ، وكربلاء ، والرمادي ، وكان انتاج الكحول قد شمل خمسة معامل ، أربعة منها تقوم على وسائل الانتاج التقليدية أما الخامس فيقوم على الاساليب الحديثة ، حيث ينتج الكحول المثيلية ، لكن المعمل واجه الاخفاق بسبب الخلل الذي لازم الالآت ، وبقي معمل تقطير البصره يفي بحاجات الالوية الجنوبيه من " العرق " ، اذ كان يغطي حاجات البصرة والعمارة والناصرية والديوانية ، أما صناعة البيرة في الموصل والتي كانت تعتمد على الشعير المنتج في المنطقة ، فلم تجد النجاح ، وبقيت في اطوارها الاولى التي بدأت بها (١) .

وعمدت الحكومة الى حصر انتاج الكحول في يدها من خلال بيع اجازات ترخيص انتاج المشروبات الكحولية ، فالمقطرة في البصرة ، كانت ملكيتها تعود للحكومة ، ويباع التزام حق حصر انتاج وبيع المشروبات في بعض المناطق لمدة ثلاث سنين ، وكان في بغداد والموصل ومناطق أخرى ، أصحاب مقاطر خاصة مرخصون من قبل الحكومة ، وعليه ضمنت الحكومة السيطرة على معدل المكوس والضرائب بالنسبة الى صناعة وتجارة المشروبات الروحية (٢) ، وقد أستنفذت هذه الصناعة كميات لابأس بها من التمور غير الصالحة للتصدير (٣) ، وتركز نشاطها في انتاج النبيذ من العنب وتقطير العرق من خميرة التمر وانتاج الكحول الاثيلي لسد حاجة الاستهلاك المحلي (٤) .

وفي مجال صناعة الادوية والعقاقير ، لم يكن في العراق صناعة لها ، عدا صناعات بسيطة مثل قطرة العين حيث تأسست شركة لانتاجها في العام ١٩٢٠ ، بيد ان

---

(١) وزارة المالية ، دائرة الكمارك والمكوس العامة ، التقرير الاداري لسنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد بلا تاريخ ، ص ١١ .
(٢) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٥٦ و ١ ص ٢٣ ، الملفة السابقة
(٣) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٦ و ٢٩ ص ٥٧ ، الملفة السابقة .
(٤) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

الشركة لم تلق النجاح المطلوب ، بسبب عدم الثقة بصناعة الادوية المحليـة[١] .

وفي آذار من عام ١٩٢٩ ، تقدم المستر رابينو " أحد الرأسماليين الاوربيين " الى الحكومة العراقية بطلب يروم فيه الحصول على الموافقة بتأسيس معمل وحقل للسكر ، وحاول أن يستفيد من التسهيلات التي تقدمها الحكومة للصناعات المحلية في مجـال أعفاء المكائن من رسوم الكمارك والمساعدة في أسعار شحن المكائن والاعفاء من ضريبـة المكوس ، وقد قدر رأسمال المشروع بما يزيد على المليون ليرة أنكليزية ، وقد اراد المستر رابينو أن يمنح أمتيازات أوسع ليستطيع بها منافسة السكر المستورد ، أذ طلـب اعفاءه من ضريبة المكوس لمدة خمس سنوات ، وان يمنح أحتكارا لصناعة السكر لمدة خمسة عشـر عاما ، وقد اشترط على الحكومة ألا تقوم بتخفيض الرسوم الكمركية أو زيادة المكوس بعـد انقضاء مدة الاحتكار[٢] ، وقد وجدت وزارة المالية أنه ليس من العملي أن تصرح برأيها بسرعة بل تركت الامر للدراسات الدقيقة والتفصيلية كما أدعت ، وفي العام ١٩٣٢ ، قدرت نفقات تأسيس مصنعين للسكر بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي وأشارت اللجنة التي قـدرت النفقات بأن المبلغ المذكور يمكن الحصول عليه عن طريق القروض وكان الاقتـراح ان تدخل الدولة بنسبة ٦٠ بالمائة من رأسمال الشركة لتتمكن من حصر امتياز السكـر[٣] .

أما في مجال صناعة المواد الانشائية فلم يكن يوجد في العراق سوى آلة واحـدة لصنع الطابوق ، ولم يكن استخدامها وفق الاسلوب المعد لها ، اذ كانت انتاجيتهـا منخفضة بسبب النقص في المهارات الفنية ، وعليه أسست أدارة الاحتلال الانكليزي مديرية الاشغال العامة ، قامت بدورها بأنشاء عدد من معامل الطابوق على طريقة حرق النفط ، ولابد من الاشارة الى زيادة نشاط القطاع الخاص في مجال هذه الصناعة وأقبـال أصحاب الاموال لتأسيس معامل أهلية ، خاصة بعد حركة البناء والتشييد التي شهدهـا القطر ، مع بداية تأسيس المملكة العراقية ، فلم يعد الطراز العثماني القديم في البنـاء

---

(١) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٥٦ و ١ ص ٢٣ ، الملفـة السابقة ، أنظر أيضا ، كاثلين لانكلي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٨ ٠

(٢) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧١٥ و ٢ ص ٢ ، الى وزيـر المالية في ١٩ آذار ١٩٢٩ ، أنظر أيضا الملفة نفسها و ٩ ص ١٢ ، الـى المستشار ، تأسيس معمل السكر في العراق ٠

(٣) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧١٥ ، الاوراق ١٣ ، ٢١ ٠

يتفق وروح المرحلة الجديدة (١) .

وعهدت عملية أستخراج وصناعة وبيع الملح الى أدارة خاصة بها لتنظيم عملياته ، وكانت الحكومة تقوم بالاشراف المباشر عليه ، منذ العام ١٩٢٣ وقد تحدد نظام البيع بالالتزام بعد هذا العام في مناطق صغيرة من الموصل والعمارة والزبير والكوت وبندلسي وقد تركز نشاط الادارة في محطة طوز خورماتو التي نجحت في استخراج كميات جيدة وملحة هيت التي أنتجت ٦٠٠ طن وملحة الفاو التي كانت مشكلة مياه المد والجزر البحرية تؤثر في أنتاجيتها ، ولتجهيز منطقة السليمانية بالملح منحت مملحة " تسوم " قرب جمجمال عن طريق الالتزام بمبلغ ٢٠ ألف روبية (٢) .

وفي ميدان الصناعة النفطية بدأ حقل النفط خانه قرب خانقين ، بتزويد الأسواق المحلية بالنفط ، بأشراف شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية وقد وضعت المهمة المباشرة لانتاج النفط في هذا الحقل لشركة نفط خانقين التي هي فرع منها (٣) ، وقد وصفت جريدة العالم العربي فتح آبار النفط بأنها الفرصة الثمينة للبلاد كي تتخلص من الأزمة المالية الماسكة بخناقها (٤) .

في العام ١٩٢٥ منحت شركة النفط التركية " أصبح اسمها شركة نفط العراق عام ١٩٢٩ " أمتيازا من الحكومة العراقية لمدة ٧٥ سنة ، حيث بدأت في تشغيل اعداد كبيرة من العمال . فكانت البداية تشغيل ١٨٠ عاملا ، وارتفع العدد في العام ١٩٢٦ الى ٢٥٠٠ عامل ليصل العدد الى ٣٥٠٠ عامل في العام ١٩٢٧ (٥) .

---

(١) لانكلي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ ـ ٦٦ .
(٢) وزارة المالية ، دائرة الكمارك والمكوس العامة ، التقرير الاداري لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ، المصدر السابق ، ص ص ١٢ ـ ١٣ .
(٣) شارلس عيساوي ومحمد يگانه ، نفط الشرق الاوسط ، ترجمة حسن احمد السلمان (بغداد ١٩٦٦) ، ص ص ٥٤ـ٥٥ .
(٤) جريدة العالم العربي ، العدد ١٣٢ ، ٢٨ آب ١٩٢٤ .
(٥) Britain and Middle East Development Central office of information , (London 1956) .P.23.

انظر أيضا ،

د . كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة ، ص ص ٦٠ ـ ٦١ .

واستمرت اعمال انتاج النفط في مناطق " النفط خانه " وخانقين وكهريز وبغداد والبصرة ومصفى الوند الذى أنشأ في العام ١٩٢٧ " الذى يعد اول معمل لتصفية النفط في العراق " وكان يعتمد على انتاجية حقل نفط خانه الواقع بالقرب منه • وقد انشىء معمل لانتاج الصفائح المعدنيه لتسهيل عملية التوزيع والبيع على المستهلكين • مما كان له الاثر في توسع استخدام المضخات في الزراعة حيث توفر الوقود بتكاليف أقل • وتهيأ مصدر لاستيعاب تشغيل العمال في تبليط الطرق وشحن المواد من والى الحقول النفطية (١) .

يمكن جعل العام ١٩٢٧ تاريخا فاصلا في سجل الصناعة النفطية العراقية ، اذ شهد تدفق النفط من باطن الارض في منطقة " بابا كركر " القريبة من كركوك بكميات هائلة • وقد اعطت الدليل القاطع على غنى الارض العراقية بالنفط • لكن الانتاج والعمل انحصر بشركة نفط خانقين (٢) .

وبصدور قانون رسوم النفط ومنتجاته رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٧ • أخضعت كل الكمية المنتجة والمستهلكة في العراق من البنزين والكيروسين " النفط الابيض " لرسوم المكوس التي تعادل رسوم الاستيراد واستثنى القانون النفط الخام من احكامه وبلغت الكمية المستخرجة من النفط الخام خلال العام ١٩٢٧ حوالي ١١٠ ألف طن (٣) .

وانطلاقا من مفهوم توسيع الهيمنة والنفوذ • باشرت بريطانيا بتأسيس شركة لها في العام ١٩٢٨ لاستثمار نفط الموصل • أسمتها " الشركة البريطانية لتطوير حقول النفط المحدودة " لكن المستثمرين الآخرين الذين جاءوا من فرنسا والمانيا وسويسرا وايطاليا • والذين دخلوا برؤوس أموال في هذه الشركة • غيروا اسم الشركة الى " شركة أبناء النفط البريطانية " وحصلت على أمتياز أستثمار نفط الموصل في العام

---

(١) د • نورى خليل البرازى • المصدر السابق • ص ١٥٥ •أنظر أيضا •لانكلي • المصدر السابق • ص ٧٧ • أيضا
Acommittee of officials , an introduction to the past and present of the kingdom of Iraq,1946,P.45.

(٢) عبدالرزاق الحسني • تاريخ الوزارات • ج ٢ • ص ١١٦ • أنظر أيضا • عبد الوهاب حمدى النجار • المصدر السابق • ص ٤٢٨ •

(٣) د • مظفر حسين جميل • المصدر السابق • ص ٧٧ •أنظر أيضا • كاثلين لانكلي • المصدر السابق • ص ٤٣٨ •

١٩٣٢ ولمدة ٧٥ عاما وبشروط أمتياز شركة نفط العراق نفسها (١) .

فكرت بريطانيا بجدية في مسألة أيصال نفط العراق الى سواحل البحر الابيض المتوسط وركزت بصورة شديدة على الفوائد السياسية التي يمكن أن تحصل عليها ، مغفلة الجانب الاقتصادي ، وكانت هذه المعضلة أساس الخلاف بين المصالح البريطانية والفرنسية . فكانت بريطانيا ترى ضرورة أن يكون طريق أنبوب النفط عبر مناطق نفوذها أي " شرق الأردن وفلسطين منتهيا بميناء حيفا " فيما كانت فرنسا ترى أن يمر بـ " سوريا ولبنان منتهيا بميناء طرابلس " وكان المبرر الاقتصادي الى جانب فرنسا ، أذ يبلغ طول أنبوب طرابلس ٥٢٩ ميلا بكلفة ٨,٥ مليون باون ، فيما يبلغ طول أنبوب حيفا ٦٤٠ ميلا بكلفة ١١ مليون باون (٢) . ولضمان المصالح وعدم الاصطدام برغبة اي من القوى المهيمنة في المنطقة أقدمت شركة نفط العراق على انشاء خطين للأنابيب يمران عبر منطقتي النفوذ البريطاني والفرنسي ، فعقدت الشركة اتفاقا مع المندوب السامي البريطاني في فلسطين في كانون الثاني عام ١٩٣١ حول مرور انبوب النفط العراقي الى ميناء حيفا . كما عقدت أتفاقيات مع سوريا ولبنان وأمارة شرق الأردن للغرض نفسه ، وبوشر في انجاز الأنبوب النفطي في عام ١٩٣٢ (٣) .

ويمكن ملاحظة أثر التطور الذي أحدثته نشوء الصناعة النفطيه ، من خلال فتح مجال العمل للعمال العراقيين وتدريبهم على الاعمال الفنية ، حيث تطلبت أعمال الحفر ومد الأنابيب تشغيل اعداد واسعة ، أضافة الى العوائد المالية التي بدأت تجنيها الدولة ، واعتمادا على ذلك بدأت في العام ١٩٣١ مشروع الخمس سنوات للاعمار . كما شهدت بعض المدن النفطية خاصة كركوك تطورا ملموسا في نمط الحياة وأرتفاع المستوى المعيشي لسكانها (٤) . ونتيجة للأثر الملموس الذي قدمته هذه الصناعة فقد بدأت

---

(١) د . عبدالوهاب عزت ، تاريخ النفط في العراق ، مجلة المؤرخون العرب ، العدد ١٥ ، السنة ١٩٨٨ ، ص ٣٦ .

(٢) نوري عبدالحميد خليل ، التاريخ السياسي ، ص ص ١٥٤ ــ ١٥٥ .

(٣) جاسم المطير ، شركة نفط العراق تدخل فلسطين ، مجلة آفاق عربية ، العدد ١١ ، تموز ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

(٤) لانكلي ، ص ص ١٢٧ ــ ١٢٨ .

الحكومة تحرياتها الجيولوجية في امكانية التوسع في صناعة السمنت وحفر الآبار الارتوازية والتحري عن الرواسب المعدنية كالحديد والنحاس والقصدير (١) .

وكان للعامل السياسي ، أثر في توجه الحكومة نحو تعمير بعض المناطق ، فعلى سبيل المثال ، بدأت الجهات الادارية المسؤولة توضح في تقاريرها المرفوعة الى الحكومة أهمية بعض المشاريع العمرانية والخدمية في ربط أجزاء المملكة وتقوية السلطة المركزية وتسهيل بعض أوجه النشاط التجاري مع البلدان المجاورة (٢) ، فقد ركزت مديرية الأشغال العامة نشاطها خلال الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٠ في مجال أنشاء الطرق والابنية العامة ، وكان لهذا النشاط أثر في أستيعاب اعداد واسعة من العمال في مجال رصف الطرق وتبليطها وتنشيط حركة النقل وزيادة عدد السيارات مما أدى الى ظهور ورش تصليح السيارات في بغداد والمدن الرئيسة (٣) ، والواقع أن الطرق البرية لم تنل الاهتمام الكافي من لدن الحكومة ، حتى أن الانفاق عليها لم يزد على ٣٠٠ ألف دينار خلال الاعوام ١٩٢١ ـ ١٩٢٥ ، ومن الظواهر البارزة في مجال المواصلات ، دخول رأس المال الاجنبي للسيطرة على نشاطاته ، وكانت شركة (نيرن الشرقية " التي تعود ملكيتها لأحد الرأسماليين الأستراليين الشركة الاكثر بروزا في هذا المجال منذ عام ١٩٢٥ ، حيث أستطاعت ان تطور نشاطها ، وأفتتحت في عام ١٩٢٧ مشروع السيارات العملاقة ذات الست عجلات ، وقد توسعت حركة النقل في الطرق البرية حتى ارتفع عدد سيارات النقل الى ألف سيارة في العام ١٩٣٠ ، لكن الطرق لم تكن بمستوى جيد ، فمن مجموع أربعة آلاف وخمسمائة ميل ، لم ينل سوى مائة وسبعون ميلا من التحسينات خلال العام ١٩٣٠ (٤) .

---

(١) د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٧٦٧/١١/٣١١ و ٩١ ص ١١٣ ، وزارة الاقتصاد والمواصلات في ٦ كانون الثاني ١٩٣٢ .

(٢) د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١١٥٠/١١/٣١١ و ٢٩ ص ٥٢ ، من مستشار لواء الموصل الى سكرتير المعتمد السامي في بغداد ، ٧ يناير ١٩٢٢ .

(٣) كاثلين لانكاي ، المصدر السابق ، ص ٦٨ ، أنظر أيضا .
S.H.Longrigg and Frand Stoakes , Iraq , London .P.123.

(٤) سعود عود السامرائي ، مقدمة في التاريخ ، ص ٩٤ ، أنظر أيضا ، لونكرك ، العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ٣٣٨ .

وباشرت دائرة الاشغال العمومية التابعة لوزارة المواصلات والاشغال أنجاز طريق بين خانقين والحدود الايرانية ، الا انها واجهت مشكلة توفير الماء للعمال والعمال ، وقد واجهت أعمال شق الطرق وتمهيدها مصاعب عدة فعلى سبيل المثال ، وجهت أنتقادات شديدة الى أسلوب التنفيذ في طريق خانقين - كجل كجل ، وكانت اهم الانتقادات صدرت من الملك فيصل الاول بصفة شخصية ، حيث أشر الخلل في التموجات الكثيرة في الطريق وكان جواب وزارة المواصلات والاشغال ، ان السبب يعود الى أستعمال الطريق من قبل السابلة قبل اكماله ، وان المنفذين لم يستخدموا سيارات الرش في بداية العمل ، كما أن قسما من الطريق فقد طبقته الحجرية مع كثرة الانخفاضات الموجودة في الطريق ، وكانت الأرباح التي حصل عليها المتعهد الذى أنجز المقاولة حوالي لك روبية (١) .

واجهت الحكومة قضية مقاولة جسر الفلوجه الحديدى الذى أرصد له مبلغ لك روبية للمصاريف التمهيدية لانشائه ، حيث وضع بالمناقصة (٢) ، ووقع الاختيار بمعرفة وكلاء التاج على شركة " جاكسن " الانكليزية لتنفيذ المشروع ، الذى قدرت كلفته بـ ٨٤٢ر٦٥ ليرة أنكليزية ، بسقف زمني يبلغ ستة عشر شهرا ، الا أن فيضان عام ١٩٢٨ أدى الى أنهيار الدعائم الموقتة للجسر ، مما حدا بالشركة الى المطالبة بتعويض قدره ٣٠ ألف ليرة أنكليزية (٣) ، وقد حاول وكلاء التاج التدخل في النزاع القائم بين الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المواصلات والأشغال وشركة جاكسن ، وذلك بأقتراح تعيين مهندس مستقل لتقرير الأمور المتنازع عليها ، الا أن هذا الاقتراح ، جوبه برفض وزارة المواصلات والأشغال و حاول المندوب السامي التنصل من القضية بدعوى أن أستشارته لم تطلب ، وعليه سجل رفع يده عن أية ملابسات قد تدخل في القضية ، في كتابه

---

(١) د ،ك ،و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٦٤ و٢ ص٢ ، من وزارة المواصلات والاشغال الى رئيس الديوان الملكي في ٧ تموز ١٩٢٧ ، أيضا الملفة ٣١١/١٧٦٥ الاوراق ١٥ ، ١٦ ، بغداد في ١١ حزيران ١٩٢٨ ، السكرتير السياسي للمعتمد السامي البريطاني .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ ، الاجتماع الاعتيادى ، الجلسة ٥٤ ص٧٩٦ .

(٣) نوري عبد الحميد خليل ، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩ - ١٩٤١ ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٢ ، السنة ١٩٨٢ ، ص ١٧٩ ، أنظر أيضا ، عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

الذي وجهه الى رئيس الوزارة العراقية[١] .

ومن الظواهر البارزة في تلك المرحلة أن دوائر هامة عدت الى تقليص عدد موظفيها وعدد العاملين لديها ، ويعود هذا الى طبيعة عملها ، فمثلا ان دائرة السكك الحديد ، التي كان عدد موظفيها يبلغ ٩٣٠٢ موظفا في العام ١٩٢٥ أنقصت هذا العدد الى ٧٥٤٣ موظفا في العام التالي ومرد ذلك ينبع من أنجاز البنى الرئيسة لهذه الدائرة ، كنصب السكة الحديد وبناء المحطات الفرعية وبالتالي ظهور الفيض بالعمال . كما أن تراكم الخبرة لدى العمال العراقيين ، جعل نسبتهم تزداد الى ٨٤ بالمائة من مجموع موظفي ادارة السكة الحديد في نهاية العام ١٩٢٦ . وتعد مسألة نقل ملكية السكك الى الحكومة العراقية ، من القضايا التي أخذت حيزا واسعا من التفاوض بين الجانبين العراقي والبريطاني ، اذ بدئ بنقل الادارة الى السلطات العراقية عام ١٩٢٣ تمهيدا لنقل الملكية بصورة رسمية[٢] . وقد عبر الجانب البريطاني عن رغبته في نقل الملكية على أساس البيع بالآجل أعتمادا على حساب جار ، وأنيطت مهمة تخمين ثمن المعدات والالآت " عدا المخازن " الى أحد الخبراء ، حيث بلغ الثمن المخمن مايقارب ٤٥٨ لك روبية ، اما الموقف العراقي فقد جاء من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣ ، والذي أحتوى على رغبة الحكومة العراقية في ملكية السكك الحديد ، وسداد قيمتها من خلال عرض اسهمها من أرباح الدائرة . وجوبه القرار برفض بريطاني فأستمرت المفاوضات ، التي كان المفاوض العراقي يوضح يوضح عجز الحكومة العراقية عن دفع المبلغ الذي قدره الخبير المثمن والذي وصف بالفحش ، كما أن التقادم والعطب واعمال التبديل ونفقات الصيانة ، كلها يجب أن توضع بالحسبان من وجهة النظر العراقية . وكان الاقتراح الجديد تلخص في أن يسدد ثمن انتقال ملكية السكك الحديد بعد وضع سعر جديد معقول .

---

(١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٦٥ و٢٠ ص٣٢ من مستشار المعتمد السامي في العراق الى رئيس الوزراء في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٩ .

(٢) التقرير البريطاني لعام ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ١٦١ ، انظر ايضا ، لونكرك ، العراق الحديث ، ص ٢٨٣ .

ووجدت الحكومة أنه ليس أمامها سوى سبيلين الأول ، الاستقراض والثاني سحب المبلغ من الايرادات العامة ، بعد أن وجدت المنت من الجانب البريطاني ، في مسألة تسديد الاقساط ، وقد بلغ الامر بهم الى أنهم ، هددوا بأستخدام حق التصرف بالسكك الحديد في نقل ملكيتها الى الافراد أو الشركات الخاصة (١) .

واضطرت الحكومة الى طلب التحكيم بتعيين ثمن السكك الحديد ونقل ملكيتها في العام ١٩٢٤ ، وعند حضور البعثة المالية الى العراق لموازنة الميزانية أقترحت نقل ملكية السكك الى هيئة خاصة تدعى بـ " شركة التعاون " تكون هي المالكة والمسؤولة عن الادارة ، على شرط موافقة الحكومة العراقية على ذلك ويكون رأسمالها ٥٠٠ لك روبية تقسم مناصفة بين الحكومتين البريطانية والعراقية ، مع وضع الحق للحكومة العراقية في شراء حصص الحكومة البريطانية بالسعر الأصلي ، ويكون مجلس الادارة مؤلفا من ثلاثة مدراء تعينهم الحكومة العراقية ومديرين تعينهما الحكومة البريطانية ، وعد الجانب البريطاني هذه المقترحات تضحية مالية جسيمة ، كما ان الحكومة العراقية لم تقبل بهذه المقترحات ، ولم يحط الوضع القانوني لمسألة السكك الحق لبريطانيا في الملكية ، أنما أقتصر حقها في المطالبة بالاموال التي انفقت على انشائها وان تشغيل السكك هو من الحقوق التي تتمتع بها الحكومة العراقية ، وقد ظل الجانب البريطاني يناور في مفاوضاته حتى أنه لم يبت في وضع شروط صريحة للمسألة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية تلح لوضع نهاية لها (٢) .

وأستمرت دائرة السكك تمارس أعمالها ، حتى ان مصروفاتها بلغت في السنة المالية ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ مايقارب ٩٧٤ر٩٧٠ر٨ روبية وكانت أوجه الصرف في أمور الهندسة ، و القاطرات والعربات والسفر والبضائع ، والحركة ، ومصاريف عامة ، وعربات مصدية ، ، ومصاريف متنوعة (٣) .

---

(١) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٨١١/١١/٣١١ الاوراق ٤٧ ، ٤٨ ، مذكرة حول السكك الحديد .

(٢) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٨١١/١١/٣١١ الاوراق ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، مذكرة حول السكك الحديد .

(٣) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٨ ــ ١٥٩ .

وقد أحدثت مسألة القروض التي كانت تحصل عليها ادارة السكك من الحكومة ارباكا في أعمال " مراقب الحسابات العام " حيث حصلت الدائرة على قرض ، قدره ٢٤ لك روبية في السنة ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ بدون فوائد ، مع أن القانون يلزم أستيفاء فائدة سنوية قدرها ٦٫٢٥ بالمائة ، وحصلت الدائرة على قرض في آب ١٩٢٥ قدره ٤٠ ألف روبية ، وبموجب مرسوم رقم ٧ والصادر في ١٧ حزيران ١٩٢٥ ، الذي نص على وجوب أستيفاء فائدة قدرها ٦٫٢٥ بالمائة على القروض ، لكن اية فوائد على القروض لم تستوف حتى شباط ١٩٢٧ ، مما حدا بمراقب الحسابات العام للتوجه بالسؤال الى وزارة المالية حول تعديل احكام المرسوم أو وضع حل مناسب[١] ، وتوضح كاثلين لانكلي الزيادة التي حصلت في حركة نقل الركاب بين الاعوام ١٩٢٠ ــ ١٩٣٠ بعاملين ، الأول تخفيض أجور النقل وهي عامل جزئي ، أما الثاني الذي عدته مهما فهو توسع أعمال شركة نفط العراق ، الذي كان من نتائجه توسيع العمل وارتفاع القوة الشرائية ، كما ان دائرة السكة الحديد اقدمت على فتح صفوف مسائية للطلبة الذين يعملون نهارا وارسلت بعض مستخدميها للتدريب في أنكلترا[٢] مع تخفيض أجور نقل وقود شركة نفط الرافدين " وهي شركة فرعية تتولى توزيع نفط مصفى الوند " التي ساهمت بدورها في تخفيض أثمان الوقود المباعة للمزارعين الذين يستخدمون المضخات[٣] ، وخلال سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ، تعرضت مديرية السكك الحديد لآثارها لكونها من المشاريع الاقتصادية الكبيرة وأسهام الرساميل الاجنبية فيها بشكل واسع ، وكان لانخفاض أرباح المديرية أثر في تسريح أعداد واسعة من مستخدميها ، لكن آثار الأزمة بدأت بالانخفاض بعد عقد الأتفاق بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول نقل ملكية الكك عام ١٩٣١[٤] .

واثناء القيام بأعمال الحفر في سد الفاو ، اكتشف خليج جديد في شط العرب ، وكان لهذا الاكتشاف ، أثر في تقليل الاعمال وأختصار زمن العمل وتوفير مبالغ كبيرة من

---

(١) تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ ، بغداد ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٢) لانكلي ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٤ ــ ١٣٠ .

(٣) S.H.Longrigg.Oil in the Middle East , Second Edition (London 1961) .P.67.

(٤) هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص ٣٧٦ .

المالي . وقد أقترن موعدان لافتتاح خليج " خور الروكـــة " في شط العرب ، بحضـور الملك فيصل الأول في الرابع من كانون الثاني ١٩٢٦ ، والثاني في الرابع من شهـــر شباط ١٩٢٦ (١) .

ومن العقبات التي كانت تواجه الشحن البحري في ميناء البصرة ، ضحالة ميـــاه الممر الواقع في مدخل شط العرب ، اذ كان يبلغ عمقه خلال أنخفاض المد ، بين ثمانيـة الى تسعة أقدام ، وقامت عدة محاولات لتعميق هذا المدخل ، الا أن اكثرها جديـة ، كانت المحاولة التي بدئ بها في بداية عام ١٩٢٥ ، حيث تركز العمل في جهة الشمـال الشرقي من شط العرب ، واستمر العمل لمدة سبعة أشهر ، وأفتتح المشروع فـــي ٢٩ نيسان ١٩٢٦ بحضور الملك فيصل الأول ، وكان العمل قد بلغ مرحلة وصول العمق الـى ١٧ قدما خلال انخفاض المد ، وقدرت نفقات المشروع بما يقارب ٤٦٢ ألف ليرة أنكليزيـة أقترضتها الحكومة من شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية بفائدة ٦ بالمائة ، وقد كـــان القرار أن يسدد الدين من فرض الرسوم على السفن التي تمر في هذا الممر ، ولقد ساهم النشاط الاقتصادي في نمو الصناعة النفطية وتوسعها في المنطقة الى تطوير مينـــاء البصرة (٢) .

وقد خمنت مصروفات مشروع حفر سد الفاو لسنة ١٩٢٨ بحوالي ٨٠٠ر٢١ر٢٠ روبية ، حيث حصلت على موافقة مجلس النواب (٣) فيما خمنت مصاريف المشروع للسنة التاليـة بحوالي ٨٠٠ر١٦ر٢٤ روبية ، وقد رصد مبلغ قدره ٥٠٠ر٩٦ر٢٢ روبية للاستمرار باعمال الحفر خلال العام ١٩٢٩ (٤) ، لكن هذه الاعمال تعطلت بسبب فيضان نهر الكـــارون وهبوب العواصف الترابية عام ١٩٢٩ ، أما العمل خلال العام ١٩٣٠ فكان سيره طبيعيا ولم يؤخره سوى هبوب بعض العواصف الترابية التي كانت تستدعي أيقاف العمل لا يـــام قلائل (٥) .

---

(١) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٤٩/١١/٣١١ و ١-١-١ ، وزارة الماليـة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٥ ، توقيع وزير المالية رؤوف الجادرجي .

(٢) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ ، ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ، وأيضا لانكلي ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٣) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة ٧ ، ص ٦٢ .

(٤) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٩ ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة ٤ ، ص ٩ .

(٥) التقرير السنوي عن مشروع حفر سد الفاو للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٣٠ ، بغداد ١٩٣١ ، ص ١ ـ ٢ .

وكان ميناء البصرة تحت الحيازة البريطانية ، وقد أشترطت في حالة نقل الملكية الى الحكومة العراقية ، ان تناط أدارة الميناء بهيئة ذات صفة قانونية يطلق عليها " مجلس امناء الميناء " وان يقوم العراق بسن تشريع خاص من أجل هذه الغاية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وألا يتم ان تعديل في التشريع الا بالاتفاق مع بريطانيا . وتستمر هذه الاوضاع ، الى أن تسدد الحكومة العراقية كل ما عليها من ديون تتعلق بالميناء[(١)]

وظهرت بوادر النقل الجوي في أواسط عهد الانتداب ،أذ عمدت السلطات الانتدابية الى فتح خط جوي بريدي داخلي بين بغداد والبصرة ، وخارجي بين بغداد والقاهرة في العام ١٩٢٧ . وفي السنة ذاتها باشرت القوة الجوية البريطانية بانشاء مطار مدني في العراق ، كانت قد عهدت مقاولة انشائه اول الأمر الى شركة يونكرز الألمانية ، وسلم بعدها الى شركة بغداد ـ طهران لأتمامه . ونتيجة للموقع الجيد الذي يشغله العراق ولمرور شركات الطيران العالمية في اجوائه ، بادرت السلطات الحكومية لأنشاء مطار مدني عصري خلال العام ١٩٣١ ، كما بدئ بانشاء اماكن لهبوط الطائرات في البصرة واور والرطبة [(٢)] ، والواقع ان قيام سلطات الانتداب بأنشاء خط جوي مباشر بين بغداد والقاهرة كان لخدمة اهدافه السياسية ، اكثر من الاهتمام بحاجات البلد الى التطوير .

وفي مجال توزيع الكهرباء على المدن ، أقدمت الحكومة على منح الامتيازات للراغبين من أصحاب رؤوس الأموال ،فعقدت اتفاقية توليد القوة الكهربائية وتجهيزها وتوزيعها لمدينة بغداد مع السيدين خليل وأحمد ولدي محمد علي في العام ١٩٣٢ ، وقد تضمن عقد الامتياز تسهيلات في مجال إستيفاء أثمان القوة الكهربائية لدواوين الحكومة ودوائر البلدية والمعاهد العلمية والخيرية وكافة المستشفيات وتجهيز الكهرباء للأنارة العامة . كما نص عقد الامتياز على مسؤولية صاحب الامتياز في دفع التعويض عن جميع الاضرار التي قد تنجم عن تقصير المستخدمين التابعين له . أما أمتياز كهرباء الحلة

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، صيدا ١٩٥٨ ، ص ٢١٨ . انظر أيضا محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ ، الاجتماع الاعتيادي ،الجلسة ٥٤ ، ص ٧٩٥ .

(٢) لونكرك ، العراق الحديث ، ص ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ ، انظر أيضا ، منتشاشفيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ . انظر أيضا .

فقد وجدت متصرفية اللواء ، بوجوب منح الامتياز الى " ساسون سوسة " لانه قدم أفضل عطاء من بين المتقدمين ، وكان رأي وزارة الاقتصاد والمواصلات الى جانب " سوسة " خاصة بعدما أعتذرت متصرفية لواء الحلة عن المشاركة في المشروع [١] .

وكانت بغداد المدينة الأولى التي حصلت على نظام لأسالة الماء ، حيث تم المشروع في العام ١٩٢٤ ، وقد بدأت الاعمال التكميلية في مشروع أسالة الماء في الكرخ عام ١٩٣٠ [٢] ، وكان للمشروع صدى طيب في نفوس المواطنين ، وبناء على الوعد الذي صدر من الملك ، بتوفير الماء الى سكان مدينة أربيل ، فأن وزارة الاقتصاد والمواصلات أقترحت تخصيص مبلغ ١٧٥٠ دينارا لتجارب الآبار الارتوازية في أربيل [٣] ، وقد نالت مدن البصرة ، والموصل ، والعمارة ، والناصرية ، واربيل نصيبها من أنشاء أسالة الماء فيها بواسطة القروض التي قدمتها الحكومة الى بلدياتها . وقد أنتقلت ملكية مصلحة أسالة الماء لمدينة بغداد الى الحكومة العراقية بموجب القانون ١٠٤ لعام ١٩٣١ .
وبرزت عناصر المدنية تتجلى بوضوح في المدن حيث الشوارع المنارة ، وأنتشار أنابيب أسالة الماء واعمال الصيانة والنظافة وعلى الرغم من ان شوارع مدينة بغداد لم تخطط أو تمهد ، الا أن وسائط النقل الآلي كانت تزدحم فيها مما يدل على النشاط ، حيث واصل " الترامواي " عمله بين بغداد والكاظمية واستمر العمل بأنجاز أعمال أضاءة الشوارع وتنظيف المدينة وانشاء الحدائق العامة ، ونالت مدينة الموصل نصيبها من التحول ، حيث شقت فيها الشوارع الحديثة ، وتم أنشاء جسر ومشروع أسالة الماء ، أما البصرة فقد لعب الميناء دورا بالغا في تطورها وتوسعها حتى وصلت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه [٤] .

---

(١) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٣٢ الاوراق ١ ، ١١ موضوع الملفة امتياز كهرباء الحلة ، أنظر أيضا الملفة ٣١١/١٧٣٥ ـ ٤ من وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارة الداخلية ، بغداد في ٤ أيلول ١٩٣٢ .
(٢) جريدة الاستقلال ، العدد ١٤٦٧ ، ٢٩ نيسان ١٩٣٠ .
(٣) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٨٢٩ ، ٤٤ وزارة الاقتصاد والمواصلات ، الى سكرتير مجلس الوزراء في ١١ أيلول ١٩٣٢ .
(٤) مذكرات سندرسن باشا ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ط٢ (بغداد ١٩٨٢) ، ص ٣٠٢ ، أنظر أيضا ، محمد سلمان حسن ، خصائص القطاع العام في العراق ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٢ ، السنة ١٣ ، تشرين الاول ١٩٧٧ ، دار الطليعة ، بيروت ، ص ٢٢ ، أنظر أيضا ، لونكريك ، العراق الحديث ، ص ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .

ولأهمية مدينة بغداد كعاصمة للدولة ، أقدمت وزارة الاشغال والمواصلات على تأسيس لجنة خاصة لتخطيطها في أيلول ١٩٢٥ ، وقد بدأت اللجنة عملها في نيسان ١٩٢٦ ، برئاسة مستشار وزارة الداخلية وضمن في عضويتها سبعة أعضاء ، أخذت على عاتقها تحسين العاصمة وفتح الطرق والساحات وتوسيعها وتسليم كل مشروع الى البلدية بعد أنجازه ، وكان من رأي اللجنة أن يقتصر عملها على تنظيم شوارع المدينة وربط الشوارع الجديدة وفتحها وقدرت نفقات العمل بحوالي لكين روبية تصرف منها ٥٠ ألف روبية ، كرواتب للموظفين ومثلها لرصف الطرق و١٠٠ ألف روبية لصيانة الطرق وحددت اللجنة مجال مسؤولية أمانة العاصمة في الاشراف على الابنية وأنارة الشوارع وترميم أملاك البلدية ، كما ربطت من صدور القانون الخاص باللجنة او مطاليب حددتها في تعيين واجبات أمانة العاصمة ، ومنحها سلطات مالية وصلاحيات استملاك الأراضي وشرائها وبيعها وأعطائها الصفة القانونية ، لتستطيع أن تقوم بعملها وفق منهج محدد ، وأشرافها القانوني على الطرق والازقة في مدينة بغداد ولكن حصر عمل هذه اللجنة في أطار المخاطبات والمكاتبات الرسمية ، أذ حددت أمانة العاصمة أربعة أسباب رئيسة تعترض سبيل تحسين حالة الشوارع ، فالمداولات الخاصة بامتياز الترامواي لم تسفر عن نتيجة محددة ، حتى أن مسؤولية تبليط الشوارع التي يمر بها خط سيره لم تحدد على عاتق أي جهة ، كذلك كانت أعمال أسالة الماء لنصب الانابيب وتوصيلها الى محلات السكن وحفر الشوارع من العوامل التي عرقلت سير العمل وعملت على تأخيره ، السبب الثالث وهو الأساسي قلة التخصيصات المالية ، خاصة بعد سحب استيفاء رسوم الاملاك منها حيث بدأت تباشر أعمالها من خلال المنح التي تحصل عليها من الخزينة العامة ، والسبب الرابع يتعلق بنظام العمل واسلوب التنفيذ ، فالهيئات الفنية في أمانة العاصمة لم يستقر رأيها على نوع التبليط وكيفية تصريف المياه الزائدة منه ، بما يتلائم وطبيعة تخطيط المدينة ، وقد أشارت أمانة العاصمة الى جانبين مهمين لتسهيل مهمة عملها ، الأول قيام لجنة خاصة للطرق ، تكون وزارة المواصلات والاشغال المسؤول المباشر عنها ، وتحصل على موارد ها من الرسوم التي توضع على السيارات والبنزين واكدت امانة العاصمة على ضرورة زيادة المبالغ التي تقدمها الحكومة اليها ، الجانب الثاني الذي اكدت عليه امانة العاصمة ، هو فصل اسالة الماء عنها ، وأناطتها بلجنة تتصل مباشرة بالحكومة (١) ، وخلال العام ١٩٢٨ صادق مجلس النواب على

---

(١) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٦٣ الاوراق ١٠ ، ١١ ،

قانون توسيع مدينة بغداد ، الذي تضمن تملك بلدية بغداد قسما من أراضي الوزيرية لانشاء حي حديد (١) .

في كانون الاول ١٩٣١ ، اقترح امين العاصمة على وزارة الداخليه تشكيل هيئة في أمانة العاصمة بأسم لجنة " التنظيم " ، بسبب التوسع العمراني الذي شهدته بغداد ، وحركة البناء بدون تنظيم التي تتطلب تشريعا خاصا لها وتحتاج الى أيد عاملة كثيرة وكفاآت فنية ومالية كبيرة ، ولعجز امانة العاصمة .. تحمل هذا العبء الكبير أقترحت تشكيل الهيئة بعضويـة أمين العاصمة ومديرالاوقاف العام ومدير الطابو العام وممثل عن وزارة الاقتصاد والمواصلات وممثل عن وزارة المالية ، ولاتمام عمل هذه الهيئة تتولى أمانة العاصمة دفع ١٠ بالمائة من وارداتها لها سنويا ، فيما تدفع الحكومة أربعة أضعاف المبلغ الذي تقدمه امانة العاصمة ، من أجل تكوين ميزانية خاصة لهيئة التنظيم المقترحة ، وعلى الرغم من تقدير الحكومة لمقترح أمانة العاصمة ، الا أنها أعتذرت عن تحمل نفقات الهيئة بدعوى أن تأدية الحكومة لأربعة أضعاف ماتقدمه امانة العاصمة ، يكلف الخزينة مايقارب أربعة ألكاك روبية ، وأن هذا المبلغ يعد باهضا وفوق طاقة الخزينة . (٢)

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٨ ، الاجتماع غير الاعتيادي ، الجلسة ٤٩ ، ص ١١٠٤ .

(٢) د ٠ ك ٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٢٦٧ و ٨٤ ، ص ١٠٤ ، كتاب امانة العاصمة الى وزارة الداخلية في ٢٨ كانون الأول ١٩٣١ ، أيضا الملفة نفسها و ٨٥ ، ص ١٠٥ ، رستم حيدر وزير المالية في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٢ .

ثالثا : نشوء الصناعة الوطنية

أن أهم سمة يمكن لنا أن نؤشرها في البنية الاجتماعية العراقية ، خلال الحقبة الممتدة من اواخر الاحتلال العثماني ، تواصلا مع الاحتلال فالانتداب البريطاني ، التركيبة الاجتماعية القائمة على الفعاليات والنشاطات الاقتصادية ، التي قسمت المجتمع الى فئتين ، الأولى مايطلق عليها الطبقة العليا وتتكون من ابناء الأسر الغنية الذين يمثلون التجار والصناعيين المساهمين برؤوس أموالهم في المشاريع والامتيازات الاجنبية غالبا وكبار المالكين ، وهؤلاء اكتسبوا نفوذهم عن الوراثة بحكم ارتباط أسلافهم بالسلطة ودواوينها ، أو أفرزتهم طبيعة المرحلة والظرف السياسي . ونتيجة لهذا الارتباط تبوؤا أماكنهم في السلطة الجديدة ، التي مثلها الحكم الملكي ، الذي تأسس بمباركة بريطانيا ، وألف هؤلاء نسبة ضئيلة في البنية الاجتماعية العراقية آنذاك . أما الفئة الثانية فقد مثلتها جموع الفلاحين والعمال الحرفيين (١) .

ونتيجة لتدني مستوى الانتاج الزراعي وضآلة النشاط الصناعي لم يمس هذان القطاعان الشيء الكثير لأصحاب النفوذ ، الذين وجهوا جهودهم نحو التجارة ، ولم يمثل امتلاكهم للأراضي الواسعة سوى نوع من الوجاهة ، وعلى الرغم من هيمنة اليهود على النشاط التجاري ، الا أن التقارير البريطانية في عهد الاحتلال العثماني الأخير أشارت الى أربعة أسماء فقط وصفتهم بأصحاب النفوذ وأنهم الأشخاص الذين يناقشون الاجراءات في حالات الطوارئ ويشكلون الوفود حول المسائل الهامة الى الوالي . وقد وصفت نفوذهم الى حد أن الحاخام الرئيس للطائفة اليهودية كان ألعوبة بأيديهم (٢)
وكل ذلك يتيح لنا الاشارة الى صغر حجم الفئة التي كانت تملك المال وتهيمن على منافذ أستثماره . وقد كان دور الفئات المهيمنة " المنبثقة عن العائلات الكبيرة " كبيت المصري

(١) محمود محمد الحبيب ، أقتصاديات العراق ، دراسة تحليلية ، بصرة ١٩٦٩ ، ص ص ٤٤ ــ ٤٥ .

(٢) وهم مير الياس حامل سندات وأقطاعي ، جوزف عمنوئيل صاحب مصرف ، شاؤول شاشو صاحب مصرف وأراضي ، ميون عبودي قارف نقود . أنظر جامعة بغداد ، المكتبة المركزية ، الملفة رقم "١" ، ص ١٧٥ ، F . O . 371/ 1007

في الموصل ، وجميل زادة والشاوي وكبة في بغداد ، كبيرا في المدن وأن الملاكيـــن والتجار بلغ نفوذهم حدا أن تجاوزوا هيئات السلطة في حل البعض من مشاكل المواطنيـــن على سبيل المثال في بعض المدن .

وجذبت التجارة اصحاب رأس المال ، ونمت الفئات التجارية بصورة أسرع لارتباطهـا بالرأسمال الاجنبي ، حتى باتت تشكل فئة لها وزنها في الحياة الاقتصادية ، فكان بيت " ساسون " في بغداد الذي برز بيتا تجاريا له فعالياته الواسعة في تجارة بومبـــاي وامتلاكهم معامل النسيج في مانجستر وعلاقات وطيدة مع جماعة روتشيلد في لندن ، وقـــد حصل هؤلاء على الدعم المالي من فروع البنوك الاجنبية التي افتتحت في بغداد (١) فـي ظل ظروف الدولة الجديدة ، حاولت السلطة أشراك بعض العناصر من الفئات العليـــا المهيمنة في المدن بفعالياتها السياسية ، أما الأعضاء الآخرون من هذه الفئة " ذوي الحس الوطني " فقد انضموا تحت لواء العمل السياسي بانتمائهم الى حزب النهضة الـذي أحتوى مجموعة من التجار والكسبة (٢) . وتحدد دور الشركات " التجارية " الوطنيـــة ، التي لعبت دورا في مرحلة ماقبل الحرب العالمية الاولى في الاستيراد والتصدير ، وكـــان من نتائج هذه السيطرة ، أن أزداد التسرب في الدخل القومي ، بزيادة تغلغل رأس المال الأجنبي وأعتماده على اعداد كبيرة من العمالة غير الوطنيين الذين كانوا يحولـــون مبالغ كبيرة من أجورهم الى بلدانهم الأصلية وبالتالي أنخفاض النقد المتداول في داخـــل البلاد (٣) . كما ان تركز العمال الاجانب في مرافق البلد المهمة كالسكك الحديد والميناء والبريد والبرق ، لاينطوي على مخاطر مالية فقط بقدر مايشكل تعطيلا لظهور الكفاءات الفنية الوطنية في هذا المجال ، وقد طغت المصالح والمؤسسات الاجنبية على أغلب الفعاليات والانشطة الاقتصادية حتى بلغ الأمر ان المزاحمة التي كانت تخلقها الشركات الاجنبية امـام الشركات الوطنية كانت الحكومة فيها تقف مكتوفة اليدين (٤) .

---

(١) د . كمال مظهر احمد ، حول نشوء حركة التحرر ، افاق عربية ، ص ١٢١ .
(٢) عبدالأمير هادي العكام ، مقدمة في نشوء الاحزاب السياسية في العراق ، مجلة كلية الاداب ، العدد ١٥ ، السنة ١٩٧٢ ، ص ٢٩٢ .
(٣) خوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ .
(٤) كما في مزاحمة شركة لنج والشركـــات التجارية الاخرى للبواخر الوطنية ، انظـر ، ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ، ج ١ ، (بيروت ١٩٦٧) ، ...

ان دراسة هذا الجانب من العلاقات القائمة التي افرزها نمط النشاط الذي مارسته الرساميل الاجنبية نابع بالأساس من قلة الرأسمال الوطني وانعدام الخبرة والكفاءة لديه ، وتحجيم هذا النشاط من قبل الادارة الاجنبية التي كانت تحكم قراراتها خدمة لمصالحها عن طريق استغلال موارد البلاد الاقتصادية .

فقد كان للدور الذي لعبته المصالح والامتيازات الاجنبية ، أثر في تعميق الهوة ، في اوضاع الصناعة ذات النمط البدائي والصناعة الناشئة . امام الضغط الذي خلقته في مجال الصناعة النفطية على سبيل المثال ، التي هي بحاجة الى الرساميل الكبيرة والخبرات الفنية المعقدة (١) . كما وضح أثر الشركات الاجنبية في الالتفاف والتلاعب في مضامين الامتيازات التي وضعت لخدمة البلد . مستفيدة بصورة واضحة من مقررات مؤتمر لوزان الذي اعطى الحق لجميع الشركات الحاصلة على الامتيازات والتي لم تباشر العمل بتعديل شروط الامتياز وفقا للحالة الاقتصادية . فبعد أن اشترت احدى الشركات الانكليزية امتياز الكهرباء من محمود الشابندر ، الذي تضمن انشاء ترامواي كهربائي للنقل داخل مدينة بغداد وقد أرادت الشركة ألغاء هذا البند بدعوى تأثيره على الارباح التي يمكن للشركة أن تجنيها من التنوير الكهربائي . اضافة الى تكاليفه الباهظة ، وقد أجل الامتياز لدراسته في مجلس الأمة حيث وافق عليه مجلس الاعيان في جلسة ٢٥ أيلول ١٩٢٨ (٢) . وفي العام ١٩٣١ أقدمت وزارة نوري السعيد على أصدار قانون تعديل الامتياز الأصلي . وتم حذف انشاء الترامواي من الامتياز (٣) .

وقفت العلاقات الاستعمارية في وجه تطور الرأسمال الوطني ، خاصة الرأسمال الصناعي . ولم تكن هذه الظاهرة وقفا على عهد الانتداب البريطاني ، أنما تمتد جذورها الى زمن الاحتلال العثماني ، الذي استحوذ على اغلب عوائد الانتاج

---

(١) محمود محمد الحبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة ٥٤ ، ص ٧٩٥ ، أيضا محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٨ ، الاجتماع غير الاعتيادي ، الجلسة ٢١ و ٢٢ ، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

(٣) عبدالرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره ، ص ٣٤٦ ، أنظر أيضا ،

القومي ، ولم يتح الفرصة لنمو الرأسمال الوطني الا في نطاق ضيق ومحدود (١) ، وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، وزيادة الاتصال بالاسواق العالمية ، برز في العراق توجه لدى البعض من أصحاب الاموال في تأسيس الشركات الاهلية ، مثل شركة العراق الاهلية العامة لربط العراق بالبحر الابيض المتوسط ، وشركة العراق الاهلية للأشغال العامة ، وشركة لانشاء سدة الفلوجة . ولم تخرج هذه الشركات عن نطاق مشاريع أفكار ، اذ لم يظهر اي منها الى حيز التنفيذ خلال عهد الانتداب (٢) . اما يوسف رزق الله غنيمة فيشير الى وجود ثلاث شركات مساهمة ، مؤلفة من رؤوس أموال وادارة وطنية خلال السنوات الاولى من عهد الانتداب هي ، شركة الترامواي بين بغداد ــ الكاظمية ، وشركة الترامواي بين النجف ــ الكوفة وشركة السفن العربية بين البصرة ــ بومباي (٣) .

ان الرأسمال الوطني العراقي ، كانت مساهماته قليلة في قطاع الصناعة اذا ما قورن بقطاع التجارة ، وكان حجم مشاركة الرأسمال الوطني في الصناعة قد بلغ حوالي ١٥ ألف دينار خلال الحقبة ١٩١٩ ــ ١٩٢٨ (٤) ، ويمكن القول أن فقر البلد وقلة رؤوس الاموال ومزاحمة الشركات الاجنبية ، وتعاقب السلطة الاجنبية في السيطرة على البلد ، وضعف السياسة الاقتصادية الحكومية ، كلها عوامل ساهمت الى حد بعيد في تأخر نمو الرأسمال الوطني وقيدت توجهاته (٥) .

فلم يظهر في تلك الفترة " رأسمال صناعي خالص " موجه بصورة كلية نحو الانتاج الصناعي ، أنما كان يمثل حلقة متممة في مدار نشاط الرأسماليين الاقتصادي وعلى أصعدة مختلفة ، كالزراعة ، والعقارات ، والتجارة ، والصناعة ، والظاهرة هذه عدها البعض من الباحثين المتخصصين ميزة تطبع تركيبة المتمولين في العراق كما يذهب في ذلك د . محمد سلمان حسن ، فلم يقتصر نشاط عائلة فتاح باشا أو عائلة البغدادي أو عائلة الجلبي على الانتاج الصناعي فقط ، أنما تعددت مصادر تمويلها في قطاعات وانشطة

---

(١) محمود محمد الحبيب ، المصدر السابق ، ص ١٨ ــ ١٩ .
(٢) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة ، ص ٦٢ .
(٣) يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق ، ص ١٥٢ .
(٤) الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير عن المسح العام للشركات ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

مختلفة (١) .

كانت البلاد بحاجة ماسة الى ظهور المؤسسات الوطنية ، الا أن قلة الخبرة والخوف من المخاطرة وفقر البلاد المالي ، كان يقف في وجه تأسيس مثل هذه المؤسسات ، كما أن الاعتماد على رأس المال الاجنبي ، كان يقلل حماس أصحاب المال الوطنيين في خوض هذه التجربة الهامة لتقدم البلاد أقتصاديا (٢) . وقد برزت بعض المحاولات من قبل البورجوازية الوطنية لتأسيس شركات وطنية خلال السنوات الاولى من عهد الأنتداب ، الا أنها باءت بالفشل . (٣) .

ولا يمكن حصر الرأسمال الوطني في البيوتات والعوائل الكبيرة فقط ، أنما كان هناك قسم كبير من الرأسمال الوطني ، موزع على حصص صغيرة ، مشتتة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة ، وهي في الواقع تمثل جانبا مؤثرا في الدخل القومي ، الا أن الفشل الذي تعرضت له بعض الشركات المساهمة مثل شركة أصفر في ديالى وشركة زراعة الموصل والوضع الشاذ الذي كان يتحكم في السياسة الاقتصادية للحكومة ، وتبعيتها للقرار السياسي الذي يفرضه المستعمر خدمة لمصالحه (٤) ، ادى الى احجام أصحاب الرساميل الكبيرة والصغيرة عن دخول معترك هذه التجربة .

يشير ياسين الهاشمي في معرض رده على تقرير دلتن يانك ، الى أنه " ينبغي الحصول على رؤوس الأموال المطلوبة للمشاريع الصناعية من مصادر خصوصية وليس من الحكومة " وان ماتحتاجه الشركات الخاصة هو التشجيع من لدن الحكومة (٥) . ويصف تقرير حكومي ، أحجام رؤوس الاموال الوطنية عن المساهمة في تأسيس المعامل بالمعضلة " وان على الحكومة أن تجد السبيل لزرع الثقة في نفوس هذه الفئة ، عن طريق التبشير بمنافع هذه المشاريع وتنظيم دوائرها الاقتصادية والاحصائية وتفضيل الحكومة شراء المنتوجات الوطنية على المنتوجات الاجنبية ، ومؤازرة هذه المشاريع عن طريق مساهمة

---

(١) د . محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤ .
(٢) جريدة العراق ، العدد ٥٠٧ ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٢ ، انظر أيضا جريدة العراق ، العدد ١٢٦٥ ، تموز ١٩٢٤ .
(٣) يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق ، ص ١٥٤ .
(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٩ ، ١٧٣ ، الملفة السابقة

الدولة في رأس المال بما لايقل عن ٢٠ بالمائة [١]، ويحمل العديد من الباحثين تبعة تأخر نمو الصناعة في العراق الى قلة مساهمة أصحاب رؤوس الأموال . ذلك أنهم ركزوا على توظيف أموالهم في المشاريع الزراعية والعقارية والتجارية ، وأهملوا المشاريع الصناعية بدعوى تجنب المخاطر ، ويعد لونكرك رأس المال الوطني العراقي من العوامل الرئيسة في نمو الصناعة [٢] ، أما د . محمد سلمان حسن ، فيشير الى ان تأثير رأس المال الوطني في تخلف الصناعة ما هو الا عامل مساعد وليس هو بالعامل الرئيس [٣] .

وقد بقي تأسيس المشاريع الصناعية الوطنية ، محكوما بعامل المنافسة الاجنبية ، ذلك أن أغلب المشاريع التي تأسست توخت دخول مضمار الصناعات الخفيفة وسد حاجة الفرد العراقي من البضائع ، كتأسيس معمل فتاح باشا عام ١٩٢٦ ، الذي يعد المشروع الرأسمالي الوطني الأول والمشاريع اللاحقة التي اقدم عليها الحيدري والخضيري ، والصابونجي جلبي ، الذي استورد مكائن للنسيج والحياكة ، ويوسف داود صبيح الذي عمل على توسيع معمل التقطير الذي يملكه وزيادة أنتاج العطور والمشروبات الكحولية [٤] .

ومن المهم الاشارة الى ان الحذر كان يطبع السياسة الادارية التي اتبعها الصناعيون الذين كانوا ينتظرون معاونة الحكومة ، فمعمل النسيج الصوفي كان أنتاجه الأساسي يقوم على احتياجات الحكومة وسد طلباتها ، وصناعة السكائر كانت تطالب بمساعدة من الحكومة ، وبعبارة اخرى ، أن التوجه الذي اكتنف ادارات المشاريع الصناعية الوطنية ، كان يعبر عنه بالمطالبة " بالدعم الحكومي " لمساعدة هذه المشاريع [٥] وتنميتها ، وقد ظهرت في السنوات الاولى من عهد الانتداب ، بوادر لتأسيس شركة وطنية للغزل والنسيج شهدت اقبالا واسعا من قبل المساهمين ، حيث

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٩ ، و ١١٧ ، ص ١٧٤ ، الملفة السابقة .
(٢) لونكرك ، العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ٣٤١ .
(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٢٢ .
(٤) كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق ، ص ٣٥ ، أنظر أيضا جريدة التقدم ، العدد ٥٤ ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٨ .

بلغت حصة السهم الواحد عشرين روبية ، الا أن أنشغال اصحاب المال الكبار بالتجارة ، حال دون نجاح هذا المشروع (١) .

وساهمت التطورات الادارية والتشكيلات الجديدة التي ظهرت في كيان الدولة الجديدة ،أن برزت الحاجة الى سد متطلباتها من المنتوجات الصناعية كحاجة الجيش الى النسيج لعمل الملابس والبطانيات فكان الاعتماد على معمل فتاح باشا للنسيج الصوفي ، بعد أن عثر على الخبير الذي يدير المشروع ، ممثلاً بالسيد " صالح ابراهيم " المدير السابق لمعمل النسيج الذي كان يعمل في بغداد اواخر الاحتلال العثماني (٢) ، ونتيجة للاحتكار الذي مارسته الشركة البريطانية لحلج القطن ،أقدمت مجموعة من أصحاب المال الوطنيين على استيراد المكائن ، لتأسيس محلج وطني برأسمال عراقي خالص في العام ١٩٢٨ ، وقد باشر المحلج انتاجه في العام ١٩٣٠ ، وتكون مجلس الادارة من سياسيين وتجار معروفين ، أمثال ، جعفر أبو التمن الذي أختير رئيساً لمجلس الأدارة ، وياسين الهاشمي ، وجان بحوشي ، وابراهيم الشابندر ، ونوري وسليمان أبناء فتاح باشا ، ومنير عباس وعبد الهادي الجلبي ، وكان مدير الشركة المفوض أبراهيم جلبي عطار باشي ، (٣) وشهدت السنوات الأخيرة من عهد الأنتداب ظهور معامل وطنية لأنتاج النسيج القطني مثل معمل الحنطة ، وانوال عبد الوهاب ملوكي القطنية ، وداود جوكيفي ، وقد بلغ الأنتاج مستوى حسناً لدى المستهلك المحلي ، خاصة في تعدد الخطوط الانتاجية ، كأنتاج النسيج القطني الخالص ، والنسيج القطني المخلوط مع الصوف أو الحرير (٤) .

وعلى الرغم من السياسة الاقتصادية المعلنة في تشجيع الصناعة الوطنية ودعمها ، الا أن الروتين الاداري " وقف في وجه نموها ، ويمكن أستخلاص ذلك من فحوى المخاطبات الرسمية التي دارت بين وزارات المالية والدفاع والداخلية حول منح سلفة لأصحاب معمل

---

(١) جريدة العالم العربي ، العدد ١٠٥ ، ٢٦ تموز ١٩٢٤ .
(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
(٣) امين المميز ، بغداد كما عرفتها ، (بغداد ١٩٨٥) ص ٤٨٨ .
(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٩/٣١١ ، و ٨٩ ، ص ١١٥ الملفة السابقة .

النسيج والغزل في الكاظمية " فتاح باشا " ، فقد خولت وزارة المالية وزارة الدفاع ، صلاحية اجراء تعقد مع المعمل لسد أحتياجاتها ، مع وضع شروط لذلك ، مفادها أن تكون الأسعار أرخص من المستورد ، مع أستيفاء فائدة قدرها ٥ بالمائة عن مبلغ السلفة البالغة قيمتها لكين ونصف روبية التي خفضته الى ٤٥ ألف روبية ، فيما أشارت وزارة الدفاع الى أن هذه الصناعة في بداية نشوئها وهي بحاجة الى تشجيع حقيقي يتم عن طريق منح أعانات لاتسترد وليس الى سلف تستردها الحكومة ، ونتيجة لتخفيض قيمة السلفة ، وافقت وزارة المالية على عدم استيفاء فائدة عليها (١) .

ولتشجيع الصناعة الأهلية ، أقدمت الحكومة على تقديم السلف المالية الى أصحاب المعامل ، لغرض توسيع معاملهم وزيادة الانتاج وتحسينه ، حيث منح معمل عزيز ميرزا يعقوب للنسيج في الكرادة ، سلفة مالية قدرها ٣٥٠٠ دينارا على أن يسترد المبلغ خلال ثلاث سنوات ، كما وافق مجلس الوزراء على منح سلفة مالية الى معمل "فتاح باشا للغزل والنسيج ، قدرها خمسة آلاف دينار ، ولم تقتصر اجراءات الحكومة في مجال منح السلف للمعامل ، بل بدأت بتطبيق نصوص التعديل الذى أقرته في قانون تشجيع المشاريع الصناعية ، اذ حصل معمل الغزل الاهلي لصاحبه صالح ابراهيم وعبد الرزاق الملايا على اعفاء مواده الداخلة في التصنيع من رسوم الوارد الكمركي وبكميات محددة لسنة واحدة (٢) .

وكانت أبرز مصادر التمويل التي قامت عليها صناعة السكائر في العراق فئتين ، الاولى تجار التبغ الكبار ، والثانية تمثلت بأسرة فتاح باشا المعروفة بصناعة النسيج " ونتيجة للارباح التي حققتها صناعة السكائر ، فقد زادت حمى المنافسة بين التجار الذين دخلوا نطاق التصنيع ، الذين استفادوا من خبرتهم ونفوذهم للحصول على الانواع الممتازة من التبوغ ، ونورى فتاح باشا " الصناعي الحاذق " الذى أستمان

---

(١) د ٠ك ٠و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٨/٣١١ الأوراق ٣٥ من وزارة المالية الى وزارة الدفاع في ١/١/١٩٣٠ ، أيضا الملفة نفسها ، الاوراق ٣٤ وزارة المالية الى وزارة الداخلية في ١/١/١٩٣٠ ! الورقة ٢٠ وزارة الدفاع الى وزارة المالية في ٢٧ شباط ١٩٣٠ ، أيضا الورقة ١٧ من وزارة المالية الى وزارة الدفاع ٠

(٢) د ٠ك ٠و ٠ ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٩/٣١١ الاوراق ١٤٦ وزارة

بخبرة " مدير فني " مصري له خبرة طويلة في مجال صناعة السكائر ، وقد ارتفع عدد معامل صناعة السكائر بصورة سريعة ، ففي العام ١٩٣١ لم يكن عدد معامل السكائر يزيد على ثلاثة ،أرتفع بصورة مفاجئة الى أحد عشر معملا في السنة التالية(١) . وقد شملت بعض هذه المعامل بقانون التعديل الذي طرأ على قانون تشجيع المشاريع الصناعية ، فحصلت شركة الدخان الوطنية لحمد طيب آل حويز واخيه مصطفى ، وشركة الدخان العراقية لحمد العزيز البغدادي وشركائه ، ومعمل صنع السكائر لمصطفى الصابونجي ، ومعمل شركة الدخان الأهلية لأصحابها أبناء فتاح باشا وجبرائيل وشركائهم ، على اعفاءات للمواد الداخلة في التصنيع من رسوم الوارد الكمركي ، والسماح باستيراد كميات محددة لمدة سنة واحدة(٢) .

في مجال توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها ، كانت الحالة الأهم التي وقف عليها أصحاب الرأسمال " قيمة الأجور " ، فأمتياز كهرباء الحلة الذي حصل عليه ساسون موشي سوسة ، تحت أسم " معمل كهرباء الفيحاء " واجهته مسألة تخفيض أجور الوحدة الكهربائية ، الا أنه تمسك كثيرا ببنود العقد الموقع ، وقد وافق على تخفيض أجور تنوير الشوارع بنسبة ٣٠ بالمائة " رغبة منه في مساعدة البلدية " ، وكان الرأي ان تقوم البلدية باعباء المشروع ، الا ان الاموال التي صرفها صاحب الامتياز والتي تزيد على العشرة آلاف دينار ، وعجز ميزانية البلدية عن تنفيذ المشروع ، حسما لصالح ساسون سوسة(٣) . وكان رأي الملك فيصل الأول ،ان المشاريع ذات العلاقة بالخدمات العامة ، يجب ان تناط بالبلديات ، لا تعطى امتيازاتها الى الافراد ، ملمحا الى امتياز كهرباء الحلة وامتيازات الكهرباء في المناطق الأخرى(٤) . وعلى الرغم من الرأي

---

(١) لانكلي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ ،أيضا صباح الدرة ،المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ،الملفة ٣١١/١٤١٩ ، ص ١٤٩ ، قرار ١٠ ،مقررات مجلس الوزراء ، جلسة ٢٤ آيار ١٩٣٢ ،انظر ايضا الملفة نفسها ، ص ١٣٢ قرار ١٠ ،مقررات مجلس الوزراء ، جلسة ٩ تموز ١٩٣٠ .

(٣) د . ك . و ،ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٣٥ ص ٥ ساسون موشي سوسة الى وزير الاقتصاد والمواصلات في ٢٢ حزيران ١٩٣٢ ، أيضا الملفة نفسها ص ٤ وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارة الداخلية في ٤ آيلول ١٩٣٢ .

(٤) د . ك . و ،ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٦٥ ص ٦٤ ، ٧٠ كانون الاول

الذي نادى به الملك ، الا أن منح الامتيازات في مجال الخدمات العامة بقي مستمرا ، اذ منح امتياز التنوير الكهربائي واسالة الماء في الاعظمية الى السيد مصطفى أمين الاعظمي ، الذي أعلن عن استعداده لتخفيض اجرة الكيلو واط من الكهرباء بنسبة ١٥ بالمائة عما هو مدرج في نص الامتياز . كذلك عقدت وزارة الاقتصاد والمواصلات مقاولة مع السيدين خليل وأحمد ولدي السيد محمد علي لتجهيز القوة الكهربائية وتوزيعها (١) .

ويبرز أسم علي صاحب الخضيري في مجال الدباغة وصناعة الجلود أضافة الى بعض أصحاب المعامل الصغيرة في مدينة الموصل ، وعلى الرغم من سعة معمل الدباغة العائد لملكية علي الخضيري، وحسن ادارته وتنظيمه ونوع الالات والمكائن المستخدمة فيه ، الا أنه لم يستطع الحصول على أعفاء من رسوم الوارد الكمركي ، بسبب عدم وجود أرقام ثابتة لما يستهلكه المعمل من المواد المستوردة الداخلة في عملية التصنيع (٢) .

ولم يتعد دخول الرأسمال الوطني في مجال صناعة السمنت " وهي صناعة شبه ثقيلة " على امتياز أحتكاري ، أستطاع الحصول عليه ياسين الهاشمي والدكتور محمد حيدر وشركاؤهما في ١٧ تموز ١٩٣٢ ، ولم ير المشروع النور بسبب المعارضة الواسعة التي تعرض لها من قبل السياسيين ، الذين رأوا في الامتياز ، محاباة لشخص ياسين الهاشمي لنفوذه الواسع في السلطة ، أما أصحاب معامل الجص والطابوق ، فقد عدوا ظهور صناعة السمنت تهديدا لمصالحهم في مجال البناء والانشاءات (٣) .

---

(١) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٢٧ ، ص ٥ مقررات مجلس الوزراء ، ١٧ تموز ١٩٣٢ ، أيضا الملفة نفسها ص ٨ ، بغداد في ٢١ مايس ١٩٣٢ ، أيضا الملفة ٣١١/١٧٣٣ ص ١٠ موضوع الملفة امتياز شركة السمنت .

(٢) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٩ الاوراق ١١٧ ، ١٤١ ، الملفة السابقة .

(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، ص ٣٠٦ .

رابعا : القوى العاملة في القطاع الصناعـــــي

ونحن في صدد دراسة القوى العاملة في القطاع الصناعي خلال عهد الانتداب ، لا يمكن اغفال حقيقة واضحة مفادها ، أن الانتاج الزراعي ، كان يستوعب العدد الاكبـر من الايدي العاملة ، بواقع تصدره للانتاج القومي وسيادة فعالياته الانتاجية علـى مجمل محاور النشاط الاقتصادي في تلك الحقبة .

واذا استطاع قطاع التجارة ان يستوعب انشطة أغلب اصحاب رؤوس الامـوال الوطنيـة والاجنبية وتوجهاتها ، فأن قطاع الصناعة أستطاع ان يستوعب القوى العاملـة ، ويتيح لها فرصة التحرك والتفاعل والنمو ، بدرجة أعلى من قطاع التجارة " على صعيـد عدد العمال " وأوضح من قطاع الزراعة " على صعيد التأثير في الواقع السياسـي والاجتماعي ، بحكم تركز القوى العاملة في مراكز المدن ، وسعة تأثيرها في الرأي العام ، وقربها الجغرافي النسبي من السلطات الحكومية " .

ان نمو القوى العاملة في العراق كان محكوما ، بمظاهر عدة أثرت فيــه ، فالسيطرة الاجنبية وهيمنتها على الاوضاع العامة والنفوذ الواسع الذي حصلت عليـه الرساميل الاجنبية ، وقيام بعض الصناعات الضئيلة الاثر ، كانت تصب في خدمة مصالـح الدولة المنتدبـة وتلبية حاجاتها الظرفيـة ، وعليه لم تظهر في تلك الحقبة منافـذ دائمة لاستيعاب العمال ، وتوفير عمل ثابت ودائم لهم ، ونتيجة لتنامي النفوذ والمصالح الذي أرسته الاستثمارات الاجنبية في أقامة نواة بعض المشاريع ، كالنقل النهري والسكك الحديد ، أستطاع الرأسمال الاجنبي أن يستوعب القسم الاكبر من العمال في تنفيـذ مشاريعه (١) ، حيث مثل الريف المصدر الرئيسي لتنامي قوة اليد العاملة في هذه المشاريع نتيجة لهجرة اعداد واسعة من الفلاحين الى المدن ، خاصة بعد الانحلال الـذي ساد العلاقات الزراعية القديمة والارتباط الذي برز بين الريف والمدينة ، نتيجة سيادة الانتاج الزراعي الرأسمالي وتوجهه من مرحلة الاكتفاء الذاتي الى التصدير (٢) . كما ان

---

(١) د . كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة ، ص ٢٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

نظام العمل ومستوى الأجور التي بدأ يحصل عليها العامل المهاجر ، جعله يتحمس الفرص ، في أرتفاع الأجور وثباتها ، يضاف الى ذلك اغراءات المدينة وتطور الحياة الاجتماعية فيها (١) . ومن المهم الاشارة الى ان تنافسا قد بدا للعيان للحصول على فرص العمل بين ابناء المدن وابناء الريف المهاجرين الى المدن (٢) .

الا أن الظروف التي أحاطت بالعمال ، نتيجة هيمنة الشركات الاجنبية على أنطقة العمل وتصرفها بشؤونه والممارسات التي كانت تقدم عليها ، جعل العمال يشعرون بالحيف والاستغلال ، نتيجة أنخفاض فرص العمل والاجور وتدني المستوى المعيشي ، وتفضيل العامل الاجنبي على العامل الوطني، وتضييق الخناق عليه . كما فرضت شروط العمل الجديدة التي أفرزتها علاقات الانتاج الرأسمالي ، شكلا من التداخل في نوع العمل الذي يمارسه العامل ، فعلى سبيل المثال ، كانت جموع من الفلاحين ينزحون من مناطق عشائرهم ، ليعملوا بصورة موقتة في كبس التمور والبناء واعمال الصوف ، وكانت هذه الجموع تتعرض الى البطالة في نهاية الموسم (٣) .

ولما كان قطاع الصناعة في طور النشوء ، فقد استوعب حجما صغيرا من اليد العاملة في أنجاز أعماله وأتمامها ، فخلال السنوات الاولى من عهد الأنتداب استوعبت دائرة السكك الحديد ستة آلاف عامل ، وميناء البصرة خمسة آلاف عامل (٤) ، ومن المفيد الاشارة الى أن هذه الاعداد لم يكن جميعها من العراقيين ، بل احتوت على جنسيات مختلفة من الأقطار المجاورة أو من البلاد التي جلبتهم سلطات الاحتلال ، وكان المبرر الذي قدمته ادارة السكك والميناء عن تزايد اعداد العمال الاجانب ، هو نقص الخبرة والكفاءة ، بسبب حداثة عهد العامل العراقي بأعمال من هذا النوع .

---

(١) Hashim Jawad , The Social Structure of Iraq. OP.cit P.19.

(٢) Speical Report , OP.cit .P. 245.

(٣) هاشم علي محسن ، المصدر السابق ، ص ١٩ ، أنظر أيضا ، عبدالرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤) كان اغلبهم من الحمالين ، انظر محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ٢٤ .

واستوعب القطاع النفطي ، اعداد كبيرة من العمال ، خاصة اذا ماقيس بعدد الايدي العاملة في القطاعات الصناعية الاخرى فقد استخدمت شركة النفط التركية " شركة نفط العراق " خمسين بريطانيا وألفين وخمسمائة عامل في الاعمال التمهيدية لاختيار مواقع الحفر (١) . وخلال العام ١٩٢٦ بلغ عدد العاملين في شركة نفط خانقين حوالي ٢٥٠٠ عامل وفي شركة النفط التركيـة حوالي ٣٥٠٠ عامل (٢) . وعمدت الشركات الاجنبية العاملة في قطاع النفط الى مخالفة شروط الامتياز الموقع بينهما وبين الحكومة العراقية ، خاصة فيما يتعلق بمسألة تشغيل العمال العراقيين في مشاريعها ، حيث أقدمت شركة نفط خانقين على تشغيل حوالي ٢٢٠ عاملا ، من الساكنين في مدينة خانقين وغير الحاصلين على الجنسية العراقية ، مما كان له الاثر في حدوث خلاف بين الحكومة العراقية والتركية (٣) .

وبلغت نسبة العمال العراقيين الى مجموع العاملين في شركات النفط الاجنبية ، خلال الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ مايقارب ٧٥ بالمائة مع استمرار زيادة هذه النسبة في الاعوام اللاحقة ، حيث واظبت وزارة الاشغال والمواصلات على ادامة اتصالاتها مع الشركات ، حول منح الافضلية للعامل العراقي بالاشتغال في مشاريعها (٤) .

ونتيجة لعدم وجود دائرة خاصة بالعمال ، فأن احصاء عدد العمال في قطاعات صناعية عديدة ظل مجهولا ، خاصة عمال البناء الذين شكلوا قطاعا واسعا في حركة البناء التي شهدها القطر في السنوات الاخيرة من عهد الانتداب ، والعمال الزراعيين الذين استوعبتهم مزارع الدولة التجريبية ، وعمال دور الحياكة المنتشرة في المدن الكبيرة ، وعمال المطابع ، وطحن الحبوب وكبس التمور (٥) . وكنتيجة منطقية للأوضاع التاريخية

---

(١) لونكرك ، العراق الحديث ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

(٢) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٨١ / ١٢ / ٣١١ و ٧ ص ٨ موضوع الملفة العمال ومايتعلق بهم .

(٣) عبدالرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٤) دوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ ، أنظر أيضا ، جريدة صدى العهد ، العدد ٣ ، ١٠ آب ١٩٣٠ .

(٥) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٧٨١ / ٣١١ و ٧ ص ٩ الملفة السابقة

المعقدة التي مر بها العراق ، تعرض العامل العراقي الى ضغط أقتصادي مرهق ، جراء انخفاض الاجور وأرتفاع اسعار المواد الاساسية وشمول موجة الغلاء أغلب مرافق الحياة (١) ، وكان دخله لايفي بمتطلبات الحياة ، ومن المهم الاشارة الى أن التناقض لم ينحصر في انخفاض الأجر وارتفاع اسعار الحاجيات حسب وأنما كانت يوجد ما يزيد من حدته ارتفاع أجر العامل الاجنبي عن نظيره العراقي ، حتى انه خلال سنوات الحرب كان أجر العامل العراقي أقل من أجر " الطفل الهندي العامل " (٢) .

من الظواهر البارزة خلال عهد الانتداب ، الفرق الكبير في الأجور التي يحصل عليها موظفو الحكومة ، اذا ماقيس بالأجور التي يحصل عليها العمال ، خاصة ان السلطات الحكومية ، حاولت من خلال الوظائف أغراء المتعلمين وضمان ولائهم لها ، فعلى سبيل المثال ، كانت وزارة المالية قد طلبت ، كاتبين يجيدان العربية والانكليزية للعمل في دوائرها وحدد الراتب بين ٨٠ الى ١٠٠ روبية شهريا (٣) ، ولا يمكن أغفال قضية أن قلة المتعلمين وندرتهم في تلك الحقبة قد ساهمت الى حد بعيد في أرتفاع أجورهم ، فشركة أنماء القطن الانكليزية كانت تدفع الى الكتبة الاختصاصيين أجورا شهريا بين ١٠٠ الى ٥٠٠ روبية ، وللكتبة الآخرين ١٠٠ روبية (٤) .

وخلال سنوات الأزمة الاقتصادية ، تعرض العمال الى ضغوط شديدة مضافة الى الاوضاع السيئة التي كانوا يرزأون تحت ظلها ، تمثلت بالطرد الكيفي ، الذي أقدمت عليه المؤسسات الرأسمالية ، بسبب تكدس الانتاج ، وتضاؤل منافذ توزيعه ، أما العمال الذين أحتفظوا بأعمالهم ، فقد كانوا تحت وطأة هاجس الطرد في أية لحظة ، وبدأ أرباب العمل بانتقاص أجور العمال وقطعها أيام الجمع والعطل الرسمية ، فأدارة السكك لم تكتف بطرد العشرات من عمالها ، بل أقدمت على خفض ساعات العمل ، وأضحت

---

(١) عبدالرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .
(٢) د . كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة ، ص ٤٨ .
(٣) د . علي الوردي ، لمحات أجتماعية ، ج ٥ القسم ٢ ص ١٨٩ ، أنظر أيضا ، جريدة العالم العربي ، العدد ٣٢٧ ، ١٦ نيسان ١٩٢٥ .
(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٨٥ و١٤ ، ص ٢٢ ، موضوع الملفة العمال وما يتعلق بهم .

فرص العمل مفقودة ونادرة ،حتى قدر عدد العمال العاطلين عن العمل بالآلاف (١) .

ومثلت مشكلة العمال الأجانب جانبا هاما في تفاقم آثار الأزمة ، من خلال منافستهم للعمال الوطنيين في الحصول على فرص العمل ، كما أنهم ساهموا في أنماء ثروات بلادهم الأصلية ، بارسال رواتبهم اليها ، على حساب النقد المتداول في العراق (٢) ، " ولئن كانت احوال المعيشة سيئة دون شك " بالنسبة للعمال ،فقد عمدت الحكومة الى أناطة مسؤولية شؤون العمال بمديرية البلديات التي " تستطيع أن تساعد قليلا في تحسين تلك الاحوال " منذ ٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، الا أنها لم تستطع أن تقوم باعباء المهمة التي اوكلت اليها (٣) .

بصدور قانون الجمعيات في العام ١٩٢٢ ، حاول البعض من الحرفيين والعمال تأسيس نادي بأسم العمال ، قدم الطلب كل من " محمد صالح القزاز وقاسم عبار ومحي مجبل " ، وعلى الرغم من موافقة السلطة على أجازة جمعية للأطباء والمحامين ، الا أنها لم توافق على أجازة " نادي العمال " ، (٤) ويمكن الاشارة الى الاثر الذي احدثه قيام الجمعيات والاحزاب السياسية في نمو الوعي لدى مختلف الفئات الشعبية ومنها العمال (٥) ، الذين وجدوا أن لا سبيل للحصول على حقوقهم الا بتنظيم صفوفهم وقيادة جموعهم بأنفسهم ، فبرز هذا التوجه بوضوح اكبر لدى عمال المكائن ، الذين كانوا يشكلون أوسع تجمع عمالي في تلك الحقبة ،أذ قدموا طلبا للسلطات بأجازة تأسيس نادي لهم في عام ١٩٢٤ ، الا أن طلبهم جوبه بالرفض (٦) .

---

(١) عبدالرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٦٠ ،أيضا ، كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٢) د ٠ك٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٢ و١٤ ،ص ١٩ ، الملفة السابقة .

(٣) د ٠ك٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤/١٧٨١ و٧ ،ص ١١ ، الملفة السابقة .

(٤) عبدالرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٥) لايمكن انكار دور بعض الاحزاب الوطنية في مقارعة الاستعمار البريطاني ، مثل الحزب الوطني العراقي برئاسة محمد جعفر أبو التمن ، وحزب النهضة ومعتمده أمين الجرجفجي ، لمزيد من التفاصيل يراجع : عبدالامير هادي العكام ،

وقد اعتمد بعض الكتاب العام ١٩٢٤ مؤشرا لتجاوز العمال العراقيين مرحلة العمل التلقائي ، وبداية لظهور البذرة الاولى من العمل النقابي المنظم ، بتركيزهم على ضرورة أيجاد " مكان رسمي عام " يلتقي فيه العمال ⁽١⁾ .

وخلال العام ١٩٢٦ بدأت الحكومة تهتم بعدد العمال وأماكن أشتغالهم والظروف التي تحيط بهم من خلال اصدارها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٦ ، الذي شملت فيه التجار وارباب الصنائع والحرف وقد بررت الحكومة اصدارها لهذا القانون ، بمعرفة العدد وليس تمهيدا لاستحصال ضريبة التمتع ⁽٢⁾ .

ومع أن وزارة توفيق السويدي الأولى " ٢٨ نيسان ١٩٢٩ الى ٢٥ آب ١٩٢٩ قد اجازت تأسيس جمعية خاصة بالعمال ، لكن الحكومة ظلت تتعامل بحذر مع كل مايمت بصلة للعمال ، بدليل أنها رفضت الاسم الذي أقترحه المتقدمون بطلب التأسيس وهو " جمعية العمال " حتى أبدل الى " جمعية أصحاب الصنائع " والواقع ان السلطة حاولت بهذا العمل امتصاص نشاط العمال واصحاب الصنائع أنطلاقا من طبيعة تكوين كل فئة ، فمهما كان التلاقي بين العمال وأصحاب الصنائع خلال الظروف التاريخية ، الا ان لكل منهما تكوينه المستقل وأنماط علاقاته الواضحة التي تميز احدهما عن الآخر . " فالحرفي " يبقى أقل اتصالا بالعمل النقابي عن العامل ، بحكم تملكه لوسيلة الانتاج ، أما العامل " فهو لايملك شيئا يخشى فقدانه " ⁽٣⁾ .

وعلى الرغم من أهمية ظهور بدايات العمل النقابي خلال السنوات الاخيرة من عهد الأنتداب ، الا أنها لم تكن بالشكل الذي كان سائدا في اوربا وهذا يعود الى طبيعة الظروف المحيطة وحجم العمال وتأثيرهم في البنية الاقتصادية للبلاد ، كذلك لم يكن هناك قانون خاص بالنقابات ، وقد بقيت الجمعيات الخاصة بالعمال وأصحاب الصنائع

---

(١) هاشم علي محسن ، المصدر السابق ، ص ص ١١ — ١٢ .
(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٢٢٩/١١/٣١١ و ١ ، ص ١ موضوع الملفة " المتفرقة " .
(٣) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

" قليلة وضعيفة في نظمها وادارتها وماليتها " حيث كانت تؤسس وفقا لقانون الجمعيات الصادر في العام ١٩٢٢ (١) .

وحاولت السلطات الحكومية السيطرة على نشاط الجمعيات العمالية ، التي أجيز لها العمل في العام ١٩٢٩ ، من خلال ربطها بمديرية شؤون العمال التابعة لوزارة الداخلية ، بعد أن جرت مداولات طويلة بين الوزارات ذات العلاقة والهيئات الادارية التابعة لها . وكان رأي رئيس الوزراء ، ان تناط مسؤولية مراقبة شروط العمل الى أحدى الوزارات ، وقد أنحصرت المهمة في وزارتين هما الداخلية ووزارة المواصلات والاشغال ، وكان رأي وزارة الداخلية أن المهمة يجب أن تكون من مهام وزارة المواصلات والاشغال ، أما وزارة المواصلات فكان جوابها ، أن المهمة عسيرة ولا يقوم بأعبائها سوى دائرة أو وزارة مستقلة لهذا العمل . في حين كان رأي المستر بري " مستشار وزارة الاشغال " أن تكون مسؤولية مراقبة شروط العمل من أختصاص وزارة الداخلية . اما رأي المستر كرايس " معاون المستشار الثاني لوزارة الداخلية " فقد تلخص في الكتاب الذي رفعه الى وزير الداخلية في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٩ ، والقائل بأسناد مسائل العمال الى دائرة البلديات التابعة لوزارة الداخلية مع تأكيده على " أن العمل سوف يكون بسيطا جدا " (٢) من هذا يتضح ان المستشارين الانكليز كانت لهم اليد الطولى في ربط مسألة العمال وشؤونهم بوزارة الداخلية ، لضمان السيطرة على نشاطاتهم بحكم الارتباط بهيئة أدارية ذات مسؤولية مباشرة بالأمن .

ومن العلامات البارزة في تاريخ العمل النقابي ، تأسيس جمعية أصحاب الصنائع في تموز ١٩٢٩ ، التي ضمت بين صفوفها أغلب عمال السكك وبعض أصحاب الحرف حيث انتخب محمد صالح عبد الجبار القزاز رئيسا للجمعية وسيد أحمد سيد محمد نائبا للرئيس ، وقد حاولت الجمعية من أيامها الأولى التركيز على حقوق العمال وفتح أفاق أوسع لهم من خلال تعليمهم المهن الصناعية . ولكي تتمكن من التحرك أكدت في نظامها الداخلي ، أن لا دخل لها في العمل السياسي . وقد استطاعت هذه الجمعية أن

---

(١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٥/١٧/١١/٢١١ و ١٤/ر٢٤ ، الملفة السابقة .

(٢) [illegible]

تبوء مكان الصدارة في العمل النقابي ، حتى وصفت بأنها بمثابة الاتحاد العام للعمال ، لاحتوائها أغلب النشاطات العمالية وقيادتها للعمال والمطالبة بحقوقهم (١) فخلال مداولات المجلس النيابي عام ١٩٣٠ ، حول سن لائحة قانونية تتضمن حقوق العمال " كان الهدف سن قانون العمال للتمييز عن مشروع قانون حقوق الزراع وواجباتهم ، ولخصت جمعية أصحاب الصنائع مطاليبها في تسعة عشر مادة ، أرادت لها أن تكون في محتوى قانون حقوق العمال الذي هو قيد الدرس . (٢)

ونتيجة للدور الذي مارسته جمعية أصحاب الصنائع في قيادة الجموع العمالية ، أقدمت الحكومة على تأسيس نقابات عمالية ، تعمل تحت ظل السلطة لتشويه نشاطات العمال ، حيث قدمت لها المخصصات المالية السرية . منها جمعية عمال الميكانيك ، التي أريد بها احتواء نشاط جمعية عمال الصنائع ، واستطاع أعضاء جمعية الصنائع المنحلة بمن فيهم محمد صالح القزاز الانتماء الى جمعية عمال الميكانيك والسيطرة على نشاطاتها برئاسة القزاز لها في الانتخابات التي جرت في ٢٦ نيسان ١٩٣٢ (٣)

وبدأت الجمعية تمارس الدور نفسه الذي مارسته جمعية أصحاب الصنائع بحكم انتقال قياداتها الى هذه الجمعية ، حيث تبنت مطاليب العمال فتابعت شكوى عمال السكك الذين فصلوا من أعمالهم ، ورفعت المذكرات الى وزير الاقتصاد والمواصلات واكدت على وجوب وضع نظام عادل لتعويض العامل الذي يتعرض للاصابات العمل ، ومنع " التصرفات الكيفية " التي تقدم عليها ادارة السكك الحديد في فصل العمال أو زيادة أوقات العمل وتنقيص الأجور ووضع حد للفوارق بين العامل الاجنبي والوطني . وطالبت الجمعية باحصاء عمال الشركات الاجانب واستبدالهم بعراقيين ، وأيدت مطاليب عمال احذية الموصل ، بعد تعرضهم لمنافسة شركة " باتا " الاجنبية ، وطالبت بزيادة الرسوم الكمركية على المصنوعات الاجنبية التي تدخل في منافسة مع

---

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٩٣ ، انظر أيضا ، حميد جاعد ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٨١ الاوراق ١٣ ، ١٤ ، الملفة السابقة .

(٣) سامي عبد الحافظ القيسي ، الاضراب العام سنة ١٩٣١ ، آفاق عربية ، العدد ٩ ، أيار ١٩٧٩ ، ص ٧٥ ، انظر أيضا ، هاشم ...

الانتاج الوطنـــــي (١) .

ويمكن لنا أجمال نشاط النقابات والجمعيات العمالية ، خلال عهد الانتداب في مدينتين هما بغداد والموصل ، فكانت في مدينة بغداد ، جمعية أصحـــاب الصنائع التي أغلقتها الحكومة في صيف ١٩٣١ ، وجمعية عمال الميكانيك ، وجمعيـــة تعاون الحلاقين ، وجمعية عمال المطابع ، وجمعية العمال ، وجمعية البقاليـــن ، وجمعية السواق ، أما في مدينة الموصل ، فكانت نقابة البنائين ، وجمعية القصابين ، وجمعية الصاغة ، وجمعية الاطرنجية ، وجمعية الخياطين ، وبقي العراق حتـــى نهاية العام ١٩٣١ ، لايوجد فيه قانون للعمال ، حيث بقيت القوانين العثمانيـــة تطبق في مجال حقوق العامل الأجير ، وخلال العام ١٩٣٢ بدأت الحكومة بدراســة وضع قانون خاص بالعمل ، معتمدة أسس واضحة منها ، تحديد ساعات العمـــل ، وتعيين شروط لعمل النساء والاولاد ، والرعاية الصحية للعمال ، وتعويض العمـــال عن أصابات العمل ، وحماية الأجور ، والعمل على ثباتها والمحافظة على عدالتهـــا ، وتسجيل نقابات العمال والاهتمام بمشاكل العمال وتنظيم العلاقة بين العامـل ورب العمل (٢) .

ومن المهم جدا ، التعرض لمسيرة النشاط العمالي في عهد الانتداب ، من خلال متابعة ابرز المواقف التي كان للعمال ، المواجهة المباشرة مع السلطة الحاكمـــة وهيئاتهـــا الادارية ومؤسساتها الصناعية ، وهذا يقودنا الى القول ،ان العمـــال والحرفييـــن قد تعرضوا للضغوط نفسها ، فكانت ردود الفعل عفوية والاخرى يظهـــر من يحركها ، ولكنها على العموم يمكن وصفها الى غاية السنوات الأخيرة من عهد الانتداب بالعفويـه ، فأضراب القصابين الذي شهدته بغداد في ١ تموز ١٩٢٢ ، واستمـــر ليومين ، كان ردة فعل من قصابي بغداد تجاه متعهدي البلدية الذين تمادوا فـــي رفع الضريبة التي تؤخذ على ذبح كل رأس من الحيوانات ، أما اضراب عمال مينـــاء البصرة عام ١٩٢٤ ، فيمكن وصفه بالاضراب المنظم ، لوجود بعض العناصر من العمـــال

(١) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٨٥ الاوراق ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠، جمعية عمال الميكانيك المراقبة ٠

(٢) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٨٥ الاوراق ١٨ ،١٩ ، ٢٥ ، العمـل والعمال في العراق سنة ١٩٣١ ٠

التي تمتلك الوعـــــي (١) .

لقد أدرك العمال مدى أهمية سلاح الاضراب ، لمواجهة الهيئة الاداريـــة المهيمنة على أغلب اوجه النشاط الصناعي الذى تركز بيد المصالح الاجنبية ، ووجـدوا أنه لا سبيل لتحقيق مطاليبهم ، الا بأيقاف ماكنة العمل والاضراب عنه ، خاصة أن معظم عوائد الانتاج تصب في خزانة الرساميل الأجنبية .

واقدم عمال السكك في الشالجية (بغداد) على أعلان أول أضراب كبيـــر ومنظم لهم في العام ١٩٢٧ ، مطالبين فيه ، بسن قانون للعمل مع مطاليب مباشـــرة من ادارة السكك الحديد (٢) .

وبعد تأسيس جمعية أصحاب الصنائع ، وجد العمال من قيام الاضرابـــات العمالية شكلا منظما وقويا . وخاصة المواجهة التي قادها عمال السكك في أضرابهـــم في ٣ كانون الاول ١٩٣٠ مطالبين بأرجاع ساعات العمل والأجور الى شكلها السابــق وعندما حاولت أدارة السكك الألتفاف على هذه المطالب حدد العمال الاضراب فـــي ٢٦ شباط ١٩٣١ ، مقدمين على الخروج في مظاهرة صاخبة وسط العاصمة ، وعليـــه بادرت الحكومة ممثلة بوزير الاقتصاد والمواصلات الى دعوة محمد صالح القزاز ومديـــر السكك ، للتباحث في مطاليب العمال (٣) .

ويبقى الحدث الأهم خلال السنوات الاخيرة من عهد الانتداب ، في دراســة موضوعة النشاط العمالي ، اضراب رسوم البلديات عام ١٩٣١ ، أوكما أطلق عليـــه " الاضراب العام " الذى أعلنه الحرفيون والعمال والباعة والتجار في الخامس مـــن تموز ١٩٣١ أحتجاجا على قانون رسوم البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١ ، الـــذى أصدرته وزارة نورى السعيد في ٢ حزيران والذى أثار موجة من السخط بسبـــب تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية ، وزيادة العبء الضريبي على أصحاب الحرف ، ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث ، يعم الأضراب مناطق عدة من القطر في وقت واحـــد ،

---

(١) عبدالرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
(٢) رزاق ابراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص ١٦ .
(٣) عبدالرزاق مطلك الفهد ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٥ ــ ١٠٧ .

حيث شمل مناطق الكاظمية ، والاعظمية ، والكرادة ، وديالى ، والموصل ، والفلوجة ، والحلة ، والكوفة ، وكربلاء ، والنجف ، والكوت ، والناصرية، وسوق الشيوخ ، والبصرة (١) .

وتأتي أهمية الاضراب العام ، بالاضافة الى شموله لمناطق واسعة من أنحاء القطر ، دخول المعارضة الحكومية التي كان يقودها ياسين الهاشمي والأقطاب الآخرين في حزب الاخاء الوطني ، بكل ثقلها الى جانب المضربين ، مما جعل الاضراب يأخذ شكلا سياسيا وضع الحكومة في مأزق خطير ، مما حدا بالسلطة أن تجمع الى البطش والقسوة في مواجهة المضربين ، واقدمت على أبعاد العديد من الشخصيات المعروفة في بعض المدن التي أيدت الاضراب فأبعد من البصرة ، سليمان فيضي ، وحبيب العلاف ، ومحسن الناصح ، وأبراهيم النجاري ، وطه الفياض ، وكاظم آشويب ، وحاولت السلطة مواجهة الموقف المتأزم بعد اغلاق معظم المخازن أبوابها ، ومن ضمنها المخازن الاوربية ، بفتح المستودعات الحكومية لبيع المواد الغذائية بأسعار رخيصة (٢) .

وبلغت السلطة ذروة أجرآتها بأصدار مرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٣١ ، في ١٦ تموز ، اي بعد وصول نوري السعيد بغداد قادما من أوربا بيوم واحد ، وقد نصت مواده على معاقبة ، كل من يمنع شخصا آخر من فتح محله أو تسيير واسطة نقل ، أو تكون بحوزته مادة مكتوبة أو مطبوعة أو " نشر أخبارا كاذبة " ، " وفق المفهوم الذي تتبناه السلطة " ، بالحبس لمدة لاتزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لاتزيد عن ٦٠٠ روبية (٣) وقد انتهى الاضراب في ١٨ تموز ١٩٣١ (٤) .

---

(١) سامي عبد الحافظ القيسي ، الاضراب العام ، ص ٧٢ .
(٢) عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، مكتبة اليقظة العربية ، ط٢ ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٢٧٢ ، أنظر أيضا جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٥٨٧٩ ، ٢٨ تموز ١٩٣١ والعدد ٥٨٦٥ ، ١١ تموز ١٩٣١ .
(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١١٩٣ و ٧ ص ٧ ، مرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٣١ .
(٤) جريدة الاخاء الوطني ، العدد ٧ ، ٩ آب ١٩٣١ ، أيضا ، جريدة الاخبار ، العدد ١٦ ــ ٤٣٤ ، ٦ تموز ١٩٣١ .

أولا : تجارة العراق في عهد الانتداب البريطانـــي

مثلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري ، مشكلة واضحة في بنية الاقتصاد العراقـي خلال عهد الانتداب فكان العجز واضحا بين أقيام الاستيراد والتصدير ، اذ شكـل الاستيراد ، ارتفاعا واضحا عن أقيام التصدير ونسبها ، ويمكن تعليل هذه الظاهـرة ، بحداثة الدولة وقلة خبرة أجهزتها الادارية المتخصصة ، وفقرها للبنى الأساسيـة ، وتخلف أنماط الانتاج على الصعيدين الزراعي والصناعي ، " حتى ان معدل استيـرا د العراق خلال السنوات ١٩٢٢ ــ ١٩٣٢ ، بلغ حوالي ٧ ملايين دينار سنويا ، فيمـا بلغت أرقام التصدير ، للفترة نفسها حوالي ٣ ملايين دينار " (١) . وكانت نسبة العجـز في الميزان التجاري قد بلغت أعلى نسبة لها في العام ١٩٢٠ ، بواقع ٥٦ بالمائـة وأوطأ نسبة خلال العامين ١٩٢٣ و ١٩٢٧ بنسبة ٢٦ بالمائة (٢) . ولنهايـة العـام ١٩٢٤ ، تكشف لنا الوثائق الرسمية أن الحكومة لم تكن على علم بحقيقة حركـة البنـوك وحالة الودائع المالية ، ليمكن لها معرفة حجم الخسارة التي تتعرض لها البلاد ، مـن جراء التباين بقيمة المستورد من البضائع الذي يبلغ حوالي ضعفي قيمة الصادر . وقـد عزت السبب الى انه " لو أن هنا غرفا تجارية مؤلفة من تجار وطنيين وأجانب لتمكنا مـن الوقوف على الأحوال المالية والاقتصادية بصورة أقرب الى الصحة " (٣) .

ويتضح الفرق بجلاء اذا ما قورن حجم التجارة الخارجية خلال مرحلـة ماقبـل الحرب العالمية الاولى والمرحلة التي تلتها ، فمن الواضح أن جملة من الأسباب ساهمت في زيادة أقيام التجارة الخارجية ، (الواردات والصادرات عام ١٩٢٠) ، ومن المهـم الاشارة الـى أن هـذا الارتفاع ، لم يكن وليد تطور في القدرة الانتاجية الذاتيـة ، أنما هـو مرتبط بجملة من العوامل المحيطة ، منها تطور تجـارة الترانسيـت الى أيران ، بعد اغلاق الطريق مع روسيا ، خاصة بعد احداث ثورة اكتوبر ١٩١٧ فيهـا

---

(١) . شكري صالح زكي ، اختلال الميزان التجاري العراقي ، مجلة التجارة ، الجزئين الرابع والخامس ، السنة ١٧ ، نيسان ومايس ١٩٥٤ ، ص ٧ .

(٢) عبدالرحمن الجليلي ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٣) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤٠٢ و ٥ ، ص ٥ في ١ شبـاط ١٩٢٤ ، الملفة السابقة .

الفصل الرابع

التجارة في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢

١ ـ تجارة العراق في عهد الانتداب البريطاني

٢ ـ التطور المالي والنقدي

ووجود الجيش البريطاني المحتل وزيادة حاجاته للمؤن ، والطلب المتزايد على البضائع المحلية ، بسبب النقص الذي أحدثته حالة الحرب وارتفاع مستوى اسعار البضائع ، لكن هذه النسب العالية في أقيام التجارة الخارجية سرعان ما تراجعت خلال السنوات اللاحقة ، بسبب تسريح الجيش البريطاني ، وهبوط تجارة الترانسيت بسبب المصاعب التي عانت منها أيران ، وهبوط مستوى الاسعار في الاسواق العالمية (١) .

ويشير الدكتور مظفر حسين جميل الى زيادة قيمة التصدير خلال الاعوام ١٩٢٠ـ ١٩٢٤ ، ويربطها بقلة استهلاك جيش الاحتلال البريطاني ، بسبب نهاية العمليات العسكرية ، وتوسع طرق النقل البحري وزيادة الأمان فيها ، وأرتفاع اسعار المنتجات الغذائية في الخارج وزيادة الطلب عليها ، ولكن سوء الاحوال الجوية وظهور الجراد ، خلال العامين ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ، أثرا على كمية الصادر من الحبوب ، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الذي شهدته أقيام الصادرات خلال الاعوام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩ ، الا أنها عادت الى الهبوط خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (٢) .

من المهم الأشارة الى أن الثقل الحقيقي في تجارة التصدير كان ينصب بدرجة اساس على التمور والصوف والحبوب ، لأن بقية البضائع المصدرة كانت تقوم أساسا على تجارة الترانسيت ، فعلى سبيل المثال ، كانت المنسوجات ، والسجاد ، والسكر ، والشاي ، و " الصارين " ، والمعادن ، تشكل اعادة التصدير الجزء الاعظم من قيمتها ، اذ كان الصادر الحقيقي من العراق بالنسبة للمنسوجات خلال العام ١٩٢٥ ، يمثل ٣٧ الف روبية فيما كانت اعادة التصدير تمثل ٣١٥ الف روبية (٣) .

ويتجلى لنا بوضوح من متابعة أقيام التصدير الى البلدان المختلفة ، طبيعة المواد المصدرة ، فأيران استوعبت اعلى قيمة للصادرات العراقية خلال المدة من ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤ فيما جاءت البلدان التالية بعدها وعلى التوالي ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية والهند وفرنسا ومصر خلال الاعوام ذاتها (٤) .

---

(١) محمد حمادة ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .
(٢) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
(٣) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .
(٤) تقرير الكمارك الاداري لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ، المصدر السابق ، ص ٤ .

وعليه يمكن القول ان المركز الذي تبوأته ايران في استيعاب تجارة الصادرات العراقية كان ينبع من أهمية تجارة الترانسيت .

وخلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية واجهت تجارة التصدير " خاصة المنتجات الزراعية " مشكلة الرسوم الكمركية التي فرضتها الحكومة البريطانية على كل ما يرد اليها من البضائع من الخارج ، بحكم استيعاب السوق البريطانية لأغلب الصادرات العراقية ، " خاصة الشعير " (١) ، كاجراء للحد من آثار الأزمة العالمية . وخلال العام ١٩٣٢ حصل تحسن في تصدير الذرة الى بريطانيا ، كذلك استمرت هذه الدولة باستيراد الصوف العراقي لكن بكميات قليلة ، كما كانت تعد الزبون الرئيس لاستيراد الجلود العراقية (٢) .

وكان من الطبيعي ان تمثل بريطانيا سوقا مهمة للصادرات العراقية ، بحكم واقع الانتداب ، الذي أتاح لهـا ، حرية التحرك في المجالات الحيوية للقطر ، وعليه كانت الروابط التجارية مع بريطانيا " وثيقة جدا " حيث شكلت " أهم سوق للحبوب العراقية وعدت السوق الثانية لصادرات العراق من التمور ، فاذا ماسدت هذه المرة في وجه الصادرات الرئيسة من العراق ، أو أذا ما أحدثت عراقيل في سبيلها ، فأن خسارة العراق سوف لاتكون قليلة " وقد اشار الى هذا الواقع جعفر العسكري " وزير الخارجية " في ذلك الوقت وكان السبب ، التدابير التي بدأتها الحكومة البريطانية حول التعريفة الكمركية على المستوردات الخارجية (٣) .

وتعرضت تجارة تصدير المصارين الى الولايات المتحدة للتدهور ، بعد أن كانت في السنوات ١٩٢٣ ــ ١٩٢٥ تمثل الازدهار وترجع أسباب ذلك التدهور الى دخول روسيا منافسا لتصدير هذه المادة والى انتاج الصناعة الاميركية بديلا عن المصارين ، كما ان قسما كبيرا من المصارين تستورد من ايران وتصدر على يد التجار

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤٣٥ و٤ ص٥٧ لندن في ١٨ آذار ١٩٣٢ ، من المفوضية العراقية الى وزير المالية العراقي .

(٢) F.O.371/16822.Export to the united kingdom.P.55.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٧٥ و١ ص٢ ، ١٥ آب من جعفر العسكري وزير الخارجية الى دار الاعتماد .

العراقيين ، وعند فتح طريق روسيا امام التجارة الايرانية تعرضت تجارة المصارين ، كما تعرضت تجارة الترانسيت للتدهور ، كما أن الشروط الصحية الشديدة التي وضعتها الحكومة الاميركية كانت عائقا آخر في وجه هذه التجارة (١) . وفي مجال تصدير التمور أقدمت شركات التصدير على ادخال طريقة رفع النوى من التمر في العام ١٩٢٥ (٢) ويشير د . مظفر حسين جميل ، الى ان اقدام الحكومة على افساح المجال ، امام تجارة تصدير التمور قد خلق حالة " شبه أحتكار فعلي " أثر على المنتجين ، بحكم الاسعار الواطئة التي بدأ يفرضها تجار التصدير عليهم (٣) .

وبهدف تحسين تجارة التمور ، بدأت الحكومة ببعض الاجراآت ، اذ تابعت وزارة المالية ، اعمال لجنة تحسين تجارة التمور ، التي تألفت بصورة غير رسمية برئاسة المستر كوبر " مدير الكمارك والمكوس " والتي كانت أعمالها استشارية محضة (٤) . وكان من المشاكل المهمة التي واجهتها تجارة التمور العراقية ، الاعتراضات الشديدة التي ظهرت في السوق الأسترالية حول الظروف الصحية السيئة التي تحيط بتعبئة التمور . ومن خلال التمعن في نص الرد الذي اورده المستر كوبر ، نجد أن الانظمة الصحية على المكابس قد وضعت في العام ١٩٢٨ ، الا أنها " لم تكتسب قوة القانون " وكان الخوف واضحا لدى السلطات الحكومية ازاء موقف السوق الاسترالي ، فاذا " منعت استراليا أدخال التمور ، بسبب الاحتياط الصحي ، فلا بد ان يصل هذا الخبر الى البلاد الاخرى التي ستتبع استراليا " . وقد اقترح المستر كوبر أن يقوم المعتمد السامي بأرسال برقية الى الحكومة الاسترالية ، يشرح فيها ، خطأ الموقف الاسترالي ، كذلك أقدمت شركات ، أندروير ، واستريك ، وصبرس ، ولز ، وافريكان أيسترن ، وحاجي مصطفى ، وسلمان مارين ، وأصفر ، وجيوكولا س ، بارسال برقية الى المستر سوان مستشار وزارة المالية " يطلبون فيها بشدة " الأبراق الى الحكومة الاسترالية

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة ٤ ، ص ٢٩

(٢) لانكلي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٨ ـ ٧٢ .

(٣) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٥ و ٢٥ ص ٣٩ ، تحسين تجارة التمور ، من وزير المالية الى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٧ كانون الأول ١٩٢٨ .

حول موضوع تعبئة التمور في العراق (١) . وبقيت السوق الاسترالية ، تمثل مشكلة مستمرة ، حيث فرضت رسوم باهظة جدا على التمور العراقية خلال العام ١٩٣١ (٢) .

كانت مسألة عرض التمور العراقية في الاسواق العالمية من الأمور المهمة التي تدارسها المسؤولون عن تصدير التمور ، وكان التاكيد على الاعلان التجارى ودوره الهام في تعريف المستهلك الاجنبي بفوائد البضاعة وأهميتها (٣) .

في موسم ١٩٣٠ ــ ١٩٣١ تم تصدير حوالي ٢٣٣ ألف رأس غنم . من الموصل الى سوريا ومصر ، ونتيجة لسوء الموسم وقلة المراعي ، تم نقل عدد كبير من الاغنام بالسيارات الى سوريا . كما تم في العام ١٩٣٠ تصدير الهبش الى سوريا من الموصل ، حيث عد هذا الأمر ميزة جديدة لتجارة التصدير العراقية في مجال المنتجات الحيوانية (٤) .

ومثل العامل الاجتماعي أثرا هاما في تنامي تجارة الاستيراد خاصة بعد الحرب العالمية الاولى ، أذ برز التوجه نحو تقليد الحياة الغربية فأزدادت الحاجات ، بحكم توسع النزعة الاستهلاكية لدى الافراد وخاصة ، سكان المدن الكبيرة الذين كانوا يؤلفون في تلك الحقبة حوالي ١٢ بالمائة من مجموع السكان . وقد تنامى أثر هذا العامل حتى بلغ سكان القرى والمدن الصغيرة . فأرتفعت قيمة الاستيراد الى حوالي أربعة أضعاف ونصف خلال الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٢٥ عما كانت عليه خلال الفترة ١٩٠٦ ــ ١٩١٣ . ويعود جانب مهم من هذه الزيادة الى أقدام السلطات البريطانية على أنشاء المباني والسكك الحديد وتوفير حاجات جيشها المحتل (٥) .

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٦/١١/٣١١ ص ٢٧ ، فقرة كتاب مؤرخ في ٣٠ آذار ١٩٢٩ ، المستر كوبر ، أيضا نفس الملفة ، ص ٣٢ ، نسخة برقية في ٦ نيسان ١٩٢٩ .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ١٩٧٢/١١/٣١١ و ٣ ص ٤ قرارات محضر الاجتماع التاسع في ١٥ أيلول ١٩٣١ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٩٢٦/١١/٣١١ و ٢٩ ص ٥٧ ، الملفة السابقة .

(٤) Report on the administration of Iraq for the Year 1931 . London . 1932.P.P.57-58.

وحددت بعض الدراسات بحساب كمية المستورد من البضائع ، مقدار أستهلاك الفرد الواحد من البضائع المستوردة " أستنادا الى احصاء ١٩٢٩ التخميني الذي قدر عدد نفوس العراق ب ٢,٨ مليون نسمة " ، من الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية بحوالي ٢٤ ياردة وبالنسبة للسكر ، ١١,٢ كيلو ، وللشاي ٠,٧ كيلو ،باحتساب قيمة المستورد للعام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ من الاقمشة مليون و٩٣٦ ألف دينار ، والسكر ٥٧٩ ألف دينار والشاي ٢٥٣ ألف دينار .(١)

كانت جهة الاستيراد الرئيسة للمكائن تتمثل في بريطانيا التي تبوأت المركز الأول ،أعقبتها المانيا خلال الاعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ ، ومن الظواهر البارزة ضآلة حجم المستوردات اليابانية من المكائن في تلك الفترة ، حيث بلغت في العام ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ماقيمته ١٢,٠٦٢ روبية ، لكن المستورد منها من الاقمشة الحريرية ، استطاع ان يحقق مركزا متقدما ، حيث بلغ قيمته ١,٠٧٤,٦٦٥ روبية في العام ١٩٣١(٢) . كما ان العام ١٩٣٢ شهد زيادة ملحوظة في استيرادات العراق من النسيج القطني الياباني ، وباسعار رخيصة جعلت السوق العراقي يعاني من " عدم الانتظام " حتى ان البريطانيين حاولوا أن يمارسوا نفوذهم بتقديمهم " مقترحات لوضع قيود على الواردات اليابانية ".(٣)

ونظرا لعدم قدرة الصناعة المحلية على توفير المستلزمات المطلوبة ، كان يتم استيراد كل المواد المصنعة . فخلال العام ١٩٣٢ ، كان النسيج يمثل المقدار الاكبر في حجم الاستيراد ، ويشتمل على ٨٠ بالمائة قطن ، ١٤ بالمائة حرير اصطناعي ، وواحد بالمائة اقمشة صوفية ، ويحتل السكر المرتبة الثانية في حجم الاستيراد ، وشهد استيراد المكائن وادوات المعادن زيادة كبيرة عما كانت عليه في العام السابق ، بسبب أتساع حاجة شركة نفط العراق ، حيث بلغت قيمة استيراداتها من الانابيب المعدنية ٤٠ لك روبية ، كما بلغت قيمة المستورد من الطائرات والسيارات ، حوالي ضعف قيمتها في العام ١٩٣١(٤) .

---

(١) لانكلي ، المصدر السابق ، ص ١١٦ ، جدول رقم (٩) .
(٢) د ، ك ، و ، ملفات البلاط الملكي ،الملفة ٣١١/٩٧٥ الاوراق ٩، ٣٦ ، جداول احصائية .
(٣) " بصرة " F.O.371/16922 . Japanese Competition.P.52.

كانت السوق الرئيسة للتجارة العراقية في مجالي الاستيراد والتصدير ، بريطانيا والهند ، ولهذه العلاقة اسباب كثيرة ، منها حاجة العراق الى المنسوجات والشاي والبن والتوابل والاخشاب ، وهذه كلها تنتجها بريطانيا والهند ، كذلك كانت السوق العراقية توفر المواد الاولية والغذائية والتمور والحبوب لكليهما ، وعليه كانت الروابط التجارية سابقة لعهد الانتداب بزمن طويل ، فالنشاط البريطاني الذي تمثل بالمحاولات المستمره للسيطرة على العراق بأعتباره طريق مرور وسوقا للمنتجات المصنعة والمواد الأولية ، وقد أسهم النفوذ السياسي في المنطقة الى حد بعيد في نمو العلاقات التجارية بين البلدين ، ومثل الارتباط النقدي عاملا مهما في توطيد هذه العلاقات ، باعتبار كون الروبية الهنديه العملة الرسمية في البلاد لغاية الاول من نيسان ١٩٣٢ ، أذ فسح المجال أمام التجار للتوسع في أعمالهم لثبات سعر الصرف وسهولة التحويلات المالية ، يضاف الى كل ذلك السياسة التجارية القائمة وتطبيق نظام الباب المفتوح ، التي أعطت الحق لتوسع التجارة مع بريطانيا والهند ، التي استغلتها بريطانيا لمصلحتها ، فعلى سبيل المثال كانت الضريبة الكمركية تزداد كلما خف وزن المستورد من القماش (١) .

وعلى مدى السنوات ١٩٢٥ ــ ١٩٣٢ ، مثلت نسبة المستوردات من بريطانيا آقياما عالية ، بلغت أعلى نسبة لها في العام ١٩٣٢ ، أما في مجال الصادرات الى بريطانيا فقد بلغت أعلى قيمة لها في العام ١٩٣١ ، وقد مثل المعدل العام لاقيام الاستيراد من بريطانيا للاعوام ١٩٢٧ ــ ١٩٣٢ ماقيمته مليونان و ١٠٥ ألف دينار ، أما المعدل العام للصادرات وللفترة ذاتها ، فقد بلغت قيمتها مليونا و ٤٣ ألف دينار (٢) ، وخلال الاعوام ١٩٢٩ ــ ١٩٣٢ هبط الاستيراد من بريطانيا بما يقارب " الثلث الى الربع " من مجموع تجارة الاستيراد العراقية ، وارتفعت الصادرات الى بريطانيا من " الخمس الى مايقارب الثلث " من مجموع الصادرات العراقية ، وكانت أبرز البضائع المصدرة الى بريطانيا خلال الفترة المذكورة ، التمور التي مثلت المركز الثالث في حجم الصادرات كذلك زادت كميات الحبوب التي كانت تؤلف " الثلثين من مجموع

---

(١) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٨ ــ ١٣٩ .
(٢) سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية ، بغداد ١٩٦١ ، ص ١٠ ، أنظر أيضا مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

الصادرات " . وعلى الرغم من النقص الكبير في كميات الصوف المصدرة الا أن بريطانيا بقيت السوق الهامة له . كذلك مثلت بريطانيا سوقا هامة ورئيسة للجلود العراقية ، وكان الرأي ان تجارة الجلود تمثل مادة هامة في الصادرات " وتستحق أتخاذ الاجراآت لتحسينها " وخلال الفترة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٢ ، كانت البضائع الرئيسة المستوردة من بريطانيا ، تتمثل في الاقمشة القطنية والصوفية والمعادن والمكائن والالآت وادواتها . أما السكر المستورد من بريطانيا ، فقد مال مركزه الى الثبات ، وكانت المشروبات الكحولية والبقالة والمأكولات ، تمثل ما يقارب الثلثين من مجموع الاستيراد من بريطانيا (١) .

على صعيد العلاقات التجارية مع ايران ، كان الانخفاض السمة التي ميزت طبيعة النشاط التجاري ، فخلال العام ١٩٢٥ بلغت نسبة الاستيراد ٩ر٥ بالمائة وانخفضت في العام ١٩٣٢ الى ٧ر٢ بالمائه ، كذلك كان شأن الصادارات (٢) . ويعود هذا الانخفاض الى المعاهدة التجارية التي عقدتها أيران مع روسيا في تشرين الاول ١٩٢٧ ، مما كان له الاثر البالغ على تجارة الترانسيت العراقية (٣) . وعلى الرغم من الانخفاض في نسب التجارة الا أن أيران بقيت تمثل مركزا هاما ، اذا ما قورنت على مستوى النشاط التجاري مع البلدان الاخرى ، فخلال الاعوام ١٩٢٧ ــ ١٩٣٢ ، احتلت المركز الثالث في التصدير الى العراق " بعد بريطانيا والهند والمركز الرابع في مجال الاستيراد من العراق بعد بريطانيا والهند والولايات المتحدة الاميركية .

بدأت الصادرات اليابانية تتدفق الى العراق في العام ١٩٢٩ ، وكانت أهم البضائع ، الاقمشة القطنية والحرير الطبيعي والصناعي والملابس الداخلية والخزول والمصنوعات الفخارية والزجاجية والسمنت ، حتى بدأت أقيامها تتضاعف ، فبلغت قيمة صادراتها الى العراق في العام ١٩٣٢ مايقارب ٤٢٥ ألف دينار وبذلك أحتلت المركز الرابع ، بعد أن كانت تحتل المركز الرابع عشر في التصدير خلال العام ١٩٢٩ ، وكان

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٧٥ ، الاوراق ٦ ، ٧ ، من مديرية الكمارك والمكوس العامة الى وزارة المالية ، ٩ تموز ١٩٣٢ ، الموضوع أحصائيات تجارية .

(٢) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٦ ــ ١٣٧ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤١٢ ، و١٢ ، ص ٧٩ الملفة السابقة .

لتوسع الصناعات الخفيفة في اليابان ورخص أثمانها ، الاثر البالغ في توجه السوق العراقية نحو الاستيراد منها ، خاصة أن المستهلك في تلك الحقبة ، كان يبحث عن السلعة الرخيصة التي تتماشى ومستوى دخله . وقد أسهمت الأزمة الاقتصادية المالية في تكريس هذا التوجه ، يضاف الى ذلك خروج اليابان عن قاعدة الذهب في العام ١٩٣١ وخفض سعر صرف الين ، ويشير د . مظفر حسين جميل ، الى أنه كانت من نتائج خروج اليابان عن قاعدة الذهب " تقويم الين بأقل من قيمته بالنسبة للاسترليني ، وبالنسبة للدينار الذي صدر مرتبطا بالاسترليني سنة ١٩٣٢ ، وكان من شأن هذا التقويم المنخفض تنشيط حركة الاستيراد من اليابان "(١) وقد وصفت الوثائق البريطانية المنافسة اليابانية في سوق المنسوجات القطنية في العراق " بالهجوم الناجح "، "والتي جعلت المملكة المتحدة الخاسر الأساسي "(٢) وعلى الرغم من التدفق الكبير من البضائع اليابانية ، فأن اليابان لم تكن تستورد شيئا يذكر من العراق ذلك ان الصادرات اليابانية من الاقمشة الحريرية قد بلغت ٦٦٥ر٧٤٠ر١ روبية خلال العام ١٩٣١(٣) ، الا ان المستوردات اليابانية تمثلت بـ ١٩١ صندوقا فقط من التمر ، وهذه الظاهرة لم تقتصر على اليابان وحدها بل شملت روسيا والبرازيل حيث كانت تصدر بضائعهما دون أن تستورد شيئا من العراق(٤) . وقد حاولت الحكومة العراقية توطيد علاقاتها التجارية بالبلدان المجاورة ، فأقدمت على عقد أتفاقية مع شرق الأردن في ٢٦ أذار ١٩٣١ ، كان من بنودها الاعفاء الكمركي للمصنوعات المحلية ، لكلا البلدين كذلك عقدت معاهدة مع المملكة العربية السعودية في ٧ نيسان ١٩٣١ ، نصت على الاعفاء الكمركي بالنسبة للمنتجات المحلية (٥) .

كان لتجارة الترانسيت الأهمية القصوى ، خلال الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الاولى ، لكنها تراجعت الى المركز الثالث خلال عهد الانتداب البريطاني

---

(١) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٣٣١ .

(٢) نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، بصرة ١٩٨٣ ، ص ١٣٦ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٧٥ ، ص ٣٦ الملفة السابقة

(٤) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ .

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٠٢ و ٦٩ ص ١٢١ ، ٢٠ مايس ١٩٣١ ، الى مجلس الوزراء .

وقد قامت هذه التجارة على أساس جعل العراق طريقا لمرور البضائع ، من ايـــران واليها " عن طريق " خانقين ـ بغداد ، البصرة " فكانت الصادرات الايرانية تشتمل على السجاد ، والصمغ ، والجلود ، والمصارين ، أما المستوردات فكانت المنسوجات ، والشاي ، والسكر ، والكبريت ، والمعادن ، والسيارات ، والمكائن ، وبــدأت شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية ، بنقل النفط المنتج في الحقول الجنوبية من أيــران عن طريق العراق (١) ، وكان للأحداث السياسية في روسيا " ثورة سنة ١٩١٧ "ولغلق الطريق التجاري بين روسيا وايران أثر في زيادة تجارة الترانسيت الايرانية عن طريق العراق التي بلغت في العام ١٩٢٤ مايقارب ٧،٥ مليون دينار (٢) ، بيد أن أتيــام الصادرات الترانسيتية بدأت بالتدني حتى بلغ معدلها السنوي خلال الاعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢ مايقارب مليونا و ٤٤٦ دينارا (٣) ، ويمكن تحديد الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ ، بأنها فترة ازدهار تجارة الترانسيت ، الا أن هذا الازدهار لم يكن يخلو من بضـــع مشاكل واجهت التجار منها ارتفاع رسوم الاستيراد خاصة على السكر والشاي ، والروتين الاداري ، الذي كان يؤخر سير أنجاز المعاملات وتأخير أرجاع رسوم الاستيراد الـــى التجار بعد خروج السلع من العراق ، حيث وجدت الحكومة ان من الضروري حمايـــة تجارة الترانسيت من المشاكل القائمة ، وعليه أقدمت على أصدار قانون الترانسيـــت التجاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٤ ، الذي اعفى سلع الترانسيت من رسوم الاستيراد واستيفاء رسم مقداره ١/٢ بالمائة اذا تم خروجها خلال ستة أشهر أو واحد بالمائة اذا تــم خروجها خلال سنة أو ٢ بالمائة اذا كان ذلك خلال سنتين أو ٣ بالمائة خلال ثــلاث سنوات (٤) ، وعلى الرغم من أهمية تجارة الترانسيت مع أيران التي كانت تشكل نسبـــة كبيرة من حجم تجارة العراق ، الا أن الحكومة أهملت تأسيس دائرة لممثل سياسي لهـــا في أيران (٥) .

تجلى تدهور تجارة الترانسيت ، بجملة من العوامل كان من أهمها ، عودة

---

(١) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .
(٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي ، المصدر السابق ، ص ٤١٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .
(٤) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .
(٥) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٨ ، الاجتماع غير الاعتيادي ، جلســة ٢٧ ، ص ٦٢٧ .

التجارة الايرانية الى الطريق الروسي ، خاصة بعد استقرار الاوضاع السياسية في روسيا وأقدام الحكومة الايرانية على أفتتاح موانيء لها على الخليج العربي . كما أن للأزمة الاقتصادية العالمية الاثر الواضح في هبوط سعر القران الايراني مما أدى الى قلة الارباح التي يحصل عليها التجار العراقيون ، الذين يقومون بأتمام عمليات أستيراد السلع الى ايران . يضاف الى ذلك الاجراآت الشديدة التي أتخذتها الحكومة الايرانية في العام ١٩٣٠ لمراقبة الصرف وتثبيت سعره ، واصدارها " قانون احتكار التجارة الخارجية " في العام ١٩٣٢ ، الذى قننت بموجبه الاستيراد وشجعت الصادرات ، كأجراء حكومي لمواجهة آثار الأزمة العالمية (١) . وكانت الحكومة الايرانيه ترى في رسم الترانسيت $\frac{١}{٢}$ بالمائة الذى تستوفيه الحكومة العراقية ، اثقالا لكاهل فعالياتها التجارية (٢) .

أما الشؤون المتعلقة بالضرائب الكمركية فأنها لم تنتظم الا بعد صدور قانون التعريفة الكمركية رقم ١٩ لسنة ١٩١٩ ، بعد أن كانت بريطانيا تطبق قانون الكمارك البحرية لسنة ١٨٧٨ محاولة منها لادارة أمور التجارة بما هو متاح وممكن في العراق خلال سنوات الاحتلال . وقد وضع رسم كمركي موحد على الاستيراد نسبته ١١ بالمائة ، فيما وضعت على المشروبات الكحولية والعطور والتبغ نسبة قدرها ٥ بالمائة " (٣) .

وبرزت خلال العام ١٩٢٥ ، أعتراضات في مجلس الاعيان العراقي ، حول رسوم التصدير ، خاصة فيما يتعلق برسوم تصدير " المصارين " الذى يبلغ ٤ بالمائة من ثمن الصادر منه ، ومقارنة هذه النسبة بنسبة الصادرات الأخرى الصوف والجلود والعفص التي بلغت نسبة الرسوم عليها واحد بالمائة (٤) .

وكانت الحكومة تخفض الرسوم الكمركية على بعض المستوردات الضرورية أو تعفيها

---

(١) د . محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٤ ، أنظر أيضا مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٣ ــ ١٠٤ . أيضا
Special Report . opcit.P.212.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٧٦٣ و ٢ م ٥٠ ، الملفة السابقة .

(٣) طلال محمود كداوى ، الضرائب الكمركية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، رسالة ماجستير غير

منها في بعض السنوات التي يشح فيها الانتاج ، خاصة الحنطة والشعير مثلما حدث سنة ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ بسبب سوء الموسم الزراعي ، حيث شحت الامطار وسقط البرد والثلج بغزارة وكان مؤملا أن يمتد هذا الاجراء ليشمل الرز أيضا (١) .

ولمواجهة المشاكل التي كانت تعترض الحكومة ، أقترح رؤوف الجادرجي وزير المالية أمام مجلس الاعيان ، الموافقة على قانون زيادة رسوم الكمارك والمكوس لسنة ١٩٢٥ والذي خص المشروبات الكحولية ، اعتبارا من ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٥ (٢) وخلال العام ١٩٢٨ أدخلت الحكومة الايرانية تعرفة كمركية جديدة في ١٠ آيار ١٩٢٨ ، وكان من خصائص هذه التعرفة أنها كانت ذات وجهين " أقصى وأدنى " حيث بدأت الحكومة الايرانية تعامل البضائع الواردة من البلدان التي لها أتفاقيات تجارية خاصة بالتعرفة الكمركية الأولى ، أما البضائع القادمة من العراق ، فأنها بالضرورة تعامل وفق التعرفة الاقصى ، لعدم وجود علاقات رسمية بين البلدين ، لكن الحكومة الايرانية ، عادت وأصدرت اوامر بنفاذ التعرفة الأدنى فيما يخص البضائع الواردة من العراق لغاية ١٠ حزيران من العام نفسه " بعد أن أدركت ان عدم توصل الحكومة العراقية الى عقد أتفاق ، لم ينشأ عن تقصيرها ، وان العراق يعامل أيران في الامور الكمركية معاملة اكثر الأمم حظوة " (٣) .

ونتيجة للاتصالات والمباحثات التي أجراها المندوب السامي البريطاني مع الجانب الايراني ، " وافقت الحكومة الايرانية على الاستمرار في تطبيق التعرفة الكمركية الواطئة على البضائع الصادرة من العراق الى حد ٢٢ آذار ١٩٢٩ (٤) .

من الظواهر التي تعكس فساد الجهاز الحكومي ، وأساءة استخدام السلطة

---

(١) جريدة العالم العربي ، العدد ٤١٥ ، ٣٠ تموز ١٩٢٥ ، انظر ايضا العدد ٤١٦ في ٣١ تموز ١٩٢٥ .

(٢) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٥ ، جلسة ٣٢ ، ص ص ٤٥٤ ــ ٤٥٥ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٠٧ و ٢ ص ٧ ، من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء في ١٣ آيار ١٩٢٨ .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٠٧ و ١٣ ص ١٩ ، الى وزير المالية في ٦ كانون الثاني ١٩٢٨ .

هي الأزمة التي تعرضت لها السوق العراقية المحلية ، بأقدام بعض المتنفذين بالسلطة بالايعاز الى وكلائهم التجاريين ، لاحتكار بعض البضائع بعد علمهم بنية وزارة المالية في وضع لائحة قانونية جديدة للتعرفة الكمركية لزيادة عوائدها وقد أقدم هؤلاء على أفشاء الاسرار الادارية ، قبل عرض لائحة القانون أمام مجلس الأمة (١) .

وعلى صعيد العلاقات التجارية وتنظيمها مع البلدان المجاورة ، برزت في حقبة الانتداب مشكلة تهريب البضائع من الكويت الى العراق حتى أنها " تركت آثارا سياسية أنعكست على علاقات البلدين " ويشير د . مصطفى عبد القادر النجار ، الى أن سبب تفاقم المشكلة كان يكمن في التفاوت في التعريفة الكمركية بين الكويت والعراق فقد كانت منخفضة في الاولى ومرتفعة في الثانية ، وقد عدت الحكومة العراقية للاتصال بالجانب البريطاني ، على أساس أن الكويت محمية بريطانية في تلك الحقبة ، بعد أن فشلت كل المساعي التي بذلتها لوقف عمليات التهريب ، وأقترحت في العام ١٩٣٢ ، تشكيل لجنة عراقية ــ كويتية لمراقبة الحدود ، فيما طلبت من بريطانيا ، تعيين موظف عراقي في الكويت يقوم بتأشير أوراق الشحن المرسلة من الكويت الى مديرية كمارك البصرة أو وضع سفينة صغيرة لمراقبة حركة السفن في مدخل شط العرب (٢) . كما حاولت الحكومة العراقية خلال العام ١٩٣٢ ، توسيع مجالات التجارة مع الجارة الشمالية تركيا بجهود واضحة من نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية ، الذي أقترح تخفيض الرسوم الكمركية على الفحم والحطب " المحروقات " المستوردة من تركيا ، بمقدار الثلث ، وبالقدر ذاته بالنسبة للغنم والماعز ، وكأجراء للمقابلة بالمثل وافقت الحكومة التركية على استيراد وجبة من التمر العراقي بمقدار مائة ألف ليرة خلال العام ١٩٣٢ (٣) .

---

(١) يقول عبد الرزاق الحسني ، الفت مديرية التحقيقات الجنائية ، لجنة خاصة حول القضية ، وكان ضابط الشرطه محمد علي أسعد ، أحد اعضائها ، الذي ذكر ، ان حسقيل شنطوب وكيل السيد توفيق السويدي رئيس الوزراء آنذاك هو الذي شرع في شراء السكر وأحتكاره ، وكان السكر احد المواد الداخلة في التعرفة الكمركية الجديدة ، انظر تاريخ الوزارات ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ .

(٢) مصطفى عبد القادر النجار ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٢ ــ ١٨٦ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٩٠٠ الاوراق ٦٢ ، في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٢ ، حول فتح تنزيلات من الرسوم الكمركية على بعض المحصولات التي منشأها تركي ، أيضا نفس الملفة ص ٦٤ ، من م . شرف وزير الاقتصاد التركي الى نوري السعيد في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٢ .

تضع احدى الدراسات المتخصصة ، تقويما لسياسة الضرائب الكمركية خلال عهد الأنتداب ، حيث تصفها بأنها فرضت من السلطة الانتدابية وتأثرها بالتشريعات السابقة وتمييزها لضرائب الصادر والوارد والمرور ، وعدم وجود نسب موحدة لها ، كما ان الحكومة كانت تعدها موردا ماليا هاما ، نتيجة للأوضاع المالية العسيرة التي كانت تمر بها الدولة في تلك الحقبة (١) .

ونظرا للتفاوت القائم في أقيام تجارة الأستيراد والتصدير ، أضحت وكالات أستيراد البضائع الاجنبية وتصريفها للعراق " اكثر عددا وأفضل عدة من الوكالات التي تتعاطى تجارة الصادرات " (٢) ، وعليه مثلت الحقبة نموا لفئة الوكلاء التجار بين التي أستطاعت أن تتبوأ مكانتها في النشاط التجارى ، كوكلاء للمصدرين والمنتجين الأجانب ، خاصة ان السوق العراقية كانت صغيرة الحجم ، والمعلومات عنها قليلة على صعيد منافذ التوزيع بالاضافة الى قلة الارباح (٣) ، ولم تقتصر مهمة الوكلاء التجاريين في تجارة الاستيراد والتصدير ، أنما كانت مدينة بغداد مركزا لوكلاء تجارة الترانسيت التي تقوم على عبور البضائع من العراق الى أيران ، وكان لهؤلاء الوكلاء عملاء تجاريون في ايران الا أن عددا كبيرا منهم تعرض للافلاس خلال الازمة التي حلت بتجارة الترانسيت في العام ١٩٢٦ ، وقد عللته التقارير البريطانية افلاس أولئك التجار ، بأستخدام " اكثر رؤوس أموالهم في سوق فقيرة كالسوق العراقية وبأساليب وطرق متأخرة جدا ، اذ كان معظم التجار لا يستعملون دفاتر مضبوطة ، وفي هذه الحالة لا يستطيعون ان يعرفوا موقفهم بالضبط من يوم الى آخر " (٤) وبزيادة النشاط التجارى خلال السنوات اللاحقة من عهد الانتداب " تطور وكلاء العمولة العراقيون الى مستوردين على حسابهم الخاص وازداد عدد الشركات الأجنبية العاملة في تجارة التصدير " ، فخلال الثلاثينات ، صار للشاي والسكر خمسون وكالة استيراد من بينها أربع شركات أجنبية ، و١٦٧ مستوردا للمنسوجات (٥) .

---

(١) [illegible] ، المصدر السابق ، ص ص ٩ ـ ١٠ .
(٢) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ٣٦٣ .
(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى ، ص ٣٣١ .
(٤) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .
(٥) محمد سلمان حسن ، المصدر نفسه ، ص ٣٣١ .

وكانت تجارة الصادرات تعاني من مشكلة المنافسة في الاسواق العالمية ، خاصة في مجال تصدير الحبوب ، فالوزير المفوض العراقي في لندن يصف وضع الصادرات العراقيه قائلا :ـ " فحاصيل بلادنا من الحنطة والشعير ، ليست محاصيل مضطردة ومصنفة تصنيفا معروفا في الاسواق " (١) فأسعارها واطئة اذا ماقورنت باسعار نظيراتها ، كما ان سوق تصدير الحبوب العراقية لم تتحدد فيه الجهة المسؤولة عن البيع ، هل هي الحكومة ، أم التجار ، أم الزراع ، وقد اكد الكتاب الذى وجهته المفوضية العراقية في لندن الى وزير المالية ، بضرورة الاهتمام بالدعاية للمنتجات العراقية ، وارسال العينات من الحاصل ، لعرضها في أسواق لندن ، والاستفادة من السمعة المالية التي يتصف بها البعض من التجار في " تكوين كتلة تجارية قوية من الوجهة المالية " (٢) .

استطاعت بريطانيا أن تبسط هيمنتها على السياسة الاقتصادية في العراق ، مستفيدة من الاوضاع الطارئة التي كانت تمر بها البلاد ، مستخدمة كل الوسائل المتاحة لها ، التي كانت أبرزها ، النصوص الرسمية التي أحتوتها لائحة الانتداب البريطاني على العراق والمعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٠، حيث مهدت بريطانيا لتغلغل أجهزتها الادارية ذات الخبرة الطويلة في قطاع التجارة الخارجية ، فكان أن ظهرت " مؤسسة وكلاء التاج البريطاني للمستعمرات " (٣) في العراق خلال عهد الانتداب البريطاني ويشير د . نورى عبد الحميد خليل الى " ان العلاقة بين الحكومة العراقية ووكلاء التاج ، لم تكن مكشوفة أمام الرأى العام ، بل بقيت محصورة بين الدوائر الرسمية وبعض اعضاء الهيئة الحاكمة " (٤) ، وقد حددت وزارة المالية أعمال وكلاء التاج بالنيابة عنها ، بنوعين من الاعمال الأولى الفنية ، التي تتلخص في شراء اللوازم والادوات التي تحتاجها دائرة الميناء وطباعة الطوابع المالية والبريدية ، أما الثانية فهي الاعمال الصيرفية وتتلخص في دفع رواتب الموظفين البريطانيين نيابة عن الحكومة العراقية ، لوجود حساب جار للحكومة لدى وكلاء التاج ، كذلك

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٧ و ١٨ ص ٣٦ ، من المفوضية العراقية في لندن ٣٠ آيار ١٩٣٠ ، الى وزير المالية .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٩٢٧ و ١٨ ص ٣٨ الملفة نفسها

(٣) للتفصيل أنظر د . نورى عبد الحميد خليل ، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩ ـ ١٩٤١ ، مجلة المؤرخ العربي العدد ٢٢ ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٥ ـ ٢٠٤ .

دفع أجور سفر الموظفين البريطانيين ورواتب المتقاعدين منهم ، وقد فضلت وزارة المالية عدم أناطة أعمال وكلاء التاج بالمفوضية المراقية في لندن بدعوى " خلوها من التأسيسات المختلفة المطلوبة " وقيام وكلاء التاج بالاعمال التي يكلفون بها على أتم صورة ، وسهولة في الاداء ، حيث يوفرون المواد المطلوبة بأرخص العروض وينتقون أفضل الانواع لاتصالهم المباشر بحلقات الانتاج (١) . الا أن الواقع كان يفصح بعكس ذلك ، فوكلاء التاج ما هم الا ممثلون لموءسسة أجنبية تجارية ، لاتمثل الا مصالحها الذاتية ، ومصالح القوى الكبيرة التي تدعمها ، ممثلة بالاستعمار البريطاني . وعليه فقد كشفت الوقائع الكثير من التحايلات التي أقدم عليها وكلاء التاج خاصة فيما يتعلق بصفقات الاسلحة ، التي ثبت أن قسما كبيرا منها كان مغشوشا . والواقع ان الهدف الاساس كان يتلخص في ربط السوق المراقي بالاسواق البريطانية لان وكلاء التاج لايشترون من دولة سوى بريطانيا وبظهور آثار الازمة الاقتصادية المالمية عام ١٩٢٩ ، والمشاكل التي واجهتها الخزينة المراقية ، طالبت بعض الوزارات بأنهاء خدمات وكلاء التاج ، الذين كانوا يثقلون على الخزينة بمبالغ طائلة ، كما أن أعمالهم لم تكن من النوع الذي لايمكن تحقيقه ، اذا ما أنيطت الى جهة أخرى (٢) . وقد أشارت المفوضية المراقية في لندن الى أن قرب موعد أنهاء الانتداب البريطاني على المراق في المام ١٩٣٢ ، جعل صلاحيات وكلاء التاج التي حصلت عليها بموجب قانون الرسوم الكمركية الجديد الذي " يستثني المحاصيل الزراعية الواردة من الممتلكات والممالك المشمولة بالانتداب البريطاني من اداء الرسوم الكمركية " عديمة الجدوى ، لانه بحصول المراق على الاستقلال ، سوف تنتفي الميزة التي يوفرها هذا القانون (٣) .

برزت آثار الازمة الاقتصادية المالمية في المراق نتيجة للأرتباط الذي شهده السوق المراقي بالاسواق الرأسمالية المالمية ، فكان من الطبيعي أن تنتقل آثارها بحكم

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٢٣٠ و١٠ ص ١٠ ، وزارة المالية الى وزارة الخارجية في آب ١٩٣١ .

(٢) د . نوري عبد الحميد خليل ، خدمات وكلاء التاج ، المصدر السابق ، ص ١٧٦

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤٣٥ ص ٧ ، لندن في ١٨ آذار ١٩٣٢ الى وزير المالية .

نشاط التجارة الخارجية ، حيث تصف الوثائق الحكومية أن حركة الاستيراد كانت في أوجها " ولكن لما وصلت هذه البضائع الى اسواق بغداد ، كان التوقف قد حصل ، والكساد قد برزت آثاره ، فظهرت حركات الافلاس " ، ومما يدل على الشعور بثقل الازمة ان الخشية كانت بادية من تفاقم آثارها في المستقبل (١) .

وخلال زيارة الملك فيصل الاول الى اوربا في العام ١٩٣٠ ، وتلمسه لآثار الازمة العالمية هناك ولقائه بالعديد من المتخصصين بالشؤون الاقتصادية والسياسية ، وضع جملة من الملاحظات وبعض المقترحات ، دللت على امتلاكه تصورا اقتصاديا واضحا تغلفه براعة سياسية (٢) ، حيث يشير الى ان السياسة الاقتصادية الدولية القائمة في تلك الحقبة ، لاتهدف الى التعاون ، بل هي تروم خلق أسواق عدة ، ويعمد الملك في تقريره الى وصف " غارة الأميركيين على سوق السيارات الاوربي وانتشار معامل فورد في القارتين الاوربية والآسيوية لصنع السيارات فيها ، وهذه المعامل الصناعية أشبه في غزوها الأسواق بالقواعد الحربية " (٣) ويخلص الى نتيجة مؤداها ، انه لافرق بين القواعد العسكرية والقواعد الصناعية ، فهذه تعني السيطرة العسكرية وتلك تعني السيطرة المالية ، حتى أنه يشير الى أن التوجه القائم في أيطاليا والمانيا لأيجاد مستعمرات ، منشأه يقوم على أيجاد أسواق جديدة لتصريف منتوجاتها ، ويبدو أن اتصالات الملك مع رجال الأقتصاد كانت جدية ، بحيث انه توقع استمرار الأزمة لثلاث سنين قادمة مهما كانت درجة التفاؤل ، ويعزو أسباب الأزمة الى وفرة الانتاج وقلة منافذ توزيعه ، والعزلة التي كانت فيها روسيا والصين مما يجعل اسواقا كبيرة خارج منافذ التوزيع بسبب الاحداث السياسية الداخلية فيها ، والغزو الروسي المفاجيء لأسواق العالم خاصة في مجال تجارة الحبوب ، والمنافسة الشديدة التي قامت بين البلدان الصناعية بقصد

---

(١) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢/١١/٣١١ ص ٩١ ، الملفة السابقة ٠

(٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر ، د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢ / ٣١١/١١ الاوراق من ص ١٤ الى ص ٢٧ ، تحت عنوان " ملحوظات اقتصادية وضعها الملك في العام ١٩٣٠ " ، مكتوبة بالآلة الكاتبة ٠

(٣) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢ / ٣١١/١١ ص ٥ ، مذكرة الملك فيصل الاول حول الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٠ ٠

السيطرة على السوق العالمي والحصول على الأرباح الوفيــــرة (١) .

ولم تقتصر آثار الأزمة على الاقتصاد العراقي وحده ، بل اثر أقطاب السياســـة آنذاك ، أن يدخلوها في " معمعاتهم السياسية " فقد قدم نوري السعيد خـــــلال رئاسته للوزارة في العام ١٩٣٠ أقتراحا الى وزارة المالية ، بتأليف لجنة من الاخصائيين برئاسة ياسين الهاشمي للنظر في منهاج وزارة نوري السعيد الذي قدمته لمعالجـــــة الحالة الاقتصادية (٢) ، على الرغم من قيادة الهاشمي للمعارضة ، ومن الواضـــح ان اقتراح نوري السعيد هذا ، كان يصب في أمتصاص نقمة المعارضة على وزارته ، ونوع مـــن المكر السياسي بأدخالها في مطب صعب .

ثانيا : التطور المالي والنقــــــــــدي

كانت الدولة العراقية في بداية تكوينها من نقص واضح في خزينتها الماليــــة وذلك لاقدام بريطانيا على سحب الموجودات النقدية من العراق ، وتحويلها الى ميزانية حكومة الهند (٣) ، وعليه تقيدت خطوات الحكومة وأضحى المجال أمامها ضيقا خاصــة أن التركة التي خلفها العثمانيون والبريطانيون في سنوات احتلالهم المباشر ، كانـــت ثقيلة وكان على الحكومة ان تقوم بأعباء بناء الدولة الناشئة ، مما يتطلب موارد مالية أوسع.

بلغت ميزانية الحكومة لسنة ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ ، التي تقدمت بها وزارة الماليــة الى مجلس الوزراء ، ستمائة وثمانية وتسعون لك واثنين وتسعون ألف وخمسمائة وثمانيـــة وسبعون روبية ، وقد تأخر تقديمها الى المجلس، لعدة أسباب منها تأخر دوائـــــر الحكومة في اعداد ميزانياتها ، لكونها تمثل تجربة أولى لدوائر الدولة ، وقد حــددت السنة المالية بالأول من نيسان ١٩٢١ وحتى نهاية آذار ١٩٢٢ ، وقد شملت الميزانيــة

(١) د ،ك ،و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢/ ٣١١/١١ الاوراق ٤ ، ٦ ، ٧ ، مذكرة الملك فيصل الاول حول الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٠ .

(٢) د ،ك ،و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤١٢/ ٣١١/١١ ص ٥٨ من نوري السعيد رئيس الوزراء الى وزير المالية في ٢٦ آذار ١٩٣٠ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ١ ، ص ٢٩ .

ألوية ، البصرة ، والمنتفك " ذي قار " ، والموصل " نينوى " ، والحلة " بابل " ، والدليم " الانبار " ، والعمارة " ميسان " ، وبغداد ، وديالى ، وكركوك (التأميم) ، واستثنت لواء السليمانية وإدارة السكك الحديد من حساباتها ، لربط ميزانيتهما بديوان المندوب السامي (١) .

ومن الظواهر التي تدعو للدهشة ، أن تقدم وزارة المالية ميزانية " المصروفات " متطابقة مع قائمة " المدخولات " ، والمثير للاستغراب في هذا الجانب أن الأرقام تتطابق حتى في حساب الاعداد العشرية للروبيات ، بعد أن قسمت المصروفات الى أحد عشر بابا (٢) .

وبعد ظهور العجز في ميزانية السنة المالية ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ ، حاولت الحكومة أن تقوم بأجراء وقائي كان الغرض منه تقليل مخاطر العجز على ميزانية ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ ، خاصة ان أحتمال ظهور العجز فيها كان واردا ، فقامت بتأليف " لجنة للتوفير " برئاسة وزير المالية ، وضعت جدولا لأعمالها في قسمين ، الأول يتعلق بأحداث تغيير في أعمال الدولة ، مطالبة بتخفيض تدريجي في عدد الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد ورواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش والشرطة ، وتخفيضات أخرى شملت الموظفين الأجانب ، والمخصصات ، والنقل بالسيارات في الدوائر ، ومخصصات النقل للموظفين ، أما القسم الثاني من جدول أعمال اللجنة فقد كرس لتخفيض بعض النفقات في ميزانيات دوائر الحكومة او الغائها، وعلى الرغم من أن اللجنة باشرت أعمالها ، وأستطاعت أن تحقق شيئا من التوفير ، الا أن أنخفاض واردات الميزانية لسنة ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ كان السبب في ظهور العجز (٣) .

---

(١) د ،ك ،و ،ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٢٤٢ / ٣١١ الاوراق ٢ ، ٣ ،مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء عن ميزانية ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ المالية .

(٢) د ،ك ،و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٢٤٢/٣١١ ص ٧ " المصروفات " ، من المفيد الاشارة الى أن ايرادات العام ١٩٢١ ، قد بلغت ماقيمته ٣٫٩٧١٫٠٠٠ دينار ، والمصروفات ٤٫٣٠٢٫٠٠٠ دينار وبذلك يكون العجز في الميزانية حوالي ٣٣١ ألف دينار ، أنظر ، مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٣) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ٤٧٤ .

وخلال السنوات اللاحقة ، ظهر نوع من الثبات في الميزانية ، حتى أنهـــا أستطاعت أن تسد العجز عن السنتين الماليتين ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ و ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ ، وتحقيق فضلة في ميزانية ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ ، مقدارها ٦٩٤ ألف دينار ، الا أن الديون العثمانية العمومية ودفع العراق حصته منها سنويا في ضوء معاهدة لوزان ،كانت تمثل مشكلة تمترض الميزانية واستقرارها [1] ، يضاف الى ذلك التعهد الذى قطعتـــه الحكومة العراقية في نص المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الموقعة في ٢٥ آذار ١٩٢٤ والملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ العراقية ــ البريطانية ، " بأن تخصص حكومة العراق مالا يقل عن ٢٥ بالمائة من أيرادات العراق لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الأمن فيه " [2] مما أضاف عبئا أرهق ايرادات خزينة الدولة الناشئـــة .

وخلال السنوات الاولى من عهد الانتداب ، كانت الجهات الرسمية تشكـــو بصورة دائمة من ضآلة الميزانية ، حتى أنها كانت تضع مبرر (قلة الميزانية وضآلـــة مواردها) كلما طلب منها تحقيق مشروع ما ، حتى غدا " جوابا مكررا من الحكومـــة" [3] وفي العام ١٩٢٥ عرضت الميزانية المالية على المجلس النيابي للمصادقة عليها ، ورغم ان المناقشات دارت حولها ، الا ان تغييرا هاما لم يطرأ عليها ، وقد تأخر موعـــد المصادقة حتى ٢٨ تشرين الأول ، مما كان له الاثر في تأخير أعمال بعض المديريات [4]

ان التحسن الذى ظهر في الميزانية العامة ، كان يكمـــن في امتناع الحكومـــة عن دفع الاقساط السنوية للدين العثماني ، وتقليص الانفاق ، وفي محاولة للوصـــول الى ميزانية متعادلة ، وصلت العراق لجنة هلتن يانغ ــ فرنن ، التي قدمت تقريرهـــا في نيسان ١٩٢٥ ، وكان من بين الاقتراحات التي تقدمت بها زيادة الضرائب كمحاولـــة لرفع ايرادات الحكومة ، الا ان هذا المقترح لم يجد القبول لدى الحكومة [5] ، واستمرت

---

(١) سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، النجف ١٩٧٦ ، ص ٤٦
(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ج ١ ، ص ٢٣٢ .
(٣) جريدة العالم العربي ، العدد ١٠٢ ، ٢ تموز ١٩٢٤ .
(٤) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .
(٥) سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية ، ص ٤٨ .

في تأجيل دفع قسط الدين العثماني . فخلال العام ١٩٢٥ ،عد مبلغ ٢٠ الف روبية الذى خصص للدين العثماني دينا موجل الدفع حتى انه " لم يصرف وقد أودع في المستودع "(١) .

ثمة أمر لابد من التأكيد عليه يكمن في السياسة الكمركية ، التي كانت تنتهجها الحكومة خلال سنوات الانتداب ولغاية العام ١٩٢٧ ، اذ كانت تهدف منها بصورة رئيسة الى تحقيق أيرادات تمول بها ميزانية الدولة ، الا أن القانون الكمركي الذى شرعته الدولة في العام ١٩٢٧ ، واستهدفت من خلاله تشجيع الصناعة والزراعة ، وذلك بأعفائها لبعض أنواع المكائن والالآت المستوردة من الرسوم الكمركية ، وتخفيض الرسوم عن البعض الاخر ،(٢) ساهم الى حد بعيد في تغيير ملامح السياسة المالية ،التي كانت تنتهجها الحكومة في سبيل الحصول على الايرادات .

ومع هذا التوجه بقيت الضرائب ، تمثل جانبا هاما في دخل الحكومة وقد شهدت السنوات الاخيرة من عهد الانتداب زيادة واضحة في مقاديرها المالية ، ولايمكن التغاضي عن أهمية التشريع في تنظيم الضرائب ، فقد كان للاجراء الذى قامت به الحكومة في تسلم ضرائب الطوابع " على سبيل المثال " الاثر الواضح في زيادة القيمة المالية التي حصلت عليها منها ، كذلك عمدت الدولة الى سن قانون ضريبة الدخل ، الذى دخل في حيز التنفيذ في نيسان ١٩٢٧(٣) .

وبسبب الازمة الاقتصادية العالمية والعجز في ميزانية السنتين الماليتين ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ " الذى استنزف كل الوفر الذى كان قد تجمع في الخزينة في السنين السابقة " أقدمت الحكومة المراقبة على دعوة ، السرهلتن يانغ الخبير المالي البريطاني ، ليضع تصوراته في ضوء الحالة المالية ، وقد وضع الخبير اقتراحاته لمواجهة الازمة التي كان أبرزها ، تخفيض المصروفات الحكومية غير

---

(٢) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص٢٠١ .

(٢) عبدالوهاب حمدى النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ ، أنظر أيضا ، مير بصرى ، مباحث في الاقتصاد ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٣) التقرير البريطاني الخاص ج ١ ، ج ٢ ، نشر جريدة الاخاء الوطني في ٢٧ آب ١٩٣١ ، و ٣١ آب ١٩٣١ .

الضرورية ، مع توضيح أشار فيه الى أنه في حالة استمرار الأزمة ،فعلى الحكومة أن تسارع الى أحداث توفير أكبر في المصاريف ، وعليه اقدمت الحكومة على تخفيض المصروفات ، وانقاص عدد الموظفين وتقليص الخدمات التي كانت تقدمها ، وزيادة الرسوم الكمركية على انواع عديدة من السلع الكمالية (١) ، واستمرت آثار الأزمة الاقتصادية في السنة الماليه ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ ، حتى أن العجز في الميزانية قد بلغ ١٦٣ ألف دينار ، الا أن العوائد المالية التي قبضتها الحكومة من شركة نفط العراق كان لها الاثر الحاسم في سد العجز (٢) .

واجهت الدولة العراقية عبئا ماليا ثقيلا تمثل بالديون العثمانية العمومية ، التي أقرتها معاهدة لوزان في ٦ آب ١٩٢٤ ، حيث وزعت حصة الديون المترتبة على الاقطار المنفصلة عن الدولة العثمانية ، وقد بلغت قيمة الدين ١٤٢ر٧٧٢ر٦ ليرة تركية ، ومع اضافة الاقساط السنوية المترتبة بذمة الحكومة العراقية منذ آذار ١٩٢٠ ، وبلغ صافي حصة العراق من هذه الديون ٢٦٥ر٧٠٠ر١٠ ليرة تركية ، بعد أن خصص مبلغ ٢٠ لك روبية سنويا كأقساط تدفعها الحكومة خلال السنوات السابقة لقرار معاهدة لوزان (٣) .

تقدمت الحكومة العراقية بجملة من الملاحظات حول مسألة الديون العثمانية، وأشارت الى أن نصوص مواد معاهدة لوزان " قد اغفلت عن قصد " تعيين العملة التي تسدد بها الديون وقد رفضت الحكومة العراقية دفع حصتها من الديون " ذهبا " خاصة وأن " الديون عامة لم يفصل فيها بعد لا ذهبا ولاغيره بسبب الشدة المالية " وأن [illegible] كل الدول التي يتوزع عليها الدين " والمبلغ السنوى العام لايمكن دفعه بعملات متنوعة " (٤) .

---

(١) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٦ ــ ٤٧٧ .

(٢) سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية ، ص ص ٥٠ ــ ٥١ .

(٣) د ٠ك ٠و ،ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤٢٦ ص ٦٧ ، من فرنسن مستشار وزارة المالية ، أنظر أيضا محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ ،الاجتماع الاعتيادى ، الجلسته ٥٣ ، ص ٧٦٨ .

(٤) د ٠ك ٠و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٤٢٦ ص ٢٢ ، ملاحظات عامة من قبل الحكومة العراقية بصدد مسألة الديون العثمانية العمومية ، واعتراضها على مدعي مجلس الديون بتقرير العملة التي ينبغي أن تدفعها .

بعد تعيين المبلغ الذى ترتب على العراق من قبل مجلس الديون العثمانية العامة ، اقترح المندوب السامي البريطاني في ١٠ آيلول ١٩٢٤ على الحكومة ، ارسال ممثلين عنها لتدقيق الحسابات في تركيا ، وقد اختير كل من ابراهيم الكبير معاون مدير الحسابات العام وعلي ممتاز الدفترى ، الذى رشحته وزارة المالية (١) . وبعد التدقيق في الحسابات ، تقدمت الحكومة العراقية بجملة من الاعتراضات الى عصبة الأمم ، كان من بينها ، اكتشاف زيادة مقدارها اربعون ألف ليرة في مقدار حصة العراق من الدين العثماني العام ، وقد أضيف المبلغ بمقاولة عقدت بعد أقرار معاهدة لوزان ، كذلك كان الاعتراض حول توزيع واردات الكمارك من مقابلة المقبوضات مع واردات أخرى ، كان الفرق واضحا بين ولاية وأخرى حتى أنه " لايتفق مع مداخليها الاعتيادية ، ولايصح أن يكون أساسا عادلا لتوزيع الديون وكان الطلب يتلخص في توزيع واردات الكمرك في العراق على الولايات الاخرى المجاورة بنسبة تقوم على عدد السكان (٢) .

وبعد تقديم الاعتراضات التي رفعتها الحكومة العراقية الى عصبة الأمم ، سافر وفد عراقي الى جنيف في كانون الثاني ١٩٢٥ ، برآسة المستر بارلبي مراقب الحسابات العام وابراهيم الكبير ، وكان المسيو بورل ، الحكم في تدقيق الاعتراضات ، فكان الاعتراف بصحتها ، وعليه كان القرار بتخفيض الدين بمقدار ١٣٠ ألف جنيه (٣) . وكمحاولة من الحكومة لدراسة قضية الدين العثماني ، ومقابلة " وكلاء أصحاب الديون " للحصول على تفاصيل أوفر ، أوفد كل من صبيح نشأت وزير المالية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية ، ومستشار وزارة المالية ، المستر فرنن الى لندن ، في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ ، وبعد عودتهما في ٢٨ آيلول ١٩٢٦ ، رفع المستر فرنن كتابا الى وزير المالية ، اقترح فيه شراء سندات الديون التي تؤلف قسما من حصة العراق ، كما أشار الى مشاركة الحكومة الفلسطينية في دراسة الموضوع ، لرغبتها في شراء سندات الدين العثماني (٤) ، مشيرا الى نجاح الحكومة الايطالية في تسوية ديونها بهذه الطريقة ،

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .
(٢) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤٢٦/٣١١ الاوراق التامر الى عصبة الامم .
(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٢ ، ص ١٨٥ .
(٤) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤٢٦/٣١١ ص ٩٨

وقد لخص المستر فرنن تصوراته ، بعد لقاءات متعددة عقدها مع وزارة المستعمرات والخزينة البريطانية ومدير خزينة الحكومة الفلسطينية ، ومؤسسة " روتشيلد " ، بتوصيات كان أهمها ، المبادرة الى شراء أسهم الديون العثمانية ، واحاطة الأمر بسرية تامة ، اي اقتصار المعرفة بهذا الأمر على المسؤولين المباشرين ، وعدم طرح هذه القضية أمام مجلس الأمة (١) .

وتبوأ ياسين الهاشمي منصب وزير المالية في وزارة جعفر العسكري في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، أخذ على عاتقه دراسة موضوع سندات الدين العثماني بجدية بالغة ، حتى أنه أتصل بصبيح نشأت وزير المالية السابق ، للوقوف على حقيقة الأمر ، وقرر " أن يأخذ على نفسه مسؤولية أصدار الأمر بشراء سندات الدين العثماني من الفضلة المتراكمة من دون أن يستشير مجلس الأمة ، وقد وصف المندوب السامي ، هنري دوبس في برقيته الموجهة الى المستر آمري في ٤ كانون الأول ١٩٢٦ ، قرار ياسين الهاشمي " بأنه قرار منطو على الشجاعة " ، لكن سرية العمل ، التي كان من المفروض أن ترافق هذه العملية ، أصطدمت بالتعهد الذي قطعه صبيح نشأت وزير المالية السابق أمام مجلس الأمة العراقي في ٥ آيار ١٩٢٦ ، حيث قال فيه : " ان الحكومة عندما ترغب في صرف الأموال الخاصة المجموعة لحساب الدين العثماني ستعرض لائحة قانونية خاصة على مجلس الأمة لهذا الغرض وتستحصل موافقته " ولرغبة ياسين الهاشمي في عدم تسرب أخبار الموضوع ، لكي لاتؤثر في أثمان السندات ، وضع المسؤولية على نفسه ، بصورة كاملة (٢) . وقد بلغ حرص الهاشمي على سرية العمل ، انه رفض عرض الموضوع على مجلس الوزراء ، وقد تم ترتيب العمل بين ثلاث شخصيات رئيسة هي ، ياسين الهاشمي ، والمستر فرنن ، وابراهيم الكبير ، الذي أدى دورا هاما في التحويلات الماليه لشراء الأسهم ، وقد تم شراء أسهم بقيمة تسعة ملايين ونصف المليون جنيه مصري بمبلغ ١,٢٣٠,٠٠٠ جنيه ، وبقي نصف مليون جنيه هو باقي الدين (٣) .

---

(١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤٢٦/٣١١ ص٦٧ ، مذ... وزارة المالية .

(٢) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤٢٦/١١... الاعتماد في ٣٠ آب ١٩٢٨ الى رئيس الوزراء ، أنظر ... لسنة ١٩٢٨ الاجتماع غير الاعتيادي ، الجلسة ٢٧ ...

(٣) سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره ، ...

تألفت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨، حيث وجدت الوزارة الجديدة ان قضية الديون العثمانية قد سويت على هذا النحو ، فعقدت جلسة خاصة لمجلس الوزراء لدراسة الامر ، بعد أسبوع واحد من تشكيل الوزارة ،وكان قرار المجلس أن ترفع مذكرة الى مجلس ادارة الديون العثمانية العمومية ، تطلب فيها تسوية القرض الباقي بأقساط سنوية لمدة عشرين سنة ، يدفع القسط الاول منها في ١ آذار ١٩٢٩ ، لكن ادارة مجلس الديون لم توافق على ذلك الا في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٩ ، بعد تدخل بريطانيا ، حيث وافق المجلس على تقسيط المبلغ المتبقي والبالغ ٣٧٠ر٣٨٣ باون لمدة سبع سنوات (١) .

عند عرض الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ على اللجنة المالية في مجلس النواب ، أثيرت قضية التجاوز القانوني الذي أقدم عليه ياسين الهاشمي حتى أنه أتهم بالاختلاس والوقوع في حبائل دسائس الماليين الاجانب ، خاصة وان الاقتراح كان قد صدر من المستر فرنن مستشار وزارة المالية ، وتشكلت لجنة نيابية في ٢٥ آب ١٩٢٨ ، للنظر في الموضوع ، تكونت من ، ساسون حسقيل ، ومحمد رضا الشبيبي ، ومحمد زكي البصري ، ومصطفى عاصم ، وجمال بابان ، وجميل الراوي ، وأحمد الراوي ، وحكمت سليمان ، وعبد الجبار التكرلي ، وحمدي الباجه جي ، وقررت براءة الهاشمي من أية تهمة (٢) ، وتثمينا لجرأة الهاشمي وشجاعته صدر مرسوم ملكي في ٢٩ آذار ١٩٣٠ ، خول فيه وزير المالية شراء أسهم الديون العثمانية قبل آذار ١٩٢٨ (٣) ، الذي استطاع أن يحقق وفرا ماليا يقرب من ٢٦٥ر٧٧٧ر٨ جنيه .

أقرت السياسة البريطانية تقديم المساعدة المالية الى الحكومة العراقية خلال سنواتها الاولى ، على شكل قروض ، وقد وضعت في اعتبارها أن تضمنتها واردات الدولة (٤) ، عززتها بعقد معاهدة ١٩٢٢ التي نصت المادة الخامسة عشر منها على عقد اتفاقية مالية ، تسوى فيها تسليم المرافق العمومية وتقديم المساعدة المالية التي تحتاجها

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٢ ، ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .
(٢) سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر نفسه ، ص ص ٥١ ـ ٥٣ .
(٣) عبد الرزاق الحسني ، المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .
(٤) فيليب ايرلند ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

الحكومة العراقيــة : وتصفية الديون المترتبة بذمتها نحو بريطانيا ، فيما ربطت المـــادة الرابعة من المعاهدة ، العراق بالمشورة البريطانية ، بسبب الديون التي كانت تنوء بهـا حكومة العراق لبريطانيا ، فيما ضمنت تكبد ميزانية العراق اعباء مصاريف الحكومة المدنيــة والادارة ورواتب المعتمد السامي البريطاني ومصاريفه ومصاريف حاشيته بصورة تامة مـــن خلال نص المادة الثالثة عشر (١) ، وقد حددت الاتفاقية المالية المعقودة بين الحكومــة العراقية وبريطانيا في ٢٥ آذار ١٩٢٤ ، والملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ ، العراقية - البريطانية شكل الديون المترتبة بذمة الحكومة نحو بريطانيا وقيمتها ، فقد نصت المـادة الخامسة من الاتفاقية على موافقة بريطانيا على نقل المرافق العمومية ، مثل مشاريع الـري ، والطرق ، والجسور والبريد و البرق والهاتف بقيمة ٥٤٠ر٤٠٩ر٩ روبية ، وعـــدت المادة السابعة المبلغ المذكور " دينا يقتضي تسديده بأقساط سنوية في خلال مـــدة معينة " مع أحتساب فائدة سنوية قدرها ٥ بالمائة ، وتسديد الدين على مدى عشريـن سنة (٢) ، كما نصت المادة الثامنة على موافقة بريطانيا على نقل ملكية السكك الحديـد ، بمبلغ قدره ٨٨٤ر٨٥٩ر٤٧ روبية على أن يسدد بأقساط سنوية خلال خمس وعشريـن سنة أما المادة العاشرة ، فقد نصت على فصل ايرادات الميناء ومصروفاتها عن حســاب العراق العمومية ، واقامة ادارة خاصة بها تسمى " أمانة الميناء " التي عدت مبلـــغ ٠٠٠ر٢١٩ر٧ روبية ثمنا للميناء بذمة أمانة الميناء يجب أن يسدد الى بريطانيا (٣) ولغاية ٣١ آذار ١٩٢٦ بقيت ديون في ذمة الحكومة العراقية نحو بريطانيا تمثلت بأثمـان خيول وبغال أشتراها الجيش العراقي من بريطانيا ، وأثمان الادوات والمواد الموجـودة في مخازن الري والجسور ، بالاضافة الى معدات وآلات الكهرباء (٤) .

في آيار ١٩٢٥ خفض مبلغ الدين البريطاني البالغ ٩٤ لك روبية الى ٧٦ لـــك روبية ، وبعد توقيع معاهدة انقرة العراقية - التركية في آيار ١٩٢٦ ، تنازلت الحكومــة

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ٧٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .
(٣) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٤٢١/١١/٣١١ الاوراق ٢٣ ، ٢٤ ، الاتفاقية المالية .
(٤) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

البريطانية عن هذا المبلغ ، الا أن الدين المترتب ، ثمنا لميناء البصره ، الـذي حددت قيمته بـ ٧٢ لك روبية ، استمر ، حتى أن حكومة العراق ، كانت قد دفعت اقساطه السنوية خلال ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ بقسط ٩٥ر٥ لك روبية و ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ بقسط ٨٨ر٥ لك روبية و ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ بقسط ٧٥ر٥ لك روبية ، بالاضافة الى أثمان ادوات السكك الحديد ، وبعض السلف المالية لادارة السكك (١).

وبقيت بريطانيا تتمتع بهذه المزايا ، حتى تأليف وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة ، حيث قدم السعدون الى المندوب السامي البريطاني كتابا في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، أشار فيه الى نقاط ثلاث تقيد حركة الحكومة ، خاصة في مجال النشاط الاقتصادي ، متمثلة بزيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق ، التي أقرتها الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٦ ، وتعليق مسألة نقل ملكية السكك الحديد ، حيث عمدت بريطانيا الى التسويف والمماطلة وكسب الوقت ، حتى أنها طالبت في العام ١٩٢٦ بأخذ رأي خبير محايد حول السكك الحديد وطريقة ادارتها ، ورفضت تسجيل أراضي الميناء بأسم الحكومة العراقية (٢).

نتيجة لتبدل الظروف خلال العام ١٩٢٨ ، خاصة بعد انتهاء قضية الموصل التي كانت بريطانيا ، تتمكز عليها في توطيد مصالحها في العراق ، وأدراك الملك فيصل والوزارة ، باستقرار نظام الحكم ، وتوطيد أركانه بعد تجربة العمل التي استمرت لهذه السنوات ، والاعتقاد الراسخ في أن بريطانيا لن تتخلى عن مصالحها بسهولة ، فتترك العراق بدون دفاع ، طالبت الحكومة العراقية بتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، لكن بريطانيا ظلت تتلكأ في حل الأمور ، خاصة فيما يتعلق بشروط نقل ملكية السكك الحديد والميناء (٣) ، واصرت وزارة السعدون على مطاليبها ، في تولي حكومة العراق المسؤولية التامة عن الشؤون المالية ، واعفائها من نفقات المعتمد السامي

(١) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ ، المصدر نفسه ، ص ١٢٤.

(٢) لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ، دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩.

(٣) كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ص ٢٣١ ـ ٢٣٧.

و حاشيته وتحديد الاتفاقية المالية بسقف زمني محدد . حتى كانت استقالته في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ ، وكان هذا منسجما مع موقف الملك فيصل الأول الذي ضاق ذرعـا بأساليب دار الاعتماد في المماطلة ، كما نال تأييد أقطاب المعارضة في تلك الفترة وهما ياسين الهاشمي وجعفر أبو التمن (١) . ورغم التعاقب الوزاري الذي شهدته الحكومة ، الذي تمثل بـ وزارة توفيق السويدي الاولى ، ووزارة عبد المحسن السعدون الرابعة ، ووزارة ناجي السويدي " ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ الى ١١ آذار ١٩٣٠ " الا أن المطاليب بقيت ذاتها . وقد بلغ الأمر ذروته ، عندما قرر الشعب العراقي الخروج في تظاهرة جماهيرية ، للتعبير عن سخطه أزاء السياسة التي تمارسها بريطانيا في العراق . حيث شهدت بغداد في ٢١ آذار ١٩٣٠ ، قدوم الوفود الشعبية من الألوية كافة للمشاركة في هذه التظاهرة (٢) .

ونتيجة للظروف التي سادت ، قرر رأى الملك والسر فرنسيس همفريـز ، اسناد منصب رئاسة الوزارة الى نوري السعيد في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، الذي اعتبر مسألة المعاهدة الجديدة ، من أهم الأمور التي ستضطلع بها وزارته (٣) .

وفي ١٧ حزيران ١٩٣٠ ، قرر مجلس الوزراء ايفاد نوري السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى لندن للمفاوضة في الأمور المالية التي كان أبرزها ، قضية تمديد أمتياز شركة النفط العراقية ، ووضع حل للقضايا المعلقة ، مثل السكك الحديد وقضية أملاك الشيخين " شيخي المحمرة والكويت ، اللذين أعفيت بساتينهما الموجودة في العراق من الضريبة " ، وقضية ملكية الميناء ، ومسألة مخصصات المعتمد السامي وأجراء مباحثات مع المؤسسات المالية الكبيرة لدعم تأسيس بنك وطني وزراعي ، بالاضافة الى أيجاد رؤوس أموال أجنبية ، للقيام بمشاريع الفرات ، والحبانية ، وكركوك ، وأبي غريب ، الا أن شيئا من هذه القضايا لم يحل في ملحق معاهدة ١٩٣٠ المالي الذي وقعه

---

(١) خيري امين العمري ، شخصيات عراقية ، ج ١ ، بغداد ١٩٥٥ ، ص ٥١ .
(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ج ٢ ، ص ٣٢٥ .
(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ج ٣ ، ص ص ٨ ـ ١٠ .

نوري السعيد في لندن في ١٩ آب ١٩٣٠ [١] ، وقد حاولت أحدى الصحف التابعة لحزب نوري السعيد ، التأثير على الرأى العام قبل توقيع المعاهدة بأيام ، فكتبت : " ان نوري السعيد رئيس الوزراء ، قد تمكن من حل القضايا المعلقة ، وهي تملك السكك والميناء وسك العملة العراقية بصورة تتفق مع رغبة العراقيين وأخذ ضرائب من أملاك الشيخين ، وأنه سيعود في آخر الشهر مع حل مرض لهذه القضايا ، فلا يبقى عائق دون قيام الحكومة بالاصلاحات التي عزمت على القيام بها منذ يوم تقلدها زمام الحكم " [٢] .

وكانت السياسة المالية في العراق خلال سنوات الانتداب ، وريثة " شرعية " للسياسة المالية التي كانت في زمن الاحتلالين العثماني والبريطاني ، فخلال عهد الاحتلال العثماني لم يكن للعراق سياسة مالية خاصة ، وانما كان يتبع الادارة العثمانية المركزية ، أما في عهد الأحتلال البريطاني ، فكانت البيانات والاعلانات التي تصدرها القوات الاحتلالية ، هي المعبر عن السياسة المالية " اذا جاز التعبير " [٣] .

ويصف جان أرنست السياسة المالية العراقية في العهد الملكي بصورة عامة ، بأنها حيادية " أذ لم يكن لها من هدف سوى تحديد الموارد الضرورية لتغطية النفقات العامة " وسبب حياديتها ، يكمن في عدم محاولتها التأثير على مجرى النشاط الاقتصادي وتكوين الدخل القومي ، " [٤] يضاف الى ذلك عدم وجود المعلومات الاحصائية عن موارد البلاد الاقتصادية ، على الرغم من احتواء بعض مناهج الوزارات على تأليف دوائر للاحصاء للنظر في المسائل الاقتصادية العامه [٥] ، الا ان الوعي بأهمية هذه الدائرة لم يكن قد ترسخ بعد ، وقد حمل ياسين الهاشمي ، مسؤولية ذلك هيئة المستشارين البريطانيين ، الذى قال عنها ساخرا : " هلم بنا نحاسب المشورة عن أعمالها ، بالنظر الى ماسجله الخبير المالي في انتقاده المتقدم من النقص المخجل في تشكيلات الدولة

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٣ ، ص ص ٣١ ـ ٣٨ .
(٢) جريدة صدى العهد ، العدد ٢ ، ٨ آب ١٩٣٠ .
(٣) جريدة العراق " عدد ممتاز " ، العدد ٤٩١ ، كانون الثاني ١٩٢٢ ، ص ١٣ .
(٤) جان أرنست ، السياسة المالية في العراق ، بغداد ١٩٦٢ ، ص ٦ .
(٥) احتوى منهاج وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة على هذا البند ، انظر عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ .

وخلال سنوات الاحتلال البريطاني ، حاولت السلطات الاحتلالية ربط العـــراق بالهند . وكان من مظاهر هذه السياسة ، استخدام العملة الهندية ، المتمثلة بالروبيــة بعد أن الفت هذه السلطات التعامل بالعملة العثمانية (٢) . وقد سادت العملـــة الهندية في العراق الى سنوات متأخرة من عهد الانتداب ، ساعدها في ذلك " ارتفـاع نسبة صافي الفضة في الروبيـــة " ، واتساع نشاط الهند التجارى ، اضافة الــــى النفوذ البريطاني ، وتوجهات سياسته الرامية الى أحلال العملة الهندية في العـــراق ابان تلك الحقبة ، وكان للنشاط التجارى مع الهند ، الذى أحتلت فيه المركز الثانــــي بعد بريطانيا في مجال التجارة الخارجية ، وثبات سعر الصرف النسبي بين الروبيـــة الهندية والجنيـــه الانكليزى ، أثر في توطيد هذه العملة وزيادة فعاليتهـــا فـــي الحياة الاقتصادية في العراق (٣) .

وبقيام الحكم الوطني في العراق ، وظهور التشكيلات الادارية ، بـرز الاتجـــاه نحو اصدار عملة نقدية وطنية كمظهر من مظاهر الاستقلال الوطني . وبدأت الحكومـــة تدرس موضوع العملة منذ العام ١٩٢٢ (٤) .

ويمكن أستجلاء الموقف البريطاني حول موضوع العملة من خلال المذكرة السريـة التي قدمها المستر فرنـــن الى وزير المالية في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥ ، الذى أكـد على ان الوقت غير مناسب لاحداث تغيير في العملة لكنه أقترح بعض المعالجات لبعض التصورات التي تدرسها الحكومة العراقية ، حتى أنه عد ، ان مسألة " ضرب مسكوكـــات عراقية والاستمرار في تداول اوراق العملة الهندية " ، " من التجارب الاقل خطـــرا " ، وقد اقترح في حالة اقدام الحكومة على اصدار عملة عراقية وطنية ، أن يحفظ مـــال احتياطي لدى لجنة مستقلة تماما عن الحكومة العراقية " لا يؤثر فيها أو يرتاب في أنه يؤثر

---

(١) رد الهاشمي على تقرير هلتن يانك ، ج ٧ ، صدى العهد ، العدد ٣٦ ، ١٧ ايلول ١٩٣٠ .

(٢) مير بصرى ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(٣) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤ .

(٤) د . عبدالرحمن الجليلي ، النظام النقدى في العراق ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

فيها النفوذ المحلي " تؤلفها وزارة المستعمرات البريطانية ويكون مركزها في لندن يتألف اعضاؤها من احد وكلاء التاج ، وممثل العراق السياسي في لندن ، وممثل عن الخزينة البريطانية أو من دار ضرب النقود البريطانية ، مشيرا الى حاجة نفقات طبع أوراق العملة وتكاليف اعادة العملة الهندية وشحنها وتأمينهما ، مع توضيح مفاده أن " علينا انفاق كل هذه المبالغ قبل أن نتسلم اي نقود لقاء أعادة العملة الهندية " ، ومن ضمن المقترحات التي وضعها المستشار فرنن في مذكرته وحدها أيداع المسؤولية عما يصدر من أوراق العملة الى أحد المصارف ملمحا الى أستعداد المصارف الثلاث الموجودة في العراق مسؤولية أصدار أوراق العملة ، حتى أنه ثبت نسبة توزيع الأرباح بواقع ٧٥ بالمائة للحكومة العراقية و٢٥ بالمائة للمصرف ، مستدركا " أن هذه المسألة يجب ارجاؤها للبحث فيها فيما بعد " وكان من الواضح ، حماسة المستشار فرنن في تولي المصرف مسؤولية القيام بهذا العمل بدعوى توفر الخبرة ، اما حكومة العراق فأن حداثة تجربتها في الحكم لاتمكنها من أتمام " عمل فني شاق " مع الادعاء بأن أقبال الجمهور على أوراق العملة ، سيكون أوسع فيما لو أقدم مصرف على اصدار العملة (١) .

واستمرت الحكومة في مساعيها لانجاز موضوع العملة ، حيث قرر مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ ، سفر وزير المالية ومستشارها الى لندن " لانهاء بعض المسائل المالية الهامة " ، وكان من بينها موضوع العملة العراقية ، التي اكد المجلس على ضرورة دراستها مع الدوائر المالية البريطانية ، وتوكيد رغبة الحكومة في أن يكون لها صلة خاصة بها (٢) . وقد تقرر مبدئيا ، القيام بمشروع العملة العراقية ، بدون واسطة بنك ، وأناطة المهمة الى " لجنة للعملة " يكون مقرها لندن ،تقوم بسك الاوراق النقدية والعملة المعدنية واصدارها بأقيامها المختلفة ، وكان الرأي أن يقوم " وكلاء التاج " بدفع المبالغ اللازمة لاتمام المشروع ، الى أن يتم التداول ، وقد وافقت وزارة المستعمرات البريطانية على هذا الترتيب. (٣)

(١) د .ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ١٣٦١ / ٣١١ الاوراق ٥٣ ، ٥٤ ، ٦ ، ٧ ، كتاب من المستر فرنن الى وزير المالية مؤرخان في ٤ و ٢٤ كانون الاول ١٩٢٥ .

(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٢ ، ص ٦٠ .

استمر مشروع العملة في جدول أعمال الوزارات المتعاقبة ، حيث أقر مجلس الوزراء في ١٠ آب ١٩٢٧ ، الموافقة على أساس المشروع الذي طرح في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية والعمل على التنفيذ . الا أن شيئا من ذلك لم يتم . اما وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة ، فقد وضعت في منهاجها الوزاري مسألة العملة العراقية ، وتأمين تداولها فوضعت لائحة قانون العملة في ٤ نيسان ١٩٢٨ . فيما اقتصر دور وزارة ناجي السويدي على ضرورة الاسراع باعداد مشروع العملة على أساس الدينار المساوي للجنيه الانكليزي ، وعدم سك دنانير ذهبية للتداول ، وهي أسس وضعتها الوزارات السابقة (١) .

خلال وزارة نوري السعيد الاولى " ٢٣ آذار ١٩٣٠ ــ ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ " ، وكمحاولة للحد من آثار الأزمة الاقتصادية ، قرر مجلس الوزراء في ١٤ آيار ١٩٣٠ ، دعوة السر هلتن يانغ ، الى تقديم المشورة الى الحكومة العراقية ، حول موضوع الأزمة المالية ومسألة العملة العراقية (٢) وقد تعرض منهاج وزارة السعيد نحو مسألة العملة للكثير من النقد ، خاصة وان البلاد كانت تمر في أزمة اقتصادية شديدة ، لكن جريدة صدى العهد ، دافعت عن منهاج الوزارة قائلة : " ان العملة الهندية حمل معها التضخم المالي وارتفاع سعر الحاجيات وضخامة الوحدة النقدية المتداولة " (٣) .

وقد سلم مشروع القانون الذي ركن جانبا منذ العام ١٩٢٨ الى السر هلتن يانغ في نيسان ١٩٣٠ ، الذي قبل أسس المشروع ورفعه الى الحكومة ، حيث قدم الى البرلمان في تشرين الاول ١٩٣٠ ، وبقي خلال هذه الفترة خاضعا للدراسة الدقيقة من قبل لجنة المالية التابعة لمجلس النواب الذي أظهر اهتماما شديدا بكل التفاصيل ، وصدور الموافقة على القانون ، اتخذت الحكومة أجراءات فعالة لضمان التخمينات والتصاميم (٤)

---

(١) د . عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق ، ص ص ١١٠ــ١١١ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ج ٣ ، ص ص ١٢ ــ ١٣ .

(٣) جريدة صدى العهد ، العدد ٩٩ ، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٠ .

(٤) Report by his Majestyis ' Government in the United kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the league of Nations on the Administration of Iraq for the Yeer 1930 (London 1931) .P.63.

واجه قانون العملة ، مشكلة " الأساس النقدي الذي تصدر به العملة " حيث طالبت المعارضة السياسية ان يكون أساس العملة هو الذهب ، كذلك كان موقف الغرف التجارية ، التي عانت من النقد الورقي وتقلباته خاصة في عهد الاحتلال العثماني ورغم قناعة الغرف التجارية بضرورة أصدار عملة وطنية ، الا أنها كانت ترى ان اصدار العملة خلال الأزمة الاقتصادية يؤدي الى الارباك ، كما رأت أن يقوم بنك أهلي باصدار العملة ، يكون مقره في بغداد (١) .

صدر قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ في ١٩ نيسان ١٩٣١ ، الذي قضى بربط العملة الجديدة بالجنيه الأسترليني "وجعلها قابلة للاسترداد بصك على لندن وجعل الدينار الوحدة القياسية للعملة الجديدة ، على ان يكون مؤلفا من ألف فلس ، (٢) وكان القانون قد نص على عدم تأخير اصدار العملة الجديدة عن ١ كانون الثاني ١٩٣٢ ، الا أن خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب في أيلول ١٩٣١ ، أدى الى تأجيل اصدار العملة ، واصدار الحكومة قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ الذي عدل قانون رقم ٤٤ ، حيث الغى القيمة الذهبية للدينار وأجاز استثمار الرصيد في سندات الدول التي تستند عملتها الى الاسترليني ، حيث بدأ باصدار العملة الوطنية العراقية في نيسان ١٩٣٢ (٣) .

منذ تأسيس الكتلة الأسترلينية عام ١٩٣١ ، عد العراق عضوا فيها بحكم سيادة الروبية الهندية التي كانت جزءا من الكتلة الاسترلينية ، وكان من العوامل التي ساهمت في دخول العراق الكتلة ، النفوذ البريطاني المتمثل بنظام الانتداب ، والأزمة الاقتصادية العالمية ، وعدم قدرة العراق على ضمان ثبات سعر الصرف بالنسبة لعملته في حالة استقلالها عن الكتلة (٤) .

---

(١) سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي العراق ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ص ٢٥ـ ٢٦ .

(٢) سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية ، ص ٦ .

(٣) سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ٤٣٧ ، انظر أيضا مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ٣٥٦ ، انظر أيضا ، عبد الرزاق الرهيمي ، النظام النقدي والكيان المصرفي ، مجلة الاقتصاد العربي ، عمان ١٩٥٥ ، عدد خاص ، ص ١٢٦

عانت البلاد من ضعف الكفاءة وانتشار ظاهرة الفساد والاداري وتفشي الرشوة والمحسوبية ، حتى أن هذه الظاهرة كانت تلاحظ في أرفع المستويات الادارية ، فقد كان بعض الوزراء يمنحون الدرجات الوظيفية الهامة في الدولة الى أقاربهم وأصدقائهم دون مراعاة للقابلية أو الكفاءة ، أما مؤسسات الدولة الاخرى ، فكانت فضائح الاختلاسات والسرقات " حديث الخاص والعام " ، وكان لازدواجية الادارة اثر بالغ في تفاقم هذه الظاهرة ، خاصة وان التشكيلات الادارية لم تتحدد بشكل ثابت ، فكانت التبدلات الوزارية مستمرة ، وكل وزير يأتي بفريق عمله ، مع ملاحظة ثبات المستشارين البريطانيين في مراكزهم ، مما منحهم قوة ونفوذ في مجال عملهم (١) .

وتعالت الشكوى من ضخامة عدد الموظفين وسعة نفوذهم وأسرافهم واستغلال مناصبهم الادارية ، في الاثراء غير المشروع على حساب الأعمال المناطة بهم (٢) . وقد أستطاع البعض من الموظفين البريطانيين استغلال سوء التوزيع الاداري وتوليهم مناصب عدة ، تتيح لهم التغطية على أعمالهم غير المشروعة ، فعلى سبيل المثال ، أستطاع المدعو " رو " خلال المدة من ١٣ تموز ١٩٢٢ الى ٣١ تشرين الأول ١٩٢٥ ، اختلاس مبلغ قدر بـ ٣١٣٣٨ روبية من دائرة الاشغال العامة ، وكان للمناصب التي شغلها مثل " أمين صندوق في دائرة فاحص حسابات الري والاشغال ، ومحاسب أول يتولى أعمال الدفتر الاساسي العائد لدائرة الاشغال العامة ، وملاحظ أول في فرع دائرة الاشغال العامة " ، سبب مباشر في تسهيل اقدامه على هذه الاختلاسات (٣) .

ناقش تقرير مديرية المالية العامة عام ١٩٣٠ ، موضوع الاختلاسات حيث قسم الى قسمين الأول ، تابع فيه الاختلاسات التي حدثت في العام ١٩٣٠ ، حيث بلغ عددها

(١) كان راتب الوزير العراقي في العام ١٩٢٣ يبلغ ٢١١٢ روبية بينما يبلغ راتب المستشار البريطاني ٢٥٧٥ روبية ، اما راتب متصرف اللواء العراقي فكان ١١٠٠ روبية في حين كان راتب المفتش الاداري ١٦١٠ روبية ، ولنا أن نقدر الفرق ، انظر فيليب ايرلند ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) رد الهاشمي على تقرير هلتن يانك ، ج ٤ ، نشر جريدة صدى العهد ، العدد ٣٣ ، ٤ أيلول ١٩٣٠ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/١٢٢٩ ، ص ٢١ ، موضوع الملفة " المتفرقة ١٩٢٦ ـ ١٩٣٠ " .

٢٣ قضية ، تسع منها ارتكبها الجباة في الألوية المختلفة ، وواحدة كان المختلس يشغل منصب مدير مال واخرى محاسب في أحدى الوزارات ، وثلاثة في دوائر العدلية ، وواحد أمين صندوق قضاء ، وثماني قضايا في دوائر حكومية مختلفة ، ولم يحل الى المحاكم المختصة سوى أربع قضايا فقط . أما البقية ، فقد بقيت قيد الدرس . أما الاختلاسات القديمة " المدورة " فقد بلغت ٣١ قضية ، يعود تاريخ البعض منها الى العام ١٩٢٥ ويشير التقرير الى : " أن السبب الرئيسي لعدم تحصيل هذه المبالغ يعزى الى عدم اعتناء الدوائر المختصة ، الاعتناء اللازم ، بتعقيب تحصيلها من الموظفين الذين يخصهم الأمر ، الذي أوجب في بعض الأحيان إستحالة التحصيل " (١) ، ولنا أن نعي ، بعد تفحص هذا النص ، نشاط الادارة ومدى قيامها باعباء المسؤوليات الملقاة على عاتقها

ومنذ قيام الحكم الوطني في العراق برزت الدعوة الى انشاء غرف تجارية ، وقد اقترح البعض ، جمع رسوم غرفة التجارة المتراكمة منذ سنوات من التجار ، وفتح مدرسة تجارية من هذه الرسوم (٢) ، وخلال السنوات اللاحقة :وعت الحكومة جيدا بأهمية وجود غرفة تجارية في البلاد ، تستعين بها وزارة المالية للحصول على المعلومات وتنظيم أعمال التجار ، فبدأت منذ العام ١٩٢٥ ، بأتخاذ التدابير اللازمة لتأسيس الغرفة (٣) ، وعليه دعا وزير المالية مجموعة من تجار بغداد في ٢٨ أيلول ١٩٢٦ ، لتأسيس غرفة للتجارة ، من بينهم خمسة عشر عضوا " ٦ تجار عراقيين يهود ، ٥ تجار عراقيين مسلمين ، ٣ تجار أنكليز ، تاجر واحد مسلم أيراني " ، وعقدت أجتماعها الأول في ديوان وزارة المالية في ٤ تشرين الأول ١٩٢٦ (٤) .

---

(١) وزارة المالية ، التقرير السنوي عن أعمال مديرية المالية العامة لسنة ١٩٣٠ التقويمية ، بغداد ١٩٣١ ، ص ٢ .

(٢) جريدة العراق ، ٤٧٥ ، كانون الأول ١٩٢١ .

(٣) جريدة العالم العربي ، ٣٢٨ ، ١٧ نيسان ١٩٢٥ .

(٤) مجلة لغة العرب ، ج ٥ ، السنة ٤ ، تشرين الثاني ١٩٢٦ ، ص ٣٠٥ .

الخاتمـــــــــــــــة

من خلال تتبع تاريخ العراق الاقتصادى في عهد الانتداب نجد أن بريطانيـــــا قد حاولت بسط هيمنتها على قطاع الزراعة ، بتوسيع الهوة بين الشيخ والفلاح ، مـــــن خلال توسيع صلاحيات الشيخ وجعله المسؤول عن تنظيم الفعاليات الانتاجية ، مستغلـــة المكانة الاجتماعية التي يحظى بها ، بحكم العرف العشائرى والتقاليد الموروثة . لكنهـــا من جانب آخر شددت على الشيخ وطالبته بالمزيد من الضرائب وعليه وقع العبء الاكبـــر على الفلاحين ، حتى غدت علاقة الشيخ بالفلاح محكومة بالعامل الاقتصادى ، بعـــد أن كانت ذات طابع اجتماعي يقوم على رابطة الدم والعشيرة الواحدة .

وعلى الرغم من وجود السلطة الوطنية الرسمية ، الا أن هيئة المستشارين البريطانيين ، كانت لها الحظوة الاكبر والقول الفصل . حتى بدا من الواضح أن اى نشاط فـــــي مجال المشاريع الزراعية ، يصب في خدمة المصالح البريطانية " التي تركزت في تحويـــل العراق الى مزرعة واسعة لانتاج المحاصيل النقدية " ،من خلال توسيع نشاط المـــزارع التجارية الكبيرة .

وتلخصت أهداف الادارة الزراعية بالتركيز على أستحصال الموارد المالية من قطا ع الزراعة . حتى أن كفاءة الادارة ، كانت تقاس بحجم الموارد المستحصلة . وعليه تعرضت الفعاليات الزراعية للأهمال وبالتالي عانت من التخلف .

وكانت السمة العامة للصناعة في تلك الحقبة تتمثل في سيادة الصناعات الحرفيـــة ، حتى غدت منافذ البضاعة المحلية ضيقة ومحدودة من حيث التوزيع والتداول . وكـــــان لبريطانيا اليد الطولى في تكريس حالة تخلف الصناعة العراقية ، لضمان تصريف بضائعهـــا خاصة وان البضاعة المحلية لم تستطع الصمود أزاء المنافسة غير المتكافئة مع البضاعـــــة الاجنبية فكان ان تعرضت الصناعات الحرفية للضمور والانحلال .

وقد دخل الرأسمال الأجنبي بكل ثقله في قطاع الصناعة ، مستهدفا السيطـــرة على السكك الحديد والميناء وامتيازات النفط . وأنحصر الانتاج المحلي في صناعـــات أستهلاكية بسيطة ، اعتمدت على المادة الاولية المستوردة التي كان لأرتفاع أثمانها ، أن

وعلى الرغم من سمة التواضع التي ميزت الصناعة الوطنية والمشاكل التي واجهتها ، الا أن البعض من المعامل استطاع أن يخترق هذا الحاجز ويقدم أنتاجه معتمدا على الرأسمال الوطني • حتى أن المرحلة أبرزت لنا تجارب صناعية كان لها أهميتها الاستثنائية في تاريخ الصناعة العراقية •

ونتيجة لهيمنة الرأسمال الأجنبي على الفعاليات الصناعية ، استطاع أن يستوعب القسم الاكبر من حجم القوى العاملة في تنفيذ مشاريعه • وقد مثل الريف مصدرا رئيسا في تنامي قوة اليد العاملة ، خاصة وان المرحلة شهدت هجرة واسعة من الفلاحين الى مراكز المدن •

وقد عانى العمال من أوضاع سيئة تمثلت بأنخفاض الأجور وتفضيل العامل الاجنبي على العامل الوطني • كما أشرت المرحلة ظهور الوعي النقابي للعمال ، لكن العفوية كانت السمة الاساس التي ميزت النشاط العمالي •

وارتبطت التجارة العراقية بالسوق الرأسمالية ، وعلى وجه التخصيص السوق البريطانية ، ويمكن تأشير ظاهرة واضحة عانت منها التجارة ، تمثلت بأختلال الميزان التجارى ، حتى أنها عدت مشكلة برزت آثارها على بنية الاقتصاد العراقي •

ومن الظواهر البارزة التي شهدها الاقتصاد العراقي في تلك الحقبة ، تسديد العراق حصته من الديون العثمانية العمومية ، والمساهمات التي رافقت القضية ، واصدار العراق العملة الوطنية التي مثلت رمزا وطنيا •

الوثائق غير المنشـــورة :

وثائق دار الكتب والوثائـــق

ملفات البلاط الملكـــي :

ت	رقم الملفـــة	موضوع الملفـــة	السنـــة
١	٣١١/٩٠٠	المعاهدة العراقية التركية	١٩٢٧ ـ ١٩٣٩
٢	٣١١/٩٠٢	الحلف العربي	١٩٣١ ـ ١٩٣٧
٣	٣١١/٩٠٧	المعاهدة العراقية ـ الايرانية	١٩٢٧ ـ ١٩٣٢
٤	٣١١/٩٥٦	دخول العراق عصبة الأمم	١٩٢٧
٥	٣١١/٩٥٧	دخول العراق عصبة الأمم	١٩٢٧ ـ ١٩٣٢
٦	٣١١/٩٦٨	مؤتمر الزراعة	١٩٢٨ ـ ١٩٣٨
٧	٣١١/٩٧٥	مؤتمر أوتاوا للتجارة	١٩٣٢
٨	٣١١/١١٢٣	الأراضي المتنازع عليها	١٩٢٩ ـ ١٩٣١
٩	٣١١/١١٥٠	التقارير والرسائل المختلفة	١٩٢٢
١٠	٣١١/١١٥٧	التقارير الحكومية	١٩٣٢ ـ ١٩٣٣
١١	٣١١/١١٩٣	القوانين والتعليمات الادارية	١٩٢٩ ـ ١٩٣١
١٢	٣١١/١٢٠٦	الاحزاب السياسية	١٩٣٢ ـ ١٩٣٦
٢٣	٣١١/١٢٢٩	المتفرقـــة	١٩٢٦ ـ ١٩٣٠
١٤	٣١١/١٢٣٠	المتفرقـــة	١٩٣١
١٥	٣١١/١٢٤٢	التعيينات والتشكيلات	١٩٢١ ـ ١٩٢٢
١٦	٣١١/١٣٤٩	ضريبة مقاطعات لواء العمارة	١٩٣١
١٧	٣١١/١٣٦١	كارك وكوس / سك العملة	١٩٢٦
١٨	٣١١/١٣٧٣	تقارير الأراضي	١٩٢٨ ـ ١٩٣٠
١٩	٣١١/١٤٠٣	التقارير المالية والاقتصادية	١٩٢٣ ـ ١٩٢٤
٢٠	٣١١/١٤١٢	التقارير المالية والاقتصادية	١٩٢٨ ـ ١٩٣٢
٢١	٣١١/١٤١٨	تشجيع الصناعة الوطنية	١٩٢٧ ـ ١٩٣١
٢٢	٣١١/١٤١٩	تشجيع الصناعة الوطنية	١٩٣٢

ت	رقم الملفة	موضوع الملفة	السنة
٢٥	٣١١/١٤٣٥	الصادرات والواردات	١٩٢٤
٢٦	٣١١/١٦٩٧	التقارير الشهرية / شركة أصفر	١٩٢٣ ـ ١٩٢٥
٢٧	٣١١/١٧٠٠	التقارير الشهرية/ ديون مشروع اللطيفية	١٩٣٢ ـ ١٩٣٧
٢٨	٣١١/١٧١٥	امتياز صنع السكر	١٩٢٥ ـ ١٩٣٢
٨٩	٣١١/١٧٢٧	امتياز الماء والكهرباء	١٩٣٢ ـ ١٩٣٣
٣٠	٣١١/١٧٢٩	امتياز شركة السمنت	١٩٣٢ ـ ١٩٣٧
٣١	٣١١/١٧٣٣	امتياز شركة السمنت	١٩٣٢ ـ ١٩٣٣
٣٢	٣١١/١٧٣٥	امتياز كهرباء الحلة	١٩٣٢ ـ ١٩٣٣
٣٣	٣١١/١٧٦٣	المشاريع العامة	١٩٢٦
٣٤	٣١١/١٧٦٤	المشاريع العامة	١٩٢٧
٣٥	٣١١/١٧٦٥	المشاريع العامة	١٩٢٨ ـ ١٩٣٠
٣٦	٣١١/١٧٦٦	المشاريع العامة	١٩٣١ ـ ١٩٣٢
٣٧	٣١١/١٧٦٧	المشاريع العامة	١٩٣٢
٣٨	٣١١/١٧٨١	العمال ومايتعلق بهم	١٩٣١
٣٩	٣١١/١٧٨٥	العمال ومايتعلق بهم	١٩٣٢
٤٠	٣١١/١٧٨٩	التقارير	١٩٢٦
٤١	٣١١/١٨١١	السكك الحديد	١٩٢٤ ـ ١٩٢٨
٤٢	٣١١/١٨٢٩	الماء والكهرباء	١٩٣١ ـ ١٩٣٧
٤٣	٣١١/١٩٢١	تقارير عامة عن الزراعة	١٩٢٤
٤٤	٣١١/١٩٢٢	تقارير عامة عن الزراعة	١٩٢٥
٤٥	٣١١/١٩٢٣	تقارير عامة عن الزراعة	١٩٢٦
٤٦	٣١١/١٩٢٥	تقارير عامة عن الزراعة	١٩٢٨
٤٧	٣١١/١٩٢٦	تقارير عامة عن الزراعة	١٩٢٩
٤٨	٣١١/١٩٢٧	تقارير عامة عن الزراعة	١٩٣٠
٤٩	٣١١/١٩٢٨	الاراضي الاميرية	١٩٢٣ ـ ١٩٢٤

ت	رقم الملفة	موضوع الملفة	السنة
٥١	٣١١/١٩٣٠	الاراضي الاميرية	١٩٢٨
٥٢	٣١١/١٩٣١	الاراضي الاميرية	١٩٢٨ ـ ١٩٣٠
٥٣	٣١١/١٩٣٤	زراعة القطن	١٩٢٨
٥٤	٣١١/١٩٤١	مكافحة الجراد	١٩٢٩ ـ ١٩٣٠
٥٥	٣١١/١٩٤٩	الري والفيضان	١٩٢٥
٥٦	٣١١/١٩٥٠	الري والفيضان	١٩٢٦ ـ ١٩٢٧
٥٧	٣١١/١٩٥١	الري والفيضان	١٩٢٧
٥٨	٣١١/١٩٥٤	الزراعة والتقارير الزراعية	١٩٢٧ ـ ١٩٣١
٥٩	٣١١/١٩٥٨	الجمعية الزراعية الملكية	١٩٣٠ ـ ١٩٣١
٦٠	٣١١/١٩٧٢	زراعة التمور	١٩٣١

u

Foreign affice

F.O.195:

1-2338

F.O.371:

الوثائق البريطانية غير المنشورة :ـ

وثائق وزارة الخارجية البريطانيـــة

جامعة بغداد ، المكتبةالمركزيه :ـ

مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة :ـ

1- 14509 Economic Report for June 1930 .

2- 16040 Annual Report , Iraq 1931.

3- 16922, Exports tothe United king dom .

4- 16922, Foreign Trade .

5- 16922, Annual Report , Iraq 1932.

6- 16922, Industrial Derelopment.

7- 16922, Japanese Competitiom.

8- 16922, Importe , General .

؟ جامعة بغداد ، المكتبة المركزيه :ـ

9- 2770 , Elkutunie , the 19 th December 1915 to Secretary to the Government of India , Foreign and political Department , Delhi .

10- 2771, Mesopotamia .

الوثائق المنشـــــورة :

الوثائق العراقية المنشـــورة

المطبوعات الحكوميـــــة

١ـ احمد فهمي ، تقرير حول العراق ، المكتبة المصرية ، بغداد ١٩٢٦ .

٢ـ احمد نور الانصارى " القاضي " ، النضرة في اخبار البصرة ، " تقرير قدمه سنة ١٢٧٧ هـ الى منيب باشا والي البصرة " ، تحقيق د . يوسف عز الدين ، ط ، ٢، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٧٦ .

٣ـ التقرير السنوى عن مشروع حفر سد الفاو ، للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ١٩٣٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣١ .

٤ـ تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنـــة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٢٧ .

٥ـ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للاحصاء ، تقرير عن المسح العـــام للشركات العاملة في العراق للسنوات ١٩١٩ ـ ١٩٦٨ ، بغداد ، ١٩٦٨ .

٦ـ وزارة المالية ، التقرير السنوى عن اعمال مديرية المالية العامة لسنة ١٩٣٠ التقويمية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣١ .

٧ـ وزارة المالية ، دائرة الكمارك والمكوس العامة ، التقرير الادارى ، لسنـــة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد لا تاريخ .

محاضر مجلس الاعيـــــــان

١ـ محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٥ ، الاجتماع غير الاعتيادى .

٢ـ محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٨ ، الاجتماع غير الاعتيادى .

٣ـ محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٩ ، الاجتماع غير الاعتيادى .

محاضر مجلس النـــــــواب

١ـ محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ ، الاجتماع الاعتيادى .

٢ـ محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ ، الاجتماع الاعتيادى .

الوثائق البريطانية المنشورة :ـ

١ـ تقارير بريطانيه عامة :

1- Administration Report , agriculture Directorate for the Year 1919, Baghdad 1920.

2- Britain and Middle East development Genoral office of information , London 1956.

3- Patersan , Agriculture leaflet , No 18 , Agricultural Statistic for general , Iraq , Baghdad 1929.

4- Report of administration for 1918 of divisions districts of the ocupied territories in Mesopotamia vol 1.

5- Roger Tomas , Report on C tton experimental work in mesopotamia 1918 and 1919, Baghdad 1920 .

٢ـ التقارير البريطانية المرفوعة الى عصبة الامم عن سير الادارة في العراق في سنوات الانتـــــــــــداب :ـ

1- Report on ,Iraq administration April 1922 - march 1923. Londan 1924.

2- Report by his Majesty's Government in the united kingdome of Great Britain and Northern Irland to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for they Year 1928 . London 1929.

3- Report by his Majesty's Government in the united kingdome of Great Britain and Northern Irland to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for they Year 1929 London 1930.

4- Report by his Majesty's Government in the united kingdome of Great Britain and Northern Irland to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for they Year 1930 London 1931.

5- Special Report by his majesty's Government in the United kingdom of Great Britain and Northern Irland to the council of the League of Nations on the Progress of ,. Iraq during the Period 1920 - 1931 . London 1931.

6- Report by his Majesty's Government in the united kingdome of Great Britain and Northern Irland to the Council of the League of Nations inon the administration of Iraq for they Year 1931 London 1932.

7- Report by his Majesty's Government in the united kingdome of Great Britain and Northern Irland to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for they Year 1932 - London 1933.

٣ـ التقارير البريطانية المترجمة الى اللغة العربية :ـ

آـ التقريرالمرفوع في سنة ١٩٢٧ من الحكومة البريطانية الى عصبة الامم عن أحوال الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ـ١٩٢٧ ، اصدار جريدة العالم العربي ، بغداد ، ٢٤ آيار ١٩٢٨ .

ب ـ التقرير البريطاني المرفوع الى عصبة الامم عن أحوال الادارة في العراق لسنة ١٩٣٠ ، ترجمة ونشر جريدة الاخاء الوطني ، أيلول ١٩٣١ .

جـ ـ التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق ١٩٢٠ـ١٩٣٠ ، ترجمة ونشر جريدة الاخاء الوطني ، آب ١٩٣١ .

د ـ العراق في الوثائق البريطانية ، ترجمة واختيار نجدة فتحي صفوة ، مركز دراسات الخليج العربي التابع لجامعة البصرة ،بصرة ١٩٨٣ .

الرسائل العلمية غير المنشـــــــــورة

١ـ شكري محمود نديم ، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ .

٢ـ طلال محمود كداوي ، الضرائب الكمركية ودورها في التنمية الاقتصادية فـــي العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢ .

٣ـ عبدالرزاق مطلك الفهد ، تاريخ الحركة العمالية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨ ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٧ .

٤ـ عبدالعزيز عبداللطيف الزيدان ، دراسة في أصول التراكم والتبعية فـــي الاقتصاد العراقي ١٨٦٨ ـ ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير مقدمة الـى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٨٢ .

٥ـ عزيز جاسم محمد علي ، تطـور السياسة الزراعية في العراق ، رسالــــــة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٧٩ .

٦ـ محمد احمد محمود ، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومـــة ١٨٧٢ ـ ١٩١٨ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٨٠ .

٧ـ نمير طه ياسين ، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ ، رسالـــة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكيـة " الدراسات التاريخية " ، الجامعة المستنصرية ١٩٨٤ .

البحوث والدراسات

١ـ جاسم المطير ، شركة نفط العراق تدخل فلسطين ، مجلة آفاق عربية ، العدد ١١ ، تموز ١٩٧٧ .

٢ـ سامي عبدالحافظ القيسي ، الاضراب العام سنة ١٩٣١ في العراق ، مجلة آفاق عربية ، العدد ٩ ، آيار ١٩٧٦ .

٣ـ شكري صالح زكي ، اختلال الميزان التجاري العراقي ، مجلة التجارة ، الجزئين الرابع والخامس ، السنة ١٧ ، نيسان ومايس ١٩٥٤ .

٤ـ عبدالأمير هادي العكام ، مقدمة في نشوء الاحزاب السياسية في العراق ، مجلة كلية الآداب ، العدد ١٥ ، السنة ١٩٧٢ .

٥ـ عبدالرزاق الرهيمي ، النظام النقدي والكيان المصرفي ، مجلة الاقتصاد العربي ، عدد خاص ، " العراق على حقيقته " عمان ، الاردن ١٩٥٥ .

٦ـ د . عبدالوهاب القيسي ، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ، ١٨٣٩ ــ ١٨٧٧ ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٣ ، كانون الثاني ١٩٦١ .

٧ـ عبدالوهاب عزت ، تاريخ النفط في العراق ، مجلة المؤرخون العرب ، العدد ١٥ ، السنة ١٩٨٨ .

٨ـ كمال مظهر احمد ، حول نشوء حركة التحرر الوطني العربي ، نسبي دراسة سوفيتية جديدة ، مجلة آفاق عربية ، العدد ٢ ، تشرين الاول ١٩٧٥ .

٩ـ محمد سلمان حسن ، خصائص القطاع العام في العراق ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٢ ، السنة ١٣ ، تشرين الاول ١٩٧٧ ، دار الطليعة ، بيروت .

١٠ـ مير بصري ، النفط تاريخ وأسطورة ، الحلقة الخامسة ، مجلة غرفة تجارة

١١ــ نوري عبد الحميد خليل ، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩ ــ ١٩٤١ ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٢ ، السنة ١٩٨٢ .

الصحف العراقيـــــــــة

١ ــ	الاخاء الوطني	١٩٣١
٢ ــ	الاخبار	١٩٣١
٣ ــ	الاستقلال	١٩٢٠ ، ١٩٣٠
٤ ــ	الاوقات البصرية	١٩١٧
٥ ــ	الاوقات البغدادية	١٩٢٨، ١٩٣١
٦ ــ	التقدم	١٩٢٨، ١٩٢٩
٧ ــ	صدى العهد	١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢
٨ ــ	العالم العربي	١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦ ، ١٩٢٩
٩ ــ	العراق	١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢ ، ١٩٢٤
١٠ ــ	العرب	١٩١٧
١١ ــ	الوقائع العراقية	١٩٢٢ ، ١٩٢٣

المقابلات الشخصيـــــــــة

١ ــ مقابلة شخصية مع السيد عبد الرزاق الحسني في ١٦ آيار ١٩٨٩ .

٢ ــ مقابلة شخصية مع السيد محسن حسن الدنبوس ، رئيس عشائر كنانة فـــــي داره الواقعة في مدينة بغداد ــ حي الحبيبية ، في ١ تشريـــــــن الثاني ١٩٨٨ .

الكتب العربية والمترجمة

١ـ ابراهيم كبه ، الاقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٢ .

٢ـ ابن الفرات ، مأساة الفلسطينية ، مطبعة الاديب ، بغداد ١٩٦٤ .

٣ـ احمد سوسة ، في ري العراق " نهر الفرات " ، ج ١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٤٥ .

٤ـ الكسندر أداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ج ١ ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، البصرة ١٩٨٢ .

٥ـ أمين المميز ، بغداد كما عرفتها ، دار آفاق عربية ، بغداد ١٩٨٥ .

٦ـ أنستاس ماري الكرملي " الأب " ، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوءه الى يومنا هذا ، مطبعة الحكومة ، البصرة ١٩١٩ .

٧ـ بيل " المس " ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر خياط ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٧١ .

٨ـ توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، ترجمة محمد حسن سلمان ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٥٨ .

٩ـ جان أرنست ، السياسة المالية في العراق ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ١٩٦٢ .

١٠ـ جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ج ٢ ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف ، بغداد ١٩٦٥ .

١١ـ حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٨٠ .

١٢ـ حميد أحمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩...

١٤ــ خيري أمين العمري ، شخصيات عراقية ، ج ١ ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٥ ٠

١٥ــ رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ ــ ١٩٢٧ ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٦ ٠

١٦ــ رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٦ ٠

١٧ــ رسائل الأهالي ، الرسالة الاولى ، " عبدالفتاح أبراهيم " ، على طريق الهند ، مطبعة الأهالي ، بغداد ١٩٣٥ ٠

١٨ــ ريجارد كوك ، بغداد مدينة السلام ، ج ٢ ، ترجمة د ٠ مصطفى جواد وفؤاد جميل ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٦٧ ٠

١٩ــ زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٨ ٠

٢٠ــ ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١ ــ ١٩٤١ ، ج ١ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٧ ٠

٢١ــ سامي عبدالحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦ ، ج ٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٥ ٠

٢٢ــ ستيفن همسلي لونكرك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، ط ٦ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٥ ٠

٢٣ــ ستيفن همسلي لونكرك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ ــ ١٩٥٠ ، ج ١ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بغداد ١٩٨٨ ٠

٢٤ــ سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، المطبعة الاميركانية ، بيروت ١٩٣٨ ٠

٢٥ــ سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، مطبعة القضاء ، النجف ١٩٧٦ ٠

٢٦ــ [illegible] مطبعة الارشاد ٠

٢٧ـ سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع في العراق ،مطبعة الازهر ، بغداد ١٩٦٩ .

٢٨ـ سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، مطبعة دار البصري ، بغداد ١٩٦٩ .

٢٩ـ سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، مطبعة القضاء ، النجف ١٩٧٢ .

٣٠ـ شارلس عيساوي ومحمد يغانه ، نفط الشرق الأوسط ، ترجمة حسن احمد السلمان ، مكتبة المثنى ، بغداد ١٩٦٦ .

٣١ـ شاكر ناصر حيدر ، أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة ، مطبعة الاعتماد ، بغداد ١٩٦٨ .

٣٢ـ صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق " القطاع الخاص " ، مطبعة النجوم ، بغداد ١٩٦٨ .

٣٣ـ صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الاقطاع ونظام الأراضي في العراق ،مطبعة دار المعرفة ، بغداد ١٩٥٥ .

٣٤ـ طه الهاشمي " العميد " ، جغرافية العراق الثانوية ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ١٩٣٨ .

٣٥ـ طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، دار الأهالي للنشر والتوزيع ، بغداد ١٩٥٨ .

٣٦ـ عادل ابراهيم يعقوب ، " تعريب وتلخيص " ، تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي ، الموسوعة الصغيرة تسلسل ٥٦ ، بغداد ١٩٨٠ .

٣٧ـ عامر العزاوي ، العراق بين أحتلالين ، ج ٨ ، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ١٩٥٦ .

٣٨ـ عبد الامير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق ، مطبعة الآداب ، النجف ١٩٧٥ .

٣٩ـ عبد الجليل الطاهر ، البدو والعشائر في البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٥٥ .

٤٠ـ عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ط٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٧ .

٤١ـ عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٤٥ .

٤٢ـ عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٥٥ .

٤٣ـ عبد الرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، ط٢ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٨ .

٤٤ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الأجزاء (الأول والثاني والثالث) ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٨ .

٤٥ـ عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط٢ ، مطبعة العرفان ، صيدا ١٩٥٨ .

٤٦ـ عبد الرزاق الهلالي ، قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي ، دار الكشاف ، د.ت (بيروت ، القاهرة ، بغداد ، ١٩٦٧) .

٤٧ـ عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف الى المدن في العراق ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٨ .

٤٨ـ عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن دوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥ ، منشورات الثقافة والفنون ، بغداد ١٩٧٨ .

٤٩ـ عبد الصاحب العلوان وعبد الله جاوي ، المدخل في الاقتصاد الزراعي ،

٥٠ـ عبدالعزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٨ .

٥١ـ عبدالعزيز نوار ، تاريخ العرب المعاصر ، ج ١ ، دار النهضة العربية ،بيروت القاهر ١٩٧١ .

٥٢ـ عبدالكريم العلاف ، بغداد القديمة ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٠ .

٥٣ـ عبدالله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، مطبعة الارشـــاد ، بغداد ١٩٦٣ .

٥٣ـ عبدالله الفياض ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ١٩٥٦ .

٥٥ـ عبدالوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فتـــرة مابعد الحرب العالمية الثانية ، مطبعة الأزهر ، بغداد ١٩٦٨ .

٥٦ـ عبدالواحد كرم ، في الأصلاح الزراعي ، مطبعة الآداب ، النجف ١٩٧٢ .

٥٧ـ علي ناصر حسين ، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، مطبعة السكك ، بغداد ١٩٨٦ .

٥٨ـ علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٥ ، مطبعـــة المعارف ١٩٧٧ .

٥٩ـ علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٥ ، القســم الثاني ، بغداد ١٩٧٨ .

٦٠ـ عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨ .

٦١ـ فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مـــع بريطانيا سنة ١٩٤١ ، الدار العربية للطباعة ، بغداد ١٩٧٩ .

٦٢ـ فرانسي ، على هامش الثورة العراقية الكبرى ، شركة النشر والطباعة العراقيـة ، بغداد ١٩٥٢ .

٦٣ـ فوسليكوف وآخرون ، تاريخ الاقطار العربية المعاصرة ١٩١٧ ـ ١٩٧٠ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥ .

٦٤ـ فيليب ويلارد ايرلند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف ، بيروت ١٩٤٩ .

٦٥ـ كاتلين لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة د . محمد حامد الطائي ود . خطاب صكار العاني ، مراجعة د . محمد عزيز وعدنان القصير ، مكتبة دار المثنى ، بغداد ١٩٦٣ .

٦٦ـ كاراكتاكوس ، ثورة العراق في ١٤ تموز ، ترجمة خيري حماد ، المكتب العالمي للتأليف والترجمة ، بيروت لا تاريخ .

٦٧ـ كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ١٩٨٨ .

٦٨ـ كمال محمد سعيد خياط ، القطاع الزراعي في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٠ .

٦٩ـ كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، مطبعة الحوادث ، بغداد ١٩٧٨ .

٧٠ـ كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، مكتبة البدليسي ، بغداد ١٩٨٧ .

٧١ـ كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك ، دار الرشيد ، بغداد ط١ ١٩٨١ .

٧٢ـ كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ط ٢ ، ترجمة عبد الواحد كرم ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٥ .

٧٣ـ لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي ، ط٢ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٨ .

٧٤ـ لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، دار

٧٥ـ لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، الجزآن الثالث والخامس ، ترجمة مكتب أمير دولة قطر ، قطر لا تاريخ .

٧٦ـ متي عقراوي ، العراق الحديث ، ج ١ ، ترجمة المؤلف ومجيد خدوري ، مطبعة العهد ، بغداد ١٩٣٦ .

٧٧ـ محمد جواد الدبوسي ، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٨ .

٧٨ـ محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٦٥ .

٧٩ـ محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ط ٢ ، مطبعة العاني ، بغداد لا تاريخ .

٨٠ـ محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، المجلد الثالث ، مطبعة دار السلام ، بغداد ١٩٢٥ .

٨١ـ محمود شوقي الحمداني ، لمحات من تطور الري في العراق قديما وحديثا ، مطبعة السعدون ، بغداد ١٩٨٤ .

٨٢ـ محمود محمد الحبيب ، اقتصاديات العراق ، دار الطباعة الحديثة ، البصرة ١٩٦٩ .

٨٣ـ مذكرات الحاج علال الفاضل " الموح " ، من رجال الثورة العراقية ١٩٢٠ ، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٦ .

٨٤ـ مذكرات سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، ط٢ ، دار القلم ، بيروت ١٩٧٤ .

٨٥ـ مذكرات سندرسن باشا ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ط٢ ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٢ .

٨٦ـ مصطفى عبدالقادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ١٩٧٥ .

٨٧ـ مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٤٩ ،

٨٨ـ منتشا شفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة د ، هاشم صالح التكريتي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ١٩٧٨ ،

٨٩ـ منشورات الفرع الثقافي العسكري ، العراق الثائر ، مطبعة الحكومة ، دمشق لاتاريخ ،

٩٠ـ موسى محمود الشابندر ، شرارات ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٦٧ ،

٩١ـ مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي ، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ١٩٤٨ ،

٩٢ـ نسرين محمود حمزة الدلوي ، الجغرافية الاجتماعية لمدينة الكاظمية الكبرى ، دار الحرية ، بغداد ١٩٧٥ ،

٩٣ـ نوري خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ،

٩٤ـ نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٥٢ ، مركز الأبجدية ، بيروت ١٩٨٠ ،

٩٥ـ هاشم جواد ، كيان العراق الاجتماعي ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٤٦ ،

٩٦ـ هاشم علي محسن ، تطور الحركة النقابية في العراق ، ج ١ ، " ملحق مجلة صوت العمال " مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٦٦ ،

٩٧ـ هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ ،

٩٨ـ هشام متولي ، أقتصاديات القطر العراقي ، مركز الدارا سات الاقتصادية ، دمشق ١٩٦٤ ،

٩٩ـ هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ج ٤ ، ترجمة عبد المسيح جويدة ، ط ١ ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٣٨ ،

١٠٠ـ هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ج ١١ ، ترجمة عبد المسيح جويدة ، ط ١ ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٣٩ ،

١٠١ـ هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ج ١٣ ، ترجمة عبد المسيح جويدة ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٣٩ .

١٠٢ـ هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، منشورات وزارة الاعلام ، بغداد ١٩٧٧ .

١٠٣ـ ولسن ، بلاد مابين النهرين بين ولائين ، ج ٢ ، ترجمة فؤاد جميل ، بغداد ١٩٧١ .

١٠٤ـ وميض جمال عمر نظمي وآخرون ، التطور السياسي الحاضر في العراق ، محاضرات لطلبة كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد بلا تاريخ .

١٠٥ـ وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية " الاستقلالية " في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ .

١٠٦ـ يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا ، مطبعة العراق ، بغداد ١٩٢٢ .

١٠٧ـ يوسف رزق الله غنيمة ، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، المكتبة العربية ، بغداد ١٩٢٤ .

. الكتب باللغه الانكليزيـــه

1- Acommitte of official , An introduction to the past and Present of the kingdam of Iraq.1946.

2- Fahim.I . Qubain, the Reconstruction of Iraq , 1950- 1957. London 1958.

3- Ghassan . R. Atiyyah , Iraq : 1908-1921,Asocio-Political study , Beirut 1973.

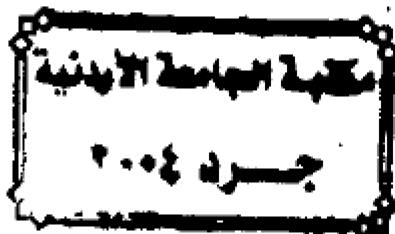
4- Hanna Batatu , the old Social Classes and the Revolutionary movments of Iraq , new Jersy 1978.

5- Hashim Jawad , the soical structure of Iraq , (New publisheres Iraq.) 1945.

6- Robert .A.Fernea.Shaykh and Effendi , Changing Patterns of Authority Among the Elshabana of Southern Iraq , Harvard University Press.1970.

7- Stephen Hemesley Longrigg and Frank Stoaks , Iraq, London .

8- Stephen Hemesley Longrigg , Oil in the Middle East, Secound Editian , London 1961.



Abstract

Iraq's Economic History During The British Mandate 1921 - 1932 .

This thesis deals with Iraq's economic history during the British mandate 1921 - 1932 It consists of four chapters with an introduction and a conclusion .

Chapter one is a study of the economic conditions in Iraq during the later period of the Othoman's occupation 1900-1920 and the Years of the British occupation with a special emphasis on studying the conventional economic sectorr, namely , agriculture , industry and trade .

Chapter two deals with a griculture and its affairs in Iraq during the British mandate . Britain exercised its domination over the agricultural sector by expanding the gap between the sheikh and the Peasant through the o concentration of Sheikh's authsrities , making him responsible for organizing the production activities and making full use of the social status he enjoys in conformity of the inherited tribal convention . It also tightered its grip upon the sheikh and demande of him to levy more taxes , therefore , the sheilkh directed his altention to the peasants askcing for more and this has resulted in an economicall governed relationship after it used to be socially oriented based on kinship " Because of the new relation- ship, the